

نقد الخطاب الامازيغي

AL ADAB 2005

العدد ٣/٤/٥ آذار (مارس) - نيسان (ابريل) - أيار (مايو) ٢٠٠٥ - السنة ٥٣

Al-Adab vol. 53 # 3-4-5/2005

www.adabmag.com

الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتجى (٤) . عندما يلتهم الإعلان الصحافةَ وحقوقَ القرّاء . قصائد وقصص

تداعيات اغتيال الرئيس الحريري

INDEPENDENCE 05

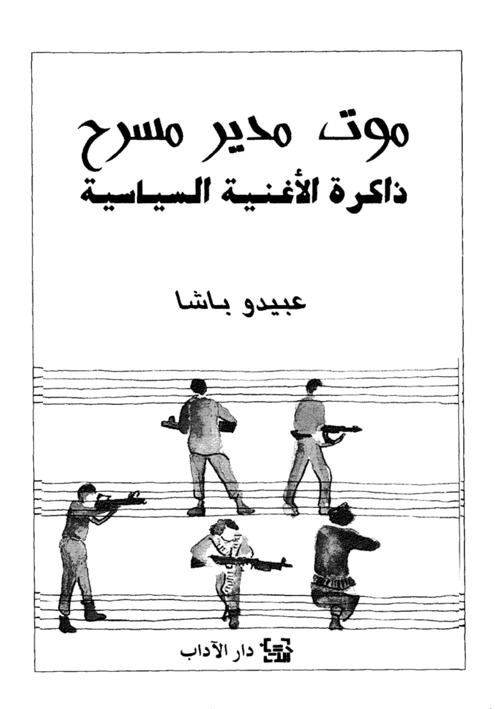
This is not your victory George Bush

Democracy stirs in the Middle East

لا للتدخل الاجنبي

الحقيقة

THE TRUTH



هذا النصّ تأريخ للنشاط الغنائي ـ الموسيقي الشامل في زمن الحرب، مركزاً على دلالات الأغنية السياسية وعلاقتها بالثقافة. وهو يتوجّه إلى شريحة واسعة من القرّاء، ويشكّل شهادة حيّة من قبل كاتب عاش وعاين وشارك وكان على علاقة بمن، وبما، يحكي عنه. لذلك يتمتّع النص بقدر كبير من الحيوية والعفوية والمتعة.

إنّ هذا السجل هو المحاولة الأولى من نوعها لنقد الأغنية السياسية وتعميق تجربتها.

لتَسْقطْ «إمَّا... وإمَّا!»

نعم يا سادة. نحن نَتُوق مثلَ كلّ اللبنانيين إلى التخلُّص من هيمنة المخابرات السورية.

ولكنْ...

كيف هيمنتْ هذه المخابراتُ على حياتنا وهوائنا؟ ألم نساعدْها نحن في شتّى المجالات؟

إذن، علينا أن نتخلّص من أنفسنا أيضًا، أعني من أنفسنا القديمة التي تهلّل للفاتح (كما قال جبران خليل جبران في حديقة النبيّ، لا جبران التويني في النهار) ثم تودّعه بصيْحات الاستنكار، لتهلّلَ لفاتحٍ جديد، وهكذا إلى ما لا نهاية.

تريدون التخلُّصَ من الهيمنة السورية؟

إذنْ، ارمُوا كلَّ الطبقة السياسية الحالية ـ وبعضُها في «المعارضة» اليوم ـ في سلّة المهملات.

ولكنْ...

هذا أيضًا لن يكفي! فنحن لا نريد أن نتخلّص من «السوري» (كما يقول العنصريّون) لنُحلَّ مكانَه وصايةً أميركيةً ـ أوروبيةً بديلة، أو «انتدابًا» من أيّ نوعٍ كان.

ونحن لا نريد أن يكون ثمنَ التخلّص من «السوري» رأسُ السيّد حسن نصر الله (أنكون فعلاً أحرارًا هنا، وقادةُ المقاومة ـ الذين أسْهموا في تحرُّرنا في ٢٥ أيار ٢٠٠٠ ـ أسرى في عسقلان أو غوانتانامو... إلاّ إذا «لحقوا حالَهم» والتحقوا بالرَّكْب «السّيادي»)؟

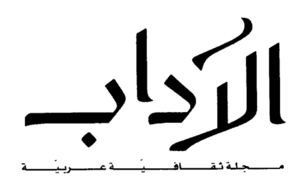
ولا نريد أن «تُصاقبَ» حريتُنا الموعودةُ مع ضغوط أميركية ـ إسرائيلية ـ أوروبية على سورية. صحيحٌ أنّنا لا نُؤْمن كثيرًا بنظريات المؤامرة التي تُفْزِعُنا بها أنظمتُنا لتأبيد استعبادنا، ولكنّنا لا نؤْمن أيضًا بنظريات «المصادفة» و«المصاقبة» التي يُتحفنا بها المعارضون اللبنانيون بعد المعارضين الجورجيين والأوكرانيين (والـ...؟). ولا نريدها أصلاً، تلك الحريةَ الموعودةَ، على رؤوس الأسنّة الاستعمارية والانتدابية التي كافحنا ضدّها عقودًا.

لسنا مُغْرمين بلحّود وكرامي وبرّي والفرزلي ووئام وهّاب وسليمان فرنجية وجميل السيّد ورستم غزالة وعدنان عضّوم... ولكنّنا لم نكن، ولن نكون، مغرمين بأمين الجميّل وسمير جعجع وميشال عون وجبران تويني وسمير فرنجيّة ووليد عيدو ووليد بكْ! ولم نكن، ولن نكون، مغرمين بلبنانيين على مقاس: حميد كرزاي الأفغاني، وإيّاد علاّوي العراقي، وفلاديمير بوتين الروسي (تُرى، هل «صاقبتْ» أن قرّرَ هذا الأخيرُ زيارةَ إسرائيل قريبًا بعد أن أحْجم كلُّ الزعماء السوفيات ـ والروس ـ عن ذلك منذ تأسيس الكيان الصهيوني؟).

إنّنا نريد الحريّةَ والاستقلالَ والسيادةَ يا سادة، ونريدها بكلّ جوارحنا وحُبّنا لأطفالنا ولشهدائنا. ولن يُجبرنا أحدٌ ـ بحجّة الأولوية القومية والوطنية ـ على التخلّي عن أحلام الكواكبي ورئيف خوري وفرج الله الحلو وكمال جنبلاط. ولكنْ لن يُجْبرنا أحدٌ، في المقابل، على أن نَرْكب «اللحظةَ الدوليةَ المؤاتية» على حساب حزب الله و«حماس» و«الجهاد»، بل وعلى حساب حريّةٍ حقيقيةٍ (للفرد والمجموع، وللقُطْر وللأمّة، وللذَّكر كما للأنثى) لمجرّد أن نكون مقبولين عند السيّد الأبيض الذي يَذُوب حرصًا علينا!

نريد الحريةَ لذاتها: لحاضرنا، لمستقبل أولادنا. ولكنّنا نريدها، أيضًا، لكي نستطيع أن نُدير معركتَنا ضدّ الاستعمار وضدّ الصهيونية بكفاءةٍ أكبر، وبِبنًى أصْلب. فسلاحُنا في مواجهة مغتصبي شبعا والجولان وفلسطين والعراق، وفي مواجهة الإملاءات الاقتصادية العولمية، سيكون أمضى حين نكون أكثرَ حريّةً. لكنّ حريّتَنا وحدها لن تكفي ـ كما يروّج الليبراليون الجُدُد ـ لتحقيق الاستقلال وتحرير الأرض وردِّ العدوان على أرضنا وشعبنا ومياهنا ومؤسساتنا. بل هي لن تكفي وحدَها لدخول عصر العولمة «الزاهر»، لأنّ شرط هذا الدخول أمةٌ واحدة أو متعاونةٌ فيما بين أقطارها ـ وهو ما يتناوب على إفشاله كلٌّ من النظام الاستبدادي القُطْري العربي والحلْف الاستعماري ـ الصهيوني.

س. إ.



AL ADAB 2005

صاحباها: سهيل إدريس وسماح إدريس

العدد ٥/٤/٣ أذار (مارس) ـ نيسان (ابريل) ـ أيار (مايو) ٢٠٠٥ ـ السنة ٥٣

Al - Adab vol. 53 # 3-4-5/2005

Editor: Samah Idriss

Subscription Manager: Kirsten Scheid Idriss

Owners: Souheil Idriss & Samah Idriss

العنوان: ص.ب ٤١٢٣، بيروت، لبنان.
تلفون/فاكس: ٨٦١٦٣٣ (١) (٠٠٩٦١)
٧٩٥١٣٥ (١)

Address: P.O.Box: 11-4123, 1107 2150, Beirut, Lebanon.
Tel: 00961 -1 -795 135
Fax: 00961 - 1 - 861 633
e-mail: d_aladab@cyberia.net.lb
kidriss@cyberia.net.lb

لا تنشر المجلة أيّ مادة سبق نشرها. ولا تكافئ ماليًا الاّ منْ كُلِّف بإعداد مادّة ما. الآراء الواردة لا تعبّر بالضرورة عن اراء هيئة التحرير. لا تعاد المواد إلى أصحابها. تحتفظ المجلة بحقّ حذف كل قدح شخصي أو إطالة. تُكتب المواد بخط واضح، أو تُطبع. التوثيق (بذكر اسم المؤلف وكتابه وتاريخ النشر ومكانه) ضروري. يرجى ارسال غلاف الكتاب المنقود أو صورة شخصية عن الكاتب موضوع البحث أو عن الباحث نفسه على الأبحاث الا تتجاوز ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ كلمة. وعلى مراجعات الكتب الا تتجاوز ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ كلمة.

الاشتراك السنوي لعام ٢٠٠٥

لبنان: ٣٠ دولاراً أمريكيًا (للأفراد) و ٦٠ دولاراً (للمؤسسات). البلدان العربية (باستثناء دول المغرب العربي): ٤٥ دولاراً (للأفراد)، و٩٠ دولاراً (للمؤسسات). أوروبا وأفريقيا وبلدان المغرب العربي: ٥٥ دولاراً (للأفراد)، و٩٥ دولاراً (للمؤسسات). بقية الدول. ٧٠ دولارا (للأفراد)، و١١٠ دولارات (للمؤسسات).

تُرسل اشتراكات المؤسسات بالبريد المضمون لا غير. وأمّا اشتراكات الأفراد فبالبريد العادي (وتُضاف عليها ١٥ دولاراً عند الرغبة في البريد المضمون).

تُدفع الاشتراكات مقدمًا: (أ) إمّا بشك لأمر مجلة الآداب مسحوب على أحد المصارف العربية. وإمّا (ب) بتحويل مالي لحساب دار الآداب رقم ٣ ـ ٨١٠ ـ ٧٦٣٧٠٦ ـ ٠٣٣٨. بالدولار. البنك العربي.

ملاحظة: هذه النسخة صالحة للبيع للأفراد فقط، وعلى المؤسسات العلمية اللبنانية والعربية الراغبة في اقتنائها الاشتراك السنوي المباشر من «دار الآداب». الأسعار أدناه مخصّصة للأفراد. وفي البلدان العربية وحدها، وعند زمن عرضها في الأكشاك. ولا يحقّ إلاّ لدار الآداب بيع هذا العدد بعد سحبه من الأسواق العربية. وبالسعر الذي ترتئيه.

Subscription rates 2005

Lebanon: 30 USD (ind.), 60 USD (inst.). Arab Countries (except Morocco, Libya, Algeria & Tunis): 45 USD (ind.) & 90 USD (inst.). Europe & Africa (including Morocco, Libya...): 55 USD (ind.) & 95 USD (inst.). All Other Countries: 70 USD (ind.) & 110 USD (inst.)

Note: All institutional subscriptions include registered air mail fees. All individual ones include regular mail fees; please add 15 USD to get your individual subscription through registered mail.

Payment can be made by money order or check made out to Dar al-Adab, credit card, or bank transfer (Arab Bank, Verdun Branch, Beirut, Lebanon, #338 - 763706 - 810 - 3).

Note: Institutions may subscribe to al-Adab only through Dar al-Adab or an authorized dealer (Otto Harrassowitz, Swets, Blackwell's, Faxon, or Ebsco). The prices listed below are discounted prices valid only for individuals in listed Arab countries, and at the time of stand display. This copy may not be sold as a back issue by any seller but Dar al-Adab. After display time expires, price is subject to change without notice.

ثمن النسخة من هذا العدد (الأسعار صالحة لسنة ٢٠٠٥ فقط)

لبنان ٥٠٠٠ ل.ل. ـ سوريا ١٠٠ ل.س. ـ مصر ٧ جنيهات ـ المغرب ٢٥ درهمًا ـ تونس ٣٠٠٠ مليم ـ الأردن ٢٥٠٠ فلس ـ البحرين ٢٠٠٠ فلس ـ السعودية ٢٠ ريالاً ـ الكويت ١٥٠٠ فلس.

الفهـــــــرس



الافتتاحية

ملف ١: تداعيات اغتيال الرئيس الحريري

ملف ٢: نقد الخطاب الأمازيغي

القصائد

القصص

سلسلة



فصل من كتاب



تداعيات اغتيال الرئيس الحريري

◻ ملف من إعداد: سماح إدريس وياسين الحاج صالح

المشاركون
(ألفبائيًا)

- سعد الله مزرعاني
- سعد محيو
- سماح إدريس
- عماد هرملاني
- عمر أميرالاي
- ميشيل كيلو
- نزيه أبو عفش
- ياسين الحاج صالح

طوال ترؤسي تحريرَ هذه المجلة (١٤ عامًا) لم يَحْدثْ أنْ أَخّرني الكتّابُ أسابيعَ بطولها قبل تسليمي المقالاتِ التي طلبتُها منهم (بل إنّ بعضَهم اعتذرَ في اللحظات الأخيرة) ـ ومن هنا تأخُّرُ هذا العدد عن الصدور. ذلك أنّ الحدثَ اللبناني ـ السوري جَلَلٌ، بكلّ ما في الكلمة من معنى: والقنوات التلفزيونية تتقاذف المثقفين بين نشرةٍ ونشرةٍ، وبين حوارٍ وحوارٍ مضادّ. وها هو الشعبُ اللبناني يَنْزل إلى الشارع، فيُفاجئنا جميعًا، ولاسيّما مَنْ كاد يَيْأس من أن يجرّ ولو عشرةً إلى اعتصامٍ أو ندوة.

بَيْدَ أنّ «الشعب» لا يَنْزلُ موحَّدًا، وإنِ التَحَفَ العلمَ اللبنانيَّ نفسَه: فالسيادة في ساحة الشهداء غيرُها في رياض الصلح، وقُلِ الأمرَ عينَه بالنسبة إلى الشعارات الأخرى كالحريّة والاستقلال بل إنّها قد تختلف حتى ضمن المظاهرة الواحدة.

في هذه الأيام العاصفة صَدَرَ هذا الملفّ. إنّه أشبهُ بالتقاطِ صورةٍ لقطارٍ يسير بأقصى سرعته. وهو، لهذا السبب، يَحْمل ما يَحْمل من ثبات المبادئ. واضطرابِ المشاعر.

بيروت



«١١ سبتمبر الثاني»: يوميات العار

«السياسة هي فنّ المتاجرة بالعار!»

□ نزيه أبو عفش

«أُنجزَ» اغتيالُ الحريري، ولا أحد يريد أن يقرأ الرسالة.

«أُنجزَتْ» صياغةُ الزلزال، ولا أحد يريد أن يقرأ الرسالة.

لبنانيّو الاستقلال الثاني يَصْرخون: «برّا يا سوريا برّا ..» وسوريّو البلاغة الوطنية يقولون: «جئنا حماةً ومُنْجدين.» ولا أحد يريد أن يقرأ الرسالة.

الشظايا أصابت الجميعَ، وهستيريا «القوقعة» تَفْتك بعقول الجميع، وخندقُ الحماية أوشك أن يتحول مقبرةً للجميع ولا أحد يريد أن يقرأ الرسالة.

هنيئًا، وهنيئًا.

I ـ الخاتمة

بعد شهر من الزلزال

نعم، نحن أيضًا كنّا نتمنّى أن نَسْمع كلمة «شكرًا» من أفواه جيراننا اللبنانيين. لكنْ: على ماذا؟ ولقاءَ ماذا؟

ونحن أيضًا كنّا نتمنّى أن نودِّع بالورود والأغاني بدل أن نَخْرج، أمام عدسات الكون الشامت، مَرْجُومين بصيحات الكراهية. لكنْ: لماذا؟ وعلى ماذا؟!

طوال عقود ثلاثة ونحن نتحاشى قراءةَ الحقيقة وإعرابَ الوقائع. بَذَلْنا كلَّ ما أَمْكن (من الدم والبلاغة) لنَخْطب ودَّ «الزعماء».. فحظينا بكراهية الشعب!

أهذا كلُّ ما استطعنا فعلَه؟

هذا كلُّ ما فعلناه.

وها نحن الآن على أبواب المحنة. ها نحن، مرةً أخرى وأخرى، واقعون في كمين المتاهة كائنما ـ في كلّ مناسبة ومحنة ـ يتوجّب علينا، نحن الشعبَ المغلوبَ، أن نَدْفع ثمنَ أخطاء أنظمتنا ونسدِّدَ فواتيرَ الخيبات والألم وحمّى الصبر. ثم: عودة إلى نقطة الصفر.. بانتظار المحنة التالية.

علينا أن نَسْأل الآن (بالأحرى: نكّرر ما سبق أن سألناه): ما الذي فعلناه ـ نحن أهلَ هذا البيت المُثْخن ـ لنستحقّ كلَّ هذه المهانة؟! ما الذي فعلناه؟ ما الذي لم نفعله؟!

وإذ يقال الآن ـ في ما يخصّ لبنانَ تحديدًا ـ: «فَعَلْنا ما كان يجب أن...» يقول صوتٌ آخر: «بل فعلنا ما كان يجب ألاّ..» وأيًا كانت نسبةُ الصواب في مزاعم «الواجب» أو ادّعاءات «الاقتراف،» فإنّه يُمْكننا أن نعترف الآن، اعترافَ مَنْ يتألم ويَدْفع الضريبةَ، بأنّ المسافة بين خُيَلاء المستنجَدِ به وانكسارِ مَنْ يُطْرد غيرَ مشكورٍ على شهامته هي بالضبط المسافةُ بين الكرامة والمذلّة. هل ثمة مَنْ يتحمل المسؤولية ويدفع الثمن؟!

فَعَلْنا ما كان يجب أن.../سيقولون.

ونقول: نحن لسنا بُدلاءَ عن الله لنقومَ بحراسة مزارع الآخرين وبيوت الآخرين وأوطان الآخرين وجنون الآخرين (تحت أيّ ذريعةٍ.. حتى ذريعةِ الأُخُوّةِ والشهامةِ وسواها من مشتقّات الإنشاء الوطني).

أبدًا، نحن لسنا بُدلاءَ عن الله (الأَوْلى بالله أن يدير بالَه على رعيّته ويهتمُّ بآل بيته). وهنا أستعيد ما سبق أنْ قلتُه في مناسبة أخرى: إذا كنّا قد هُزمنا في معركة الحرب وازدُرينا في معركة السلام، فلماذا نتوهّم الآن أنّنا على أرض لبنان ـ الشقيقِ أو الشقيِّ ـ قادرون على كسبِ معركة الحرب وغسلِ الأخطاءِ القاتلة لمعركة السلام؟!

من هنا ـ من داخل هذا البيت الذي يَضِيق ونُحبّ ـ يتوجّب الإعدادُ للنصر... إذا كان ثمة نصرٌ موعودٌ ما. وهنا ـ داخلَ هذا البيت ـ يتوجّب ترتيبُ المعادلة المشرّفة للفوز بنعمة السلام... إذا كان ثمة مَنْ يَرْغب في التصدّق علينا بهذه النعمة.

لقد كان دخولُ جيشنا إلى لبنان مثارَ جدل كبير في أوساط الناس - مثقفين وساسةً ومواطنين عاديين. وإذا سلّمنا الآن بضرورةِ ذلك الدخول أو التدخّل، فما من أحد الآن - الآن: اقصد الأمس - يستطيع التسليمَ بضرورة التشبّث والبقاء.

كان علينا، حفاظًا على كرامة الجيش والشعب معًا، أن نَخْرج منذ ثلاث عشرة سنة (بل وأكثر...) من دون أن ننتظر اللحظةَ التي يُرغَم فيها كلُّ مواطن على دفع ضريبة المهانة والإذلال. نستطيع أن نتفهّم ضراوةَ صراخ اللبنانيين في ساحة تحريرهم: «برّا.. برّا...» إنهم لا يَقْصدون جيشَنا ورجالَ استخباراته فحسب، بل يَقْصدون «السوري» دونما استثناء.

ما كان يجب أن نحميَه تحوّلَ فجأةً محميّةً، والمحرِّرُ - في نظر أهل البيت - تحوّلَ غازيًا. وهكذا توجّب أن نَخْرج صاغرين.

نعم: لقد خرجنا صاغرين، بعد أن فَوَّتْنا على أنفسنا فرصةَ الخروج اللائق، تحفّ بنا مواكبُ الوفاء والشكر. وإلاّ فبأيّ صيغة أخرى يُمْكن إعرابُ ما حَدَثَ ويَحْدث: الجنود - أبناؤنا وإخوتنا وأصدقاء قنوطنا - ينسحبون على ظهور شاحناتهم المريضة، والناس - تحت وطأة الإحساس بالمذلة - تتشقّق قلوبُهم وأدمغتُهم أمام شاشات التلفزيون التي تَقْصفهم بالحقائق دونما شفقة أو تَفَهُّمٍ أو نأمةِ غفران.

راياتٌ شامخة وقلوبٌ منكّسة: تلك كانت الصورة. ونريد تفسيرًا.

نريد ما يضمّد الكرامةَ ويوقف نزيفَ الجرح. بل وأكثر: نريد من أحدٍ ما

> **إذا كان من واجبنا حقًا حمايةُ لبنان، فمن واجبنا قبل ذلك التطلّع إلى حماية سوريا**

ان يتبنّى لقيطَ الخطيئة ويَدْفعَ الثمنَ. ثمنَ الإهانة أولاً، وأولاً أيضًا: ثمنَ إخراج الشعب اللبناني من بيت العائلة الكبير - بيتِ الصداقة الذي يتصدّع.

المهانة التي قصفتْنا بها الفضائياتُ الشامتة لم تَسْقط على رأسِ جيشنا فحسب (وهذا من بعض مهامّه أحيانًا) بل على رؤوس الشعب كلِّه... تحديدًا.

نعم، كنّا نتمنّى أن نَسْمع كلمة «شكرًا.» لكنْ.. على ماذا؟

لقد تحاشيْنا «زعلَ» أمراء السياسة ومقاوليها، فحظينا بكراهية الشعب.

أعتقد (ولستُ الوحيدَ) أنّه لم يبقَ أحدٌ في لبنان إلا وصَبَّ جامَ كراهيته على سوريا، وعلى شعبها أحيانًا، حتى أولئك الذين قالوا - وفاءً أو استحياءً أو تسليمًا - : «شكرًا، سوريا...»

لكنْ، ثمة كثيرون (مئاتُ الآلاف من شعب لبنان) قالوا: «شكرًا لسوريا...» وقالوها من القلب.

هؤلاء، بتصنيف علماء الأجناس اللبنانيين، كانوا مجرّدَ «أغنام.» والأغنامُ لا يُعتدّ بأصواتها في حسابات القضايا الكبرى.

فإذًا: هل ثمة مَنْ يتحمّل المسؤولية ويَدفع الثمن؟

بلى، ربما الشعبُ مرةً أخرى.

.. ..

أكرِّر: نحن لسنا بُدلاءَ عن الله. بل.. ولسنا رُسُلَه ومُسَحاءه لنتلقّى الصفعةَ ونديرَ الخدَّ. نحن بشر يتألمون ويغضبون ويُوجِعُهم جرحُ الكرامة. إذًا، فلنسمعْ ونتوجّعْ:

«مواطنون لبنانيون يُحَطِّمون تماثيلَ الزعيم السوري، إلخ...»

لم يسبقْ لي، طوال حياتي، أنْ عملتُ غارسونًا لدى النظام الحاكم في سوريا.. ولن يَحْصل ذلك في ما بعد. لكنّني، مثلَ كثيرين من مواطني سوريا الذين تابعوا عمليةَ الفتك على شاشات الفضائيات، كنتُ أَشْعر أنّ طعنات الفؤوس الحانقة لم تكن تصيب النحاسَ والحجرَ فحسب، بل ولحومَنا أيضًا.. نحن الذين نتفرّج على تهشيمِ ما يُفترض أنّه رموزُ كرامتنا الوطنية ذاتها.

تُرى - أمام هذه المذبحة المعنوية - مَن الذي يستحقّ كراهيتَنا أكثر: مرتزقةُ لبنان المنافقون الذين شَيَّدوا التماثيلَ ليَغْنموا الجوائزَ والإكراميات، أمْ «منتَدَبو» النظام السوري الذين باركوا هذه الأحابيلَ النفاقية.. غاضّين النظرَ عمّا قد يجيء به الغد؟!

يا أمناءَ سوريا الحزينة: ما الذي فعلتْه سوريا لتستحقّ منكم كلَّ هذه الإهانات؟!

نسأل فحسب. نسأل.. ولا ننتظر جوابًا.

.. ..

أيضًا وأيضًا: نحن لسنا بُدلاءَ عن الله.

وإذا كان من واجبنا حقًّا حمايةُ لبنان، فمن واجبنا قبل ذلك التطلُّعُ إلى حماية سوريا. وإذا كانت النيّاتُ الخيّرة إزاء الشعب اللبناني هي ما دَفَعَنا إلى التحصّن في حديقة الجيران كلَّ هذه السنوات، والتشبُّثِ المفتوح بها وكأنّها الامتدادُ الشرعيُّ لحديقتنا الوطنية، فلنعترف الآن:

أنّ شعب سوريا أَوْلى وأحقُّ بمكرمة هذا المعروف (معروفِ العدالة والحرية والكرامة والثقة بالمستقبل والتأكيدِ على القيمة الإنسانية للمواطن وفكرته النبيلة عن مفهوم الوطن..). وبالتالي: إنّ مَنْ يحتاج إلى حمايةٍ ورعايةٍ ودعمِ النظام السياسي السوري هو شعبُ سوريا قبل الجميع. إنّ لقمةَ حياةٍ كريمة، وجرعةَ حريةٍ مَصُونةٍ وكريمة، وفُرصَ عيشٍ متكافئةً وكريمة، والنهوضَ بدولةِ قانونٍ يَرْدع ويحاسِب ويَحْمي، وإعادةَ الاعتبار إلى جامعاتٍ (أيُّ اهتراء!) قادرةٍ على مواكبة العصر الإنساني والارتقاءِ بقيم الثقافة والعقل، ومناهجَ تعليم (أيةُ أميّةٍ مقنّعة!) تنتقل من تكتيكات محو الأمية إلى استراتيجياتِ إعادة تنسيب الإنسان إلى الزمن، وحريةَ تعبيرٍ مكفولةً، ومؤسساتٍ إعلاميةً منفتحةً مؤهّلةً للانتقال من حظيرة البلاغة إلى فضاء العقل المغامر والشجاع، و.... إلخ، إلخ، إلى آخره؛ ذلك ما يحتاجه شعبُ سوريا، وذلك ما ينتظره ويَجُوع إليه. أمّا شعب لبنان ـ أو سواه ـ فبإمكانه أن يتدبّر أمرَ نفسه

أما نحن.. فمرةً أخرى: لسنا بُدلاءَ عن الله. بل ربما نحن مَن هم الآن في حاجة إلى رأفته.

هل فات الأوان؟

آمل أنْ لا. ثمة متّسعٌ من الوقت للتصالح مع الحياة. متّسعٌ من الوقت؟ ربما، ولكنّ التاريخ لا يحبّ إطالةَ الانتظار.

II ـ ١٤ شباط ٢٠٠٥: «أُنجِزَ» اغتيالُ رفيق الحريري

أعترف أنّني لم أكن، في أيّ يوم مضى، مغرمًا بالرجل. ولكنّ مغزى الرسالة التي حَمَلها دويُّ الاغتيال الدراماتيكي وصلني: حان الآن موعدُ تسديد الاستحقاقات الأخيرة. حان موعدُ تنفيذ الحكم بإعدام سوريا.

لكنْ، مَنْ قتلَ رفيق الحريري؟!

المطالبون بالثأر هَبّوا جميعًا، واثقين من متانة واتّساع مظلّة الحماية الدولية، ليؤكّدوا: «ما بَدْها ذكا.. معروفة...» وكانت الألسنةُ والأصابعُ كلُّها تشير إلى «المعروفة» سوريا.

في تلك اللحظة اكتشَفَ الجميعُ أنّ لهم عدوًا ينبغي تأديبُه وسحقُه. وفي مثل تلك اللحظة ـ لحظةِ سعار الثأر ـ سيكون بوسع الجميع أن يُثْبتوا أنّ مَنْ صَلَبَ يسوعَ المسيح، وقَطَعَ رأسَ يوحنّا المعمدان، وقَتَلَ سپارتاكوس، وأحْرق مراكبَ فينيقيا.. هي سوريا طبعًا.

ـ لكنْ، لماذا أنتم واثقون إلى هذه الدرجة من أنّ سوريا هي مَنْ «فَعَلَتْها»؟!

ـ لأنّنا نَرْغب، بل ومن مصلحتنا، «أن نكون واثقين» من أنّ مَنْ فَعَلَها هي سوريا.

حسنًا، ربما تكون سوريا قد فعلتْها، لكنْ.. ربما آخرون أيضًا، وربما كاتبُ هذه السطور نفسه! ومع ذلك: «أُشنقوا سوريا» صاح الجميع وعُقِدت الأنشوطة.

. . . . . .

قبل ألفيْ سنة من الآن كان اللبنانيون (أهلُ فينيقيا الممتدّة من جونية إلى الروشة، بالمعايير الجغرافية لسيّدنا مار مارون السوري) حاضرين أثناء محاكمة يسوع الناصري. وحين سألهم بيلاطس: «مَنْ تريدون أن يُصلبَ ؟ باراباس أم المسيح؟» صرخوا جميعًا، بفم واحد، وقلبٍ واحد، وخنجرٍ واحد:

«أُصلبوا سوريا.»

❖ ❖ ❖

حربُ الأعلام

فجأةً يكتشف اللبنانيون أنّ لديهم أعلامًا (أعلامًا لبنانيةً بحقّ) تَصْلح للتسلّح بها على مشارف ميدان الحرب! وفعلاً تبدأ الحربُ. حربٌ حمراء مدوّية . وهتافاتٌ حمراء مدوّية مملّحةٌ بالكراهية وشهوة الدم:

«أُصلُبوا سوريا.»

لعلّهم على حقّ! بل لنعترفْ : لا أحد منهم يعنيه أن يكونوا على حقّ.

. . . . . .

مساء الأربعاء ٩ آذار وفق التقويم الدمشقي

تعود ناديا من مسيرة «أبناء عشيرتها» منهكةً، متوتّرةً وراضيةً، ممتشقةً عَلَمَها «السوري» المضمّخ بدماء يسوع المسيح وسپارتاكوس ويوحنّا المعمدان وأمراءِ فينيقيا الأوائل (العَلَم الذي كانت، حتى ذلك الحين، ناسيةً شكلَه وألوانَه وعددَ نجومه). تُسْند عَلَمَها ـ رمحَ نقمتها الذابلَ الحزينَ ـ خلف الباب، وتتنهّد كمَنْ يقول: «أدّيتُ للوطنِ ما يستحقّ من ضرائبِ محبّته!»

هذه المرةَ لم أجد الحماسَ الكافي للسخرية منها ومن وطنيتها الباذخة، أنا الذي كنتُ أقول على الدوام لمن يتفاخرون بأعلام بلدانهم: إنّ خلف كلِّ علمٍ هويّةَ وحشٍ، ونابَ وحشٍ، ومصرَع وحش.

: العَلَم صورةُ تَجَبُّرِ الإنسان.. وصورةُ انحطاطه ويأسه أيضًا.

الآن ـ في شهوة ناديا للاحتماء بعَلَمِها ـ أَفْهم حنينَ الإنسان للعودة إلى القوقعة: إنها حيلته الأولى للاحتماء في كهف الوحش.

تمامًا كما لو انها عائدةٌ من الحرب: تُسْند رمحَها في الزاوية وتتنهّد منتشيةً بمذاق نصرها الفقير. لعلّها ارادت أن تقول: نحن أيضًا لدينا أعلامٌ تَصلُح للحروب والمطالبة بالثأر. لسنا أيتامًا ولا أبناءَ جَوار. لدينا، مثلهم، أعلامٌ وهتافاتٌ وضوضاءُ عقائد؛ ومثلهم أيضًا. لا تَنْقصنا صلافةُ المتعالي وزهوُ طالبِ الثأر.

فإذًا:

يحيا العلمُ /الخندقُ /الكهفُ /الجنونُ /نداءُ الموت.

يحيا الموت.

«بدأتْ حربُ الأعلام» قلتُ في داخل نفسي. وتذكّرتُ، دونما ضغينة، أعلامَ جيراننا «الآخرين،» هناك في ما صار يُدْعى ـ نكايةً بشهداء عروبتهم ـ ساحةَ الحرية.. حرية لبنان. ورنّتْ في أذنِ قلبي القولةُ السعيدةُ المظفَّرة لصديقي پول شاول: الآن اكتشفتُ كم هو جميلٌ علم لبنان!

حقًا: كم هو جميلٌ العلم.. كلُّ علم! لكنْ، أيضًا: كم هي مريعةٌ فكرتُه والحاجةُ إليه! كم هو مريعٌ ارتدادُ الإنسان إلى ثقافة الحديد، وضوضاءِ العظمة، وصرخةِ العماءِ الأولى: صرخةِ هابيل وقاتله.

العَلَم الذي كان دلالةَ الفضاء والرحابة.. صار علامةَ القفص والانغلاق وثأريةِ نداء العقل: إنه الإيعازُ الأبلغُ لإطلاق رصاصة الحرب الأولى؛ ثم يأتي بعده البوقُ والبسطارُ والنشيد. بعدئذ يجيء دورُ السيّافين والقنّاصة وحفّاري قبور الموتى. وحينئذ ـ حينئذ دائمًا وتمامًا ـ يغدو بمقدور الإنسان، أيًا كان إلهُه أو عقيدتُه ـ أن يبرِّر لنفسه شهوةَ الوحش إلى الدم.. كلِّ دمٍ وأيِّ دم.

ما الذي فعله العمّال السوريون، وباعة الخضار السوريون... ليستحقوا كلَ هذا القدر من الكراهية والجنون وشهوة الانتقام؟

نعم، كم هو جميلٌ علمُ لبنان! لكنْ ما أجمله لو كان حقًا «عَلَمًا.»

كيف فات صديقَنا پول أنّ ذلك الـ «كَمْ هو جميل» لم يكن عَلَمًا واحدًا لجماعةٍ واحدة وشهوةِ حريةٍ واحدة وإرادةِ حياةٍ كريمةٍ واحدة. العَلَم الذي «كَمْ هو جميل» لم يكن حتى ليُفْصِحَ عن وجوهِ وأصواتِ حامليه، بل كان ـ في غالب الأحيان ـ يُخْفي ما أَبْدعه قدّيسو الوطن الجميل من مذابح.

ليس الهوية.. بل القناع: ذلك هو الجميلُ في العَلَم الذي «ما أجمله!» ذلك هو الجميل ـ القبيح ـ في كلّ عَلَمٍ يَنْهض على بُغْضاءِ العقيدة وسعارِ الدم. وفي أعلام بلادنا (في أعلام البلدان كلّها يا صديقي) ما أوفرَ الدمَ، وما أندر الرأفة! ما أعظمَ صيحةَ الموت، وما أوهنَ شهقةَ الحياة!!

صديقي وأخي پول، لا تزعلْ: هل كنتَ ستقول الكلمات نفسَها، عن العَلَمَ نفسه، لو أنّكَ شاهَدْتَه أولاً في تظاهرةِ «ثلاثاءِ الأغنام»؟!

ثم، صديقي وأخي پول (سامِحْني واصفحْ عن مرارتي): إنّ الصيحة «الموحِّدة،» التي اشتعلتْ وما تزال تشتعل خلف العَلَم ـ القناع ـ الموحِّد، لم تكن أبدًا صيحةَ محبةٍ للوطن وناس الوطن، بل كانت ـ أَعْرف وتَعْرف ـ صيحةَ كراهيةِ «الآخر».. كلّ الآخر. وسامِحْني أيضًا وأيضًا.

وأخيرًا، صديقي وأخي پول، لا تزعلْ. ذات يوم غير بعيد، سترى على كلّ شرفةِ بيتٍ عَلَمًا، وفي كل غرفة نوم خندقًا وحاجزَ ميليشيا، وتحت كلّ وسادةٍ خنجرًا وكتابَ صلاة. ذاتَ يوم أظنّك رأيتَه ونراه؛ ذات يوم «أتى ويأتي» ونشمُّ دعْسَتَه، منذ الآن، خلف باب المعبد.

يوم آخر في شباط/يوم الغفران

بعضٌ من أصدقائنا شعراء لبنان ـ أهلِ القلب ـ يتصدّقون، مشكورين حقًا، برسالةِ محبة موجّهة إلى بضعة عشر نفرًا من أصدقائهم المثقفين السوريين «الحبّابين والأبرياء»!.. فاتهم أنّ مَنْ يستحق كلمةَ الحب هو «شعبُ سوريا» الذي يَعدّ عشرين مليونًا من البشر.. البشر الحبّابين الحقيقيين. وإذا كان ثمة مَنْ يستحقّ أن تُصبّ عليه لعناتُ كراهيتهم بالفعل، فإنّ عليهم في هذه الحال أن يتوجّهوا بمعكوس هذه الرسالة إلى عشرين أو ثلاثين «موظّفًا» من الكبار ـ الصغار ـ الذين نُبْغضهم مثلما أَبْغضوهم. وإذا كان عليهم أن يتوجّهوا بالاعتذار عن فائض الكراهية الذي صُبّ على رؤوسنا وضمائرنا، فلعلّ من الأجدر والأجدى أن يعتذروا للعمّال وعابري السبيل السوريين (الأبرياء حقًا وصِدْقًا، والبشر حقًا وصِدْقًا) الذين اغتيلوا (أمْ يجب أن أقول: قُتلوا؟) برصاصِ وسكاكينِ التطرّف وسعارِ العنصرية وجنونِ محبة الأوطان (ما أقبح هذه الكلمة!).

لأصدقائنا هؤلاء نقول (والمحبة محفوظة بطبيعة الحال):

أُعفونا من فائض مغفرتكم. أُعفونا من الحنان والصفح وإنشاءِ الواجب. لسنا نحن، الآن، مَنْ يحتاج إلى التحية والتطمينات وتأكيد أواصر الودّ. وفِّروا ذلك لجثامين إخوتنا وأبناءِ عمومتنا وأصدقائنا الذين ذُبحوا في الشوارع وتحت بطّانيات النوم وعلى مداخلِ وسقالاتِ الأبنية حيث يَعْملون ويعيشون ويَحْلمون.

ماتوا.. ولم يَخْرج صوتٌ من فم أحد!

مع ذلك، ثقوا أيها الأصدقاء: إنّ أيًا منكم، أنتم أبناءَ لبنان العظيم الذي أحببنا ونحبّ، لو واجهَتْه - هنا في سوريا كلِّها - إساءةٌ صغيرةٌ واحدة، بكلمةٍ أو هفوةِ لسانٍ أو غمزةِ عين، فلسوف يجد إلى جانبه عشرين مليونًا من البشر (لا بضعةَ عشر من المثقفين فحسب) مستعدّين، دفاعًا عن كرامته وكرامتهم، لاقتلاع قلبِ مَنْ يسيء إليه.. بأسنانهم!

ثم: ما الذي فعله العمّالُ السوريون، وباعةُ الخضار السوريون، وعشّاقُ جنّة لبنان السوريون، والمتسكّعون السوريون.. ليستحقّوا كلَّ هذا القدْر من الكراهية والجنون وشهوة الانتقام التي أوصلَتْهم إلى الموت تحت أبصار المثقفين وضمائرهم؟!

وَثِقُوا مرةً أخرى: إننا، نحن مثقفي سوريا المنفوخين ببلاغة الشعارات ودخانِ الشعائر، لَنَستحي حقًا وصِدقًا من مواجهة جاسوس إسرائيلي بمثل هذه الفظاعة والدموية وعمى الثأر

أمّا أنا، بلسان ضميري وقلبي، فأقول: إنّ أيًا من هؤلاء العمّال، فعَالةِ العَرَق والأحلام والرغيف، يستحقّ (لو كنتُ رئيسَ دولته) أن يُعاد إلى مَسْقط رأسه - لا مشحونًا كالبضاعة التالفة في الصناديق الخلفية للشاحنات - بل ملفوفًا بعلم بلاده الوطني، ومحمولاً على مئاتِ آلاف الأكفّ والقلوب، تمامًا كما يَليق برئيس وزراء دولة السويد... على أقلّ تقدير.

لكنْ، ما الذي بوسعنا عملُه، إذا كنّا - عمّالاً ومثقفين وعشّاقَ حياة - منكوبين على الدوام بشعوبٍ تنسى.. وسادةِ شعوبٍ يَصْفحون؟!

عصر «الكلاكيش».. وعنصرية الصمت

قلمُ ريمون جبارة يَصدَح في وجوه السوريين. «لمُّوا كلاكيشكم وفلّوا!»

حسنًا، ها هُمْ يلمّون كلاكيشَهم.. ويفلّون.

لكنْ.. لا يقلْ لي أحدٌ منكم - إخوتَنا هناك - إنّ ريمون جبارة كان يتحدث بلسان نفسه فحسب، ويتوجّه بندائه الفولكلوري إلى رجالات الجيش السوري واستخباراته فحسب. كان صراحةً، وبملء الفم والقلم والقلب، يَقْصد «السوري.»

في هذا النداء «الوطني جدًا» تتجلّى أبلغُ الصيحات العنصرية وأشدُّها دمويةً وسفاهةً وسعارَ عقل. وحين أقول «العنصرية» لا أقْصد فقط مَنْ قَتَل عاملاً أو أَحْرقَ خيمةً أو ذَبَح حارسَ مزرعة (إذْ، هنا، يُمْكن تَفَهُّمُ الاندفاعِ العاطفي الأحمق غيرِ القابل للسيطرة والكبح)، بل أقصد عنصريةَ الضمير والعقل.

العنصرية، في هذا السياق، كامنةٌ بصورة أعمق وأشمل واحطّ لدى شغّيلة الثقافة والفنانين ونجوم الصحافة (الديموقراطية طبعًا) الذين صَمَتوا، أو باركوا، أو في أحسن الأحوال اكتفوْا بالهمس من وراء المتاريس: «لا يا شباب، حرام، هَدول عمّال مساكين ومقاطيع. وبْيستاهلو منا شويّة عطف»...

أقلُّ من ذلك؟!

عيب يا أصدقاءَ الثقافة.

نعم، لم يكونوا يَصْرخون ضد النظام السوري (الذي أخلى المواقعَ وانتهيْنا...) بل، في كثير من الأحيان أو ربما في كلِّها، كانوا يَقْصدون «السوري»/العِرْق السوري!

مازلنا نتذكّر الحربَ الطاحنة التي شنّها مثقفو لبنان الحضارة على أدونيس، الفلاّح القليلِ الأصل. يومَها، لم تكن الحربُ الشاملةُ ضد «السوري» قد بدأتْ. وكان الجميع في لبنان - نقّادًا وشعراءَ ورُسُلَ مدنيّات - يتفاخرون أمام الكون كلّه بأنّ أدونيس شاعرٌ لبناني. وفجأةً .. كفر الرجل. قال ما قاله حول بيروت/بيروت المتعددة/بيروت المتباينة الوجوه/بيروت الـ «أكثر من مدينة واحدة»... ما اعتبره الجميعُ إهانةً لبيروت الحاضنة وهجاءً لها؛ عِلْمًا بأنّ الرجل - بما عُرف عنه من عقلانية وتفتّح وعداءٍ للثوابت والوحدانيات والمفاهيم المغلقة - لم يوفِّر مدينةً عربيةً من هجائه المرير... والمصيب في غالب الأحيان.

فجأةً تنبّه الجميعُ، وهبّ الجميعُ، وانتفض الجميعُ لدفع الإهانة. وفجأةً اكتشفوا أنّ الرجل مجرّد سوري، عَلَوي، عنصري، عاقّ، عديمُ الوفاء، متنكّر لخبز لبنان ومِلْحه، لبنان الذي صنعه، لبنان الذي آواه ورعاه وأطعمه وكساه ومَدّنه وعلّمه الكتابةَ - أبجديةَ النور - وأَطْلقه في فضاء العالم.

بالله عليكم: ما هي العنصرية، إذًا، يا إخوتَنا في الثقافةِ والأحلامِ والأبجدية (لا؟!) والعقلِ ووحدةِ ضمير الإنسان؟

.. ..

فإذًا: احملوا كلاكيشكم أيّها «النَوَر» السوريون.. وارحلوا! (فاته أن يقول: زناختكم..).

ما قالوه عن «السوري» تَعَفّفَ خطباءُ العروبة الصغار عن قوله بحقّ «ابنِ عمّهم» الإسرائيلي.

وها أنا الآن - تطوُّعًا - أُضيف وأُكْمل وأُفصّل في الإعراب:

أيُّها الهمج السوريون، احملوا كلاكيشكم.. وارحلوا.

أيُّها العمّال السوريون، احملوا فؤوسكم ورفوشكم وزناخةَ عَرَقكم.. وارحلوا.

أيُّها الأثرياء السوريون، احملوا أموالكم وودائعكم المصرفية.. وارحلوا

أيُّها الكتّاب السوريون، من أدونيس إلى غادة السمّان إلى ضيوف صحافة لبنان الحرّ . المسامح. الكريم، احملوا أقلامكم وجقارتكم ورائحةَ رعيانكم. وارحلوا

ولترحلْ أيضًا عظامُ يوسف الخال ودماءُ كمال خير بك.

ولترحلْ أشلاءُ وغصّاتُ ودماءُ الجنود السوريين الذين ماتوا دفاعًا عن العَلَم الجميل وترابِه المثخن.

وليرحلْ - إذا شاء، وقبل أن يَحين موعدُ طرده - صديقُنا محمد علي الأتاسي ضيف **النهار** المحبوب والمكرَّم (وصدِّقْني يا أخي علي. أنتَ لست ضيفًا على قائمة الحب. أنت فقط مستثنًى، إلى حين، من قائمة الازدراء. وغدًا سيكتشفون «السوري» الصغيرَ المتنكّرَ خلف ثيابك).

لكنْ، فقط، لتبقَ المطْربات والرقّاصات (بشرط أن يُتْقِنَّ اللغةَ الفينيقيةَ حصرًا)، لعلّ «شارعَ زيتونة» جديدًا سيكون بحاجة إلى خدماتهنّ النبيلة في ميدان السياحة وتوطيد أواصر الأُخوّة مع أشقائنا «عربان» النفط المبجّلين.

❖ ❖ ❖

- أنا ذاهب إلى بيروت.

صرختْ ناديا: لن تذهب. سيذبحونكَ قبل أن تجتازَ طلعةَ «شتورا.»

- اطمئني، قلتُ لها. سأقول لهم: أنا شاعر معروف، مُعارض لحزب البعث وللنظام الحاكم في سوريا. أَعْرف في لبنان وزراء، ونوّابًا، وشعراء، ومفكّرين، ورؤساءَ تحرير صحف، وقادةَ أحزاب، وزعماءَ طوائف محترمين، و......

تحت راية مَن سيتوحّد لبنان؟ أتحت راية «البيك» الاشتراكي، أم تحت راية لبنان «الديموقراطي» الذي يبشّر به جزّارو الأمس؟

- لن تذهبْ، قالت. ربما يكون أحدُ معارفك متعاطفًا مع السوريين، أو على خلافٍ ما مع جماعة المعارضة.

- سأقول لهم: أنا صديق زياد الرحباني.

صَفَنَتْ قليلاً.. ثم

- لذلك لن تذهب. نسيتَ حاجزَ البربارة؟ سيذبحونكَ قبل أن يَطْرحوا السؤالَ الأول.

لعلّها على حق. طبعًا لن أذهب.

❖ ❖ ❖

منذ خمسين سنة وأنا أَحْفظ عن ظهر قلب (ما ألطفَ هذا التعبير!) أسماءَ قرى وبلدات لبنان: شَدْرا، منيارة، أنطلياس، راشيّا، عندقت، القليْعات، مرجعيون، دير القمر، وادي شحرور (التحتا أو الفوقا؟) إلخ...

كان جدّي السوري، ابنُ مرمريتا، «معمرجيًا،» يعني: معلِّم عمار. ما من قرية في لبنان إلاّ وبنى فيها بيتًا أو بيوتًا، وزَرَعَ بين جدرانها صداقات (لم يكن يقول «بكرا رايحين عَ لبنان...» بل: «رايحين قِبْلي»).

حتى الآن لم أزُرْ أيًا من المواقع التي عمل فيها جدّي وتَرَكَ على حجارةٍ وعتباتِ بيوتها بصماتِ قلبه وأصابعه وعينيْه وعاطفته. (اشتقت لاسم جدّي: المعلّم أبو سليمان).

عاش جدّي مئةً وثلاثَ سنوات، وغادر الحياة قبل خمس - ستّ سنوات لا أكثر.

الآن أقول في نفسي: الحمد لله. لو قُدِّر لجدّي أن يعيش في مثل هذه الأيام، فلربما قتلوه - مثلَ خاله المسيح - في الثالثة والثلاثين.

لبنان الواحد، لبنان الأمل

أتنصّت إلى هتافات «الحرية» في ساحة الحرية، فلا يبقى في أذني غيرُ الضوضاء وصليلِ التوعّدات وأصداءِ الكراهية.

الكلّ يتحدث عن لبنان السيّد، الحرّ، المستقلّ، الموحّد: لبنان الأمل.

في بلادٍ يُمْكن مباراةَ زجلٍ أن تهدِّد سلامَها الأهلي، من أين سيُجاء بهذا اللبنان المعجزة؟ وكيف سيُتَّفَق على صناعته؟!

تحت رايةِ مَنْ سيتوحّد لبنان؟

أتحت رايةِ «البيك» التقدّمي الاشتراكي؟ (باللهِ عليكَ، يا عمّي كارل ماركس، أعربْ لنا هذه الأحجيّة: «البيك الاشتراكي!»)

أمْ تحت راية لبنان «الديموقراطي» الذي يبشِّر به جزّارو الأمس المتنكّرون خلف أعلامهم، والمُثْقَلةُ أعناقُهم بدماء آلاف القتلى من أشقّاء البيت الواحد؟

أمْ لبنان «الحضارة» الذي يتنادى إلى بعثه أباطرةُ الميليشيات والحواجز الطيّارة والذبح على الهوية؟

أمْ لبنان قداسة «البَطْرَك» حفيدِ المسيح المفطوم على المحبة، الذي تستطيع فتوى صغيرةٌ منه أن تُقيم قيامةَ الوطن وركّابِ سفينته؟

أمْ لبنان الطوائف، والعصبيات، والأصنام المحنَّطين، ومحتكِري غنائم السياسة بنعمة التوريث العائلي؟.. (هم يستهجنون التوريثَ السوري!)

أمْ هو لبنان الكراهية.. كراهية السوري؟!

نعم، على هذا متّفقون. لكنّ الكراهية وحدها ـ لسوريا أو سواها ـ لا تكفي لصناعةِ دولةٍ وتأسيسِ مستقبلٍ وبناءِ حياة.

أمْ لعلّه فقط «لبنان يا قطعة سما..» فيما الجميع ـ وهم يتغزّلون بالسماء ـ يَحْتقرون الأرضَ وما عليها وما تحتها؟!

مع ذلك: «لبنان يا قطعة سما.. »

لكنّ سماوات الله واسعةٌ وكثيرةٌ وزرقاءُ كلُّها ولكلٍّ حصتُه الكافيةُ من السماء لإطلاق الأناشيد والأعلام والرصاص.

❖❖❖

: «المستقبل مفتوح للجميع، والوطن بيت الجميع...»/الجميع الذين هم: «نحن.»

لعلّ ذلك ما يعنيه فقيهُ السياسة الذي يتغنّى بحقّ الجميع على شاشة التلفزيون!

ثمة مَنْ يسأل: حتى لو عاد إقليدس العظيمُ إلى الحياة، كيف يمكن قسمةُ «الجميع» على اثنين؟!

مع ذلك: إنه الأمل...

❖❖❖

شهرٌ.. وأكثر. ودمُ رفيق الحريري يَصْعد ويَصْعد في بورصة مقاولي السياسة وصيّادي الفجائع!

الجميع يدّعي صلةَ الرَّحِم. الجميع يَطْلب حقَّ إضافةِ «الدم» إلى رصيده!

ولِمَ لا؟ فالدم، مثله مثل المال، رصيدٌ قابلٌ للاستثمار

ألم أقلْ لكم؟:

السياسةُ فنُّ المتاجرة بالعار.

الدخول/الخروج (الغزو/الجلاء)

لعلّ أحدًا سيلمِّح (لَمَحوا وقُضي الأمرُ) إلى أنّ كاتبَ هذه اليوميات سَقَطَ أخيرًا في مصيدة النظام السوري.

لهؤلاء أقول. تذكّروا. حين دخل الجيشُ السوري إلى لبنان ـ مستَنجَدًا به من اللبنانيين أنفسهم الذين يتبارَوْن الآن في شتيمته ـ كنّا، نحن مثقفي سوريا وكتّابَها، من أوائل المعارضين لذلك «الدخول» الذي نَدْفع جميعًا ثمنَه الآن.. ومضاعَفًا (نَدْفع الكرامةَ بعد أن دَفَعنا الدم). ولعلّ أصدقاءنا، هناك تحت قطعة السما، يتذكّرون البيانَ الذي أصدرناه موقَّعًا بأسمائنا الصريحة، أيامَ كان التنفّسُ وحده ـ لا القولُ والفعلُ ـ كافيًا لإنزال العقوبة، مطالِبين فيه بعدم التورّط في ما يرُوقُ لي الآن أن أسمِّيه «مستنقعَ» لبنان الأبيّ الموحَّد الحضاري. ولعلّهم يتذكّرون (أمّا نحن فنسينا) أنّ بعضًا ممّن وَقّعوا سَدَّدوا ضريبةَ ذلك البيان ـ الموقف.. مِنْ لقمةِ حياتهم ولقمةِ أمنهم ولقمةِ كرامتهم الإنسانية.

أما وأنّ ما حَصَلَ قد حصل (ويا لَفَداحة ما ترتّب عليه!)، فإنّ من حقّنا نحن أيضًا، الآن، أن نطالب مثلما يطالبون. بمعرفة الحقيقة. لكم ـ هناك ـ حقيقتُكم التي تَصْرخون مطالبين بكشف أسرارها وخفاياها، ولنا أيضًا ـ هنا ـ حقيقتُنا الأخرى التي نطالب بكشفها وتبرير دواعيها (لا يُذكِّرْنا أحدٌ بعدُ بقداسة التراب الموحّد!).

نريد أن يجيبَنا أحدٌ: لماذا يَخْرج جيشُنا الآن بهذه الصورة الموجعة؟

هل كانت إهانةُ المواطنين المستضعَفين (وبعضُهم أصدقاء نَعْرفهم) جزءًا من مهمتنا في لبنان؟

هل كان الابتزازُ، بشتّى صوره، جزءًا من هذه المهمة؟

هل التطاولُ على البشر كان جزءًا من المهمة؟

هل الإساءةُ إلى صورة الجندي ـ حارسِ الحياة والكرامة والأمن ـ كانت جزءًا من المهمة؟

هل كان العبثُ بالموازين ـ لمصلحةِ هذا أو ذاك، وضدّ مصلحةِ هذا أو ذاك ـ جزءًا من المهمة؟

هل كانت التجاوزاتُ والانتهاكاتُ والـ «خوّاتُ» كما يسمّيها اللبنانيون، التي تحوّلتْ سبّةً تُقذف في وجه كلّ مواطن سوري يزور لبنانَ ويتمشّى في شوارعه ويروِّح عن نفسه في كازينوهاته ومقاهيه... جزءًا من تلك المهمة؟

هل.. وهل.. وهل...؟ وفي الفم ماءٌ كثير وحصًى كثير.

نعم نحن أيضًا، هنا، نَرْغب في معرفة الحقيقة: حقيقة الأسباب الغامضة ـ الصريحة ـ التي جَعَلَتْ كلمةَ «سوري» هناك تعادل الشتيمةَ. حقيقة الإهانات كلّها، والتجاوزات كلّها، والاستعلاءات كلّها، والإيذاءات كلّها، وإساءات التقدير كلّها، والأخطاء ـ بل الخطايا المميتة ـ كلّها وكلّها وكلّها...

ثمة جرحٌ، جرحُ كرامةٍ عميقٌ ومزمن، ونريد لهذا الجرح أن يلتئم.

الحقيقة؟

نعم. بل وأكثر: المحاسبة، ودفع ثمن آلام الضمير وتصدُّعات العقل والقلب.

تعالوْا إذًا ـ نقول لأولياء أمورنا في هذا البيت ـ لنحاول معًا تضميدَ جرح الكرامة هذا. وَثِقُوا: إنَّ أيّ زعيم وطني يساعدنا على تضميد هذا الجرح الخبيث ـ بالمصارحة الحقيقية والتكاشف المخلص ـ سيفوز، الآن وغدًا، بنسبة ٩٩٪ من أصوات الناس وقلوبهم.

❖ ❖ ❖

ـ ما أثمنُ شيءٍ في بلادكم أيها المواطنون؟

ـ التراب الذي يَقْضمه الغرباءُ، والكرامةُ التي يلتهمها رعاةُ البيت.

ـ ودماءُ الناس؟

ـ أمّا هذه فلا. أَنْفقنا منها الكثيرَ.. فما عادت تُفيدنا إلا في إحصاء الهزائم، وتلطيفِ مذاقِ الندم، وعملياتِ تجميلِ الأخطاء.

❖ ❖ ❖

عَلَمُ «ناديا» لا يزال مركونًا في زاوية الصالة: خَفَتَتْ حماسةُ الاستعراض، والضوضاءُ تبخّرتْ.

ملفوفٌ ـ عَلَمُها ـ وبعيدٌ عن الأنظار، كي لا تتأذّى مشاعرُ جارتها «اللبنانية الأصل» التي انكفأتْ هي الأخرى، منذ أكثر من شهر، حابسةً نَفَسَها خلف باب بيتها المقابل تمامًا لباب جارتها «السورية»: أولاً: لتتحاشى إفسادَ يومها برؤية وجوه الأعداء، وأولاً أيضًا: لتستمتعَ، حتى آخر قطرةٍ من الوقت، بجمالِ أعلام بلادها التي تملأ وتُضوّئ جميعَ الشاشات.

الصورة جليّةٌ وموجعة:

ما كنّا نسمّيه شعبًا واحدًا في بلدين.

تحوّلَ فجأةً شعبَيْنِ في عمارةٍ واحدة.

: مرحى لجميعكم.

.. ..

> **ما كنّا نسمّيه شعبا واحدا في بلدين... تحوّل فجأة شعبين في عمارة واحدة!**

جرحٌ غيرُ قابل للالتئام؟!

بلى. يَلْزمه الكثيرُ من الوقت، الكثيرُ من الصداقة، الكثيرُ من شجاعة الوجدان، والكثيرُ من الـ..../لا. فالأمل ممنوع.

❖ ❖ ❖

على أنّنا نتشابه في كثيرٍ ونتفق على كثير..: اطمئنّوا يا جميعَكُم.

جبران تويني الديموقراطي يتحدث، مِنْ هناك، عن الغَنَم!

وعبقريُّ معسكرنا الفذّ عماد فوزي الشعيبي، عميدُ الإنشاء الرثّ، يَصْدح ـ من هنا ـ مستهجِنًا الحالةَ «القطيعيةَ» لدى الآخرين.

نعم، هكذا نَخْرج من مهرجانِ اللغو متعادلين بنقاط العار:

صفرٌ في مادةِ الإنشاء.

صفرٌ في مادة آداب التخاطب.

صفرٌ في موادّ الجغرافية والتاريخ وعلومِ تطوّرِ المخلوقات.

وصفرٌ كبيرٌ في الأمل

: مرحى لجميعكم.

❖ ❖ ❖

هل قلتُ: «الأمل ممنوع»؟

بلى. ولكنني، إذ أَسْتحضر أصواتَ ووجوهَ كثيرين من أصدقائنا ـ هناك ـ أَسْتعيد بعضًا، أو كثيرًا، من الثقة المفقودة بضمير الإنسان.

على أصواتٍ كهذه، وعلى أصواتٍ أخرى كثيرةٍ، مبرّأةٍ من ڤيروسات الكراهية والجشع والكسل الروحي، يُمْكن الإيمانُ ببعضِ الأمل.

❖ ❖ ❖

غدًا، تقول ناديا، ستَقْرع بابَ جارتها اللبنانية.

غدًا، ربّما، ينتهي حِدادُ طالبي الثأر.

غدًا، ربّما، ينتهي عرسُ المتاجرين بالعار.

وغدًا، ربّما، تنتصر «صباحُ الخير» على شهوةِ السكّين.

دمشق

نزيه أبو عفش

شاعر سوري. آخر إصداراته: **إنجيل الأعمى** (دار الآداب).



عجزُ الطائفية وملحقاتِها، ودورُ القوى الوطنية والديموقراطية

□ سعدالله مزرعاني

قبل أقلّ من خمس سنوات كاد لبنانُ والعالمُ العربي، وحتى العالم، يضجّ بخبر الانسحاب الإسرائيلي من لبنان. حَدَثَ ذلك بقرار من حكومة إيهود باراك آنذاك، وبشكل سريع لم يعبأ لا بالطابع المذِلّ للانسحاب، ولا بالتخلّي «المعيب» عن العملاء، ولا بحجم الانتصار الذي حقّقه نظاما لبنان وسوريا عمومًا و«المقاومةُ الإسلاميةُ» خصوصًا.

وكان بإمكان انتصار مدوٍّ بهذا الحجم أن يَتْرك أعظمَ المفاعيل على الحياة السياسية اللبنانية الداخلية. إلاّ أنّ تأثيره كان، بالعكس، شديدَ التواضع. وقد تمّ اختبارُ ذلك، سريعًا، في الانتخابات النيابية التي جَرَتْ بعد ذلك الانتصار بثلاثة أشهر (أيلول عامَ ٢٠٠٠). حينها لم يتمكّن حزبُ الله، الذي هو الصانعُ الأساسيُّ المحلّي لهذا الانتصار، سوى في كسب بضعة مقاعد إضافية في المجلس النيابي، من دون أن يؤثّر ذلك، بشكل جدّيّ بالتأكيد، في حجم تأثيره السياسي أو حتى الإداري والخدماتي، في التوازنات الداخلية اللبنانية.

وفي مشاهدِ وذكرياتِ تلك الأيام أنّ جزءًا كبيرًا من اللبنانيين كان يَنْظر بحذرٍ وقلقٍ إلى مجرياتِ ونتائج ذلك الانتصار الوطني والقومي الفريد.

وبشكل من الأشكال، كان هذا الفريقُ يعتقد أنّ خسارةً مباشرةً أو غيرَ مباشرةٍ ما ستصيبه من تداعيات ذلك. وهكذا فإنّ ما هو في العادة والطبيعة انتصارٌ وطنيٌّ يصبح، في ظروف لبنان الخاصة، انتصارًا لفئة على فئة، في «صيغة لبنان» الفريدة للحكم، والتعايش، والعلاقاتِ بين اللبنانيين، وبينهم وبين الخارج!

وفي الحالتيْن المذكورتيْن، أي انعكاس الانتصار المذكور على دور القوة الداخلية الأساسية المساهمةِ في صنعه، وكذلك انعكاسه غير الطبيعي على فريق من اللبنانيين تعامَلَ معه بحذرٍ وبقلقٍ خلافًا لما هو معتاد؛ في كلتا الحالتيْن، بَدَتْ «فرادةُ» الصيغة اللبنانية، وكذلك غرابتُها وأمراضُها على حدّ سواء!

❖ ❖ ❖

وعلى جبهة أخرى من جبهات الصراع، هي تحديدًا الجبهةُ السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وفي أواسط التسعينيات بشكل خاصّ، احتدم نزاعٌ سياسي ـ اجتماعي ـ نقابي كبير. وقد كان موضوع النزاع هو السياسات العامة للدولة، وخصوصًا في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي، وانعكاساتها الخطيرة على أوضاع أوسع الفئات الاجتماعية، الشعبية والمتوسطة (والشباب خصوصًا)، إضافةً إلى بعض الفئات العليا من البورجوازية الوطنية. وكانت كلفةُ «المشروع الإعماري» هي موضوعَ الشكوى، وارتفاعُ المديونية، وتدهورُ الأجر، وغلاءُ المعيشة... وما اقترن بذلك من النهب والاستباحة والمحاصصة والفساد والرشوة وتجاوز القوانين وتسخير القضاء... علاوةً على أساليب الحصار والاستئثار واستشراء التقاسمِ الطائفي والفئوي لموارد الدولة وللإعلام بين أركان النظام... والمنع والقمع واستخدامِ الجيش والأجهزة ضدّ التحرك الشعبي والنقابي.

عاشت البلادُ، نتيجةً لهذا الصراع، مرحلةَ توتّرٍ شديد. واستَخْدمت السلطةُ القمعَ، وصولاً إلى إطلاق النار على المتظاهرين (في صيدا خصوصًا). وجرى توقيفُ المئات وأُحيلوا إلى المحاكمة. ولجأت السلطةُ إلى منع التجول وإعلان ما يُشْبه حالةَ الطوارئ. ومع ذلك ظلت قوًى «تقليديةٌ»، معارضةٌ وناقمةٌ، حذرةً حيال المشاركة في هذا التحرك السياسي ـ الشعبي ـ النقابي، رغم أنّه موجَّهٌ للاعتراض على سياسة خصومها! ذلك أنّها، إلى التزامها موقفًا طبقيًا حذرًا، قد رَفَضَتْ أن يجرَّها أحدٌ إلى خارج حلبتها المفضّلة: في النزاعات التي يتداخل فيها المحليُّ بالخارجي، والطائفيُّ بالسياسي. وكان الظرفُ، في نظرها، غيرَ ناضجٍ لكي تَنْخرط هي، على طريقتها، في معركةٍ لم تُسلِّم بخسارتها النهائيةِ لها، بانتظار تحوُّلِ الشروط والموازين. ومرةً جديدةً، أيضًا، بدا العاملُ الطائفي أقوى، في «تحييده» للعامل

الاجتماعي، رغم تضرُّرِ فئاتٍ واسعةٍ جدًا التزمتْ حبلَ الصمت، أو اكتفتْ بالتعاطف السلبي. لتَبْرز مرةً جديدةً خطورةُ «الصيغة اللبنانية» وخطورةُ أمراضها على حدّ سواء!

⁂

والواقع أنّه كان ينبغي انتظارُ عقدٍ من الزمن لحصول بعض التحوّلات في طريقة الإدارة السورية للوضع اللبناني، ابتداءً من دعم وصول العماد إميل لحود إلى سدّة الرئاسة في لبنان، لكي يطرأ تحوّلٌ أساسيٌّ على لوحة الاصطفافات في المشهد السياسي ـ الطائفي اللبناني «وقد تجلّى هذا الأمرُ سريعًا، وفور بدء المشاورات لتشكيل حكومة العهد الأولى، حيث اندلع نزاعٌ مريرٌ على الشكليات والصلاحيات والحصص والمواقع. وشكّل ذلك إيذانًا مبكّرًا بمعركة كبيرة ستَبْلغ أوجَها، لاحقًا، في الانتخابات النيابية (عام ٢٠٠٠)» (راجع **تقرير المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي اللبناني**، كانون الأول ٢٠٠٣).

وكان الطرفَ الأساسي في هذا الصراع معظمُ حلفاء الأمس في عهد الرئيس إلياس الهراوي. وقد ضَمرتْ قاعدةُ الحكم نتيجةً لذلك، واستمرّت على هذا المنوال، إلى أن بلغَت الذروةَ في الحلف الذي جَمَعَ مؤخّرًا أطرافَ «لقاء البريستول،» وخصوصًا بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥.

ولم تغيِّر من هذه الحقيقة بعضُ التبدُّلات الارتدادية ـ في هذا الاتجاه أو نقيضه ـ لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي؛ إذ ظلَّ الثابتُ هو تحالُفَه مع الرئيس الراحل رفيق الحريري. أما علاقتُه بالرئيس إميل لحّود فقد كانت مرحليةً، ثم انقطعتْ نهائيًا قبيْل

ما حاولته إسرائيل وأميركا منذ الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ هو نفسه ما يطالب به معارضو البريستول.. ومن ضمنهم حلفاء سابقون لسوريا

التمديد للحّود في أيلول الماضي، ليصبح رأسَ حربةٍ في التحالف المعلَن أو الضمنيّ، الذي جَمَعَ ثلاثيُّ «قرنة شهوان» (برعاية البطريرك الماروني نصرالله صفير) و«اللقاء الديموقراطي» برئاسة وليد جنبلاط نفسه وكتلةِ قرار بيروت برئاسة المرحوم رفيق الحريري.

أدّى تبلوُرُ هذا التحالف، المعلَن أو الضمني، إلى حدوث خلل متصاعد في التوازنات الداخلية السياسية ـ الطائفية، لغَيْر مصلحة السلطة اللبنانية. ولئن تمكّنت السلطةُ اللحّودية، وراعيتُها السلطةُ السورية، من تداركِ ذلك موقّتًا، عبر اللجوء إلى العامل الأمني ودور الأجهزة، إلاّ أنّ ذلك أصبح أصعبَ بكثير بعد التفاهم الأميركي ـ الفرنسي وصدور القرار ١٥٥٩، بتزامن استفاد شكليًا من جملةِ أخطاءٍ كبيرةٍ وفادحةٍ، سوريةٍ ولبنانيةٍ، من بينها التمديدُ القسريُّ للرئيس لحود ثلاثَ سنوات إضافية.

وفي هذا المسار المستمرّ منذ حوالى ستّ سنوات، تباعدتْ قوًى كانت مجتمعةً، وتقاربتْ أخرى كانت متباعدةً. وجرى تبادلٌ للأدوار وتغييرٌ للمواقع والمواقف، ولكنْ ضمن جبهة الصراع التقليدي الذي عرفه لبنانُ، خصوصًا منذ الاستقلال، ودائمًا بالتحالف مع «خارج» ما: عربيّ، أو إقليميّ (الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢)، أو دوليّ (كما هو الأمر الآن بالنسبة إلى الدور الأميركي الناشط لترتيب أمور المنطقة عمومًا وفقًا للمصالح الأميركية ـ الإسرائيلية).

إنّ تحوّل الوضعين الداخلي والدولي لمصلحة قوى المعارضة التقليدية هو ما يَطْبع التطورات اللاهثة والمتلاحقة منذ التمديد للرئيس إميل لحّود في أوائل شهر أيلول لعام ٢٠٠٤، وحتى هذه اللحظة. وفي مجرى هذه العمليةِ المتراكمةِ عناصرها، كما أشَرْنا، منذ ستّ سنوات حتى الآن، تداخلتْ وتوحَّدت الشعاراتُ أيضًا، في الجوهر، بالنسبة إلى القوى التي تجمّعتْ مؤخّرًا في «لقاء البريستول،» وبالنسبة إلى واشنطن، على الأقل بشأن مسألتيْن أساسيتيْن: **الأولى**، إحداث تبديل جوهري في السلطة اللبنانية لمصلحة قوى المعارضة، وتحت شعار «استعادة السيادة والاستقلال.» **والثانية** إحداث تغيير جوهري في موقع لبنان في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ويتداعى عن ذلك، بالضرورة، إلغاءُ دور «حزب الله» كحزبٍ مقاومٍ ذي وظيفة محلّية وإقليمية؛ ونزعُ سلاح المخيّمات الفلسطينية، ضمن مشروع لتوطينِ قسمٍ منهم في لبنان، وتهجيرِ القسم الآخر إلى حيث وَجَدَ المعنيّون إلى ذلك سبيلاً.

وهكذا أصبح ما حاولتْه إسرائيلُ ومعها الولاياتُ المتحدةُ الأميركية وأجهزةُ الأمم المتحدة ـ من استخدام الانسحاب الإسرائيلي لعام ٢٠٠٠ من لبنان لإخراج لبنان من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفكِّ تحالفه مع سوريا، وتفكيك المقاومة المسلّحة وإنهاءِ الدور العسكري لقوّتها الأساسية (حزب الله) ـ هو نفسَه ما يطالِبُ به معارضو «البريستول،» ومن ضمنهم حلفاءُ سابقون لسوريا تعاونوا معها، وبشكلٍ ثابتٍ لمدةٍ تُقاربُ العقدَ ونصفَ العقدِ من الزمن!

وفي المشهد اللبناني الراهن، يزداد دورُ القوى «الأصيلة» على حساب القوى الطارئة في «حرفة» الاعتراض والخلاف مع سوريا وحلفائها في لبنان. وفي المشهد نفسه، يزداد الدورُ الأميركي في الشعارات والتوجّه، بل وفي الإدارة المباشرة أيضًا، على غرار ما يمارسه نائبُ مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط السيد دايفيد ساترفيلد.

وفي هذا السياق المتصاعد، خصوصًا منذ اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، تتّضح أكثرَ فأكثرَ معالمُ مشروعِ التغيير في لبنان وتغيير لبنان. ويُشْرف الرئيسُ الأميركي بشكل يومي على هذه العملية ذاتِ الأهمية الاستثنائية بالنسبة إلى الولايات المتحدة ومشاريعها في المنطقة عمومًا، ولتداركِ عثَرات غزوها للعراق بشكل خاصّ. ولقد رَفَعَ الرئيسُ الأميركي متابعةَ ومساهمةَ

إدارته النشيطة، في الشأن اللبناني، إلى مستوى الرسالة السياسية والأخلاقية الشاملة في المنطقة: «يجب أن يكون واضحًا أنّ عقودًا من تبرير الطغيان والتأقلم معه، باسم الاستقرار، قد أدّت فقط إلى الاضطرابات والمآسي. ويجب أن يكون واضحًا أنّ تقدّم الديموقراطية يؤدّي إلى السلام، لأنّ الحكومات التي تَحْترم حقوقَ شعوبها تَحْترم أيضًا حقوقَ جيرانها...» هذا ما قاله الرئيس بوش في إحدى خطبه الأخيرة؛ وقد نسي، كالعادة، ما يتعلّق بإسرائيل؛ كما نَسِيَها وهو يصرّ على تطبيق القرارُ ١٥٥٩ الصادر منذ أقل من أشهر، فيما القرار ٢٤٢ الذي يَطْلب إلى إسرائيل الانسحابَ الفوريّ أيضًا قد صدرَ عام ١٩٦٧، أيْ قبل حوالى ٣٨ سنة!

***

ومع ذلك، هل سيَحْصل التغييرُ بشعارات «الحرية والسيادة والاستقلال» كما تريد معارضةُ «البريستول،» وباستهدافات السيطرة على موقع وعلاقاتِ لبنان كما تريد واشنطن؟!

إذا كنّا في معركتَي التحرير من إسرائيل، والاحتجاج على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإعمارية، قد لاحظْنا عجزَهما عن إحداث تغيير جوهريّ في الوضع اللبناني والسياسات اللبنانية، بسبب الافتقار إلى عناصر القدرة على اختراق التوازنات اللبنانية التقليدية في تداخلها مع العوامل الخارجية، فإنّه لهذا السبب أيضًا يُمْكن اليومَ، وبشكل مبدئي، توقُّعُ **العكس**.

ولكنْ قبل الإجابة على ذلك التساؤل (وفي حدود الاحتمالات على الأقلّ، دون إلغاءِ ما ذَكَرْنا من أرجحيّة التغيير لمصلحة الولايات المتحدة وحلفائها من القوى اللبنانية في لقاء البريستول)، لا بدّ من ملاحظة عدد من الأمور. مِنْ بينها أنّ القوى المطالبة بـ «الحرية والسيادة والاستقلال» موزّعةٌ، أساسًا، بين فريقيْن:

ـ فريق كان، إلى الأمس القريب، ركنًا ثابتًا من أركان السياسة السورية في لبنان. عَنَيْنا، بشكل خاصّ، فريقَ الرئيس الراحل رفيق الحريري، وفريقَ الأستاذ وليد جنبلاط، إضافةً إلى بقايا فريق الرئيس السابق إلياس الهراوي، وشخصياتٍ أخرى يتزايد عددُها يومًا بعد يوم مع تدهور النفوذ السوري في لبنان نتيجةً للضغوط الخارجية والداخلية.

ـ فريق تقليدي تضرَّرَ من «تسوية الطائف» لعام ١٩٨٩ بسبب فقده جزءًا أساسيًا من امتيازاتٍ كان يمارسها في صيغة ١٩٤٣؛ وهو من ذَكَرْناه في مطلع النصّ، حين أشرنا إلى حذره وقلقه من معركة تحرير الجنوب عامَ ٢٠٠٠ ضدّ العدوّ الإسرائيلي.

والمفارقة أنّ الطرفيْن الأساسيّيْن المذكوريْن آنفًا، وقد توحّدَا على شعارات «السيادة والاستقلال والحرية،» قد شاركا أيضًا في تثبيت الوجود السوري في لبنان، أو في استدعائه، ومنذ العام ١٩٧٦ (دون إسقاط فترات الصراع والتوتر)!

ومع ذلك، يجب عدمُ إهمال أهمية التغيير في لبنان. فالتغيير حاجةٌ داخليةٌ ضروريةٌ ومشروعة: تغيير يَشْمل العلاقات اللبنانية ـ السورية أساسًا، كما يَشْمل أداءَ السلطة ورموزَها، على أقلّ تعديل.

بالنسبة إلى العلاقات اللبنانية ـ السورية، فإنّ ما تَرَاكَمَ من سلبيات شَملتْ معظمَ الميادين (باستثناء مسألة التحرير وبعض الإيجابيات التي يتضاءل أثرُها إزاء تعاظم السلبيات) قد جَعَلَ مطلبَ خروج الدور السوري من لبنان، السياسي والعسكري والأمني، مطلبًا شبهَ شامل. ولم يَفْعل «أصدقاءُ» سوريا في السلطة، وكذلك الممارساتُ المنسوبةُ إلى الأجهزة السورية، سوى مفاقمة هذا المطلب.

وفي كلّ حال، فإنّ أمر الخروج السوري وتنظيمه، بما يتوِّج عمليةَ استعادة لبنان عافيتَه وسلطةَ القرار في شؤونه كافةً، إنّما كان بندًا أساسيًا بين البنود المحورية في «اتفاق الطائف.» لكنّ الواقع أنّه يجري **استغلالُ** هذا المطلب المُحِقّ بغية إضعاف العوامل الإيجابية في العلاقات اللبنانية ـ السورية (وفي الدور السوري حتى في سوريا، والذي يمتدّ الاستهدافُ إليه الآن من قبل واشنطن، وبشكل صريح).

وتتباين هنا وجهاتُ نظر القوى الوطنية اللبنانية، قوى التغيير الديموقراطي، عن قوى المعارضة الطائفية في أمريْن أساسيّيْن.

ـ أوّلُهما في تنكُّر قوى المعارضة الطائفية للجانب الإصلاحي في «اتفاق الطائف» الذي يجري ـ شكليًا فقط ـ الاعترافُ بضرورة تطبيقه.

ـ ثانيهما، التحالفُ الالتحاقي من قبل المعارضة الطائفية بالخطة الأميركية الضاغطة لتطبيق كامل القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن في مطلع أيلول الماضي، وبما يؤدّي تدريجيًا، ولكنْ سريعًا، إلى تأزيم العلاقات اللبنانية ـ اللبنانية، واللبنانية ـ السورية، واللبنانية ـ الفلسطينية. إنّ نقلَ لبنان من موقع الاعتراض على الخطة الأميركية (ولو بشكل محدود)، ومن موقع التعاون مع سوريا ضدّ العدو الإسرائيلي، هو إحدى ثمرات انتصار تحالُف المعارضة الطائفية مع المشروع الأميركي في المنطقة.

أما المفارقة الإضافية في كلّ ذلك فهي في مبادرة عدد من الشخصيات والتيارات الصغيرة، ذات الماضي اليساري، إلى الالتحاق بالقوى التقليدية ـ الطائفية، بكل شعاراتها وتحالفاتها الداخلية والخارجية. وذريعتُها في ذلك هي خوضُ معركة «الاستقلال» ضدّ «المحتلّ» السوري. والوسائل لا تهمّ... بل يذهب البعضُ إلى حدود التنظير للموقف «التقدُّمي» الأميركي الذي «يَخْدم،» موضوعيًا، القوى الديموقراطيةَ، في سعيه إلى نشر «الديموقراطية» في «الشرق الأوسط الكبير،» على غرارِ ما أعلن بوش في نصّه المذكور آنفًا وفي نصوص

ومواقف أخرى. أما مَثَلُ العراق فيبقى منه، فقط، الإعجابُ بمشاركة ٨ ملايين عراقي في معركة الانتخابات. ولا يرى «الديموقراطيون الجدد» في هذه المشاركة أدنى أهمية لتصميم الشعب العراقي على خوض المعركة ضدّ المحتلّ بكل الوسائل، بما في ذلك البندقيةُ والاقتراعُ!

بكلام آخر، لقد صادرتْ قوى الاعتراض الطائفي معركةَ التغيير، الملحّة والضرورية، مستفيدةً من الأخطاء الهائلة للإدارة السورية في لبنان وللسلطة التابعة لها من جهة، ومن نَقْص المبادرة لدى قوى التغيير الديموقراطي من جهة أخرى. وسيَقْتصر التغييرُ الداخلي، فعليًا، على تبديل توازنات السلطة لمصلحة تحالفٍ طائفي على حساب تحالف سلطوي قائم، فيما التغييرُ الأخطرُ هو ذلك الذي سيطاول موقعَ لبنان في لوحة الصراع، من أجل نقله من ضفة إلى ضفة أخرى، على ما كرّر الأستاذ جوزيف سماحة في مقالاتٍ كاشفةٍ ومحذّرةٍ في جريدة **السفير** اللبنانية.

وهكذا فقد وَجَدت القوى الوطنيةُ الديموقراطيةُ نفسَها في موقع ثالث، مختلفٍ عن الموقعين المتصارعين في السلطة وفي المعارضة التقليدية الطائفية. وهي قد حَذّرتْ من خطورة الإمعان السوري ـ السلطوي اللبناني في إدارة الظهر للاتفاقيات وللتغيير الجذري المطلوب، خصوصًا بعد التحرير عامَ ٢٠٠٠. وهي، كذلك، تَعْمل من أجل أن يكون الانسحابُ السوري شاملاً ومتفاهَمًا عليه (وهنا تقع مسؤوليةٌ كبرى على السلطتيْن السورية واللبنانية في عدم حدوث ذلك)، وكذلك الأمرُ بالنسبة إلى عملية الانتقال والتحوّل بشكل سلمي وديموقراطي.

كذلك فإنّ القوى الوطنية والديموقراطية تَرْفض جنوحَ المعارضة الطائفية، ومُلْحَقِها «اليساري،» نحو الارتماء في أحضان الوصاية الأميركية، بكلِّ ما يعنيه ذلك من تمكين المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي من التمديد ومن اكتساب مواقع جديدة سيَسْتخدمها، حُكْمًا، من أجل توسُّع جديد

> القوى الديموقراطية حذرت من إدارة الظهر للاتفاقيات بين البلدين. ولكنها رفضت أيضا جنوح المعارضة «وملحقها» اليساري نحو الارتماء في احضان الوصاية الأميركية

إنّ فصل العامل الداخلي عن العامل الخارجي هو الخطأ المتعمّد الذي تقع فيه المعارضةُ التقليدية وفصلُ «القومي» عن «الوطني،» وبشكل انتقائي(!)، هو الخطأُ الذي أدمنتْهُ القوى القوميةُ!

❖ ❖ ❖

في موازين قوًى ذَكَرْنا آنفًا أرجحيَّتَها وتفاعُلَها في عامليْها الداخلي (المعارضة التقليدية ـ الطائفية)، والخارجي (الدور الأميركي خصوصًا)، ليس من المتوقَّع إطلاقًا أن تَصمْد المعادلةُ التي حَكَمَت الوضعَ اللبناني في العقد ونصف العقد المنصرميْن. ومع ذلك، فإنّ التعديل المتوقَّع سيكون بسيطًا؛ ومن مواقعنا، نؤكِّد أنّه سيكون تافهًا، لأنّه لن يطاول سوى التوازن ليُبقي على النظام الطائفي ـ السياسي نفسِه! وهذا هو الشكل الجديد ـ القديم من التعبير عن عجائب الصيغة اللبنانية وأمراضها!

ولأنّ النظام السياسي اللبناني سيبقى هو إيّاه، فليس من أمل في المحافظة على سيادةٍ، ما إنْ نستردّها من سوريا حتى نَفْقدَها على يد الوصيّ ـ المحتلّ الأميركي!

ليس هذا فحسب، بل إنّ السيادة كانت موضعَ انتقاص من الدويْلات والإمارات الطائفية التي تشكّل عنصرًا مكمِّلاً للنظام اللبناني؛ وهي بذلك تشكّل العاملَ **الأولَ** للانتقاص الداخلي من السيادة، ومن ثم للاعتداء على هذه السيادة بفعل العامل الخارجي، عندما يستدعي الصراعُ والنزاعُ الطائفيان استدراجَ التدخّل الخارجي لتعديل التوازن الطائفي أو لتثبيته.

❖ ❖ ❖

هل تَمْلك القوى الوطنيةُ الديموقراطيةُ شيئًا حيال هذا الواقع الذي في تكراره، كمَلْهاةٍ عبثيةٍ، يهدِّد دائمًا، أو هو يتحوّل غالبًا، إلى مأْساةٍ باهظةِ التكاليف، وطنيًا وقوميًا؟

ربما تستطيع القوى الوطنيةُ ذلك إذا هي بادرتْ، وإذا هي توحّدتْ. وينبغي أن يكون التوحُّدُ باعتماد بديلٍ ديموقراطي للنظام الطائفي اللبناني، واعتمادِ مشروع مواجهةٍ لخطة السيطرة الأميركية ـ الصهيونية على لبنان. إنّ مِنْ شأن ذلك، وبوسائلَ وأدَواتٍ مناسبة، استنهاضَ العوامل الإيجابية والسلمية في الوضع اللبناني، وخصوصًا عامل المقاومة، الذي ارتدى صفةً وطنيةً في مرحلة، وصفةً إسلاميةً في مرحلة لاحقة. هذا إلى عوامل ريادة أخرى في مجال الإبداع السياسي والاجتماعي والفكري...

وهنا يُمْكن، بل يَكْمن، الجوابُ على سؤالٍ طرحناه: إنّ انتصار القوى التقليدية ـ الطائفية قد يصبح موقّتًا، بل قد يصبح صعبًا وحتى متعذِّرًا، إذا أخذت القوى الوطنيةُ الديموقراطيةُ، حالاً، زمامَ الفعل والمبادرة والمواجهة.

بيروت

سعدالله مزرعاني

نائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني.



قراءة في متغيّرات العلاقة السورية ـ اللبنانية: ضباب الإيديولوجيا وحسابات المصالح

□ عماد هرملاني

وراء مدارات الجدل الصاخب الذي يحتدم اليومَ بين سورية ومؤيِّديها من جهة ومعارضيها داخل الساحة اللبنانية (وعلى المستوى الدولي) من جهة ثانية، حول حدود مسؤولية دمشق (التي يمكن نفيُها بسهولة حسب محلِّلين من وزن الدكتور سليم الحص والباحث عزمي بشارة والكاتب پاتريك سيلْ وغيرُهم كثرٌ) عن جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، شَكَّلَتْ جريمةُ الاغتيال نفسُها وما تَبِعها من تداعياتٍ محليةٍ وإقليميةٍ ودوليةٍ حدثًا ضاغطًا فَرَضَ فتحَ ملفِّ الوجود العسكري السوري في لبنان بشكلٍ لم يَسْبِقْ له مثيلٌ.

جدل إيديولوجي

أثارت قضيةُ الوجود السوري في لبنان منذ بداياتها الأولى التي تَرْجِع إلى عام ١٩٧٦ جدلاً متواصلاً بين قوى لبنانية وسورية وعربية وحتى إقليمية ودولية وَجَدَتْ نفسَها بين فترة وأخرى في موقع تقاطُع أو تعارض مع الدور الذي انتدبتْ سوريةُ نفسَها للقيام به في لبنان. ولعلّ الملاحظة النافرة التي تثير الاهتمام في هذا المجال هي أنّ الجدل المذكور عَمَدَ طوال الفترة الماضية إلى امتطاء صهوة الشعارات الإيديولوجية الكبيرة، وابتعد باستمرار عن التطرق إلى وضوع المصالح التي حَمَلت النظامَ السوريَّ على اتخاذ قرار الدخول إلى لبنان وبرَّرت الأثمانَ الباهظةَ التي دفعها إلى البقاء فيه طوال العقود الثلاثة الماضية.

فمنذ البداية بَرَّرَ النظامُ السوري قرارَ إرسال قواته إلى لبنان بطروحات لم تكن تشير إلى ما هو أقلّ من التصدي لمؤامرات صهيونية وإمبريالية تَهْدف إلى تمزيق وحدة لبنان وتحويله إلى كانتونات طائفية تستظلّ بالحماية الإسرائيلية وتسهِّل مخططاتِ إسرائيل لبسط سيطرتها على المنطقة. وفي مقابل ذلك عَمَدَ معارضو الدخول السوري إلى لبنان، ومن بينهم بعضُ قوى المعارضة السورية ومعظمُ فصائل المقاومة الفلسطينية وعددٌ كبيرٌ من قوى حركة اليسار العربي، إلى تأسيس خطابهم على طروحات لم تَنْزِل ـ بدورها ـ إلى ما دون مستوى الحديث عن مشاركة النظام السوري في مخطَّطٍ أميركي يَهْدف إلى ضرب حركة المقاومة الفلسطينية وإجهاض المشروع القومي التحرري الذي كانت تقوده الحركةُ الوطنيةُ اللبنانيةُ بالتحالف مع تلك الحركة. وفي حالات الاستطراد كان يُشار إلى محاولة القضاء على نموذج الحالة الديموقراطية التي كان يمثِّلها لبنانُ عبر نظامه القائم على مرتكزَي الليبرالية السياسية والحرية الإعلامية.

ولا شكّ في أنّ التطورات اللاحقة التي شهدتْها المنطقةُ أعطت النظامَ السوري فرصًا متتاليةً من أجل تعويم طروحاته. فقد وَجَدَتْ تلك الطروحاتُ سندًا قويًا لها بعد توقيع اتفاقات كامب ديڤيد بين النظام المصري وإسرائيل، ثم بعد الغزو الإسرائيلي للبنان وإشرافِ سورية على رعاية نشاطات حركة المقاومة الوطنية في البداية ثم فيما بعد المقاومة التي قادها حزبُ الله ضد الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. وأمام وهج النجاحات التي حقَّقها النظامُ السوري في التصدّي لمحاولاتِ تعميم اتفاقات كامب ديڤيد على الصعيد العربي خلال المرحلة الأولى التي أَعقبتْ توقيعَ الاتفاقات (وقبل زلزال الغزو الإسرائيلي للبنان)، ثم أمام وهج الانتصارات التي حققتها المقاومةُ اللبنانية بمساعدة سورية ضد الاحتلال الإسرائيلي وانتهت بتحرير جنوب لبنان دون تمكين إسرائيل من استدراج الحكم اللبناني إلى توقيع اتفاق سلام معها (وخصوصًا بعد نجاح حلفاء سورية في إسقاط مشروع اتفاق ١٧ أيار)، بدا كما لو أنّ الاتهامات التي رفعتها بعضُ قوى اليسار السوري والعربي ضد الوجود العسكري السوري في لبنان لم تَعُدْ تجد الغطاءَ الإيديولوجيَّ الذي يُمْكن أن يسوِّغَها. وهكذا كاد موضوعُ الوجود السوري في لبنان أن يتحوَّل مع مرور الوقت إلى عنوانٍ لواقعٍ معيشٍ لكنّه منسيٌّ في ذاكرة الشارع العربي. وإذا كانت بعضُ القوى اللبنانية قد حاولتْ بين فترة وأخرى أن تعبِّر عن تبرّم قطاعاتٍ لبنانية واسعةٍ من استمرار الوجود العسكري السوري في

تفاصيل الحياة اللبنانية، فقد كان البرودُ العربي (الحكومي والمعارض) في التعامل مع تلك التشكيكات يقدِّم دليلاً آخرَ على حقيقةِ تغلُّب ضبابيات الإيديولوجيا وتَعْمِياتها على معطيات الواقع الحيّ وآلامِه المعيشة في الفكر السياسي العربي.

تضافرت جملةُ المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية لتخلق واقعاً جديداً أدّى إلى وضع السياسة السورية في مواجهة معركة متعدِّدة الجبهات

مقاربة سياسية

بالانتقال من فضاء الإيديولوجيا إلى مقاربات الواقع ولغة السياسة، يُمْكن القولُ بأنّ دخول القوات السورية إلى لبنان جاء في سياق الاندفاعة التي حقَّقتْها سورية بعد عام ١٩٧٠، وخصوصًا إثر مشاركتها في حرب عام ١٩٧٣، على صعيد تكريس دورها الإقليمي كطرفٍ فاعلٍ في توجيه مسار الأحداث الكبرى في الشرق الأوسط بعد عقود طويلة أَعْقبتْ مرحلةَ الاستقلال السياسي لدول المنطقة وشَغَلَتْ سوريةُ خلالها موقعَ الغنيمة التي تتصارع القوى الإقليميةُ الكبرى (مصر، العراق، السعودية) على الفوز بها أو الهيمنة عليها. وإذا صحّ ما كتبه پاتريك سيلْ مرةً بأنّ أحد الإنجازات الكبرى للرئيس الراحل حافظ الأسد يتمثّل في نجاحه بإخراج سورية من موقع اللعبة والانتقال بها إلى موقع اللاعب في الشرق الأوسط، فلا شكّ في أنّ قرار دخول القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦ كان يمثِّل إحدى البوّابات الرئيسية التي أتاحت للرئيس الأسد الأب تحقيقَ تلك النقلة. ورغم المتاعب التي واجهها الرئيس حافظ الأسد نتيجةً لقراره إرسالَ القوات السورية إلى لبنان، فإنّه يُمْكن الجزمُ الآن بأنّ حزمة المكاسب السياسية والاستراتيجية التي حقّقها النظامُ من جرّاء وجود قواته في لبنان كانت جديرةً بقبول تحمُّل التبعات المترتّبة على كل تلك المتاعب.

وتتّسع قائمةُ المكاسب التي تُمْكن الإشارةُ إليها في هذا المقام لتَشْمل في البداية - وبشيء من المفارقة - حالةَ الاستقرار الداخلي التي حققها النظامُ نفسُه خلال عهد الرئيس الراحل. وقد تمّ ذلك عبر استخدامه المفرط للقبضة الأمنية التي أَحكمتْ ضبطَ إيقاعات الحياة السياسية السورية داخل البلاد، وامتدت هيمنتُها إلى الساحة اللبنانية التي وَفَّرتْ طوال مرحلة ما بعد الاستقلال «ممرًا ومستقَرًا» للكثير من القوى والشخصيات السياسية السورية المعارضة التي كانت تجد في لبنان ملاذًا آمنًا ومركزًا مريحًا لإدارة خططها الهادفة إلى الوثوب إلى السلطة في دمشق. ورغم حملة الانتقادات الواسعة التي واجهتها القيادةُ السورية داخل سورية وعلى امتداد الشارع العربي ومن جانب حلفائها الدوليين (وعلى رأسهم آنذاك القيادةُ السوفيتيةُ) بسبب إرسال قواتها إلى لبنان، فإنّه يُمْكن التقديرُ بأنّ القيادة السورية ما لبثتْ أن لمستْ أهميةَ القرار الذي اتخذته بهذا الشأن إبّان المواجهة المسلَّحة التي خاضتها جماعةُ الإخوان المسلمين ضد النظام السوري في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات؛ ذلك أنّه لم يكن من الصعب التقدير بأنّ موازين المواجهة مع الإخوان كانت ستتغير كثيرًا لو أتيح لمجموعاتهم المسلحة أن تستفيد من منافذ البوّابة اللبنانية في إدارة نشاطاتها.

أما المحور المركزي الذي تجلّت فيه المكاسبُ السورية من جراء الوجود العسكري السوري في لبنان فيُمْكن رصدُه على خط تطوّرات قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، والتي شكّلت قاعدةَ تأسيسٍ للدور الفاعل الذي لعبته سورية على المستوى الإقليمي خلال عهد الرئيس الراحل. فلقد نجحتْ سورية من خلال مشاركتها إلى جانب مصر في حرب أكتوبر في أن تَضْمن لنفسها حضورًا مؤثِّرًا في توجيه حركة الأحداث، اتجه نحو خلق حالة استقطاب حادة داخل العالم العربي تبلورتْ ملامحُها بعد قيام السادات بزيارته الشهيرة إلى إسرائيل وتوقيعه مع الحكومة الإسرائيلية اتفاقات كامپ ديڤيد. وفي مواجهة ظروف تلك المرحلة نجحتْ دمشقُ في قلب اتجاه السحر الذي أراد وزيرُ الخارجية الأميركي آنذاك هنري كيسنجر تطويقَها به عبر استدراجها إلى الغرق في المستنقع اللبناني، واستطاعت أن توظِّف وجودَها في لبنان وإمساكها - عبر هذه البوّابة - بالورقة الفلسطينية في المعركة الظافرة التي قادتها ضد خطوة السادات وانتهت بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، لتصبح الساحةُ خاليةً أمام دمشق لتَفْرض لنفسها دورًا إقليميًا فاق حجمَها الواقعيَّ بكثير. وطوال فترة العقديْن الأخيريْن من القرن الماضي أصبحتْ دمشقُ إحدى العواصم الرئيسية التي تتحكم بتحديد وجهة الحدث السياسي على مستوى المنطقة؛ وهو ما تبدّى في الاهتمام الخاصّ والجهود الحثيثة التي بذلتْها إدارةُ بوش الأب من أجل ضمان مشاركة سورية في «معركة تحرير الكويت» عام ١٩٩١، ثم في الدور المحوري الذي لعبته سورية في إطلاق مسيرة العملية السلمية عبر مؤتمر مدريد، وبعد ذلك في تأثيرها القوي على تموجات الحركة التفاوضية وضبطِ تداعياتها على الصعيد العربي.

قراءة في المتغيرات

لا شكّ في أنّ أول تلك المتغيِّرات هو التحوّل في تركيبة السلطة السورية بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد وانتقال الرئاسة إلى نجله الرئيس بشار الأسد. إذ يبدو من الثابت اليوم أنّ

غياب الأسد الأب أَحْدث هزةً قويةً في بنية النظام السوري بعد ثلاثة عقود أمضاها في الحكم وحَصَرَ خلالها جميعَ خيوط عملية صنع القرار السياسي داخل جدران مكتبه الشخصي. وفي هذا المجال يُمْكن القول بأنّ تجربة الأسد الأب المديدةَ في الحكم أدّت إلى وضع خليفته أمام مهمّات بالغة الصعوبة؛ ذلك أنّه لم يكن من السهل على الرئيس الجديد، الذي ينتمي إلى جيلٍ مختلفٍ وثقافةٍ مغايرةٍ، متابعةُ نهج والده في شخصنة عملية صنع القرار السياسي وحصرها في يد الرئيس، في حين لم يَتْرك الرئيسُ الراحلُ وراءه تقاليدَ عملٍ مؤسساتي يُمْكن الاستنادُ إليها في إيجادِ آليةٍ بديلةٍ لعملية صنع القرار. وهكذا فقد أدّى غيابُ الشخصية الكاريزمية التي ضَبَطتْ أداءَ السياسة السورية على مدى ثلاثة عقود إلى ظهور مؤشّرات إرباكٍ في أداء السياسة السورية في الحقبة الجديدة. وتجلّى ذلك خصوصًا في تعددِ وتباينِ الأصوات التي صارت تَنْطق باسم القيادة السورية، الأمر الذي أوحى بوجود تجاذب في قمة هرم القيادة: بين ما أصبح يُعرف باسم «الحرس القديم» الذي يتمثل بشكل خاصّ في قيادة الحزب والمؤسسة العسكرية وبعضِ مفاصل الأجهزة الحكومية، وبين «الجيل الجديد» الذي يوحي في خطابه المعلن أنّه يمثّل المشروعَ الإصلاحي الذي يقوده الرئيس بشّار الأسد.

وقد يكون في حالة تعدد المراكز التي تحاول الاستئثارَ بعملية صنع القرار في سورية أحدُ المداخل التي تفسّر سلسلةَ الأخطاء التي وقعتْ فيها السياسةُ السوريةُ خلال الأعوام الأخيرة. ومن هذه الأخطاء: الخطأُ المستمرُّ في إدارة ملفّ العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، ولاسيّما عبر مدخلها العراقي. ومنها أيضًا الخطأُ الذي أدّى إلى خسارة العلاقة الخاصة التي أقامتها سورية مع فرنسا، وهي علاقة راهنتْ سورية على الاستفادة منها في كسر حالة الانفراد الأميركي بإدارة دفّة الأحداث في الشرق الأوسط، فكانت النتيجةُ دفعَ فرنسا إلى أن تكون شريكَ الولايات المتحدة الأميركية الرئيسي في قيادة الحملة الدولية المعادية لسورية. أما في لبنان فقد كان الخطأُ القاتلُ هو دعم قرار التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود؛ فهذا الدعم، إنْ لم يكن هو السببَ الحقيقيَّ لصدور القرار الدولي رقم ١٥٥٩ الذي رَكِبَت المعارضةُ اللبنانيةُ موجتَه لتصعيد حملتها ضد الوجود السوري في لبنان بدعم دولي كما تقول دفوعاتُ الإعلام السوري في تبريرها لدعم قرار التمديد، فلا شكّ في أنّهُ أَعْطى القرارَ المذكورَ وحملةَ المعارضة غطاءَه الحدثيَّ ومسوِّغاتِه السياسيةَ.

كما أنّه لا بدّ من التوقف هنا عند ملاحظة تزامُن التحول الذي طرأ على تركيبة السلطة في سورية مع جملة المنعطفات الكبيرة التي دخلتها المنطقةُ بعد أحداث ١١ سبتمبر واندفاعِ الإدارة الأميركية في اتجاه تكريس انفرادها بالهيمنة على قيادة النظام الدولي الجديد الذي دَخَلَ منعطفًا نوعيًا عقب الهجوم الأميركي على أفغانستان وإسقاطِ حركة طالبان ثم بعد الاحتلال الأميركي للعراق وإسقاط نظام الرئيس صدّام حسين. أما في معادلات الحسبة السورية فقد أسْفرتْ تلك التحولاتُ عن جعل القوات الأميركية تُرابِطُ على تخوم الحدود السورية، لتضع دمشقَ تحت وطأةِ حملةٍ مبرمجةٍ من الضغط والتهديد وليِّ الذراع. إضافةً إلى ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى المتغيرات التي طرأتْ على وضع القضية الفلسطينية بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات وانتقالِ السلطةِ إلى يد الرئيس الجديد محمود عباس؛ فهذا الأخير أعاد إطلاقَ مسيرةِ عمليةٍ تفاوضيةٍ تَهْدف إلى ترتيب اتفاق فلسطيني نهائي مع إسرائيل، دون ارتباطٍ يُذْكر بما يَحْدث على المسارات التفاوضية الأخرى، التي أصبحتْ تنحصر في المسارين السوري واللبناني!

واقع جديد

تضافرتْ جملةُ المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية تلك لتخلق واقعًا جديدًا في المنطقة أدّى إلى وضع السياسة السورية في مواجهة معركةٍ متعددةِ الجبهات، إذْ بدا كما لو أنّ هناك الكثيرَ من القوى الإقليمية والدولية التي استيقظتْ في وقتٍ واحدٍ للدخول مع سورية في معارك متزامنة لتصفية حسابات تراكمتْ على مدى أكثر من ثلاثين عامًا.

فعلى المستوى العربي يمكن إيرادُ قرائن كثيرة تدلّ على أنّ وفاة الرئيس حافظ الأسد أغرت العديدَ من الدول العربية بمحاولة انتهاز الفرصة من أجل إعادة تحجيم الدور الإقليمي الواسع الذي لعبته سورية خلال عهد الرئيس الراحل. وعلى المستوى الإقليمي تكاثرت المؤشّراتُ التي تدلّ على أنّ مصالح العديد من القوى المعنيّة بعملية السلام تقاطعتْ عند نقطة التوافق على إضعاف قدرة سورية على النهوض بالدور المؤثّر الذي لعبته خلال عهد الأسد الأب في ضبط إيقاعات العملية التفاوضية. وعلى الصعيد الدولي قادت تداعياتُ الاحتلال الأميركي للعراق إلى تحريك هواجس ومخاوف من مخططات أميركية مبيّتة تسعى إلى تقويض سلطة حزب البعث في سورية بعد أن تم لها تقويضُ سلطة الحزب في العراق. وفي ظل هذه التشابكات جاء تصاعُدُ حملة الضغط على سورية عبر خاصرتها اللبنانية لتكْشف عن حقيقة الانقلاب الذي طرأ على وظيفة الوجود السوري في لبنان، إذ بات مطلوبًا من سورية (حسب تصريحات أكثر من طرف معنيّ بالأزمة، بما في ذلك مسؤولون في الإدارة الأميركية) أن تتعاون مع المخططات الأميركية في العراق، وأن تستخدم نفوذَها لدى فصائل المعارضة الفلسطينية من أجل تسهيل مهمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس

للانطلاق بمسيرة مفاوضات تسوية المسار الفلسطيني بصورة منفردة، وأن تتولى مهمةَ نزع سلاح حزب الله وضبط الأوضاع الأمنية داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، مقابل تخفيف الضغوط التي تتعرض لها سورية داخل الساحة اللبنانية. وهذا كلّه يعني عمليًا أنّ سورية وصلتْ إلى المنعطف الذي صار عليها فيه أن تضحّي بدورها الإقليمي وأوراقها التفاوضية (عملية السلام، العراق، المقاومة اللبنانية) من أجل ضمان استمرار وجودها في لبنان. وهنا تجب ملاحظة أنّ هذا الوجود نفسه فَقَدَ فاعليّتَه العملية، سواء لجهة التصدي لنشاطات القوى المناوئة (التي لم يعد يؤرّقها هاجسُ الجوار الجغرافي بعد ثورة الاتصالات التي أتاحت لها إدارةَ نشاطاتها من مناطق بعيدة فيما وراء البحار)، أو لجهة الحفاظ على وجود جبهة مشتعلة تَضْمن بقاءَ قضية المسارين السوري واللبناني في واجهة اهتمام العواصم المعنيّة بترتيب أولويّات أجندة المفاوضات الخاصة بمسارات العملية السلمية بعد أن أصبح الدورُ المنوطُ بدمشق في لبنان ــ تحت طائلة تهديدات من كل نوع ــ هو السهر على وقف عمليات المقاومة عبر الحدود اللبنانية بدل توظيف تلك العمليات ورقةً رابحةً في يد المفاوض السوري.

أفق غامض

من حيث المحصّلة النهائية يمكن القول إنّ حادثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وقبلها صدور القرار ١٥٥٩ الذي تزامن مع قرار التمديد للرئيس إميل لحود، أعطيا القوى اللبنانيةَ المعارضةَ للوجود السوري المناسبةَ الحدثيةَ التي كانت تنتظرها من أجل أن تُخْرج المسألةَ اللبنانيةَ من قشرتها المحلية وتَفْرضها على رأس أجندة اهتمامات العواصم الدولية والأطراف الإقليمية المعنية بأمور المنطقة. ولكنْ قبل ذلك بمدة طويلة كانت حركةُ المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية قد قَوّضتْ مبرِّرات استمرار الوجود السوري في لبنان؛ ذلك أنّ خسائرَ هذا الوجود باتت تَفُوق عوائدَه في حسابات السياسة التي يجب أن تُستبعد منها حسبةُ المصالح المالية والشخصية لحفنة من الشخصيات المؤثّرة في مراكز صنع القرار في الجانبين السوري واللبناني، وهي مصالحُ يُخْشى أن تكون قد لعبتْ دورًا محوريًا في إطالة أمد الوجود السوري في لبنان.

يبدو الأفق محفوفا بالمخاطر، وخصوصا إذا بقي في المعارضة اللبنانية منْ يراهن على الاستقواء بالقوى الخارجية. وأيضا إذا بقي في القيادة السورية من يراهن على الاستقواء ببعض قوى الداخل اللبناني

من هذه الزاوية يُمْكن القول إنّ القرار الذي أعلنه الرئيس بشّار الأسد في خطابه الأخير أمام مجلس الشعب السوري بشأن الانسحاب الكامل للقوات السورية من لبنان (على مرحلتين وفق اتفاق الطائف) شكّلَ إعلانَ نهاية حقبة في تاريخ العلاقات السورية ــ اللبنانية فَقَدَتْ مرتكزاتِ استمرارها في أرض الواقع قبل أن يعلن الرئيسُ الأسد (ومن بعده المجلسُ الأعلى السوري ــ اللبناني) عن قلب صفحتها بصورة رسمية. ومع ذلك تبقى النقطةُ المركزية التي ينبغي التشديدُ عليها في ختام هذه القراءة، وهي أنّ قرار خروج القوات السورية من لبنان (سواء تمّ تحت سقف اتفاق الطائف أو القرار ١٥٥٩) وَضَعَ العلاقات بين البلديْن أمام منعطف نوعي فَتَحَ أفقَها على جميع الاحتمالات. ورغم الكلام المكرور الذي تَسْهل استعادتُه هنا حول اعتبارات التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والثقافة وحتى السياسة التي تحتِّم على سورية ولبنان أن يرتقيا بعلاقتهما فوق الجراح التي خلّفتْها تجربةُ العقود الثلاثة الماضية، فإنّه يبدو أنّ أفق العلاقة الجديدة بين البلديْن سيظلّ محفوفًا بالمخاطر المقلقة. ويتبدّى ذلك خصوصًا إذا بقي في صفوف المعارضة اللبنانية مَنْ يراهن في حماية مصالحه المحلية الضيقة على الاستقواء بالقوى الخارجية التي تتربّص بسورية، بما يُمْكن أن ينطوي عليه ذلك من مجازفة بتفجير مواجهاتٍ داخليةٍ لا يُمْكن التنبؤُ بتداعياتها؛ وأيضًا إذا بقي في أوساط القيادة السورية مَنْ يراهن على الاستقواء ببعض قوى الداخل اللبناني من أجل تخويف المعارضة والالتفاف على تنفيذ قرار الانسحاب الكامل من لبنان الذي أعلنه الرئيس بشار الأسد، بما يُمْكن أن ينطوي عليه ذلك أيضًا من مجازفات بالدخول في مواجهة مفتوحة مع الخارج الذي بدأ مرحلةَ العدّ العكسي في تصيُّد الأخطاء التي قد يتذرّع بها من أجل توجيه الضربة القاضية إلى سورية!

دمشق

عماد هرملاني
باحث سوري.



كيف نَفْهم «زلزالَ العولمة» في الشرق العربي؟

□ سعد محيو

أصعبُ الأمور هي أن يتوقف المرءُ للتفكير، فيما هو يركض لاهثًا وراء أحداثٍ تَقْطع الأنفاس.

وأشقُّ المهامّ هي محاولةُ القبض على معنى التاريخ، فيما هو يتحَرك ويقفز ويصنع وقائعَ جديدةً وحيواتٍ جديدةً، كلَّ يوم، بل وكلَّ لحظة.

خذوا، مثلاً، ما حدث مؤخّرًا في لبنان، الذي شَهِدَ أربعةَ انقلابات متوالية خلال أربعة أسابيع.

الأول، كان الانقلاب الذي أعدّه وجَهّزه ورتّبه الرئيسُ الراحل رفيق الحريري ضد السياسة السورية في لبنان، وكان على وشك الكشف عنه لولا عمليةُ الاغتيال المروِّعة التي سقط ضحيتَها.

الثاني، الانقلاب الذي نفّذتْه دمشق، حين ردّت على الجهود الدولية والإقليمية والمحلية المتصلة ضدها بـ «التخندق» في لبنان ودَفْع كلّ حلفائها إلى أن يختاروا بيْن أن «تكونوا معي أو ضدي.»

الثالث، كان انقلابَ سنّة بيروت على السياسة السورية عقب اغتيال الحريري، وانضمامَهم علنًا ورسميًا إلى المعارضة.

الرابع، كان انقلابَ حزب الله (والشيعة؟) على انقلابات المعارضة، وركوبَه ـ ولو اسميًا حتى الآن ـ السفينةَ السوريةَ التي تتجاذبها حاليًا تسوناميات عاتيةٌ. وحتى كتابة هذه السطور، كان لبنان ينتظر «انقلابًا خامسًا» محتّمًا.

خذوا، أيضًا، ما جرى في العراق الذي شهد انتخاباتٍ عارمةً في ظل فوضى عارمة، وما حدث في فلسطين التي اقترعتْ لحركة «حماس» في غزة تحت الاحتلال، وما يجري في مصر التي بدأتْ «تسوناميات» التغيير تَلفح شواطئها تدريجًا.

كلُّ هذه زلازلُ جيولوجيةٌ يعيشها الشرقُ الأوسط العربي ـ الإسلامي، تكون فيها الوقفةُ أكثرَ من ضرورية. إنّها واجبة الوجود إذا ما أردنا فهمَ ما يجري حولنا، ناهيك عن اتخاذ المواقف الصحيحة والسليمة.

الآن، إذا ما نظرنا حولنا، سنكتشف أنّ ثمة مقاربات عديدة متنوعة تَشْرح أسبابَ هذا الزلزال ومضاعفاته. منها :

ـ مقاربة العولمة.

ـ المقاربة الاستراتيجية الجيو ـ بوليتيكية.

ـ المقاربة الحضارية (صراع أو حوار الحضارات).

ـ المقاربة الإقليمية.

ـ المقاربة المحلية (صراع الشعوب والأنظمة الاستبدادية).

كلٌّ من هذه المقاربات له قوتُه الخاصة وجاذبيتُه الخاصة. وكلٌّ منها يضيء جانبًا، سواء كان ضيقًا أو واسعًا، من اللوحة العربية ـ الإسلامية العامة:

١ ـ **في مقاربة العولمة**، نحن في صدد تحليلٍ يرى إلى كلّ ما يجري في الشرق الأوسط على أنّه إدماجٌ لها بالقوة في النظام المتعولم الجديد. وهذا ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل أيضًا (وخاصةً بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١) على كل الصعد الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية. ويوضح توماس بارنيت، أبرزُ محلّل استراتيجي في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، هذه النقطة في كتابه الأخير **خريطة البنتاغون الجديدة: الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين**، حين يقول: «إنّ دور الإمبراطورية الأميركية الأول والأخير ليس المبادئ ولا القيم، بل نشر العولمة الرأسمالية وفرضها بقوة السلاح في كل أنحاء العالم.» ومَنْ هي الدول التي يجب إخضاعُها بالقوة؟

إنّها أيُّ دولة أو منطقة لا تتفاعل مع مضمون التدفُّقات التي تتأتّى من خلال إدماجها ما هو قومي بما هو اقتصاد عالمي (الأفكار، المال، الإعلام). وهي أيضًا أيُّ دولة أو منطقة لا تسعى إلى تنسيق «قواعد حُكْمها الداخلي» مع الحُكْم العالمي الصاعد للديموقراطية، وحكم القانون،

والأسواق الحرة (مثلاً عبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية). وبالطبع، فإنّ معظم الدول العربية تنتمي بجدارة إلى الفئتين معًا!

٢ - مع **المقاربة الاستراتيجية - الجيوبوليتيكية**، نجد أنفسنا أمام لوحة مماثلة لتحليلات العولمة، من حيث استنادها إلى المعطيات الاقتصادية، لكنْ مع الوصول إلى نتائج مختلفة. فنحن نجد أنفسنا مجددًا أمام نظرية الإمبريالية التي تَعْتبر أنّ الرأسمالية كانت دومًا - بطبيعتها، ومنذ ولادتها - نظامًا استقطابيًا يَسْتند إلى بناء مراكز مهيمنة وأطرافٍ مسيطَرٍ عليها. ووفق هذه النظرية، التي طوّرها سمير أمين، تتعايش عمليتان متنافرتان تحت سقف واحد:

الأولى تحالفية، تشير إلى أنّ الحرب العالمية الثانية انتهت بتحوّل كبير في شكل الإمبريالية، تمّ بموجبه استبدالُ تعدد الإمبرياليات الدائمة الصراعات بـ «إمبريالية جماعية» جَمَعَتْ كلَّ مراكز العالم الرأسمالية في مثلّثٍ يضمّ: الولايات المتحدة ومقاطعتَها الكندية الخارجية، وغربَ ووسطَ أوروبا، واليابانَ.

والثانية صراعية، تُوضح أنّ الإمبريالية الجماعية تتضمن في ثناياها تنافساتٍ تعود إلى مرحلة ما قبل العولمة. وهذا واضح من خلال تركيز الطبقة الحاكمة الأميركية الشديدِ في كل إستراتيجيات الأمن القومي التي أعلنتْها مؤخّرًا.

وما يجري الآن من حروب في الشرق الأوسط جزءٌ من سعي المؤسسة الأميركية لهيمنةٍ تستند إلى ثلاثة عناصر: السيطرة على الموارد الطبيعية للكوكب؛ والاحتكار العسكري؛ ووزن الثقافة الأنغلو ساكسونية التي تعبِّر بشكلٍ أفضل عن الهيمنة الإيديولوجية الرأسمالية.

نجح الأميركيون والأوروبيون مؤخرا في تقليص خلافاتهم «التكتيكية» حيال الشرق الأوسط لصالح إجماع استراتيجي على ضرورة تغيير وجه المنطقة

٣ - **المقاربة الحضارية**. هذه المقاربة تثير إشكالاتٍ أكثرَ مما تقدِّم حلولاً. وهذا ليس مستغربًا، لأنّ مَنْ يطرحونها (المثقفون الأميركيون وعلى رأسهم بالطبع صموئيل هانتينغتون) لا يَسْتهدفون تحليلَ التاريخ وتفسيرَه علميًا، بل ليَّ عنقِ هذا التاريخ لإدخاله في زجاجة المصلحة القومية الأميركية الضيقة. وهذا اللَّيّ يتضمن اعتبارَ صعود الأصولية الإسلامية تطورًا ملائمًا تمامًا للُحْمة القومية الأميركية، لأنّ العداوة الإسلامية تشجِّع الأميركيين على تحديد هويتهم على المستويين الديني والثقافي، تمامًا كما ساعدت الحربُ الباردةُ على بلورة الجانب السياسي للهويّة الأميركية.

٤ - **المقاربة الاقليمية**. هذا التحليل ينطلق من «الصراع على السلطة» بين المراكز الإقليمية الرئيسة في المنطقة (إسرائيل، إيران، تركيا، مصر، السعودية) في إطار الأمن القومي والمنطلقات الإيديولوجية لكلّ من هذه المراكز. بيد أنّ هذا المنحى تعرّض لاهتزازات شديدة، بعد أن انضمت الدولةُ العظمى الأميركيةُ إلى نادي الدول الإقليمية الشرق أوسطية عبر احتلالها العسكري لأفغانستان والعراق.

٥ - **المقاربة المحلية**. من كل المقاربات السابقة، يبدو التحليلُ المحلي للتطورات المتسارعة في المنطقة هو الأضعفَ أو الأقلّ تأثيرًا. بيْد أنّه ليس كذلك؛ فكل المشاريع الدولية والإقليمية، على تباينها، لا يُمْكن أن تستقر أو تنجح ما لم تَسْبح في بيئة محلية مواتية.

فغزو العراق على هذا النحو السهل، مثلاً، لم يكن ليحدث لو لم يَقُم النظامُ العراقي السابق بتصحير المجتمع المدني وتدميره. وقُل الأمرَ نفسَه الآن عن باقي الشعوب العربية التي تَرْغب حقًّا في مقاومة الاجتياح الغربي لبلدانها، لكنّها لا تستطيع إلا أن تتفاعل مع شعارات «الحرية والديموقراطية» التي تُطْلقها أميركا، في مقابل عدم تفاعل الأنظمة التوتاليتارية مع مطالبها وتطلُّعاتها المشروعة.

فهم اللوحة العربية

كيف نَفْهم اللوحة العربية في المرحلة التاريخية الانقلابية الراهنة، على ضوء هذه المقاربات المتباينة؟

أكثرُ الأمور إغراءً، ونحن نحاول فهمَ الزلزال الراهن في المنطقة العربية، هو التركيزُ على المقاربات الحضارية والإقليمية والمحلية. لماذا؟ لأنّ هذه المقاربات بسيطة وواضحة ومريحة.

فتحليل الأحداث على أنّها حربُ حضارات، أو على الأقل صراعُ حضاري، يريح النفوسَ المتوتّرة، ويصوِّب العقولَ الضائعة، ويَرْسم خريطةَ طريقٍ تَقُود التاريخَ من أذنه من القرن الحادي والعشرين مباشرةً إلى القرن الحادي عشر.

ومقاربة التنافس الإقليمي تحقِّق، هي الأخرى، الراحةَ النفسيةَ ذاتها. إذ ستتبدّى حينها الأحداثُ كلُّها على أنّها مجردُ ردود فعل على الفعل الإسرائيلي المتصل لإقامة إمبراطوريةِ النيل والفرات، بدعم أميركي.

وكذا الأمر بالنسبة إلى المقاربة المحلية، حيث الإطلالةُ على الصراعات بوصفها مواجَهةً نهائيةً بين عالم سلطوي يموت وعالم ديموقراطي يولَد، وتحظى بتأييدٍ حماسي من العديد من قطاعات المجتمعات المدنية العربية «الصامتة.»

غير أنّ كلّ أدوات التحليل هذه، على قوة منطقها وتماسكه، لا يبدو أنّها تُمْسك باللحظة التاريخية الحقيقية. فلا الحضارة في الواقع هي التي تحدِّد الاستراتيجيات؛ ولا التجاذبات الإقليمية هي

التي تتحكّم بتوجُّهات سَهْم التاريخ؛ ولا التفاعلات الداخلية تَحْدثُ بمعزلٍ عن قرارات الدول الخارجية وهذا ما يُبقي أمامَنا منهجيْن للتحليل العولمة، والعوامل الجيو - إستراتيجية. فكيف نَفْهم زلزال المنطقة على أساس هذيْن المنهجيْن؟

الكثيرون يعتقدون أنّ قرار الولايات المتحدة بنسف الأمر الواقع في الشرق الأوسط الكبير قد وُلِدَ من ركام برجيْ مركز التجارة العالمي عام ٢٠٠١ وهذا اعتقاد خاطئ.

فأميركا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات كانت تَنْشط في كل العالم من أجل مدّ «ثورة العولمة» إلى سائر دول العالم، بدءًا من وحدات الإمبراطورية السوفييتية السابقة. وهذا لم يتضمّن تغييرَ الأنظمة السياسية وقَلْبَ الأنظمة الاقتصادية فحسب، بل طاول كذلك كلَّ المنظومات الفكرية والثقافية والإيديولوجية في هذه الدول.

ولكنْ لماذا لم تتمدد هذه «الثورة» فورًا إلى الشرق الاوسط؟ لثلاثة أسباب:

الأول، أن الأميركيين كانوا منشغلين بدمج أوروبا الشرقية في العولمة، وبإعادة رسم خريطة أوروبا الموحَّدة على أسس جيو - إستراتيجية جديدة، تَحْفظ أسسَ الزعامة الأميركية لـ «الإمبريالية الجماعية »

والثاني، أنّ الأمر الواقع في الشرق الأوسط آنذاك كان مواتيًا للمصالح الأميركية. ذلك أنّ الأنظمة السلطوية العربية، بكلّ تلاوينها، التزمتْ منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ قواعدَ السلوك العامة التي رسمتْها الإداراتُ الأميركيةُ المتعاقبة

والثالث، أنّ واشنطن كانت تنفِّذ بهدوء عملياتِ تغيير بطيئةً في الشرق الأوسط، تركِّز كليًا تقريبًا على تحرير الأسواق والليبرالية الاقتصادية كمدخل أولي لإدماج دول المنطقة في العولمة.

غير أنّ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ جاءت لتسرِّع من وتيرة التاريخ، ولتَنْقل عمليةَ نسف الأمر الواقع من أوروبا الشرقية إلى الشرق الإسلامي كأولوية قصوى لكلٍّ من مشروعي العولمة والهيمنة الإستراتيجية الأميركية على العالم. ذلك أنّ هذه الأحداث، التي رَمَت القفّاز مباشرةً في وجه قلب الاقتصاد العالمي، رَبَطَتْ ربطًا وثيقًا بين أمنِ العولمة وزعامةِ أميركا العالمية وبين مسألة التغيير الشامل في الشرق الأوسط الكبير. وهكذا أدخلتْ أميركا أولويةَ أوروبا الشرقية، ومعها أولويات روسيا والصين والهند، إلى ثلاّجة الانتظار، ووُضِعَ الشرقُ الأوسطُ برمّته على نار قوية. وهكذا أيضًا، تمّت إعادةُ رسم كلّ إستراتيجيات الأمن القومي الأميركي، استنادًا إلى توفير كلّ الظروف لدمج المنطقة العربية - الإسلامية بالقوة في «الإمبراطورية.»

وهذا، على أيّ حال، كان تطورًا محتّمًا، حتى لو لم تقع أحداثُ ١١ سبتمبر. كلُّ ما هنالك أنّ أسامة بن لادن غَيَّر تواريخَ هذه الحتمية.

بالطبع، هذا المشروع الإدماجي الإمبراطوري لن يتحقق بين ليلة وضحاها وجورج بوش نفسه قال إنّ هذه «خطة جيلية،» أيْ أنها تحتاج إلى جيل كامل كي تنفَّذ. إلاّ أنّ ما قد يحثّ خطى الزمن، بالنسبة إلى هذا المشروع، هو ما بدأ يَلُوح في الأفق من صفقة كبيرة بين أعضاء «الإمبريالية الجماعية» على توحيد الجهود لتغيير الشرق الأوسط . والمقصود هنا هو نجاح الأوروبيين والأميركيين مؤخرًا في تقليص خلافاتهم «التكتيكية» حيال الشرق الأوسط لصالح إجماع إستراتيجي على ضرورة تغيير وجه المنطقة. وقد كانت قمة بروكسل الأميركية - الأوروبية، التي أَعْلنتْ تجاوزَ الخلافات على العراق، مَعْلمًا بارزًا على طريق هذه النقلة. وصفقة بوش - شيراك حيال لبنان وسوريا كانت مَعْلمًا آخر. وبقية العالم آتيةٌ على الأرجح، لتَسْتكمل تزخيمَ هذا الزلزال التاريخي المستمر.

ولكنْ أين الشعوب العربية؟

أين الشعوب العربية من هذه اللعبة «الكونية» الكبرى؟

لقد دَخلت الأمةُ الحقبةَ التاريخيةَ الجديدة من العولمة، وهي في وضع أسوأ كثيرًا من ذلك الذي كانت عليه أممُ أوروبا الشرقية صحيح أنّ السياسات التوتاليتارية السوفييتية صَحّرت المجتمعات المدنيةَ في أوروبا الشرقية، لكنّها على الاقل تَركتْ فيها أيضًا العديدَ من البنى التحتية اللازمة لإعادة النهوض (الصناعة والزراعة والفنون التكنولوجية) إضافةً إلى ترسيخ قواعد الحداثة في طبعتها الشيوعية. غير أنّه لم يحدث شيء من هذا القبيل في الدول العربية، عدا ربما في مصر الناصرية خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات، حين شَهدتْ أرضُ الكنانة ثورةً اقتصادية - تكنولوجية شبيهةً بتلك التي أدخلها الاتحادُ السوفييتي في أجرامه الأوروبية. ولو قُدِّر لهذه الثورة الناصرية أن تستمرّ، لكانت مصر الآن نمرًا آسيويًا متقدِّمًا.

لماذا تأخرت المجتمعاتُ العربية على هذا النحو؟ لأسباب عدة:

- الإمبراطورية الأميركية، التي كانت يَتْبعها العديدُ من الدول العربية طيلة النصف الأول من القرن العشرين، لم تهتمَّ البتةَ بتشجيع الحداثة في هذه الدول. فهي اكتفت بتحويلها إلى أسواق استهلاكية، وتَركتْ أنظمتَها السلطويةَ تتكفّل بتحقيق «الاستقرار» السياسي بالقوة في مجتمعاتها.

- تجربة الاتحاد السوفييتي في تحديث بعض الدول العربية لم تعش طويلاً، وهي انهارت تمامًا بعد حرب ١٩٦٧ وما تلاها من خروج مصر من فلكها. وحين سَقَطَ الاتحادُ السوفييتي نفسُه العام ١٩٨٩، بَدَتْ هذه الدولُ (العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي) أشبهَ بمدنٍ دمرَّتْها الحرب، تُسيطر عليها جماعات مسلّحة أو زعماء مسلّحون يَحْملون أعلامًا.

ـ طيلة الفترة بين ١٩٦٧ و١٩٨٩، كانت كلُّ الشعوب العربية بلا استثناء عالقةً في آلة زمن متوقفة عن العمل: لا هي قادرة على التقدم قليلاً إلى امام، ولا في مستطاعها التراجعُ كثيرًا إلى الوراء. الكثيرون أطلقوا على هذه الحقبة اسمَ «فترة الانحطاط الثانية»، بعد فترة الانحطاط الأولى التي تَلَتْ سقوطَ عقلانية ابن رشد وانتصار «وسطية» الغزالي ثم «نصوصية» ابن تيمية. بَيْدَ أنّ التسمية الأدقّ هي الجمودُ في الزمن، لأنّ ثورة المعلومات والاتصالات حَجَبَتْ إمكانيةَ «الانحطاط» الكامل.

انهيار الزمن

هكذا، على ما نعتقد، كان حال الشعوب العربية حين حدث الانقلابُ العالمي الكبير في ١٩٨٩. وهكذا بقي الحالُ بعد مرور عشر سنوات على التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى في أوروبا الشرقية وروسيا والصين والهند وبقية آسيا، لأنّ الإمبراطورية الأميركية (كما أشرنا) لم تر ضرورةً ملحّةً آنذاك لتغيير الأمر الواقع الشرق أوسطي بشكلٍ جذري.

غير أنّ أسامة بن لادن دَخَلَ على الخط عام ٢٠٠١ ليَقْلب هذه الصورة الراكدة رأسًا على عقب. فقد انهار فجأةً الزمنُ المتجمّدُ في المنطقة العربية مع انهيار برجَيْ مركز التجارة العالمي في نيويورك، وهَبَّتْ على البيت العربي ذي المنازل الكثيرة عواصفُ عاتيةٌ اقتلعتْ كلَّ نوافذه والأبوابَ، ووضعتْه في قلب تغيرات العصر.

وما هي هذه التغيرات؟ إنّها، ببساطة، الثلاثيُّ نفسُه الذي غَيَّرَ دولَ أوروبا الشرقية غداةَ انهيار الاتحاد السوفييتي: الليبرالية، وحكم القانون، والأسواق الحرة. وهذا جنبًا إلى جنب مع الثلاثي الآخر الضروري في سيرورة العولمة، والمستنِدِ إلى إدماج ما هو قومي بما هو عالمي: الأفكارَ والمال والاعلام.

في حال نجاح الشعوب والنخب العربية في تغليب الفرص على المخاطر، فإنّها جميعًا ستَنْعم بالديموقراطية من دون أن تخسر الاستقلال (ولو النسبي) وستحقق «المضاعفات غير المحسوبة»

وهنا يخطئ من يَظنّ أنّ إعصار العولمة هذا هو وحده الوجه الآخر للمصالح الجيو ـ إستراتيجية الأميركية. وتكفي لتبيان هذا الخطإ قراءةُ نصوص وأبحاث ومشاريع الاتحاد الأوروبي حيال الشرق الأوسط العربي ـ الإسلامي. حينها سنكتشف مدى توحُّد «الإمبريالية الجماعية» الأميركية ـ الأوروبية ـ اليابانية في هدف إدماج المنطقة بالعولمة.

هل نَسْفُ الزمن المتجمد إيجابيٌّ بالنسبة إلى الشعوب العربية؟ في الأمر فرصٌ ومخاطر.

المخاطر كبيرة: تقسيم المنطقة مجدّدًا، مصادرةُ القرار الوطني والقومي، هيمنة الإمبراطورية الإسرائيلية، تضعضع الهوية العربية، الحروب الأهلية... إلخ.

لكنّ الفرص كبيرة أيضًا: الخروج من حال الجمود القاتل. استعادة الحريات وحقوق الإنسان. إعادة الاعتبار لـ «سلطة الشعب.» مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأخيرًا، ثورة فكرية قومية عربية ووطنية جديدة تَسْتخدم الديموقراطيةَ والحريات الفردية جسرًا للنهوض بالأمة، ومنعِ التقسيم، ومصادرةِ القرار، ومواجهةِ الهيمنة الإسرائيلية والخارجية.

من غير المعروف حتى الآن لمن ستكون الغلبة: للفُرَص أم المخاطر؟ لكنّ ثمة شيئًا آخر معروفًا، وهو أنّ عقارب الساعة في الشرق الأوسط العربي لن تعود إلى الوراء بعد الآن، ولن تُراوح مكانَها بعد الآن. لقد عادت الساعة إلى التكتكة، وسيكون على الشعوب والنخب العربية التأقلُمُ بسرعةٍ مع هذه التكتكات، إذا ما أرادت نصرةَ الفرص وإلحاقَ الهزيمة بالمخاطر.

في الأول من مارس الحالي، كتبتْ **واشنطن تايمز**، الناطقةُ باسم المحافظين الجدد الأميركيين:

«... ولكنْ نحن ندرك أيضًا أنه إذا ما برزتْ حكوماتٌ تمثيليةٌ حقيقيةٌ في مصر والسعودية وباكستان وأماكن أخرى في هذه الأراضي المضطربة، فليس محتّمًا أنّها ستتصرف بشكلٍ متطابقٍ مع مصالح أمننا القومي. لذا، يجب على الإدارة أن تبذل على الأقلّ الجهودَ نفسَها لتشكيل سياسات هذه الديموقراطيات المستقبلية، كما تَبْذل الآن الجهودَ لإخراجها إلى الوجود. الرهان على الديموقراطية هو أفضلُ رهانٍ متوافر، لكنّه ليس رهانًا مضمونًا.»

نص مفاجئ؟

ليس كثيرًا. وهو يؤكّد الشُبهات بأنّ كلّ ما تَفْعله أميركا في الشرق الأوسط لا يتعدّى تغليفَ مصالحها الإمبريالية في الشرق الأوسط بورق سيلوفان ديموقراطي.

لكنْ، في حال نجاح الشعوب والنخب العربية في تغليب الفُرَص على المخاطر، فإنّها حينها ستَنْعم بالديموقراطية من دون أن تَخْسر الاستقلالَ (ولو النسبي)، وستحقّق ما يصفه علماءُ الاجتماع بـ «المضاعفات غير المحسوبة» التي تُسْفر بموجبها سياسة ما عن عكس ما هو مستهدَفٌ منها.

هذه المضاعفات غير المحسوبة هي الآن ما تخشاه **واشنطن تايمز** والمحافظون الجدد.

بيروت

سعد محيو

باحث لبناني.



ندوة: مستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية*

□ المشاركون: حسين العودات، ميشيل كيلو، عمر أميرالاي
أدار الحوار: ياسين الحاج صالح

كيف تصفون ما يجري في لبنان بعد اغتيال الرئيس الحريري؟

حسين العودات: أعتقد أنّها بداية جديدة للبنان؛ إنّها عودةُ لبنان إلى لبنان، بمعنى أنّ كلّ القوى السياسية وقوى المجتمع الحيّة تحاول الآن أن تستعيد أنفاسَها، وتَدْخلَ شريكةً حقيقيةً في تقرير مصير البلد وبغضّ النظر عن أهداف كلّ فئة من الفئات، فإنّ الشيء المؤكّد أنّ هناك حراكًا سياسيًا اجتماعيًا بدأ في لبنان، وسيتطور دائمًا، وسيكون بدايةً صحيّةً جدًا.

ميشيل كيلو: إنّ ما يجري هو جزء من عالم يموت، لكنّ موته سيكون صعبًا وسيُؤدّي إلى موت كثيرين. وهو أيضًا جزءٌ من عالم يُولَد بصعوبة.

بعد مظاهرة ٨ آذار في لبنان، هل أصبحتما أكثر تفاؤلاً أَمْ أكثر تشاؤمًا؟

كيلو: بعد مظاهرة الثلاثاء [التي نظّمتها «الموالاة» بقيادة حزب الله] صرتُ أكثر تشاؤمًا. فإعادة تكليف عمر كرامي، والحكيُ عن أنّ سوريا مرجعيةٌ للقوى الوطنية في لبنان، والتذكيرُ بمساعدتها في إحباط ١٧ أيار... تدلّ بوضوح على أنّ سوريا لن تنسحب: سينسحب الجيش حقًا، لكنّ سوريا لن تنسحب

العودات: أنا لستُ متشائمًا. لا شكّ في أنّ هناك صعوباتٍ خُلقتْ، ولكنّها لن تكون جدّيةً تمامًا. إنّها صعوبات من سوريا ومن حلفائها في لبنان ومن قوًى أخرى. وهناك محاولاتٌ لقلب الطاولة على المعارضة، وإعادةِ لبنان إلى ما كان عليه في العقود الثلاثة الأخيرة. ولكنّي لا أظنّ أنّ هذه المحاولات ستنجح؛ قد تُرْبك الوضعَ بشكل عامّ، ولكنّها لن تَدُوم طويلاً.

سنتطرّق لاحقًا إلى مسألة الانسحاب السوري. أعود إلى سؤالنا الاول.

عمر أميرلاي: أودّ أن أتوقف قليلاً عند موضوع اغتيال الحريري لِما كانت تَرْبطني به من علاقةِ صداقةٍ نشأتْ وتوطّدتْ خلال عملي على فيلم «الرجل ذو النعل الذهبي» الذي تناولتُ فيه شخصيّتَه. لذلك فإنّ في داخلي اليومَ حزنًا عميقًا وأسًى على فقدانه. أمّا صورة الوضع القادمة، فإنّي أراها غيرَ مطمْئِنة مع الأسف، لأنّ خروج الجيش السوري من لبنان من شأنه أن يؤدّي إلى ما يُشْبه الحالةَ التي وَرَّثَها صدّام حسين لبلده بعد سقوط نظامه. نَخْشى أن نرى لبنانَ وقد تُرك لمصيره وهو في حالة من التفكك الداخلي والتأزّم الطائفي اللذين عمل الوجودُ العسكريُّ والمخابراتيُّ السوري جاهدًا على زرع بذوره داخل المجتمع اللبناني وتركيبته السياسية ومؤسساته خلال الأعوام الثلاثين الماضية. وما أشبهَ اليومَ بالبارحة، أيْ بما كان عليه لبنانُ قبل عام ١٩٧٥! ولعلّ تظاهرة الوفاء لسورية التي دعا إليها حزبُ الله في بيروت يومَ ٨ آذار الماضي هي أحدُ مظاهر القلق البليغ الذي يمكن أن ينتاب المرءَ على مصير لبنان وقدرتِه على التعامل مع مثل هذا المعطى الجديد في تركيبته الطائفية والاجتماعية والسياسية.

تابعتم تظاهرات واعتصامات لبنانيين في ساحة الشهداء. هل يتعلّق الأمرُ بحركة احتجاج ديموقراطي أصيلة؟ هل هناك شيء جديد في هذه المظاهرات؟

العودات: لا شكّ في أنّها حركةُ احتجاج ديموقراطية أصيلة، مهما كانت أهدافُ الفئات المشاركة فيها. إنّها ظاهرة ديمقراطية حقيقية وصحيحة وصحيّة. والجديد فيها أنّ مختلف التيارات الثقافية والسياسية اللبنانية التقت على ضرورة البحث عن سيادة لبنان واستقراره، وهذه نتائج هامة.

* ـ أُجريت الندوة قبل صدور تقرير لجنة تقصّي الحقائق الدولية في جريمة اغتيال الحريري والضحايا الآخرين في ٢٥ آذار. (الآداب)

هل في تلك التظاهرات ما يقلقك حول العلاقة السورية - اللبنانية؟

العودات: العلاقة السورية - اللبنانية قد تبدو الآن سلبية، ولكنْ أظنّ أنّها ستكون غيرَ ذلك في المستقبل. فهذه العلاقة هي أكثرُ من حالة عابرة: إنّها علاقةٌ لها شروطُها التاريخيةُ والجغرافيةُ والإنسانيةُ. وهناك مصالح حقيقية للبلديْن من الصعب على أيّ نظام سياسي، هنا أو هناك، أن يدير ظهرَه لها. وأعتقد أنّ هذه التظاهرات ستَدْفع حتمًا إلى علاقات صحّية ومؤسسية، وشاملة ومتنوعة.

أبو أيهم (ميشال كيلو)، هل في هذه التظاهرات، تظاهرات ساحة الشهداء وربما تظاهرة «الوفاء لسوريا»، ما يشير إلى أننا ندخل على خط الكفاح الديموقراطي العالي؟

كيلو. أعتقد أنّ المظاهرات التي أَعْقبتْ موتَ الحريري، وحَكَتْ عن الدولة وغنّى المشاركون فيها نشيدَ الدولة الوطني، هي جزءٌ من حراك ديموقراطي. لقد كانت الساحة السياسية في لبنان مشتّتةً ومبعثرةً، فإذا بقتل الحريري يوحّدها ويَدْفع بها إلى النزول إلى الشارع بمطالب وطنية عامّة تتجاوز الطائفية. وهذا شيء ديموقراطي.

بالنسبة إلى المظاهرة الأخرى، فإنّ المرء يَفْرح عندما يرى الجماهيرَ في الشارع وهي تعبّر عن رأيها. إلاّ أنّني أعتقد أنّ هناك أشياء غيرَ مفهومة صاحبتْ أقوالَ وأفعالَ قادة مظاهرة الموالاة. فقد قال هؤلاء إنّهم يشاطرون قادةَ المعارضة آراءهم تجاه الموقف من سوريا والطائف وإسرائيل وسلاح المقاومة وأميركا. إذا كان الأمرُ كذلك، فلماذا نَظّموا مظاهرةً ضد المعارضة؟ ولماذا نَصَّبَ السيد نصر الله نفسَه خلالها حاكمًا عرفيًا على لبنان، وحَدَّد المسموحَ والممنوعَ، وحكى عن خطوط حمر وغير حمر، بل وقَعْقَعَ بالسلاح، وتباهى بالعدد، وجَعَلَ البندقيةَ حاضرةً في لهجة التشدُّد التي اعتمدها، والبارزة في صورة المشهد الخلفية بدل صورة الدولة اللبنانية الديموقراطية الحرة؟

> كيلو: لماذا نصَب السيد حسن نصرالله نفسه حاكما عرفيا على لبنان، وحدد المسموح والممنوع، بل وقعقع بالسلاح؟

ربما أَسهمتْ هذه المظاهرةُ في إعادة بعض التوازن إلى الساحة اللبنانية؟

كيلو: أعتقد أنّ التوازن لم يكن قد اختلّ أصلاً، لأنّ مطالب المعارضة تأخذ في عين الاعتبار مصالحَ حزب الله، وتُعْلن الوقوفَ إلى جانب الحزب، إنْ كان سيُسْتَهدف، وتَصفُ بندقيتَه بأنّها بندقية مقاومة. والحقيقة أنّ موقف سماحة السيد هو الذي جَعَلَ هذه البندقيةَ حزبيةً، بالمعنى الضيق والسلبي للكلمة، لأنه بالطريقة التي نزل فيها إلى الساحة جَرَّدَ نفسَه من صفته شخصًا يقف فوق التناقضات ويمثِّل قضيةَ المقاومة الوطنية العامة، وأصبح طرفًا. أعتقد أنّ لكلّ الناس الحقّ في التظاهر، لكنْ ليس كلُّ تظاهر - سياسيًا - على حقّ.

أهذا مبشِّرٌ بخصوص الديموقرطية في العالم العربي؟

أميرالاي: ما يجري اليوم يُشْبه تمامًا لعبةَ البولينغ. فاندفاع الكرة الصلْبة نحو البيادق، مهما بلغتْ قوّتُها ووَقْعُ صدمتها، قد يُوقع هذه البيادق، لكنّه لا يستطيع أن يغيِّر من شكل هذه البيادق التي يجري لمُّها عادةً مع نهاية كلّ لعبة، لتترتَّب من جديدٍ على النسق ذاتِه بانتظار كرة أخرى، وهكذا. بمعنى آخر، إنّ هذه الطريقة «التسونامية» في تغيير الحال العربية تُخَلْخِل اليومَ، وبصورة قسرية، مفاصلَ مجتمعاتٍ عربيةٍ ظلّت لعقود طويلة معطَّلةً مكبَّلةً مستنقعةً، إلى حدّ يثير عندي المخاوفَ أكثرَ ممّا يُشيع التفاؤلَ. خوفي أن يأتي هذا التغييرُ الجامحُ والموعودُ في لبنان والعالم العربي ككرة البولينغ، التي قد تنفرط البيادقُ أمامها لحين، لكنّها لا تَلْبث أن تعود فتنتصبَ من جديد في نسقٍ آخرَ وترتيبٍ مختلف. المطلوب منا توخّي الحذر فقط من مثل «همروجات» التغيير المصطنعة والقسرية هذه.

لماذا تسمّيها قسرية؟

أميرالاي: لأنّها تأتي تنفيذًا لفرمانٍ سُلْطاني صادر عن مالك الكون اليوم، وهو الولايات المتحدة، الذي يَعْتبر بقاءَ مجتمعاتنا كمنابع أبديّة لإنتاج الإرهاب أمرًا يهدِّد أمنَه واستقراره، ومن الضروري - في نظره - أن يجفِّفَ هذه المنابع ليزرعَ مكانَها رياحينَ بلاستيكيةً تُرْضي ذوقَه القبيح. وهذا أمر غيرُ سيّئ في ذاته؛ فعَبَقُ أيّ زهرة ولو مصطنعة في حديقة وهمية خيرٌ من نَتَنِ أقبيةٍ تختنق فيها شعوبٌ وآمالٌ منذ عقود.

كيلو: أريد أن أُدلي بتعليق سريع على هذه القضية. إنّ الكلام الذي قيل بلسان المعارضة اللبنانية أكّد أنّها لا ترى نفسَها في السياق الأميركي. فهي تريد خروجَ الجيش السوري والأمن السوري من أجل ترتيبٍ جديدٍ للعلاقة السورية - اللبنانية يَخْدم مصالحَ الدولتين كدولتين مستقلتين، ومصالحَ الشعبيْن كشعبيْن حُرّيْن. أما في موقفها من الداخل اللبناني، فقد قالت المعارضةُ ما يفيد بأنّها سلمية وديموقراطية تراعي بشكل خاصّ مصالحَ حزب الله وتحترم الدولةَ. وأعتقد أنّ النشاط الآخر، الذي قاده السيد نصر الله، كان يريد أساسًا وضعَ المعارضة أمام أحد بديليْن: إمّا أن تَقْبل بالأمر الواقع كما هو، أو أن تُدْفعَ دفعًا حثيثًا إلى أحضان أميركا لأنّ وقوعها فيها سيؤكِّد فرضياتِ سورية والحزبِ حول الطابع الأميركي لمواقفها.

العودات: أريد أن أعلّق على الموضوع نفسه. أعتقد أنّ الظروف نضجتْ في مجتمعاتنا لنقوم بمثل هذه الأعمال [أي التظاهرات المطالبة بالديموقراطية]. فهذا العسف الذي مارستْه الأنظمةُ منذ عدة عقود، وما يجري في العالم اليوم من تطورات، لابدّ أن يؤثّر فينا. نحن لسنا خارج

العالم: نحن في داخل العالم. لقد نضجتْ ظروفٌ حقيقيةٌ جديّةٌ كي يطالب الناسُ بالديموقراطية. لا شكّ في أنّنا نستفيد من حركات أخرى في بلدان أخرى، وهذا لا يُضير أحدًا؛ ولكنّه لا يعني أبدًا أنّه بدافع من أميركا، أو من الحلف الأطلسي، أو من أية جهات كانت. إنّه نتيجةٌ طبيعيةٌ لما يجري في هذه البلاد، ونتيجةٌ لنضوج ظروف موضوعية قائمة فيها ـ سياسيةٍ وثقافيةٍ واقتصاديةٍ وغيرها.

هل تعني أنّ احتجاجات ديموقراطية مماثلة ممكنةٌ في عواصم عربية أخرى؟

العودات: أنا أعتقد أنّنا سنَشْهد مثلَ ما جرى في لبنان في بلدان عربية عديدة. فكما أجدى الأمرُ في الخارج، وأجدى في لبنان، سيُجْدي في بلدان أخرى.

لسنا استثناءً ديموقراطيًا، إذن؟

العودات: بالطبع لسنا استثناءً. الشعوب لها ظروفُها، ولها إمكانياتُها، ولها مطالبُها ومطامحها، ولها وسائلُها أيضًا... بغضّ النظر عن مدى استبداد الأنظمة وشموليتها. وعلى جميع الأنظمة أن تَعْرف ذلك. وأنا لو كنتُ في هذه الأنظمة لحسبتُ ألفَ حساب لمثل هذه المسائل.

كيلو (متدخّلاً): سوريا ليست حلقةَ الاستبداد الضعيفة في المنطقة!

ماذا تعني؟

كيلو: لستُ متفائلاً مثلَ حسين، رغم أنّي أعتقدُ مثلَه أنّ البلد يحتاج فعلاً إلى الديموقراطية، وأنّ هناك مطالبةً حقيقيةً بها، وأنّ حاملها الاجتماعي والسياسي يتبلور أكثر فأكثر. بيْدَ أنّ الأحداث التي تقع، والسياساتِ الميدانيةَ التي تمارَس في لبنان، تُبيِّن أنّ سوريا ليست حلقةَ الاستبداد الضعيفة، وأنّ السلطة السورية لا تريد أن تتعلّم... أو أنّها تتعلّم ببطء شديد.

أريد أن نَخْرج الآن من الحدث اللبناني قليلاً، وأسأل: ما موقع الأزمة الراهنة في سياقِ ما يجري في العراق وفلسطين؟ أعني هل هي ضِمْنَ هذا السياق أمْ خارجه؟ هل يتعلق الأمر بالتحول نحو الديموقراطية، أمْ بمحض مرحلة جديدة من الهيمنة الأميركية، أمْ أنّها شيء مختلف عن الاثنين؟ ما سبب الإجماع الأطلسي القوي على وجوب الانسحاب السوري من لبنان؟

العودات: إنّها ليست في سياق العراق وفلسطين. هذه ظروف لبنانية خاصة، محض لبنانية. أمّا أن تكون قد تشابهتْ أو لم تتشابه مع أوضاع أخرى، فهذا شيء آخر. كما أنّه إذا كان للأطلسي أو للولايات المتحدة وجهاتُ نظرٍ أخرى ورغباتٌ ومطامحُ، فهذا ليست له علاقةٌ مباشرةٌ بما يجري في لبنان.

والقرار ١٥٥٩؟

العودات: قرار ١٥٥٩ ليس لبنانيًا صرفًا، بل له علاقةٌ بكلّ المنطقة، وله علاقةٌ بالاستراتيجية الأميركية العامة. ولكنّ ما جرى في لبنان غيرُ مرتبط مباشرةً بالقرار ١٥٥٩. ربما ما جرى في لبنان استَخْدَمَ القرار ١٥٥٩ **وسيلةً، لا العكس.**

كان الشق الثاني للسؤال يتعلّق بسبب الإجماع الأطلسي حول وجوب الانسحاب السوري.

العودات: الطرف الأمريكي موقفه مفهوم: إنّها الاستراتيجية الأميركية. أما بالنسبة إلى الأوروبي فأظنّ أنّ هناك سلبياتٍ مباشرةً وقعتْ على السياسة الفرنسية، وهي تريد أن تثأر لخسارتها.

كيلو: أريد أن أبدأ من الآخِر. **أولاً**، أعتقد أنّ أوروبا اكتشفت العامَ الماضي أنّ خيارات النظام السوري أميركيةٌ، وأنّه يتلاعب بورقتها من أجل تحسين مساوماته مع أميركا، لذلك قرّرت التخلّي عنه وتركَهُ لأميركا. (فلماذا تصارع أوروبا من أجل النظام، إذا كان خيارُ هذا النظام أميركيًا؟). وقد كان واضحًا يومَ ٨ حزيران الماضي خلال اجتماع الثمانية الكبار في أميركا أنّ الجانب الأوروبي، وخاصةً فرنسا وألمانيا، أبلغَ أميركا موافقتَه على أن تفعل ما تشاء بالنظام السوري، الذي فَقَدَ ثقةَ أوروبا. **ثانيًا**: يجب أن نميِّز بين فلسطين ولبنان من جهة، والعراق من جهة ثانية. في فلسطين، هناك مسألة وطنية وَسّعت الانتخابات التي حَصَلَتْ، ووَحّدتْ قاعدتَها الشعبيةَ الاجتماعيةَ والسياسية ـ العريضةَ والواسعةَ أصلاً. بهذا المعنى، كانت الديموقراطية الفلسطينية ممارسةً نضاليةً ووطنية، ولم تكن ممارسةً من داخل النمط الأميركي الذي يتحدثون في واشنطن عنه. أما لبنان، فقد انطلق الحراكُ الديموقراطي من جهات اجتماعية وسياسية واسعة جدًا ومتنوعة، بعد حادثٍ جلل هو قتل الشيخ رفيق الحريري. هذا الحدث النوعي رَدَمَ الكثيرَ من تناقضات الأطراف اللبنانية بمعارضاتها المتفرقة، ووحّدها، وزَوّدَها بشعارات ومواقف وطنية، وَوَضَعَها بدورها خارج النسق والسياق الأمريكيّيْن، وجعلها تتبنّى علاقةً أخرى مع سوريا. وهذه العلاقة تقوم على المشتركات والتاريخ، وتُعْلن عزمَها على مواصلة علاقة العداء ضدّ إسرائيل، ورغبتَها في حماية السِّلْم والأخوّة في الداخل اللبناني. أما في العراق، فلا يستطيع المرء إلاّ أن يلاحظ حصولَ الانتخابات بعد أربعين عامًا من الاستبداد الأعمى، رغم أنّ هناك انفصالاً خطيرَ النتائج بين الوطنية والديموقراطية، وخطرًا طائفيًا أكيدًا يهدّدهما معًا، الأمرُ الذي قد يُفيد أميركا كثيرًا ويتفق مع صورتها للمنطقة.

العودات: فيما يتعلق بالموقف الأوروبي أتّفق مع الأستاذ ميشيل: فلقد اكتشف الأوروبيون أنّ السوريين وغيرَ السوريين يَسْتخدمونهم وسائلَ لتحسين مواقعهم الأميركية، وأنّ الورقة الأوروبية ليست في ذهنهم.

بهذا المعنى فإنّ قرار الانسحاب السوري من لبنان لن يفيد سوريا، إذ سيبقى التحالف الأوروبي ـ الأميركي ضدّها ثابتًا؟

العودات: أظنّ ذلك!

أميرالاي: إنَ عبق أيّ زهرة، ولو مصطنعة، في حديقة وهمية خيرٌ من نتن أقبية تختنق فيها شعوبٌ وآمال منذ عقود

اميرالاي: اعتقد أنّ ما يجري اليومَ في لبنان هو بمثابة خلطة لبنانية ـ عراقية، من حيث دخول عنصر الملالي إلى ساحة القرار السياسي في لبنان. وما مشهدُ النصف مليون متظاهر الذي رأيناه في ساحة رياض الصلح في بيروت [قدّرت المصادرُ الأجنبيةُ حجم التظاهرة المذكورة بمليون وستمئة الف ـ الآداب] إلاّ دليلٌ على ولادة سيستاني ثانٍ في لبنان، قادرٍ من زاويةٍ حسينيّته على أن يحرّكَ مجاميعَ اتباعه في الشارع، ويَفْرضَ هيمنتَه على أيّة عملية ديموقراطية ممكنة في البلاد. إنّه، برأيي، شكلٌ من أشكال إعادة إنتاج الشمولية السياسية بطريقة أخرى: شمولية كهنوتيّة قادرة على أن تؤطِّرَ الناسَ، وتتحكّم بوعيهم وبقرارهم السياسي بالفتاوى، وتجيِّشهم تحت شعارات نَعْرف جميعًا عقابيلَها. لكنّ أبشع أنواع الإيديولوجيات في رأيي هو ما يَشْهده العراقُ اليومَ من إرهاب، حيث ينجدل التعصّبُ الإسلاميُّ بالقوميِّ في أبهى صوره. علينا أن ننتظر بعضَ الوقت لنرى ما سيُسْفر عنه قرارُ حزب الله حين ينخرط جديًا في الحياة السياسة الداخلية للبنان، ويتخلّى عن رداء العفّة المصطنعة بوصفه مقاومًا محترفًا فوق كلّ الشبهات. لنرَ كيف سيتصرّف هذا الحزبُ على ضوء الانتخابات النيابية القادمة وعمليةِ إعادةِ تشكيل الخارطة السياسية الداخلية للبنان، بغياب الرّافع السوري وانحسار التأييد الشعبي لمهمته كمتعهّدٍ حصريٍّ لـ «كار» المقاومة!

كيلو: أوافق على ما قاله عمر. أنا تحدثتُ عن الجانب الآخر، عن الفروق في الحركة بين البلدان الثلاثة، لأؤكّد أنّ أميركا ليست وراء الديموقراطية الفلسطينية واللبنانية.

القرار ١٥٥٩ تَضَمّنَ مطلبيْن هما: الانسحاب السوري؛ ونشر الجيش اللبناني في الجنوب وتجريدُ حزب الله من سلاحه ـ ما قد يعني تكتيفَه وضربَه. ويبدو أنّ هذا يَطْرح معضلةً على استقلال لبنان واستقراره. كيف يُمْكن تجنُّبُ هذه المعضلة؟ كيف يُمْكن ضمانُ استقلال لبنان عن سورية من ناحية، ووحدةِ اللبنانيين من ناحية ثانية؟ ذلك أنه إذا أردتَ أن تجرِّد حزبَ الله من سلاحه، فستجازف بالاستقرار والوحدة!

العودات: بخصوص ما سمّيتَه «استقلالَ لبنان عن سورية،» أظنّ أنّ سوريا لن تستطيع بعد الآن أن تتدخّل بشكل مباشر، وأن يكون لها نفوذ عسكري أو غيرُ عسكري مباشر. ستكون لها قوى خفيّةٌ، شأنَ ما لكلّ الدول لدى الدول الأخرى. وقد يكون لها نفوذٌ أكثر من غيرها، وذلك بحكم طبيعة علاقاتها، وطبيعة المصالح بين البلديْن، وطبيعة القوى التي نشأتْ؛ ولكنّ هذا النفوذ لن يكون مباشرًا. ومن ثم أظنّ أنّ ما تسمِّيه «استقلال لبنان» سيتحقّق بلا جدال بشكله الرسمي، وبغضّ النظر عن اللعب التحتي.

فيما يتعلق بحزب الله، أظنّ أنّه لن يكون بعد الآن كما كان في السابق. فالغطاء السوري والإيراني سيُرفع عنه بالتأكيد، وسيجد اللبنانيون طريقةً ما لبقاء حزب الله وتحويله إلى صيغة مختلفة. ولكنّه لن يكون الوحيدَ صاحبَ القرار في الجنوب والحدود وضرب إسرائيل، وإنّما شريكًا أساسيًا فحسب في هذه المسألة. وسيتفق اللبنانيون على إبقائه لفترةٍ ما على أساس أنّه قوة لبنانية ومقاومة.

هل يَشْغل بالَكَ البندُ الخاصُّ بتجريد حزب الله من سلاحه؟

العودات: لا. فأنا واثق بأنْ لا حزب الله ولا غيره يستطيع أن يُشْعل حربًا أهليةً في لبنان، ولن يبقى قوةً مسلحة. سيجد اللبنانيون يومًا حلاً لهذا الأمر. وبالتالي لا يشغلني أنّه سيهيمن على لبنان أو سيقيم نظامًا شموليًا، ولو بشكل غير مباشر. ولا أظنّ أنّ الإيرانيين، أساسًا، يراهنون على ذلك، بل يُمْكن أن يبيعوا حزبَ الله أو غيرَ حزب الله بثمن ليس غاليًا!

كيلو: يمكن أن يسير استقلالُ لبنان ووحدتُه يدًا بيد، خاصةً وأنّ المعارضة لا تريد تجريدَ حزب الله من سلاحه، لِما قد يترتّب على ذلك من خطرٍ على التفاهم اللبناني الداخلي، ولأنّ السلاح يُمْكن أن يصير سلاحَ لبنان كلّه قولاً وفعلاً. إذا كان قرارُ سوريا بالانسحاب سيُطبّق، ويتحقّق الاستقلالُ، فإنّ السؤال سيصبح: كيف نحافظ على وحدة اللبنانيين، ونوسّع في الوقت نفسه قاعدةَ التفاعل الداخلي الديموقراطي والسلمي للحفاظ على تلك الوحدة في وجه الخارج الأميركي ـ الإسرائيلي؟

أودّ الحديثَ عن مقالةٍ كتبتها قبل عامين مسؤولٌ سوري قال فيها إنّ وجود سوريا في لبنان مصلحةٌ أميركية ـ إسرائيلية استراتيجية؛ فإذا ما «أجبرونا» على مغادرة لبنان، فسيتحول ذلك إلى نقطة يتجمّع فيها الفلسطينيون والأصوليون، وتتفجّر أوضاعُ البلد وتتوسّع مشاكلُه وتنتشر في دول الجوار، بحيث تستحيل تهدئتُه دون عودة «جيشنا» من جديد إليه.

عندما ذَكَروا أبو عدس [المتّهم بعملية اغتيال الحريري] وقالوا إنّه فلسطيني/ أصولي، تذكّرتُ المقالةَ وقلتُ إنّ الوضع في لبنان قد لا يكون ذاهبًا نحو التهدئة مع خروج الجيش السوري، وإنّ سورية قد لا تَرْغب في علاقة تُبْقيها داخل لبنان بالمعنى الآخر الحقيقي ـ وأقصد المعنى التاريخي والثقافي والديني، ومعنى المصالح المشتركة القائمة على علاقات ندية ومتكافئة ـ لا بمعنى حزب الله، الذي يَعْلم الجميعُ أنّ مهمتَه انتهت تجاه إسرائيل، وأنّه قد يفكّر بلعب دور رقيب على جيشٍ ودولةٍ وشعبِ لبنان، دور سيكون ـ لا سمح الله ـ كارثةً على لبنان وسورية

والعرب. أعتقد أنّ الديموقراطية ستواجه مصاعبَ كثيرةً قبل أن تصل إلى لبنان المستقلّ والحرّ. وأعتقد أنّ الوضع يَطْرح علينا مجموعةً مهمةً من الأسئلة، منها: هل يمكن إقامةُ الديموقراطية في بلد كلبنان دون مصالحة وطنية شاملة مع حزب الله، ودون تفاهم حقيقي مع سوريا؟ أعتقد أنّ على المعارضة اللبنانية التركيزَ على هذه النقطة، لأنّ الديموقراطية ستكون صعبة جدًا من دون حلّها، ولأنّ تجاهلَها يَفْتح أبوابَ التدخل الخارجي والاختراقات الأجنبية لدى جميع الأطراف، ويَفْتح عبرها أبوابَ جهنّم. أتصوّر أنّ إخواننا الذين أَعلنوا انتفاضةَ الاستقلال استَسْهلوا الأمورَ، وأتصوّر أنّ عليهم الحفاظَ على الرابطة الحاسمة بين الوطنية والديموقراطية، وإلاّ ضاع كلُّ شيء. وأعتقد أنّ ما حصل أخيرًا يُجْبِرهم على إعادة النظر في ترتيباتهم. ولو كنتُ مكانَهم لفعلتُ ذلك بسرعةٍ وعمق!

أميرالاي: يشي خطابُ حسن نصر الله في تظاهرة الوفاء لسورية بأنّ ثمّة وكالةً قد أُعطيتْ له من قِبل السلطات السورية ليكون راعيَ مصالحها وضامنَ استمرار هيمنتها وتدخُّلها في لبنان بعد انسحاب قواتها ومخابراتها منه. إنّها وكالةٌ شبيهةٌ بالتي أعطاها الانتدابُ الفرنسي للطائفة المارونية قبل جلاء قواته عن لبنان، عندما مَنَحَها ضماناتٍ سياديةً في دستور عام ٤٣ جَعَلَها تتحكّم بمفاصل القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد لثلاثة عقود. واليومَ أعتقد أنّ ثمّة صفقةً مماثلةً قد تمّ إبرامُها بين دمشق وحزب الله في لبنان بتزويد هذا الأخير بما هو أمضى وأخطرُ بكثيرٍ من أيّ ضماناتٍ دستورية، ألا وهي ترسانةُ السلاح التي ستبقى حتمًا بحوزة الحزب إلى أمدٍ غير قصير. ما أخشاه غدًا هو أن يلوّح الحزبُ بترسانته العسكرية، التي تَفُوق قدراتِ الجيش اللبناني النظامي، تحت قبّة البرلمان كلّما عارضه أحدٌ، أو اعتَرَضَ هو على قرارٍ أو قانون!

كيلو: قبل التحول إلى سؤال آخر، أريد ذكْرَ مفارقتين تَسِمان موقفَ حزب الله. **الأولى هي** أنّ الاتفاقية التي تنظِّم علاقات لبنان مع العدو هي اتفاقيةُ الهدنة، لأنّ لبنان لم يَدْخل حربَ ١٩٦٧ ولا ينطبق عليه القرار ٢٤٢. ومن هنا، فإنّ وحدة المساريْن تعني أنّ سوريا ستأخذ لبنانَ إلى سلام كامل مع إسرائيل بدل اتفاق الهدنة. فما هو موقفُ حزب الله كحزب مقاومة من قضية حسّاسة كهذه؟ ولماذا يتجاهلها منذ نيّف وعشرين عامًا؟ إذا كان الحزبُ يَرْفض السلامَ، فعليه المطالبة بفكّ وحدة المسارين السوري ـ اللبناني، وعليه أن يُعْلن رسميًا أنّه يَرْفض أخذَ لبنان إلى سلام لا تُلْزمه المعاهداتُ الدوليةُ به ولا حاجة به إليه مادام اتفاقُ الهدنة ساريَ المفعول دوليًا. أنا لا أفهم منطقَ حزب الله، الذي يتحدّث عن نفسه كحزب مقاومة، ثم يَسْكت على هذه القضية الخطيرة! المفارقة **الثانية**: إذا كان حزبُ الله يخشى أن تكون الخطوةُ التالية نزعَ سلاحه بموجب القرار ١٥٥٩، فهل يزول خوفُه بوضع نفسه في مواجهة القوى اللبنانية الأخرى، أم يزول ذلك الخوفُ من خلال إقامة علاقات حسنة معها ـ خاصةً إذا كانت هذه القوى غيرَ معادية لسورية بل تريد علاقات مميزةً معها، وتعارض نزعَ سلاحه، وتتعهّد برفض عقد سلام مع إسرائيل وإقامة علاقات صداقة مع أميركا، وتؤيّد الطائفَ سقفًا لسياساتها؟ ألا يَغْلط حزبُ الله في موقفه من هذه القوى، لمجرّد أنّها تعارض الوضعَ اللبناني الرسمي الحالي؟

أميرالاي: صحيح أنّ ما أقوله يبقى فرضيةً مبنيّةً على ثبات الوضع السوري والحكم القائم فيه، لكنّي لا أعتقد أنّ شيئًا سيتبدّل حتى في حال تبدُّل الأمور هنا. ذلك لأنّ ما خلّفتْه السلطاتُ السوريةُ وراءها في لبنان هو قنبلةٌ موقوتةٌ لا يزول خطرُها رغم أيّة تغيرات محتملة!

العودات: لي تعليق صغير: هل تعتقدون أنّ المظاهرات التي خرجتْ بقيادة حزب الله هي لتأييد سورية أمْ للدفاع عن حزب الله؟ أنا أظنّ أنّها للدفاع عن حزب الله. وعندما يجدّ الجدُّ فإنّ مصالح سورية معروفة، ولن تجد أحدًا يضحّي بمصالحه الوطنية أو بمصالحه الذاتية من أجل سوريا!

في المرحلة القادمة، حزبُ الله محتاجٌ إلى القوى الأخرى كغطاء سياسي. فسوريا وحدها لا تكفيه...

كيلو: أخاف أن يكون تكتيكُ سوريا قائمًا على ازدواجيةٍ ضارّةٍ وخاطئة من أجل دفع الأمور إلى مواجهةٍ تخوضها القوى المواليةُ في لبنان، إذ يعتقد بعضُ ساستنا أنّ أوراقنا القوية هناك تمكّننا من مجابهة أميركا وأوروبا وإسرائيل. وعليه، ينسحب الجيشُ ولكنّ تشتغل «الأوراقُ القويةُ.» هذا الشكل من التكتيك لن يَنْجح، ويُستحسن أن لا يكون معتمَدًا من أحد. والبديل هو: العلاقات الحسنة مع لبنان الحر والمستقلّ، والمصالحةُ مع الداخليْن اللبناني والسوري. وعلى كل حال، ليس من مصلحة حزب الله الانكشافُ لبنانيًا وعربيًا، ولا التحوّلُ إلى حزبٍ مسلّح تؤيده نصفُ طائفة.

لماذا قررتْ سورية الانسحابَ من لبنان؟ هل تؤيّدون القرار؟ وكيف ستكون انعكاساتُه على سورية وأوضاعها الداخلية؟

العودات: لقد قررتْ سورية الانسحابَ لأنه لم تعد لها مصلحةٌ في البقاء. أمّا ما كان يقال عن الأمن القومي السوري فأظنّ أنّه لم يكن في أولوية اهتمامات السلطة هنا. وعليه، كان يجب أن يتمّ الانسحابُ منذ زمن، فيرتاح الجميعُ، لا من ناحية أخلاقية ومن ناحية مبدئية فحسب، بل من ناحية العلاقة بين البلدين كذلك. إذ كيف نُبيح لأنفسنا أن نَعْمل ما عُمل في لبنان، من تعيين رئيس البلدية والمختار وصولاً إلى رئيس الجمهورية؟! نتدخل في الشركات والبنوك والاستثمارات، فضلاً عن سياسة المصادرة والنهب المباشر. ولا تبيح تلك الممارساتِ لا علاقةُ البلديْن والمساريْن، ولا «سوا رْبينا،» ولا كلُّ الشعارات المماثلة. والحقّ أنّ الوجود السوري كان يؤذي الشعبَ السوري نفسَه لأنّه كان يُوهمه بأوراقِ قوةٍ في لبنان، فيما يتعلق

بالأمن القومي والصراع العربي - الاسرائيلي. ولكنّ هذه الأوراق لم تعطِهِ شيئًا ولن تعطيه شيئًا في الواقع. فلينتهِ هذا الوهم! الانسحاب ستكون له نتائجُ إيجابية. كيف؟ لأنّ أهل السلطة قد يَفْهمون أنّهم في حاجة إلى آليات جديدة ومناهج جديدة للتعامل مع شعبهم ومع المنطقة. إنّ المنهج السابق والوسائل السابقة كلّها باطلة الآن، ولو افترضنا أنّها أفادت في السابق فلن تفيد الآن: ولا يمكن أن تفيد في المستقبل. عسى أن يتعقلن ساستُنا أكثر، ويَلْعبوا اللعبةَ السياسيةَ حسب إمكانياتهم الحقيقية لا الوهمية.

كيلو: أؤيّد الانسحابَ السوري من لبنان، وأتمنّى أن يكون تامًا، وأن تقوم بين سوريا ولبنان علاقاتٌ ترتكز على مصالح ملموسة بين دولتين حُرّتيْن ومستقلتيْن وتتّسم بالطّوْعية والنّدّية. إنّ انسحاب سورية من لبنان مهمٌّ للشعب السوري ولشعب لبنان؛ ذلك لأنّ الدور الإقليمي الذي ورثناه من حقبة الحرب الباردة سينتهي مع ذلك الانسحاب، ولأنّه يَفْتح البابَ أمام البحث عن دور بديل يقوم على أسس مختلفة - صحّية ومنسجمة مع مصالح الجماعة السورية واللبنانية والعربية. لقد انتهى هذه الدورُ في العراق، بل يوجد تنسيقٌ [سوريّ] مع الأميركيين هناك. وانتهى في فلسطين، حيث سلّمْنا رسميًا وعلنيًا بدورٍ مصريّ مقرَّر، وطلبنا من الإخوة في «حماس» و«الجهاد» التفاوضَ مع منظمة التحرير تحت إشرافِ مصر. إنّ نهاية الدورَ الإقليمي السوري تعني إعادةَ تعريفِ نظامنا، وإعادةَ تعريف سياسته الخارجية، وإعادةَ تعريف البلد من بابه إلى محرابه؛ وتعني أيضًا أنّنا لن نستطيع بعد الآن إكمالَ الطريق بالنيّة الحالية التي مكّنت السلطاتِ السوريةَ في السابق من اللعب كثيرًا مع أميركا وإسرائيل والسوفييت والسعودية والعراق ومصر وأوروبا.

> **العودات: الانسحاب ستكون له نتائج إيجابية لأنّ أهل السلطة [السورية] قد يفهمون أنهم في حاجة إلى آليات جديدة للتعامل مع شعبهم ومع المنطقة**

لكنّ هذا كلّه صار من الماضي، وهذه البنْية القديمة ستصير عبئًا ثقيلاً علينا: فإمّا أن تَدْفع بالنظام إلى مواصلة قهر الشعب لأنّها بنية أمنية أساسًا، أو أن يتّجه أخيرًا نحو توافقٍ وطني ومصالحةٍ وطنيةٍ ورؤيةٍ مختلفة، فيكونَ الانسحابُ من لبنان أمرًا مفيدًا، وتَصْمدَ سوريةُ حقًّا.

اميرالاي: أؤيّد كلامَ أبو أيهم حول وجود أذرع اصطناعية للنظام خَلَقَها لنفسه خارج سورية، وباحاتٍ خلفيةٍ أيضًا طالما استخدمها «للمبارزات» السياسية مع القوى الكبرى. إنّ ضمورَ الدور الإقليمي للسلطة مؤخّرًا، والذي ظلّ إلى عهد قريب المصدرَ الثاني لقوّته (بعد الأجهزة الأمنية طبعًا)، يُعتبر بلا شك فرصةً تاريخيةً أمام المجتمع السوري كي يتعاطى مع سلطته للمرة الأولى دون أذرع وهميةٍ وتطلّعاتٍ وشعاراتٍ ديماغوجية كـ «قلب العروبة النابض» للآخرين دائمًا على حساب سورية. لذلك فإنّ الحُكْم في رأيي سيُذْعن للضغوط الخارجية في نهاية الأمر، وسيُضطرّ كغيره إلى أن يبدّل من جلده: بالاعتراف أولاً بشعبه، ومن ثمّ بقبوله مشاركةَ الـ ٩٩,٩٩ بالمئة له في السلطة. أنا أعتقد أنّ المؤتمر القُطْري القادم سيَحْمل معه رياحَ تغيير أكيدة على الصعيد الداخلي، هذا إذا استمرّ الضغطُ الدولي على حاله، من دون تدخّل عسكري طبعًا. فكلما ازداد الضغطُ الخارجي على الحُكْم تَقَطّعتْ بهذا الأخير سُبُلُ المناورة، وَوَجَد نفسَه مرغمًا على التعامل مع حقائق بلده الداخلية ومطالب شعبه. أنا أستبعد فرضيةَ انهيار النظام؛ فالبعث، كتيار قوميّ ريفيّ ذي جذور تاريخية، سيبقى حتمًا ممثّلاً لقواعد جماهيرية واسعة من المجتمع السوري. لذلك علينا ألاّ نتوهّم انقراضَ هذا التيار بين ليلة وضحاها، سواء أتى ذلك بقرارٍ خارجيّ أو داخلي.

كيلو: يَنْزع الانسحابُ من لبنان آخرَ ورقةٍ من أوراق الشرعية من يد النظام. ورقةَ النضال القومي - وخاصةً النضال الكلامي ضد الصهيونية والإمبريالية - ويُجْبره على رؤية المسألة القومية والوطنية (وفي محرقها قضيةُ الجولان) بمنظور أكثر جديةً وأكثر عمليةً. إلى هذا، سيكون الداخلُ هو الموضوعَ الرئيسَ، وربما الأخيرَ، الذي يتعامل معه. بهذا المعنى، لن تكون لدى النظام ساحةٌ يَهْرب إليها من مشكلاته.

هل ستنتهي الضغوطُ الأميركية بعد قرار الانسحاب؟ هل هناك إيجابيةٌ غيرُ مقصودة لتلك الضغوط على قضايا الحريات والإصلاح السياسي في سورية؟

العودات. أعتقد أنّ النظام السوري الآن يواجه خطَّ الدفاع الأخير. ذلك لأنّه خَسِرَ أوراقه اللبنانية، وخَسِرَ أوراقَه العراقيةَ. ولن يَقْبل الأمريكان بالصفقات بعد الآن: فهؤلاء يريدون البلدَ بأكمله، ويريدون تنفيذَ سياستهم بكاملها. إذن صارت المسألةُ داخل حدود سورية: إذ لا يمكن لهذا النظام أن يواجه الضغوطَ الأميركيةَ، مهما كانت أهدافُها، إلاّ بالعودة إلى شعبه: بإقامة وحدة وطنية، وبحرية تشكيل الأحزاب، وبإصلاح اقتصادي حقيقي وجدّي، وبمقاومةِ الفساد، وفصلِ السلطات، وإصلاح سياسي حقيقي يتّناول كلَّ جوانب الحياة في سورية، بمشاركة الناسِ في السلطة والثروة. لكنّي لا أعتقد أنّ النظام سيسير في هذا الاتجاه، بل سيبقى يعيش بالوهم، وسيعتقد أنّه أقوى من شعبه وأنّه قادر على المواجهة، وسيقيس أحداثَ الماضي بالحاضر رغم تغيُّر الظروف، فيطبِّق قوانينَ الحاضر على الماضي وعلى المستقبل. وهذا كلّه يؤدّي إلى نتائج سلبية.

مصيره تحدّد، إذا كان الأمرُ كذلك؟

العودات: إذا استمرّ ولم يغيِّر رأيَه في آخر لحظة، فسيكون المستقبلُ صعبًا جدًا. فهو يواجه صعوبات داخلية، وتمارَس عليه ضغوطٌ خارجية. أمام هذه الحالة ليس لديه خيارٌ إلاّ

الوحدة الوطنية، التي يَرْفضها حتى الآن. إنّه يرفض المعارضة.. يَرفض الرأي الآخر.. يَرفض الحريات.. يَرفض التعاملَ العقلاني.. يَرفض مكافحةَ الفساد .

ولكنْ هل هناك نتائج إيجابية محتملة للضغوط الخارجية في قضايا الحريات والإصلاح الداخلي، لا تتخطّى عتبة انهيار النظام؟

العودات: دون عتبة؟ هذا أمر آخر. هناك ضغوط، والضغوط ستجعل معركةَ الحُكْم السوري داخل حدود سورية. فكيف سيواجه هذه المعركة؟ وبمن سيستقوي؟ هل سيستقوي بشعبه؟ هل سيجد آليّاتٍ جديدةً لمقاومة هذه الضغوط؟ أم يستمرّ في نهج التعامي وإدارة الظهر وعدم احترام الرأي الآخر وعدم الشعور بأهمية الناس في الدفاع عن أنفسهم؟

كيلو: ستستمرّ الضغوط. بوش نفسُه أعلن أنّها ستستمرّ، والكونجرس الأميركي نَشَرَ مسوَّدة قانون تحرير سورية منذ أيّام. في رأيي، أمام النظام طريقٌ من اثنين: إمّا الدولة الأمنية، مع أنّ كلّ ما يَحْدث الآن يُعدّ فشلاً لها؛ وإمّا إعادة النظر في مواقفه وسياساته ومحاولة إنتاج وضع يقوم على حلولٍ وسطٍ مع المجتمعِ والمعارضة، فيستقوي بالشعب والمجتمع والناس.

هل هناك احتمالُ ١٧ أيار سوري يمدِّد عمرَ «النظام الأمني»؟

كيلو: باعتقادي لا. ذلك لأنّ أميركا مَنعتْ إسرائيل من الاتصال بهم [بالسوريين] عندما عَرَضوا عليها مفاوضاتٍ دون شروط مسبّقة ودون شرط الانسحاب من ضفّة بحيرة طبرية، وقالت لشارون: إنّ مكافأة قَتَلة «جنودنا» في العراق أمر ممنوع؛ وأنّ نظام سورية «نظام ضعيف» لا يستطيع أن يفعل لكم شيئًا إنْ رفضتم إعادةَ أراضيه المحتلة. أعتقد أنّ الأميركيين يفكّرون بإعادة الجولان إلى نظام سوري بديل لتكون هذه الإعادةُ هي البدايةَ التي سينطلق منها بحجة أنّه [أي النظام البديل] **هو** الذي رَفَعَ الاحتلالَ عن كاهل سورية وحَرَّر الجولانَ، إلخ. أخيرًا، أعتقد أنّ هامش الخيارات ضاق إلى درجة كبيرة، لأنّ الدول الأمنية لم تعد خيارًا بل هي الهلاكُ عينُه، ولأنّ النظام يبدو وكأنّه لا يستطيع تطويرَ أيةِ بدائل

أميرالاي: ما أخشاه هو أن يَعْقد الحكمُ السوري، بسبب الضغط الشديد عليه، صفقةً أخرى من صفقاته على حساب شعبه: أيْ أنْ ينحني أمام الضغوط الخارجية لِقاءَ صفقةٍ تُطيل أمدَ بقائه في السلطة، مقابلَ بعض الإصلاحات الواهية التي تفكّ عزلتَه عن المجتمع السوري؛ صفقة على غرار ما جرى في مطلع الثمانينيات، مثلاً، بين الحُكْم والغرب إبّان أحداث الإخوان.

العودات: أنا أختلف قليلاً مع ما قيل. من الصعب أن يَعْقد الأميركيون صفقةً مع النظام، لأنّ الظروف وقوتهم تجاوزتْ كلَّ هذه المسائل. الأميركيون يريدون المنطقةَ بكاملها، يريدون نظامًا جديدًا. وحتى لو حدثتْ مثلُ هذه الصفقات الجانبية فإنّها ستكون بشروطٍ جديدة: فتح الحدود، وصحافة، وحريات، وديموقراطية... على الطريقة الأميركية طبعًا. وحتى لو أُقيمتْ مثلُ هذه الصفقات فستكون نتائجُها مختلفةً كليًا، ولن يحافظ النظامُ على ماهيته وميزاته

سؤال أخير ووجيز: كيف ترَوْن مستقبلَ بلدكم؟

العودات: أنا قلق بلا شكّ، ولكنّي لست متشائمًا أبدًا لأنّه لم يعد بالإمكان الاستمرارُ بهذه الحال ولا النكوصُ إلى الخلف. لا بدّ من إجراءات أخرى، وكلُّ إجراء يؤدي إلى إجراء آخر؛ إنّها عملية لولبية صاعدة. لن يكون الحال في المستقبل القريب كما هو الحال الآن، والشرط الدولي والإقليمي والمحلي والداخلي يُلْزِم هذا النظامَ بالإصلاح السياسي. قد يبدأ هذا الإصلاح جزئيًا ولكنْ قد ينتهي بإصلاح حقيقي وتتداعى أشياء كثيرةٌ جدًا.

كيلو: أنا قلق وخائف على البلد وعلى لبنان. هناك مجموعةُ ظواهر يجب أن تُقْلقنا، منها أنّ النظام فَقَدَ الغطاء العربي والدولي والمحلّي، ولكنّه يواصل التعاملَ مع العالم بعقلية ميزان القوى التي طالما تعامَلَ بها مع الشعب السوري. من واجبنا أن نخاف على شعبنا ووطننا من سياسةٍ تتجاهل أنّ سوريا بلدٌ ضعيفٌ ومنهك، أرهقه القمعُ والإفقارُ طيلة أربعين عامًا، لكنّه يُوضَعُ فجأةً في مواجهة العالم، بعد أن عُزِلَ وفقَد تواصلَه مع الحقائق.

أميرالاي : استعرضنا حتى الآن معظمَ التكهّنات حول كيفية تصرّف السلطة مع المستجدّات. لكنّ ما يشغلني اليومَ أكثرَ هو كيف سيتصرف **المجتمعُ** السوري حيال ما تخبّئه له الأيّامُ المقبلةُ من مفاجآت. بصراحة، أنا لا أعتقد أنّنا على دراية كافية بما يجري داخل مجتمعنا وما يعتمل فعلاً في صدور ناسه. سؤالي ما هو الدور الفعلي الذي سيلعبه المجتمعُ السوري في صنع التحولات القادمة؟ هل سيكون دورُه، كسابق عهده، مجرّدَ أداةٍ طيّعةٍ في يد السلطة؟ أم أنّه سينجح هذه المرّة في أن يكتشف قدراته على التأثير في خيارات النظام الحاكم؟

دمشق

حسين العودات

كاتب وناشر سوري

ميشيل كيلو

كاتب سوري.

عمر أميرالاي

مخرج سينمائي سوري.

ياسين الحاج صالح

باحث سوري.



كي لا يكونَ الآتي أعظم!

□ سماح إدريس

الى جوزيف سماحة ونزيه أبو عفش

حَفَلت الأسابيعُ الماضيةُ بتحوُّلاتٍ زلزالية طاولت النظامَيْن في سورية ولبنان، كما طاولت «المعارضةَ» و«الموالاةَ» والمثقفين على حدّ سواء. ومن الواضح أنّنا لن نستطيع أن نَفْهم ما جرى، ناهيك عن أن نتلمّسَ طريقًا خارج هذا النفق المتفجّر، إنْ لم نتوقّفْ عند جملة من الأخطاء والخطايا التي ارتكبتْها جميعُ هذه الأطراف

❖❖❖

إنّ أحدًا لا يُمْكنه الدفاعُ عن الممارسات السورية في لبنان صحيحٌ أنّ علينا ألاّ ننسى الدورَ السوري الكبيرَ في تخليصنا من اتفاق ١٧ أيار «النادر» (بتعبير الرئيس أمين الجميّل) ـ وهو نادرٌ حقًّا لأنّه (كما قال د. عزمي بشارة في جلسةٍ خاصة) يكرِّس تحالفًا بين العدوّ الإسرائيلي وفئةٍ من اللبنانيين خلافًا للاتفاقات العربية ـ الإسرائيلية الأخرى. وصحيح أنّ علينا أيضًا ألاّ نَنْسى الدماءَ الزكيّةَ السوريةَ التي امتزجتْ بدماء القوات اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عامَ ١٩٨٢. والأهمّ ألاّ نَغْفلَ عن الدعم الحاسم الذي قدّمه النظامُ السوري للمقاومة الوطنية اللبنانية من أجل تحقيق أول انتصارٍ عربي حقيقي عامَ ٢٠٠٠ على الاحتلال الإسرائيلي، وإنْ كان ذلك الدعمُ قد اقتصر في العقد الأخير الذي سَبَقَ التحريرَ على قوًى حزبية محدّدة (حزب الله وحركة أمل) يَسْهل التحكُّمُ السوريُّ بقرارها ـ حربًا أو سِلْمًا وأخيرًا فإنّ علينا ـ حتى من منطلق المصلحة اللبنانية وحدها ـ أن نقدِّر وقوفَ النظام السوري إلى جانب المعارضة الفلسطينية الحالية والمقاومة العراقية، رغم أنّ ذلك بَدَأ بالتراجع من جرّاء الضغوط الأميركية.

كلُّ ذلك صحيح، ولكنّه لا يَطْمس الصورةَ السلبيةَ الطاغيةَ للسياسة السورية في لبنان: من وقوفها منذ اللحظة الأولى للدخول العسكري السوري إلى لبنان طرفًا في الخلافات اللبنانية ـ اللبنانية؛[1] إلى تصرّفات كثيرٍ من جنودها بمنطق الاستعلاء والخشونة حيال المواطن اللبناني العادي؛ إلى إسهامها «المشهود له» في تنميةٍ وترسيخ طبقةٍ لبنانيةٍ فاسدةٍ تبادلتْ وإيّاها المنافعَ المادية. ولو حَبَّرْنا عشراتِ الصفحات لما استطعْنا أن نستقصيَ السلبيات التي أُخْضع لها لبنانُ على يد تحالفٍ لبناني ـ سوري كان أكثرُ أطرافه غيرَ معنيّ البتّةَ بالمصلحة الوطنية ولا القومية (بل كان بعضُ «الحلفاء» اللبنانيين من أصحاب السوابق في التعامل مع العدوّ الإسرائيلي، وارتكابِ المجازر بحقّ الفلسطينيين والمسيحيين والمسلمين). وقد اعترف الرئيس بشّار الأسد بأخطاء السياسة السورية في خطابه الأخير أمام مجلس الشعب، ولكنّ كلامَه يبقى ناقصًا ومبتورًا على طريقة «النقد الذاتي» الذي تَفَنَّنا به ـ نحنُ اليساريين العربَ ـ لكي لا نُصْلحَ ما خَرَّبْناه! وليْتَه، حرصًا على **مستقبل** العلاقات بين البلديْن (اللذيْن سيبقيان جاريْن شئنا أمْ أبيْنا)، جَرَدَ سلبيّاتِ السياسة السورية واللبنانية معًا، ولو اقتضاه ذلك خطابًا «كاستروِيًّا» من سبع ساعات! أمْ أنّ تلك «السلبيات» هي جزءٌ متأصِّلٌ في بنية الفكر القومي النظامي القديم، ولا يُمْكن تصحيحُها إلاّ ببنيانٍ فكري وتنظيمي جديد؟

أيًّا يكن الجواب، فإنّنا لم نكن لنتمنّى أن يكون انسحابُ القوات السورية من لبنان استجابةً لضغوطٍ أميركيةٍ وأوروبية. ذلك أنّ «إذلالَ [سورية]، وتنافُسَ الزعماءِ الغربيين في إصدار التعليمات لدمشق، وإصرارَهم على ضرورة امتثالها للإرادة الغربية، تَسْتفزّ الضميرَ العربي.»[2] نعم، كنّا نتمنّى (غير أنّ السياسةَ ليست بالتّمنّيات) لو خَرَجَ الجيشُ السوريُّ

١ ـ لنتذكّرْ أنّ القوات السورية جاءت إلى لبنان في الأصل، كما يقول روبرت فيسك (**الإندپندنت**، ٨ آذار ٢٠٠٥)، تلبيةً لدعوة «المسيحيين الموارنة من أجل حمايتهم من فلسطينيي ياسر عرفات.»

٢ ـ فهمي هويدي، **السفير** ١٥ آذار ٢٠٠٥.

باتفاقٍ عربيٍّ ما، ولكنْ ـ وسط غيابٍ فاضحٍ لمؤسساتٍ عربيةٍ جامعةٍ كما هو حالُ الجامعة العربية ـ ليس ثمة مَنْ يَرْتُق الخلافاتِ بين البلدان العربية.

لقد «أكلْنا الضرْبَ،» كما يقول التعبيرُ الشعبي، لبنانيين وسوريين، رغم أنّ بعضنا يهلِّل احتفالاً بالنصر المبين. المهمُّ الآن أن نَحُدَّ من الخسائر قدْرَ المستطاع. فالخروجُ السوري قد لا يؤدّي، بالضرورة، إلى حلولٍ الديموقراطية في لبنان. ذلك أنّ البديلَ المطروحَ الآن هو تسوية أميركية ـ فرنسية (القرار ١٥٥٩) مكانَ التسوية الأميركية ـ السورية ـ السعودية (اتفاق الطائف)؛ ولا داعي إلى الاستطراد في الحديث عن نوايا السياستيْن الأميركية والفرنسية حيال لبنان ومقاومته، استنادًا إلى الماضي القريب والبعيد. ولكنّ الأهمّ الآن هو ألاّ يَعْتبر السوريون خروجَهم هزيمةً نكراءَ لهم. وبالمِثْل، فإنّ على المعارضة اللبنانية ألاّ تتصرّفَ وكأنّها انتصرتْ. فالحال أنّ سورية ماتزال «قوةً سلبية،»[1] وهي ما تزال قادرةً على التصرّف بكيْديّةٍ لن تكُون في صالح أحد... إلاّ إسرائيل والغرب الاستعماري طبعًا. لقد عانى المواطنُ اللبناني العادي ممارساتِ الأجهزةِ السورية في لبنان، وبات يتُوق إلى أن تستفيد السلطةُ السوريةُ من خطاياها الفادحة، فتَعْمدَ إلى فسح المجال أمام الشعبين للتواصل الحرّ، الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، بعيدًا عن القمع والقيود. ولعلّ في ذلك طوباويةً لا تستقيم مع واقع السلطة السورية، ولكنّه الطريقُ الأوحدُ لعلاقات صحيّة بين البلديْن، بل ربّما بات هو الحلّ الأوحدَ اليومَ لإبقاء سورية نفسِها في منأًى عن الأخطار العسكرية والاقتصادية الدولية. وليس «مصادفةً» في هذا الاتجاه (وهذا برسم دعاة الرفض المطلق لنظرية المؤامرة!) أنْ يلتقي مؤخّرًا مسؤولون أميركيون بارزون قادةَ المعارضة السورية في واشنطن (فريد الغادري وآخرين) للبحث في «مستقبل النظام السوري بعد الانسحاب من لبنان.»[2]

◆ ◆ ◆

أما السلطة اللبنانية فحدِّثْ عن أخطائها ولا حَرَج. وماذا يُمْكن أن نتوقَّعَ، أصلاً، من تَرْكيبةٍ بُنِيتْ على توافقات طائفية ـ ميلشيوية ـ سورية ـ سعودية (والسلسلة لا تنتهي، ولكنّها لا تتضمّنُ بالتأكيد صفةَ «لبنانية ١٠٠٪» التي يتشدّق بها بعضُ المتظاهرين المعارضين)! وأقول ذلك لكي أنبّه إلى لزومِ أن لا نتوهَّمَ أنّ «السلطةَ اللبنانية» هي فقط ذلك النظامُ الهزيلُ الذي جاء بعد تكليف الرئيس عمر كرامي رئاسةَ الوزراء قبل شهور. إنّ السلطة هنا تَشْمل كثيرًا من رموز ما يُسمّى بـ «المعارضة اللبنانية،» بمن فيهم، بل وعلى رأسهم، الرئيسُ المغفورُ له رفيق الحَريري وعددٌ كبير من النوّاب والوزراء ورؤساءِ «الأحزاب» والهيئاتِ والنقابات والمجالس و«الصناديق» المنتفِعَةِ ـ جميعها ـ من سياسات المحاصصة والرشاوى ومشاريع الإعمار و«الترضية.» فالسلطة اللبنانية التي حَكَمتْ منذ بداية التسعينيات (مع استثناءٍ قصيرٍ هو فترةُ تولّي سليم الحصّ رئاسةَ الحكومة بين عاميْ ١٩٩٨ و٢٠٠٠) هي التي حَكّمت «الأجهزةَ الأمنيةَ» برقاب العباد، وهي التي رَسّخت التبعيةَ للسياسة السورية (تحت شعار «تلازُم المساريْن»)، وهي التي استفادت وانتفعتْ من نظام الفساد والإفساد الذي تهاجمه «المعارضةُ» الآن.

ولكنّنا حتى لو اقتصرْنا الكلامَ على السلطة السياسية منذ مجيء الرئيس عمر كرامي إلى سدّة رئاسة الحكومة، بل ومنذ اغتيال الرئيس الحريري والضحايا الآخرين بشكلٍ أكثر تحديدًا، لَهالَنا حجمُ «التخبيص» وانعدام المسؤولية اللذيْن ظَهَرتْ بهما هذه السلطةُ أمام الناس. فها قد مضى ثلاثةٌ وأربعون يومًا على «الـ جريمة»[3] دون أن تَطْلع علينا هذه السلطةُ ولو بتقريرٍ واحدٍ عمّا جرى فعلاً: أهُو مُحصلّةُ عمليّةٍ «استشهادية» (كما وَصَفَها، بزلّةِ لسانٍ معيبةٍ، وزيرُ الإعلام المستقيل الخطيبُ البارعُ الأستاذ إيلي الفرزلي) نَفّذها الفلسطينيُّ الأصولي (والفلسطينيون، و«الأصوليون» تحديدًا، هم دومًا كبشُ المحارق العربية والدولية) أبو عَدَس؟ أمْ هو مِنْ عمل حجّاج لبنانيين؟ وإلى ما قبيْل صدور تقرير «لجنة تقصّي الحقائق الدولية،» كنّا مانزال نَجْهل كيفيةَ حُصول جريمة اغتيال الرئيس الحريري والضحايا الآخرين (الذين لا نَعْرف أكثرَهم، ولا يَعْلم معظمُنا أنّ مِنْ بينهم ثلاثةَ سوريين فقراءَ كانوا يبحثون عن عملٍ يُقيم أَودَ عائلاتهم المسكينة): أبسيّارةٍ مفخّخةٍ، أمْ بتفجيرٍ من تحت الأرض (سارَعَ الإعلامُ العونيُّ عبر موقعه الالكتروني إلى اتّهام العمّال السوريين به، في لفتةٍ عنصريةٍ مجيدةٍ تَليق به!)، أمْ بصاروخ من السماء؟ وبقيتْ جثّةٌ واحدة على الأقل (للشهيد عبد الحميد الغلاييني)، حتى اليومِ السابع عشر من الحادثة، مطمورةً تحت طبقةٍ رقيقةٍ من التراب دون أن تَكْشفها الأجهزةُ الأمنيةُ بحجّة الحرص على سلامة التحقيق، رغم أنّها (أي

---

١ ـ الرئيس سليم الحصّ، **السفير**، ٧ آذار ٢٠٠٥.

٢ ـ **النهار**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٣ ـ دأبتْ وسائلُ الإعلام التابعة للرئيس الحريري على وضع سابقة «الـ» قبل كلمة «جريمة» لوصفِ ما حدثَ ظهيرةَ الرابع عشر من شباط. وبلغ الأمرُ بتلك الوسائل أنْ راحت تؤرِّخ الأيامَ بما قبل الجريمة وما بعدها: «اليوم الثالث والثلاثون على الجريمة،» «اليوم الرابعُ والثلاثون على الجريمة...» وكأنّ ما حَدَثَ ذلك اليومَ المشؤومَ هو التعريفُ الجامعُ والمانعُ، بل هو النموذجُ البدئيّ لكلّ الجرائم، وبدايةُ تأريخٍ جديد.

الأجهزة) سَحَبتْ سيّاراتِ الموكب المحترقة الستّ (فضلاً عن سيارة ب. أم. دبليو لم تكن ضمن الموكب) إلى إحدى الثكنات! وحين نَطَقَ فخامةُ الرئيس إميل لحّود بعد طُولِ صمت، وَصَفَ الجريمةَ بـ «الرَّزالة» (كذا)، وكأنّ ما حَدَثَ قَرْصةٌ في فَخذِ طفلٍ أوْ محضُ شتيمة.

ولم يكتفِ الرئيس لحّود بذلك، بل رَفَضَ الإصغاءَ إلى مطالب وفد المعارضة (المُكوّن من النائب الشرس فارس سعيْد، والنائب التي كَشَرَتْ عن أنيابها حديثًا السيِّدة غُنوة جَلّول)، وذلك أثناء الاستشارات النيابية المُلْزِمة، بحجّةِ عدم تسميةِ ذلك الوفد مرشّحًا لرئاسة الوزراء يَخْلف الرئيسَ المستقيلَ آنذاك. ثم أعاد فخامتُه تكليفَ الرئيس كرامي متيقّنًا من أنّ التمديد (الذي مَتّعه به الإخوةُ السوريون قبل شهور) هو سُنّةُ الحُكْم في لبنان، ومتوهّمًا (ومعه الرئيس كرامي) أنّ التظاهرة الحاشدة التي نَظّمها حزبُ الله في ٨ آذار إنّما هي استفتاءٌ على شعبيّتهما (لحّود وكرامي) لا على رغبةٍ أكثرية اللبنانيين (٦٥٪ منهم بحسب استفتاء **السفير**) في حمايةِ سلاح المقاومة.

كما بَدَت الحكومةُ الكراميةُ مهلهَلةً، سقيمةَ الخطاب. وكان أفضلَ ما أنجَزَه كرامي بعد الاغتيال هو استقالتُه، التي يؤكّد الأستاذ نجاح واكيم في إحدى مقابلاته التلفزيونية أنّها جَنَّبَتِ البلادَ دماءً كانت ستُراق بسبب نيّةٍ مبيَّتةٍ باقتحام المجلس النيابي. بيْدَ أنّ الرئيس كرامي عاد فقَبِلَ التكليفَ من جديد على أساس تشكيلِ حكومةِ اتحادٍ وطني، وهو أمرٌ مايزال متعثّرًا إلى اليوم (٢٩ آذار) بسبب رفض المعارضة المشاركةَ في

الأهم الآن هو ألا يعتبر السوريون خروجهم هزيمة نكراء لهم. وألاّ تتصرف «المعارضة» اللبنانية وكأنها انتصرت

الحكومة العتيدة قبل موافقة السلطات اللبنانية على إجراء تحقيقٍ دولي لمعرفةِ كيفية حصول جريمة اغتيال الرئيس الحريري (ولا أحد يهمّه الضحايا العشرون الآخرون كثيرًا) وقبل إقالة (أو استقالة) رؤساء الأجهزة الأمنية الذين تتّهمهم المعارضةُ بتنفيذ الجريمة أو بالتواطؤ مع منفّذيها أو بالتثاقل والإهمال في أحسن الأحوال.

ومع ذلك ينبغي أن نقول إنّ السلطة اللبنانية لم يكن يُمْكنها أن توافِقَ، هكذا ومن دون أدنى مساءلة، على مطالبِ المعارضة. فليس المحقّقون الدوليون حياديين دائمًا كما تَزْعم هذه المعارضة، ولنا في كذبة «أسلحة الدمار الشامل» في العراق دليلٌ كافٍ على أنّ الأمم المتحدة ليست حَكَمًا نزيهًا وإنّما هي محصّلةُ توازنِ قوًى عاليةٍ تَميل كَفّتُه إلى الولايات المتحدة منذ سنوات. المعضلة أنّ المعارضة، وعائلةَ الرئيس الراحل، تتمسكان بالتحقيق الدولي لخوفهما (وهو خوفٌ في محلّه) من أن تتلاعب «الأجهزةُ» بالقضاء اللبناني. وتتفاقم المعضلةُ إذا صدّقنا فتوى النائب بطرس حرب[1] التي تَقْضي بعدم قانونيّة أيِّ لجنةٍ تحقيقٍ مختلطة (دولية ـ لبنانية) بحسب المادة ١٠٠ من شرعة الأمم المتحدة التي تنصّ على أنّ الأمين العامّ وموظّفي الأمم المتحدة ـ في معرض قيامهم بواجباتهم ـ لا يَطّلبون ولا يَقْبلون توجيهات أيِّ حكومة أو سلطة خارجية عن منظمة الأمم المتحدة. وعلى كل حال، فقد وافقت الدولة اللبنانية (في ٢٦ آذار) على لجنة التحقيق الدولية. أما استقالة قادة الأجهزة الأمنية طوعًا، أوْ محاكمتُها (كما اقترح الأمينُ العامّ لحزب الله في ١٦ آذار عبر قناة المنار)، فيبدو لنا أنّ ذلك سيكون الحلّ الأفضل لتخفيف التوتر الداخلي الحالي. ويَظْهر أنّ الأمور تسير في هذا الاتجاه مع طلب رئيس الاستخبارات ريمون عازار «إجازة» لمدة شهر!

❖ ❖ ❖

عند الكلام على المعارضة اللبنانية الحالية يجب دائمًا التمييزُ بين قسميْن أساسييْن[2] القسم الأوّل يتألف من قوًى عارضتْ دومًا وجودَ القوات السورية في لبنان، وكانت (وبعضُها مايزال) على ارتباطٍ بالخارج الاستعماري، وعلى رأسها القواتُ اللبنانية وتيّارُ العماد ميشال عون. أما القسم الثاني فقد كان في السابق جزءًا لا يتجزّأ من السلطة القائمة، ويتضمّن: أ) تيّارَ الرئيس الراحل رفيق الحريري؛ و ب) تيّارَ الأستاذ وليد جنبلاط. إضافةً إلى هذيْن القسميْن الأساسييْن، ثمة حضورٌ جَهير (وإنْ كان قليلاً من الناحية العددية) لـ «حركة اليسار الديموقراطي»؛ فضلاً عن وزنٍ معنويّ يمثّله النائب نسيب لحود وبعضُ الشخصيات الثقافية المستقلّة.

إنّ إغفالَ هذا التنوّع في صفوف المعارضة أمرٌ خطير، لا لأنّه يقدّم توصيفًا خاطئًا للحال فحسب، ولا لأنّه يَعْجز عن فهم الهبّة الشبابية العارمة التي شَكّلت المدَّ الشعبيّ لهذه المعارضة فقط ، بل لأنّه سيزيد أيضًا من حدّة القُصور عن اجتراح حلٍّ سياسيٍّ للأزمة اللبنانية الحالية، وسيُسْهم في بناءِ منصّة وثبٍ لبنانيةٍ للولايات المتحدة من أجل تحقيق «الشرق الأوسط الكبير» القائم على دولةٍ صهيونيةٍ جبّارة ودولٍ عربيةٍ ضعيفةٍ ومُلْحَقة.

هذه القوى كانت على شيء من التنسيق قبل ١٤ شباط، ولكنّ جريمةَ ١٤ شباط قَرّبتْ بينها إلى درجة التوحّد. غير أنّه توحّدٌ مزعومٌ لن يَلْبث، بعكسِ تأكيدات وليد جنبلاط شبهِ اليومية،

---

١ ـ **السفير**، ١٩ آذار ٢٠٠٥.

٢ ـ داغر، **السفير**، ١٦ آذار ٢٠٠٥

أن يَنْفرط، لا بسبب انتهازيةِ كثيرٍ من المنخرطين الجُدُدِ فيه فحسب، ولكنْ أيضًا ـ وبالدرجة الأولى ـ لأنّ الكتلة «السُّنّيّة» كانت ومازال تعبِّر في جلساتها الخاصة (وأحيانًا على لسان نوّابٍ سُنّةٍ غدوْا أشاوسَ في الفترة الأخيرة) عن عدم رضاها عن وجودها إلى جانب جبران تويني وبيار الجميل وأضرابهما. وليس مصادفةً أن تؤكِّد النائب بهيّة الحريري، في خطابها بمناسبة مرور شهر على اغتيال شقيقها، «ثوابتَ» تيّارها: عروبةَ لبنان، ودعمَ القضية الفلسطينية، وإعادةَ بناء روابط سورية ـ لبنانية جديدة وصحّية؛ فهذه كلُّها ثوابتُ تتعارض تعارضًا صارخًا مع توجُّهات اليمين الطائفي العنصري داخل المعارضة نفسها. يُضاف إلى ذلك تقلُّبُ مواقف الوزير جنبلاط، بحيث لا يُمْكن أحدًا الرهانُ على بقائه في المعارضة (أو في أيّ مكانٍ آخر) وقتًا طويلاً؛ وقد سبق أن بدّل مواقفَه جذريًا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ولا يُستبعد أن يعود رأسَ حربة «المشروع السوري» في لبنان، بعد دعوته العلنيّة إلى الانتداب!

اتّسمت المعارضة، بشكل عامّ، ببؤسٍ بالغ في طرح الشعارات. ومردُّ هذا البؤس إلى تناقض الشعارات الجديدة التي يَطْرحها بعضُ أقطابها مع شعاراتهم وممارساتهم السابقة في أحسن الأحوال، أو إلى تناقُضها مع المبادئ الوطنية الجامعة في أسوإها. خذْ مثلاً شعارَ «السيادة». إذ يبدو لافتًا هنا أنّ معظم أطراف المعارضة تُغْفل السيادةَ اللبنانيةَ على مزارع شبعا التي ماتزال رازحةً تحت الاحتلال الإسرائيلي. كما تُغْفل مسألةَ عودة اللاجئين الفلسطينيين (وهم أكثرُ من ثلاثمئة ألف في لبنان)، وهي مسألةٌ تشكِّل الردَّ الأوحدَ على التوطين الذي تؤكِّد المعارضةُ أنّها تَرْفضه رفضًا باتًا. ثم إنّ المعارضة (في حدّ علمي) لم تَرْفع طوال تظاهراتها الكبرى شعارَ عودة الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيلية، مع أنّ بقاءهم هناك طعنةٌ نجلاءُ في صميم السيادة اللبنانية. علاوةً على ذلك فقد كشفت الأيامُ الأخيرة كذبةَ النزعة السيادية لدى أطراف المعارضة؛ ذلك أنّنا لم نَسْمعْ واحدًا من قادتها يُطالب بعدم استقبال دايفيد ساترفيلد (نائبِ مساعِدِ وزيرة الخارجية الأميركية و«المندوب السامي» الجديد) أو على الأقلّ يندّد بتصريحه في ٢٥ آذار حين دعا القوى (اللبنانية) الحليفةَ لسوريا وإيران إلى عدم التدخل في شؤون الشعب اللبناني! صحيح أنّه «أوضح» في اليوم التالي أنّه يَقْصد «الأطرافَ الخارجية» فقط، إلاّ أنّ «زلّة لسانه» السابقة هي التي تعبِّر فعلاً عن قصده الحقيقي، تمامًا مثلما عبَّرتْ «زلّةُ لسان» رئيسِه بوش عن مشاعره «الصليبية» ضدّ الإسلام! ولا يستغربن أحدٌ إنْ عَمَدَ الحُكْمُ اللبناني الجديد (بعد فوز المعارضة المرجّح في الانتخابات النيابية) إلى وضع القيود على حرية التعبير ضدّ الصهيونية والصهاينة (على خطى اتفاقية ١٧ أيار) بحجّة الحفاظ على السيادة![1]

وبَلَغَ الأمرُ ببعض دعاة السيادة في جبهة المعارضة أمثال الأستاذ وليد جنبلاط أن طالبوا بحمايةٍ دوليةٍ للبنان، وبنوع من «الانتداب» عليه. فأيّةُ سيادةٍ هي تلك التي تَقْبل أن تُحِلّ احتلالاً أجنبيًا أو وصايةً أجنبيةً ما، مكانَ احتلالٍ أو وصايةٍ أجنبيةٍ أخرى؟ لكنّ العَجَب سيَبْطل حين نَعْلم أنّ «الجرثومة» (بول وولفوويتز) التي تمنّى جنبلاط أن تُقْتَلَ بصاروخ المقاومة العراقية قبل شهور قد أصبحت اليومَ، بلسان جنبلاط، مثالاً على «العقل الديموقراطي الغربي.» وسيَبْطل العجبُ أيضًا حين نَسْمع جنبلاط يأسف لمواقفه القومية السابقة من الاحتلال الأميركي للعراق، فيَمْتدح على شاشة LBC (٣ أو ٤ آذار) الديموقراطيةَ الجديدةَ التي «سَمَحَتْ لثمانية ملايين عراقي بالانتخاب.» إذنْ، الانتداب لا يتناقض مع السيادة إذا جاء بمرشَّحي التوبة الجديدة! ومن هنا نستطيع أن نَفْهم لماذا يُصرّ قادةُ المعارضة على الانسحاب السوري الفوري والكامل قبل إجراء الانتخابات النيابية، مع أنّ مثل هذه الانتخابات جَرَتْ ـ وبديموقراطيةٍ كما يقولون ـ في فلسطين والعراق المحتلَّيْن. ولكنْ، احتلالٌ عن احتلالٍ يَفْرق[2]: فالاحتلالُ السوري حين نستدعيه لدفع القوات اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة عامَ ١٩٧٦ (كما فَعَلَ اليمينُ اللبناني) جيِّدٌ ولا يَمَسُّ السيادةَ؛ والاحتلالُ الإسرائيلي حين نستدعيه ونتحالفُ معه جهارًا نهارًا لطَرْدِ «فلسطينيّي ياسر عرفات» (كما فَعَلَ اليمينُ نفسُه عام ١٩٨٢) لا يَنْتهك تلك السيادةَ البَتُّول: والانتدابُ (الأوروبي؟) حين نَسْتدعيه لطردِ الاحتلال السوري (كما يَفْعل قائدُ المعارضة، في هذه اللحظة طبعًا) شكلٌ من أشكال صون السيادة اللبنانية!

إنّ الأجنبي ـ حتى لو اعتَبَرْنا «السوري» كذلك ـ ليس خادمًا عندكم، يا دعاةَ السيادةِ، ويا عباقرةَ التكتيكِ المرحلي والدهاءِ السياسي. فللأجنبي مصالحُه الدائمة، وهو لن يَرْحل عن أرضنا بمجرّد أن «يَكْنس الوَسَخَ» (وهذا من تعبيرات بعض أطراف المعارضة العنصرية)، بل سيُرسِّخ دعائمَه ومنافعَه السياسيةَ والاقتصاديةَ والعسكريةَ كما فَعَلَ «الاحتلالُ السوري» طوال ٢٩ عامًا في لبنان، وكما فَعَلَ الاحتلالُ الإسرائيلي على امتداد ٢٢ عامًا في لبنان أيضًا، وكما يَفْعل الاحتلالُ الأميركيُّ للعراق منذ عام ٢٠٠٣. وكنّا نظنّ أنّ هذا أمرٌ بدهيٌّ لدى جهابذةِ السياسة، ولكنّه ليس كذلك على ما يبدو. وما يُؤْسَفُ له حقًّا ليس سياسات السياسيين المتقلِّبين، ولا السياسيين الثابتين على مواقفهم الاستعلائية والشوفينية، وإنّما التحاق فئات شعبيةٍ واسعةٍ بهم، ومن مختلف الطوائف (باستثناء معظم «الشيعة،» والحمدُ للّه!). ومن المؤكّد

---

١ ـ كمال نبيان، جريدة **الديار**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٢ ـ باستعارة من الشهيد غسان كنفاني: «خيْمة عن خيمة تَفْرق!»

أنّ الشعبَ اللبناني ذاق الأمرَّيْن، كما ذكَرْنا، على يد المخابرات السورية، فاندفعتْ أقسامٌ كبيرةٌ منه خلف تظاهرات ساحة الشهداء. ولكنّ ذلك لا يعني أن يَسْتقيلَ العقلُ النقديُّ، واليساريُّ تحديدًا، من دَوْره، وأن يَنْدفعَ إلى «تبنّي» هذه الهبّةِ الشبابيةِ «تبنّيًا أبويًا.»[1] والحقّ أنّ ثمة «جوًّا من الإرهاب الفكري تمارسه المعارضة»[2] هنا: فإنْ لم تكن مع الجماهير في الساحة (ساحة الشهداء فقط طبعًا) فإنّ وطنيّتَكَ وسياديّتَكَ واستقلاليّتَكَ مطعونٌ فيها. وهذا الجوّ هو الذي سَمَحَ بتغييب الأهداف الحقيقية لقرار ١٥٥٩، الذي يشكّل أحدَ دوافع الانقسام اللبنانيّ الحاليّ (بعد قرار التمديد للرئيس لحّود واغتيال الرئيس الحريري) وأحلَّ مكانَها أهدافًا / شعاراتٍ أخرى عن «السيادة والحرية والاستقلال.»

إنّ القرار ١٥٥٩ لا يتوخّى، كما يروّج قادةُ المعارضة، تحقيقَ أيٍّ من تلك الأهداف/ الشعارات بل هو لا يتوخّى طردَ «السوري» من لبنان لو كانت السلطاتُ السوريةُ قد أذعنتْ للمطالب الأميركية ـ الأوروبية، وعلى رأسها: نزعُ سلاح حزب الله، و«التعاون» الكامل مع خريطة الطريق الفلسطينية ـ الإسرائيلية. إنّ بعضَ أطراف المعارضة، كما ذكَرْنا، كانوا أكثر المنتفعين من «السخاء» السوري، ولا يَجُوز لأيّ عاقل أن يَسْمح لهم بأن يَخْدعوه بكذبةِ «الاضطهاد» التي يَزْعمون أنّهم سكَتوا عنها طوال عقود من أجل «المصلحة الوطنية»: فقد سَرَقوا

القرار ١٥٥٩ لا يتوخى طرد «السوري لو كانت السلطات السورية أذعنتْ للمطالب الأميركية ـ الأوروبية بنزع سلاح حزب الله و«التعاون» الكامل مع خريطة الطريق

ونَهَبوا وأَهْدروا واضطَهدوا (لا اضطُهِدوا) بغطاءٍ ودعم من بعض الأجهزة السورية واللبنانية. بل كان بعضُ «المعارضين،» كما يقول الوزيرُ المستقيل ألبير منصور، «بين أيدي الأجهزة الأمنية حتى لا أقول بين سيقانها... وكان غازي كنعان 'لابسْهُمْ'.»[3] ثم تبدلّتْ «وجهةُ الرياح الإقليمية والدولية» (كما يكْتب كميل داغر)، فقلَبُوا لداعميهم ورُعاتهم الأوائلِ ظَهْرَ المِجَنّ، وراحوا يروِّجون أمامَ طوائفهم وأمامَ الشعب عامةً كذْبَةَ السيادة والحرية والاستقلال، القادمةِ جميعها على القاطرة رقم ١٥٥٩.

إنّ القرار ١٥٥٩ لا يَهْدف إلى إحلال هذه الأهداف والشعارات (النبيلة في ذاتها)، بل هو تتمّةٌ لخطّةٍ أميركيةٍ قديمةٍ عَبَّرَ عنها تقريرُ أميركي شهير نُشِرَ عام ١٩٩٦ بعنوان: A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm. ومؤدّى هذه الاستراتيجية هو حلُّ مشاكل إسرائيل عبر «زعزعة destabilising» جيرانها الخطرين. فـ «بعد الخلاص من العراق،» تَدْعو هذه الدراسةُ إسرائيلَ إلى «القبض على زمام المبادرة الإستراتيجية على امتداد حدودها الشمالية من خلال الاشتباك مع حزب الله وسورية وإيران...»[4] ويبدو أنّ الإدارةَ الأميركية والكيانَ الصهيوني قد وَجَدا الفرصةَ سانحةً للخلاص من المقاومة اللبنانية بعد تواتُر الأنباء عن تعاظُم الترسانة الإيرانية (التي يُقال إنّها ستُفيد ٥٠٠ مصنع في حال استخدامها لأهدافٍ تنمويّة) وبعد تسرُّب شائعاتٍ عن تملُّكِ حزب الله أكثرَ من ١٢ ألف صاروخ متطوّر، بعضُها من طراز «فجر ـ ٥» الإيراني ويَبْلغ مداها أكثرَ من ٥٤ ميلاً، وقد يصل إلى تل أبيب وحيفا! وقد نَقَلَتْ بعضُ الجرائد البريطانية تفاصيلَ خطةٍ إسرائيلية ـ أميركية لضرب المنشآت النووية الإيرانية، وبَيَّنتْ مخاوفَ إسرائيل من أعمالٍ انتقامية قد يقوم بها حزبُ الله حالَ بدء ذلك الهجوم، بما «يُعطي إيرانَ ميزةً لرَدْع أميركا عن ضرب منشآتها النووية.»[5] ولم يُخْفِ وزيرُ خارجية العدوّ ولا رئيسُ أركان جيشها دورَهما الأساسيَّ في استصدار القرار ١٥٥٩؛ كيف لا وإسرائيلُ هي المستفيدُ الأوّلُ منه لأنّه يحقّق ـ في حال تنفيذه ـ الثأرَ مِنْ عدوّها الأبرز (حزب الله) الذي تتّهمه أيضًا بدعم الحركات الفلسطينية المسلّحة داخل فلسطين؟

إنّ فضيلةَ النظام السوري الأبرزَ (وربّما الأوحدَ) في هذا الصّدد، كما أرى، هي رفضُه التورُّطَ في نزع سلاح حزب الله. ولذلك تمّ الضغطُ الأميركي ـ الأوروبي عليه لسحب جيشه من لبنان فورًا، على أمل أن تتولّى إسرائيلُ أو الجيشُ اللبناني تلك المهمةَ المشؤومةَ (إنْ لم يتخلَّ الحزبُ طوعًا عن سلاحه، كما يَأْمل الأميركيون). والمؤسف أن يتصدّى «اليسارُ الديموقراطي،» الذي بات جزءًا من المعارضة وإحدى «مدرَّعاتها الفكرية،» أيضًا، لمهمّة تسويغ الديموقراطية القادمة بالتساوق والتزامن والتصادف مع القرارات الدولية أو «اللحظةِ الدَّوليةِ المؤاتية،» بدل أن يَفْضح الخطةَ الأميركية ـ الإسرائيلية القديمة. ولكنْ ماذا كنّا سنتوقّع من يسارٍ لا يكفّ منظِّروهُ «الروحيّون» (أمثال الرفيق كريم مروّة) عن ترداد إيجابياتِ الديموقراطية العراقية الحالية مقارنةً (ولماذا المقارنة؟!) بحُكْم صدّام، ويُعْلن قادتُه الميدانيون استعدادَهم للدفاع عن «جميع» شخصيات المعارضة[6] ـ أيْ بمن في ذلك الرئيسُ أمين

---

١ ـ ٢ ـ جوزيف سماحة، **السفير**، ٥ آذار ٢٠٠٥.

٣ ـ **السفير**، ٢ آذار ٢٠٠٥.

٤ ـ www.israeleconomy.org/strat1.htm والتقرير من إعداد «معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية» وهو نتيجةُ نقاش جرى في «إسرائيل» مع صنّاع قرار أميركيين من بينهم: ريتشارد بيرل، وجايمس كولبرت، وتشارلز فيربانكس (جونيور)، ودوغلاس فايث.

٥ ـ حسن الأمين، **الرأي الآخر**، العدد ١٥ آذار ٢٠٠٥، ص ٧.

٦ ـ كما جاء على لسان الرفيق إلياس عطا الله على قناة الجزيرة في ٥ آذار ٢٠٠٥، وذلك في معرض ردّه (إنْ لم تَخُنّي الذاكرة) على الوزير وئام وهّاب.

الجميّل، صانعُ اتفاق ١٧ أيار «النادر»؟ وهل كنّا سنتوقّع غيرَ ذلك من يسارٍ يَعتبر أنّ نموذجَه التحريريَّ الأمثلَ هو النموذجُ الفلسطينيُّ الرسمي؟ فقد جاء في بيان لحركة اليسار الديموقراطي: «إنّنا ماضُونَ في معركةِ انتزاع القرار الوطني اللبناني المستقلّ، وسننْجح في ذلك كما نَجَحتْ من قَبْلنا القيادةُ الوطنيةُ الفلسطينيةُ، وعلى رأسها ياسر عرفات، في رفض مقولة 'فلسطين جنوبُ سوريا' [جنوبُ أيّ بلدٍ، إذن؟!]، ومَضَتْ في معركتها لاسترجاع فلسطين...»(١) فإذا كان نموذجُ السلطة الفلسطينية، وقيادةِ منظمة التحرير، هو الذي يتّبعه يسارُ المعارضة اللبنانية، فهل سنَطْمع في استرجاع ٢٢٪ من أرض لبنان، وفي تقسيم هذه إلى بانتوستانات دونما تواصُلٍ جغرافيّ، وفي إبقاءِ «اللاجئين» اللبنانيين في الشتات؟!

لسنا متيّمين بحزب الله. وينبغي ألاّ نَنْسى أنّ هذا الحزب يتبنّى عقيدةً دينيةً هي أبعدُ ما نكون عنه، نحن القوميين العربَ العلمانيين واليساريين؛ وأنّه أَسْهم، عَبْرَ تحالفه مع حركة أمل، في إسقاطِ رموزٍ وطنيةٍ وديموقراطيةٍ في الانتخاباتِ (على رأسها الأستاذ حبيب صادق)، وفي احتكار المقاومة الوطنية على حساب تنظيمات يسارية وقومية كانت هي المبادرةَ إلى إطلاق المقاومة المسلّحة عام ١٩٨٢ بل وقبل ذلك أيضًا. وسلسلةُ اعتراضاتنا على حزب الله لا تنتهي، وأهمُّها ارتباطُهُ الوثيق بالسياستَيْن السورية والإيرانية. ويجب ألاّ نَصْمتَ عن ذلك كلّه بحجّة «أولويّات» المعركة. ومع ذلك، فإنّ مكافأةَ حزب الله على إسهامه الأبرز في تحرير أرضنا عامَ ٢٠٠٠ لا يكون بتبنّي رغبةِ بعضِ أطراف المعارضة في تنفيذ القرار ١٥٥٩ القاضي بنزع سلاح المقاومة، أو بتبنّي رغبتهم في أن يسلّم الحزبُ سلاحه إلى الدولة «من تلقاء نفسه»! فالعدوّ مازال على الأبواب، وهو يتربّص بقادة المقاومة لاقتناصهم واحدًا واحدًا، وشبعا مازالت أسيرةً، والأسرى ما زالوا أسرى، والطائراتُ والمدرّعاتُ الإسرائيليةُ مازالت تَنْتهك سماءَنا وأرضَنا، واللاجئون الفلسطينيون في لبنان مازالوا محرومين من حقّهم في العودة إلى بيوتهم في فلسطين.

❖❖❖

لن يستقيم نقدُنا ولن يَكْتمل إنْ لم نأخذْ في الاعتبار الدورَ الهامَّ، والسلبيَّ في معظمه، الذي أدّته للأسف غالبيةُ المثقفين في لبنان. فباستثناءِ قلّةٍ قليلةٍ، ولكنّها محترمةٌ ومميّزة، على رأسها جوزيف سماحة وكميل داغر وأسعد أبو خليل وإبراهيم الأمين، انجرف أكثرُ الكتّاب اللبنانيين ما بعد اغتيال الحريري في مواقفَ تراوحتْ بين الترويج لسلسلةٍ من عمليات التزييف بحقّ الرئيس الراحل وسياسته بما يَخْدم الشعاراتِ التي تَزْعم قادةُ المعارضة أنّه كان يناضل في سبيلها (السيادة، رفض الوصاية السورية، بناء دولة المؤسسات، حرية الوطن والمواطن) من جهة، وبين ركوبِ موجةِ المعارضة وتبنّيها تبنّيًا أبويًا يَحُول دون أيّ تطويرٍ حقيقيٍّ وتقدّميٍّ لها.

فلنبدأْ أولاً بالتزييف الذي أَسْبغوه على سياسات الرئيس الراحل، مع الاعتذار مسبقًا إلى محبّيه: فالحقيقة يجب ألاّ تُطاولَ قتلةَ الرئيس المجرمين أيًا كانوا فحسب، وإنّما قَتَلَتَها هي أيضًا. إنّ «ذِكْرَ مَحاسنِ موتانا» مبدأٌ دينيٌّ قد يكون أخلاقيًا ونبيلاً، ولكنّه قد يَغْدو تعميةً لن تقود إلاّ إلى إعادة إنتاج (بل وتعزيزِ) السياساتِ الخاطئة والمضرّة في المستقبل.

لا شكّ في أنّ الرئيس الحريري كان ذا إيجابياتٍ لا يُنْكرها إلاّ المُغْرِضون. فقد أَسْهم في وقف الحرب، عَبْرَ رعايته (ورعايةِ المملكة السعودية أساسًا) لاتفاقِ الطائف. وكان ذا دورٍ أساسيّ في بناء «تفاهم نيسان» عامَ ١٩٩٦ بين المقاومة الإسلامية والعدوّ الإسرائيلي، وهو تفاهمٌ شرّع عَمَلَ المقاومة الرّدْعي. كما ساعَدَ الحريري (باعتراف السيّد حسن نصرالله) في عودة الأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي، وفي استعادة جثامين الشهداء (ومِنْ بينهم هادي نصرالله، ابنُ الأمين العامّ لحزب الله). ولا يُمْكن أن نُنْكر دورَه في تعليم أكثر من ثلاثين ألف طالب على نفقة مؤسّساته، وفي إنشاءِ مستشفياتٍ وجامعاتٍ ومشروعاتٍ أفادت من خدماتها كافةُ المناطق اللبنانية إلى هذا الحدّ أو ذاك، وبغضّ النظر عن الفوائد (ولاسيّما السياسية والدِّعائية) التي جناها منها.

ولكنْ هل يبرِّر ذلك كلُّه «أَسْطَرَةَ» الحريري كما فَعَلَ كثيرٌ من المثقفين اللبنانيين، إلى حدِّ دعوةِ الزميل أحمد بزّون إلى «عدم المسّ بالحريري بكلمةِ سوء» وإلى «تحذير» الناس من «المسّ برمزٍ وطنيٍّ على هذا القدْرِ مِنَ الإجماع... لأنّ للرموز لعنةً تُشْبه لعنةَ الفراعنة»(٢)؟! ألسنا هنا إزاءَ مصادرةٍ ترهيبية يَقُوم بها مثقفٌ حداثيٌّ يُفْترض ألاّ يضع أمرًا فوق مستوى النقد، فإذا به يُشرِّع «تطويبَ [الرئيس الحريري] قدّيسًا لبنانيًا بامتياز»؟ كما بَلَغَ الأمرُ ببعض المثقفين الآخرين، أمثال المحامي مصطفى يوسف حمّود، أنْ رَفَعَه إلى مرتبة السيّد المسيح («وما قَتَلُوه وما صَلَبُوه ولكنْ شُبِّهَ لهم!»).(٣) وبلهجةٍ تعبِّر عن عقدةِ نقص دونيّةٍ غيرِ مبرَّرة، صَرَخَتْ أُميْمة الخليل (أهي المغنيّةُ صاحبةُ الصوت البديع؟) تخاطِب الشهيدَ الحريري: «يبدو أنك كبيرٌ جدًا علينا. ما منِسْتاهلك!»(٤)

١ ـ **السفير**، ٥ شباط ٢٠٠٥.

٢ ـ **السفير**، ١٥ آذار ٢٠٠٥.

٣ ـ **السفير**، ٢٤ شباط ٢٠٠٥.

٤ ـ **السفير**، ٧ آذار ٢٠٠٥.

لا يجوز لأيّ عاقل أن يسمح لـ «المعارضين» بأن يخدعوه بكذبة «الاضطهاد» التي يزعمون أنّهم سكتوا عنها طوال عقود من أجل «المصلحة الوطنية».

وإذا انتقلنا إلى المثقفين الآخرين فماذا نَسْمع أو نقرأ؟ پول شاوول يصف الحريري (على ذمّة برنامج «خلّيك بالبيت») بأنّه «شاعرُ الأمكنة»! ويَزْعم علي حرب على شاشة تلفزيون المستقبل أنّ تفكير الحريري «مركّبٌ،» «خلّاقٌ،» «متعدّدُ الوجوه،» بل يرى أنّه «مثقفٌ ما بعد حداثي» (إلى هنا وَصَل الناقـــدُ الأبرزُ لـ «أوهام النخبة»). ويتأنّى رضوان السيّد (الذي يؤكّد على شاشة المستقبل أنه كان يَكْتب خطاباتِ الرئيس الحريري بنفسه بعد عام ١٩٩٢) في اختيار مفرداته، فيردّ على المثقفين الذين شكّكوا في مشروع الحريري الإعماري قائلاً إنّ بناءَ المطار (الذي يَسَعُ ٦ ملايين مسافر) والأوتوسترادات الضخمة هو الطريقةُ المثلى «لإطعام الفقراء،» مغفلاً حجمَ الديون التي راكمَها ذلك الإعمارُ (ضِمْن أمور أخرى) على كاهل الشعب اللبنانيّ. وتَمْتدح إحدى المثقفات اليساريات (على تلفزيون المستقبل أيضًا) جوَّ «الحريّة» التي تمتّع بها المثقفون أيّامَ الحريري (وهو ما سنناقش صحّتَه بعد قليل). وتتغنّى منى فيّاض بعصامية الرئيس الراحل مستخدمةً تعبيرًا إنكليزيًا (self-made man)، متناسيةً أنّ نقطة الانطلاق الرئيسة لثراء الحريري البليوني[١] هي رضى العائلة السعودية المالكة عن سرعة تنفيذه لأحد مشاريعها. ويَنْعته زاهي وهبي بأنّه «عَرَبْرالي،» «مزيجٌ فريدٌ ونادرٌ بين الانتماء العربي الأصيل والانفتاح الليبرالي الرحب»[٢] (وكان وهبي قد قال لجريدة **السفير** أيضًا إنّه يفكّر، بعد اغتيال الحريري، في تركِ الإعلام، والعودةِ إلى الشعر والكتابة، أو... الهجرة). ويبرّئ وجيه كوثراني الرئيسَ الحريري من «إغراق البلد بالدَّيْن الكبير،» راميًا بالمسؤولية على «ثقافة الهدر والفسادِ والإفسادِ والنظام الزبائني المعتَمَدِ لدى الطبقة السياسية اللبنانية»... على أساس أنّ الحريري لا يمتّ إلى هذه الطبقة بِصِلة، وإنّما «اضطُرّ أحيانًا للتعايش والمكابدة مع مسار تسلّطي.»[٣] ويعتبر الرفيق زياد ماجد أنّ المشروع الحريري تحوّلَ ـ مع صعود «المشروع الأمني» ـ إلى «مشروع سياسي استقلالي وسيادي،»[٤] وكأنّ الحريرية لم تَحْفلْ بسماتٍ زبائنيةٍ ولم تتحالفْ مع رموز الوصاية السورية والهيمنة الطائفية!

شو القصّة يا إخوان؟

أليس من المفترض أن يكون المثقفُ حافظًا للذاكرة، أمْ أنّ دوره يقْتصر على أن يكون برغيًا في «صناعة الحريري» أو أداةً في «تصنيع الحريرية»؟[٥] والحقّ أنّ الصناعةَ والتصنيعَ يَسيران سَيْرًا حثيثًا، يومًا بعد يومًا، بل لحظةً تلو لحظة، ولاسيّما عبر تلفزيون المستقبل وجريدة **المستقبل** و«إذاعة الشرق» التابعة كلّها للرئيس الراحل. هكذا، مثلاً، يتباهى پول شاوول[٦] بأنّ «الشباب» أَنْتجوا حتى اللحظة ٨٠ شريطًا غنائيًا في رثاء الحريري والتغنّي بمزاياه، دون أن يَنْبس بكلمة عن **مستوى** هذه الأغاني التي أُنْتجتْ خلال أيام (وبعضُها ربّما خلال ساعات)، وهو الذي عُرف عنه نقدُه لفنّ المناسبات. أليس غريبًا أن تُصبح هذه «القصائد» المغنّاة محطّ تبنٍّ حداثويّ مجيد، ومعظمُها محضُ تركيبِ قافيةٍ على قافية: فإذا وَرَدَتْ كلمةُ «رفيقْ» في الشطر الأول تبعَتْها ـ دون أدنى سؤال ـ كلمةُ «طَريقْ» في الشطر الثاني؛ وإذا وَرَدَتْ كلمةُ «بَيْروتْ» في الأول لحقَتْها ـ بالتأكيد ـ كلمةُ «بيْمُوتْ» في الثاني؟! هذا ناهيكم عن تقيُّؤ معظم هذه «القصائد» المغنّاة لكذبة التعايش الطائفي: فكلّما ذُكِر «الصليبُ» تَبِعَه «الهلالُ،» وكلّما قُرِعتْ أجراسُ الكنائس حِدادًا على الحريري رَدّد صداها ـ من دون أدنى شكٍّ ـ أذانُ المساجد. ومع ذلك لا نجد المثقفَ العلمانيَّ، الذي يؤمن بالإبداع والمواطنةِ والوعي المدني، إلاّ مدّاحًا للتسطيح... و«للشباب» كيفما كانوا.

فلنُنْعِشْ ذاكرتَنا قليلاً، أيُّها الأصدقاء الذين تَحْملون شعارات السيادة والحريّة والاستقلال وحقوق الإنسان وبناء الدولة والمؤسسات، ومكافحة الهدر والفساد والزبائنية والوصاية السورية والأجهزة الأمنية، وتروِّجون أنّ عهودَ الرئيس الحريري قد كافحتْ من أجل تطبيقها. وهدفُنا ليس «فتحَ الملفّات» (بالمعنى الثأري المتأخِّر المبتذَل)، وإنّما المشاركة في إعادة البناء على أسسٍ غيرِ كاذبة. بَيْدَ أنّنا لن ننساق وراء التبرير «الكوثراني» بأنّ «الانتهاكات» التي سنأتي على ذِكْرها لم يكن الرئيسُ الراحلُ موافقًا عليها ـ وإلاّ فقد كان عليه أن يستقيلَ، أو أن يَفْضَحَها في أقلّ تقدير، بدلاً من أن يَسْكتَ عنها ويمرِّرَها، فيزيدَ

---

١ ـ قدّرتْ مجلةُ **Forbes** ثروتَه بـ ٤،٣ بليون دولار عام ٢٠٠٤، ويحتلّ المرتبةَ ١٠٨ بين أغنى أغنياء العالم.

٢ ـ **السفير**، ٢٢ شباط ٢٠٠٥.

٣ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٤ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٥ ـ التعبير الأوّل مستعار من كتاب نورمان فنكلستين: **صناعةُ الهولوكوست** The Holocaust Industry. أما التعبير الثاني فمستعارٌ من كتاب نوامْ تشومسكي: **تصنيعُ الإذعان** Manufacturing Consent.

٦ ـ إذاعة الشرق، ١٩ آذار ٢٠٠٥.

الفســادَ فســادًا والتسـلُّطَ تسلُّطًا. ولنبدأْ بملفّ الحرية وحقوقِ الإنسان.

إنّ النمــوذج الذي أرســاه الرئيسُ المغفورُ له في هذا المجال هو مزيجٌ من نموذجيْن نظاميّيْن: سعودي وسوري، لا «عَرَبْرالي» كما تفلسف البعضُ فلنتذكَّرْ أنّه سيطر على معظم وسائل الإعلام والصحافة، فصَوَّرَتْه «مخلِّصًا اقتصاديًا للبنان.»[1] وعَمَد إلى «شراء شريحة واسعة جدًا من الإنتلجنسيا اللبنانية... في عملية إفسادٍ شاملة.»[2] حتى كاد الجوُّ الإعلامي برمّته يَتَسَعْوَد أو يتخلجن. وفي الوقت نفسه، عَمِلَتْ حكومتُه على «الحدّ من حريّة وسائل الإعلام البثّيّ من خلال تشريع الوسائل المؤيِّدة لسورية أو تلك التي تخصّ زعماءَ لبنانيين قريبين من دمشق،» بحسب البيان الذي أصْدرتْه منظمةُ «مراسلون بلا حدود» CSF في ١٩ أيلول ١٩٩٦ عَقِبَ قرار الحكومة السماحَ لأربع محطّات تلفزيونية وإحدى عشرة محطّة إذاعية فقط من أصل ٤٧ بالبثّ إلى حين «اكتمال دفتر الشروط.» وهكذا جاء السماحُ ـ بشكل أساسي ـ لوسائلَ تابعةٍ لطوائفَ وجهاتٍ سياسيةٍ معيّنة على سبيل المحاصصة الطائفية والزبائنية. وبين عاميْ ٩٦ و٩٨ (أثناء حكومات الحريري) تعرّضتْ حريةُ الفكر والتعبير لانتهاكاتٍ عديدة: فحَذَف الأمنُ العامّ أكثرَ من نصف فيلم «متحضِّرات» للمُخْرِجة رندة الشهّال. وصَدَر قرارٌ ظنّيّ يقضي بحبس مارسيل خليفة بتهمة «تحقير التقاليد الإسلامية» لغنائه قصيدةً تَرِدُ فيها آيةٌ قرآنية.[3] وفي كانون الثاني ١٩٩٨ صَدَرَتْ دعوى تشهير ضدّ **الكفاح العربي** بسبب «إهانة» الملك فهد (في افتتاحيةٍ كُتبتْ عام ٩٥) وغُرِّم وليد الحسيني ٣٣ ألف دولار. وفي ٢٣ شباط ١٩٩٨صَدَرَتْ دعوى ضدّ شارل أيّوب ويوسف الحويك بسبب عمود صحفيّ في جريدة **الديار** تنال من الترويكا اللبنانية الحاكمة، وضدّ إيلي صليبا لرسمه في الجريدة نفسها كاريكاتورًا في ٣٠ أيلول ١٩٩٧ (أيّامَ حكم الحريري) «يتحدّى» القضاء اللبناني.[4] وفي تشرين الثاني ١٩٩٨ التقى وفدٌ من «الرابطة العالمية للجرائد» WAN (التي تضمّ ناشرين ومحرِّرين من أوروبا وأميركا الجنوبية وآسيا) بالرئيس الحريري، وطالبه بإلغاء قوانين الصحافة الجائرة، فنفى الحريري وجودَ رقابة في لبنان، وأكّد أنّ بمقدور المرء أن يَنْقد «مينْ ما كان وشُو ما كان.» فردَّ الوفدُ بتذكيره بالغرامات المفروضة على كلّ مَنْ يَنْتقد رؤساءَ الدول، فأجاب الرئيس أنّه يستحيل إلغاءُ القانون «قبل أن يصبح هناك ديموقراطيةٌ أكثر في الشرق الأوسط» ـ أيْ أنّ علينا أن ننتظر تزايُدَ مساحة الحريّات في السعودية وسورية والأردن وعراق صدّام مثلاً قبل أن نَسْمح لأنفسنا في لبنان بالديموقراطية «الكاملة»![5] وهكذا يرمي الحريري بمسؤولية قانون الصحافة القمعيّ على الأنظمة العربية، مثلما يرمي وجيه كوثراني مسؤوليةَ الدَّيْن والفساد على «الطبقة السياسية اللبنانية» متناسيًا أنّ الحريري جزءٌ منها (بل على رأسها) وأنّه موافقٌ على منع انتقاد رؤساء الدول!

ومن بين حلقات انتهاك حرية التعبير في السنوات الحريرية الأخيرة: سَحْبُ جواز سفر الصحفي سمير قصير (٢٩ آذار ٢٠٠١) بسبب انتقاده عبر جريدة **النهار** اللواءَ جميل السيّد (المديرَ العامَّ للأمن العامّ) وقوى الأمن والمخابرات؛ وتوقيفُ السيِّد تحسين خيّاط (في ٩ كانون الأول ٢٠٠٣) بذريعة «علاقاته بإسرائيل» (في حين أنّه يُعْرف بمعارضته للرئيس الراحل، وبثّ محطّته التلفزيونية NTV تقريرًا عن فضيحة «بنك المدينة» وتقريرًا سابقًا «يسيء» إلى المملكة السعودية)؛ واقتحامُ قواتِ الأمن اللبنانية في ٥ أيلول ٢٠٠٢ لمحطة MTV وراديو جبل لبنان في خطوةٍ اعتبرتْها «لجنةُ حماية الصحافيين» CPJ (وهي منظمةٌ مستقلّةٌ مركزُها في نيويورك) «تهديدًا خطيرًا لحرية الصحافة في لبنان» (بيان ٦ أيلول ٢٠٠٢)؛ ثم إغلاق المحطتيْن بذرائعَ اعترَفَ وزيرُ الإعلام نفسه آنذاك (الوزير غازي العريضي، أحدُ قادة المعارضة اليوم) بأنّها كانت سياسيةً أكثرَ منها قانونية؛[6] واعتقالُ د. أدونيس العَكْرة وسَجْنُهُ ومصادرةُ كتابه الناقد للأجهزة اللبنانية والسلطات السورية. وكلُّ ذلك طبعًا، وغيرُه كثيرٌ، حَدَثَ أثناء حكم الرئيس الحريري الذي يتغنّى بعضُ المثقفين و«المعارضة» اليوم باحترامه لحرية التعبير!

والحقّ أنّنا لسنا هنا في وارد جَرْد كلّ الانتهاكات الصحافية والإعلامية التي حَفَلَتْ بها سنواتُ حكم الرئيس الراحل ـ بتبرير منه أو تغاضٍ ـ لأنّ ذلك سيَضيقُ عنه مقالٌ واحد. ولكنْ يَكْفينا أن نُضيف إلى ملفّ الحريّات وحقوق الإنسان في «لبنان الرئيس الحريري» إصدارَه لقرار منع التظاهر خلافًا للدستور الكافل للحريات، وهو قرارٌ تمّ تدشينُه بمجزرةٍ عند جسر المطار عامَ ٩٣ ضدّ اتفاق أوسلو راح ضحيّتَها عشرةُ أشخاص. وفي تمّوز ١٩٩٥ قَمَعَتْ حكومتُه تظاهرةً أخرى (كنتُ مشاركًا فيها)، كما قَمَعَتْ في عام ١٩٩٦

---

١ ـ Tore Kjeilein, LexicOrient.com/e.o/hariri_r.htm.

٢ ـ داغر، مصدر مذكور

٣ ـ سماح إدريس، الآداب ١١/١٢، ١٩٩٩

٤ ـ Committe to Protect Journalists, 16 March 1998.

٥ ـ ليست المؤشّرات العربية الأخيرة مشجِّعةً في هذا الصدد، بما في ذلك داخل الدول «العَرَبْرالية» مثل الكويت، حيث حُكِم على د. أحمد البغدادي بالسجن سنةً لانتقاده خططَ وزارة التربية زيادةَ حصص التعليم الديني في المدارس (راجع جريدة **الحياة**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥).

٦ ـ تقرير «مراسلون بلا حدود» في ٢ كانون الثاني ٢٠٠٣.

تظاهرتيْن عمّاليتيْن. وأذْكر أنّنا في ذكرى مرور ٤٠ يومًا على احتلال العراق عامَ ٢٠٠٣ استحْصلنا ـ كناشطين وجمعيّات مدنيّة ـ ترخيصًا من محافظ بيروت الأستاذ يعقوب الصرّاف لإقامة حفل عزاء لشهداء العراق في ساحة الشهداء، لكنّ «امْنَ شركة سوليدير» حاول مَنْعَنا بحجّةِ انّ الأرض تخصّ الشركةَ ولا تَخْضع لمحافظة بيروت (!)، فأصْرَرْنا على موقفنا بعد أن هَدّدْنا بأن نقول أمام كاميرات التلفزيون إنّ شركة الحريري فوق القانون اللبناني، وأقَمْنا العزاءَ رغم أنفِ أمنِ الشركة.

ويُمْكننا أن نضيف، علاوةً على منع التظاهر، أمورًا أخرى ألْحَقتْ ضررًا فادحًا بملفّ الحريات وحقوق الإنسان أثناء حكم الرئيس الحريري، مثلَ تأييدِه لعقوبة الإعدام،(١) وإفشالِه قانونَ الزواج المدني الاختياري الذي كان سيشكّل في حال إقراره «أولَ مسعًى جدّيّ لتقريب الشقّة بين المواطنين.»(٢)

أمّا في ملفّ بناء الدولة والمؤسسات ومكافحة الزبائنية ومحاربة الوصاية السورية والمخابرات (وكلُّها من شعارات «المعارضة» اليوم) فالسجلّ الحريريّ ليس ناصعًا «حريريًّا» هنا أيضًا. فالمعلوم أنّ حكومات وإدارات الرئيس الراحل كانت تَخْضع لمحاصصاتٍ طائفيةٍ وزبائنية هائلة، ولا يُمْكن تبرئتُه منها بحجّة «اضطراره» إليها، وإلاّ كان ذلك عذرًا أقبحَ من ذنْبٍ بالنسبة إلى مَنْ يَطْرح نفسَه بديلاً جدّيًّا عن «الغلط» : فنهبُ المال العامّ كان سُنّةَ كثير من الوزارات والإدارات

> **أليس من المفترض أن يكون المثقف حافظًا للذاكرة، لا برغيًا في «صناعة الحريري» أو أداةً في «تصنيع الحريرية»؟**

العامة، وذلك «في سياق تفاهم وتشاركٍ عميقيْن مع مراكز المخابرات» (داغر). ولا نعتقد أنّ أحدًا كان يُجْبر الرئيسَ، مثلاً، على أن يعيِّن العاملين في شركاته الخاصة مسؤولين ووزراءَ في جهاز الدولة التي كان يقول إنّه يريدها منزّهةً عن المصالح: فالأستاذ بهيج طبّارة الذي عيّنه وزيرًا للعدل كان أحدَ محاميه الخاصّين، والأستاذ فريد مكاري الذي عيّنه وزيرًا للإعلام كان نائبَ رئيس «أوجيه» التي يَمْلكها الحريري، والأستاذ سهيل يموت الذي عُيِّن محافظًا لجبل لبنان كان مسؤولاً عن مصالح الرئيس في البرازيل. والأمثلة أكثرُ من أن تُحصى، بحيث يبدو جليًا أنّ حكومات الحريري متّهَمةٌ بتضارب المصالح conflict of interests لأنّه لم يَعْزلْ نفسَه حين كان في سدّة الرئاسة عن مصالحه التجارية الشاسعة.

وأما في ما يخصّ المشروعَ الإعماري تحديدًا، فالعَجَبُ كلّ العجب أن يَنْسى المثقفون اللبنانيون (أو معظمُهم) سلبياتِ ذلك المشروع بعد استشهاد الحريري! ففي الوسط التجاري (حيث المتظاهرون اليوم) صادرت الحكومةُ الحريريةُ هذه الأراضي في ما اعتبره البعضُ «أثمنَ اللَّقطات» في تاريخ المعاملات العقارية.(٣) ذلك أنّه في مقابل تحمُّلِ سوليدير كلَّ نفقات البنى التحتية في وسط بيروت المجدَّد، وَهَبَتِ الحكومةُ الحريريةُ تلك الشركةَ (التي يَمْلك الرئيسُ الراحلُ أكثرَ أسهمها) معظمَ أملاك تلك البقعة، وعوّضتْ كلَّ مالكٍ أصليّ بحصّةٍ من الشركة بَلَغَتْ في بعض الأحيان ما لا يتعدّى ١٥٪ فقط من قيمة الأملاك!(٤) وحتى لو نسينا (ويجب ألاّ ننسى) المبانيَ التاريخيةَ الجميلةَ التي هُدِمتْ دون مبرِّرٍ إلاّ توخّي توفيرِ كلْفةِ الترميم (وإنْ حُوفِظَ على بعض المباني الرائعة)، فعلينا ألاّ ننسى أنّ إعادة إعمار الوسط التجاري والمطار والأوتوستراداتِ ومعظم إنجازات الحريري الإعمارية الأخرى لم تأتِ من جيبه الخاصّ، كما يظنّ عامّةُ الناس للأسف الشديد، وإنّما جرّاءَ ديون هائلة يَدْفعها وسيَدْفعها الشعبُ اللبناني وبلغتْ أكثرَ من ٣٠ بليون دولار قبل خروج الحريري من رئاسة الحكومة. وهذا الرقم هو من أعلى أرقام المديونية في العالم نسبةً إلى عدد السكّان، علمًا أنّ كثيرًا من هذه الديون تُدفع إلى الدائنين بخدماتِ دَيْن عاليةٍ جدًا،(٥) وتَجْعل لبنانَ في القريب العاجل «لقمةً سهلةَ البلع لصندوق النقد الدولي.»(٦)

ولم يكتفِ بعضُ المثقفين اللبنانيين بأَسْطرةِ وتجميلِ السياسات الحريرية لخدمة «المعارضة» وتوحيدِ صفوفها المنتفخةِ بالانتهازيين الجدد، تحت راية الرئيس الراحل، بل روّجوا أيضًا جملةً من الإيهامات السياسويّة في سبيل ذلك الغرض، كان أبرزَها:

ـ الإيهامُ بأنّ خروج «السوري» جاء نتيجةً للتظاهرات الحاشدة في ساحة الشهداء. وأمّا الحقيقة، كما نراها، فهي أنّ القوات السورية انسحبتْ تحت الضغط الأميركي العارم، خوفًا على مستقبل السلطة السورية نفسها. فالمعلوم أنّ الدخول السوري عام ١٩٧٦ إلى لبنان جاء بموافقةٍ أميركية، واستمرّ الوجودُ السوري المسلّح عندنا بمباركة أميركية، وكان يُمْكن

---

١ ـ Robert Fisk, **The Independent**, March 8, 2005.

٢ ـ داغر، مصدر مذكور.

٣ ـ Richard Carlson, **The Weekly Standard**, May 12, 2003.

٤ ـ Garry C. Gambill & Ziad Abdelnour, **Middle East Intelligence Bulletin**, July 2001.

٥ ـ Richard Carlson، مصدر مذكور.

٦ ـ نهلة الشهّال، **الحياة**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

أن يستمرّ (بل أن يَزيدَ) لو وافقتْ سورية على ضرب حزب الله ومسايرة «خريطة الطريق» كما ذكّرْنا، حفاظًا على «ودّ» أميركا. وهذا، بالتأكيد، لا يَنْفي صدقَ ونزاهةَ ووطنيةَ الغالبيةِ العظمى من المتظاهرين (لا القادة) الذين اندفعوا إلى الساحة تبرُّمًا من الوجود العسكري والمخابراتي السوري وتوقًا إلى معرفة حقيقة مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس الحريري والمواطنين العشرين الآخرين، ولكنْ كان يُمْكن ألاّ تَحْدثَ هذه التظاهراتُ أصلاً لو مَنَعت قوى الأمن والجيش (بضوءٍ أخضر سوري ـ أميركي) التجمُّعَ منذ البداية ـ وهو ما لم يَحْدثْ لحسن الحظّ. ولذلك فإنّ اجتهادَ الأستاذ العزيز حبيب صادق بأنّ المعارضة الداخلية استَرْعَت انتباهَ الخارج «فدَوّلَ الشأنَ المحلّي»(١) إنّما هو قَلْبٌ للتاريخ؛ ذلك أنّ القرار ١٥٥٩ جاء قبل الانتفاضة الجماهيرية المحلية، لا محصلّةً لها.

ـ الإيهامُ بأنّ التظاهرات الشعبية الكبيرة في ساحة الشهداء تعبيرٌ عن «انتصار العلمانية على التفرقة الطائفية.»(٢) لماذا؟ المجرّد أنّ اللبنانيين، «مسيحيين ومسلمين،» اجتمعوا في تظاهرةٍ واحدة؟ المجرّد أنّ البعض حَمَلوا الصليبَ والهلال متعانقيْن؟ بصراحة، يا إخوان، كلّما رأيتُ هذيْن متعانقيْن رأيتُ الطائفيةَ (لا العلمانيةَ)، بل تراءى لي شبحُ حرب أهلية ـ وهذا بالتأكيد عكسُ انطباع الرفيق إلياس عطاالله الذي رأى في هذه التظاهرات «تبخُّرًا لندوب الحرب الأهلية.»(٣) فالعلمانية هي تحديدًا ما يتجاوز هذيْن الرمزيْن في عملية البناء الوطني، وكلّما أعَدْنا التركيزَ عليهما سَدَدْنا الآفاقَ أمام ما يتخطّاهما (أي المواطَنة اللبنانية)، ورَسَّخنا التفرقةَ بين اللبنانيين، وأبْرزنا مدى بُعْدِنا بعضنا عن بعض، بل وعَزّزْنا عمليةَ التكاذب (الملقّبة عندنا بـ «التعايش»). إنّ اللبنانيين مواطنون، لا مجرّد «مسلمين ومسيحيين.» وتغنّي المعارضة بتوافق الطوائف في صفوفها يُناقض شعاراتِها هي نفسها؛ فالحرية والسيادة والاستقلال ضِمْنَ نظام «التوافق الطوائفي» انتقاصٌ لسيادةِ وحريةِ واستقلالِ الوطن والمواطن معًا، وإعلاءٌ لرؤساء الطوائف ولـ «سيادتهم» هُمْ على بقية اللبنانيين.

ـ الإيهام بأنّ نقّادَ الحريري قبل اغتياله الشنيع قد حَرّضوا على قتله. وهذه أطروحةُ قادةِ المعارضة أساسًا، ولكنّ تبنّاها بعضُ المثقفين أيضًا. يقول الصديق زياد ماجد، مثلاً، إنّ تخوينَ الحريري والاتّهاماتِ الموجّهة إليه بالعمالة هي «في السياق اللبناني تحريضٌ واضحٌ على القتل والاغتيال.»(٤) وقد يكون ما ذَكَره صحيحًا لو اقتصر الأمرُ على التخوين والاتّهام بالعمالة، غير أنّ بعضَ مثقفي المعارضة راحوا يَسْتخدمون هذا المنطق لإدانة نقّاد الحريري «بمفعولٍ رجعيّ» ولتغطيةِ كلّ خطايا سياساته السابقة من أجل تعزيز قوة المعارضة الحاليّة. فصار مجرّدُ القول بتساوق مواقف الحريري قبيْل اغتياله، في قبولها للقرار ١٥٥٩، مع المخطّطات الأميركية ـ الأوروبية، اتّهامًا بالتخوين والتحريض على القتل وتسويغًا لمواقف المعارضة! ولكنْ ألم يكن ثمة تساوقٌ حقًّا؟ المعارضون أنفسُهم يتحدّثون عن انتهاز «اللحظة الدولية المواتية» للقيام بهبّتهم الحالية، بل ويَعْترفون بلقاءاتهم مع الكونغرس وغير ذلك، فلماذا يُدان «المُوالُون» إنْ تحدّثوا عن تساوقٍ بين التحركِ الدولي وتلك الهبّة؟ ألا تمارس المعارضةُ والمثقفون المعارضون، في هذه الحال، نوعًا من الديكتاتورية المسبّقة على حرية الرأي والسِّجال بحجّةِ أنّ هذه الحرية تؤدّي إلى... القتل؟

ـ الإيهامُ بأنّ تسليمَ حزب الله سلاحَه إلى الدولة حمايةٌ له، وبأنّ «حاضنةَ» حزب الله الحقيقية هي الشعبُ اللبناني والدولةُ اللبنانية(٥) بل والمعارضةُ الحالية.(٦) والهدف من هذا «الحرص» الشديد على حزب الله إنّما هو ـ في حقيقة الأمر ـ رغبةُ المعارضة في تجاوب هذا الحزب مع تظاهراتها، وفكُّ «تبعيّته» لسوريّة، وتجاوُزُ «الشيعة» لقصورهم عن «الانخراط في المناخ السياديّ العامّ للبلاد.»(٧) ولكنْ، بغضّ النظر عن اتّهام الشيعة في سياديّتهم (وهو ما استدعى بيانًا مرتبكًا من «مثقفين شيعة» أمثال جودت فخر الدين وجميل مروّة، مغزاه الأساسيُّ المبطَّن أنّهم، كشيعة، ليسوا مع حزب الله أو امل بل مع ذلك «المناخ» اعلاه)، كيف يُمْكن إقناعُ المقاومة بذلك المنطق؟ فلو كانت الدولةُ حاميةً للبنان من الاحتلال، لما نَشَأتِ المقاومةُ أصلاً منذ أيام «الحرس الشعبي» أوائلَ السبعينيات! أمّا عن «حماية» المعارضة للمقاومة، كما يقول الأستاذ فادي توفيق(٨) والمحامي ريمون بولس،(٩) فنسأل: هل يحميها أمين الجميّل ودوري شمعون وسمير جعجع وميشال عون وجبران التويني مثلاً؟ هل مَنْ عَقَد اتفاقَ ١٧ أيار ضدّ المقاومة عام ١٩٨٣، ومازال يَمْدحه ويدافع عنه، يريد أن يَحْميَها اليوم؟ وهل مَنْ تحالَفَ مع العدوّ

---

١ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٢ ـ راغدة درغام، **الحياة**، ٤ آذار ٢٠٠٥.

٣ ـ جريدة **النهار**، ٢٥ آذار ٢٠٠٥.

٤ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٥ ـ زياد ماجد، المصدر السابق.

٦ ـ د. احمد فتفت، تلفزيون المستقبل، ١٤ آذار ٢٠٠٥.

٧ ـ غسان جواد، **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٨ ـ ٩ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥؛ جريدة **النهار**، ٢٥ آذار ٢٠٠٥.

> **لم يكتفِ بعضُ المثقفين اللبنانيين بأسطرة السياسات الحريرية لخدمة «المعارضة»، بل روّجوا أيضًا سلسلة من الإيهامات السياسوية في سبيل ذلك الغرض من مثل «انتصار العلمانية» والقول بأنّ «المعارضة» حاضنةُ حزب الله**

الإسرائيلي، على امتدادِ عقدٍ كامل، ضِمنيٌّ بالمقاومة؟ وهل الحرِّض على استصدار القرار ١٥٥٩ الذي يَستهدف رأسَ المقاومة بالدرجة الأولى راغبٌ حقًّا في حماية المقاومة؟ وهل مُحْتقِرُ «الأغنام» و«الأكثرية غير النوعية» مُغْرَمٌ بالشيعة المسلحين؟ ثم كيف «نَحْمي» المقاومةَ ونجرِّدها من سلاحها في الوقت نفسه؟ لقد قال لنا د. عزمي بشارة أثناء زيارته بيروتَ إنّ ذلك يعني أمرًا واحدًا لا غير: تحويلُ حزب الله إلى اسرى في غوانتانامو!

إنّه لمن الصحيح جدًا أنْ لا سيادةَ مع بقاء سلاح غير سلاح الجيش اللبناني؛ فـ «الدولة لا تَسْتكمل مقوِّماتِ سيادتها وشرعيّتها من دون أن تَحْتكر وحدَها العنفَ...»[1] لكنْ إذا وَضَع حزبُ الله جناحَه العسكري «في تصرُّفِ الدولة اللبنانية» (كما يدعو زياد)، فإنّ أيّ سكوتٍ رسمي لبناني عن أيّ اعتداءٍ إسرائيلي سيَعْتبره اللبنانيون خيانةً لبنانيةً رسميةً واضحة. أمّا إذا ردّ الجيشُ على مثل ذلك الاعتداء، فستَعْتبر إسرائيلُ ذلك بمثابة قرار رسمي لبناني يُخوِّلها حقَّ الردّ على لبنان بأسره. إنّ إسرائيل لن ترعوي عن انتهاكِ لبنان، ولا عن تصفية قياداتِ المقاومة واحدًا واحدًا، إنْ لم يكن ثمة مَنْ يَرْدَعها ــ والمقاومةُ فعلاً (كما يقول ياسين) «عنصرُ ردعٍ حقيقيٌّ لإسرائيل،» بل هي «الصيغة الفضلى حاليًا لحماية لبنان وسيادتنا ومياهنا...» (كما يؤكِّد السيد نصر الله في «المنار» عشيّةَ ١٦ آذار). إذن، يجب إرساءُ تفاهمٍ رسمي ــ شعبي لبناني على إبقاءِ سلاح المقاومة من أجل الدفاع عن لبنان، على الأقلّ إلى حين نضوجِ «تسويةٍ» إقليميةٍ موقّتةٍ ما. ومن جديدٍ نكرِّر أنْ لا سيادةَ حقيقيةً بوجود سلاحٍ غيرِ سلاح الجيش والأمن الداخلي اللبناني، غير أنّه ثمة ضرورةُ اليومَ، في هذا المناخ الذي تَمثّل فيه الإدارةُ الأميركيةُ وحشًا كاسرًا، «للدفاع عن المنطقة وللدفاع عن المدافعين عنها.»[2]

◆ ◆ ◆

انتهيتُ من كتابة الصفحات السابقة في ٢٨ آذار، ولم يكن الرئيس كرامي قد نَجَحَ في تشكيلِ حكومةِ اتحادٍ وطنيّ أو غير ذلك، بل كان يميل إلى الاعتذار عن رئاسة الحكومة. وصَدَرَ تقريرُ «لجنة تقصّي الحقائق» في جريمة اغتيال الحريري والضحايا الآخرين محمِّلاً دمشقَ «المسؤوليةَ الأوليةَ عن التوتّر السياسي الذي سَبَقَ الاغتيالَ،» ويُطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية ولكنْ بعد «إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية اللبنانية» التي يُحمِّلها التقريرُ (هي والاستخبارات السورية) «المسؤوليةَ الأوليةَ عن نقص الأمن والحماية والقانون والنظام في لبنان.» ويَذْكر التقريرُ صراحةً «أنّ الأجهزة الأمنية اللبنانية خَفَضَتْ عددَ فريق الحماية الخاصّ بأمن الحريري من ٤٠ شخصًا إلى ٨ أشخاص» بعيْد تركه رئاسةَ الحكومة، فوفَّرَتْ بذلك «بيئةً ملائمةً لاغتياله» عبر تفجيرٍ «فوق الأرض.» ويَلُوم التقريرُ الأجهزةَ بسبب إعطائها الأولويةَ للحفاظ على «الأدلّة» بدلاً من إنقاذ الضحايا، وبسبب سماحها لأشخاص «مجهولين» بالدخول إلى موقع الاغتيال دون تسجيل أسمائهم، وبسبب وضعها أجزاءً من شاحنة ميتسوبيشي (تَشتْبه الأجهزةُ بضلوعها في العملية) داخل حفرة التفجير بعيْد الاغتيال.

ولكنْ بغضّ النظر عن نتائج لجنة التحقيق الدولية العتيدة، وبغضّ النظر عن تركيبة الحكومة القادمة ونوعيّتها، فإنّه يبدو لي أنّ علينا أن نَضْغط باتجاه عقد مؤتمرٍ وطنيّ للحوار يُشْرف على تنفيذ اتفاق الطائف بشقّيْه: الانسحاب السوري «اللائق،» والإصلاح الداخلي ــ ولاسيّما عبر قانون انتخابي قائم على النسبية خارج القيد الطائفي.

ومن مهامّ هذا المؤتمر (الذي يَقْترح الحزبُ الشيوعيُّ اللبناني أن يتمّ في مجلس النوّاب وبدعوةٍ من هذا المجلس) طَرْحُ موضوع المخيّمات الفلسطينية في لبنان تحت سقف القرار ١٩٤ الخاصّ بعودة اللاجئين، بحيث يُتّفق على تأمين حقوقهم المدنيّة الكاملة إلى حين عودتهم، وربما على تشكيلِ قوةٍ فلسطينية تَحْمي المخيّمات وتكون جزءًا من الجيش اللبناني (كما هو الوضعُ في المخيّمات الفلسطينية في سورية) ــ وهذا هو اقتراح السيد حسن نصر الله. ومن مهامّ المؤتمر الوطني أيضًا الاتفاقُ على حماية المقاومة الوطنية اللبنانية، بعدِّها جزءًا لا يتجزّأ من السياسة الدفاعية اللبنانية؛ ومن المُقْرح أن يؤكِّد وليد جنبلاط قبل ثلاثة أيام من إرسال هذا العدد إلى المطبعة أنّه ضدّ فتح ملفّ سلاح حزب الله قبل تحرير شبعا (ونتمنّى أن يَثْبت عند هذا الموقف). وأخيرًا لا آخرًا، على هذا المؤتمر أن يَطرح أُسُسَ علاقات لبنانية ــ سورية جديدة، ثقافيةٍ واقتصاديةٍ وأمنيةٍ...، قائمةٍ على الأخوّة والنديّة والتحالفِ الوثيقِ لمواجهة المخطَّطات والاعتداءات الأميركية والإسرائيلية.

هذا... أو المزيد من الأخطار التي تهدِّد حريّتنا وسيادتَنا واستقلالَنا في لبنان وسورية معًا!

بيروت

سماح إدريس

كاتب من لبنان.

---

١ ــ ياسين الحاج صالح، **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٢ ــ جوزيف سماحة، **السفير**، ٥ آذار ٢٠٠٥.

الوصية

• عامر الدبك •

قالت وقد عَلِمَتْ
بأنّي سوف أُحْيي مهرجانًا
مِنْ كلامْ:
كن هادئًا
ومهادنًا
ومسالمًا
وَدَعِ السياسةَ للسياسة
والبلادَ لمن أرادْ.
دعْ عنك أخبارَ الحروب
وما تلاها من هزائم
أو مذابح للعبادْ.
قلْ إنّما للبيت ربّ،
وانسحبْ مثلَ الفراغ من الفراغ،
وانثرْ على عينيك بعضًا من رمادْ،
ولا تقل - حتى ولو في السرّ -
« حَيَّ على الجهادْ! »
كنْ طائعًا
كنْ قانعًا
كنْ خانعًا
كنْ مثلَ قطٍّ أحول
حتى ترى نصفَ الحقيقة.
لا تناقشْ،
لا تحاورْ،
لا تقلْ « أعداؤنا يتربّصون
وأهلُنا يتآمرون »
ولا تلُم أحداً على شيءٍ مضى
كي لا تلامْ.
لا تكن متسرعًا
واعقلْ لسانَكَ وابتسمْ،
فلعلهم
يَرْضَون عنك بالابتسامْ.
وَادْعُ لكلّ القائمين
بأن يظلّوا سالمين،
وأن ينالوا -
بعد طول العمر - حسنًا في الختامْ.
ولا تقل
« مات السلامْ »
قلْ كلّما قالوا: سلام
« يا سلام ويا سلامْ! »

❖ ❖

كن أخرسًا
وَدَعِ الشهامةَ
والرجولةَ
والحديثَ عن الشهادة
والتحرّر
والوطن،
وانْسَ بأنّكَ من سلالاتِ البشر
وارقصْ إذا رقص الجميع
ولا تقل شيئًا عن التاريخ
أو عن مرارات الزمنْ.
كن طيِّعًا مثلَ العجينة
لا تقل « لا »
حتى ولو كنتَ الوحيد
بلا رقيبٍ في الظلامْ.
كنْ مثلَ كلِّ النائمين
الآمنين،
الحالمين،
الصامتين،
الحاضرين،
الغائبين.
لا ترفع الصوتَ الحزين؛
فأنْكَرُ الأصوات في الشرع الجديد
هو الكلامْ.
ولا تفكّرْ بالوراء وبالأمامْ،
ولا تفكّرْ بالحلال وبالحرامْ،
بل قلْ إذا ما واجهتْكَ مصيبة
وعجزتَ عن حلٍ لها
وعجزتَ عن فهمٍ لها
وشعرتَ أنّك لا تَنامْ،
قلْ: « يا سلام ويا سلامْ! »

❖ ❖

ووعدتُها أنّي سأقرأ
ما كتبتُ من القصائد
في الغزلْ،
وبانَ لا همًّا لديَ
سوى التواصلِ والقُبَلْ،
ولسوف أنسى كلَّ أخبار المجازر
في فلسطين الحزينة والعراق،
ولسوف أنسى ما يطاق ولا يطاق،
ولسوف أنسى
قمةَ العرب الخجولة
والمثيرةَ للخجلْ،
ولسوف أضحك مثلَ كلِّ الضاحكين،
ولسوف أُعلن أنّني مثل البساطة
لا أميل إلى الجدلْ.
حتى ولو أُحرجتُ سوف أقول
«إنّي متعب ولديَ آلافُ العللْ.»
وكتمتُ ما في القلب من همٍّ كبير
ونسيتُ ـ أو أنّي
تناسيتُ ـ الأمور
ووقفتُ قدّامَ الجميع.
حطّت على روحي غماماتُ الأسى
وشعرتُ أنّ الجمر
في دمي اشتعلْ،
فرميتُ أوراقي جميعًا
وانسحبتُ من الكلامْ.
قال الجميع بدهشة:
«أنقذْتنا بالصمتِ من هذا المللْ.»
صفَّقتُ.
قالوا:
«يا سلام ويا سلامْ!»

حلب



جان اشينوز، من مواليد أورانج (فرنسا) عام ١٩٤٧.

من أعماله: شيروكي والحملة الماليزية، بحيرة، نحن الثلاثة، إنّي ذاهب (الصادرة عن دار الآداب أيضًا وحازت جائزة «غونكور»، أبرز الجوائز الأدبيّة الفرنسيّة).

كل شيء جديد

. سـامي مـهـدي* .

أَسمعُ الآنَ هذا الدبيبْ
غامضًا وخفيًا،
أرى في رمادِ الغروبْ
شفقًا يتقدّم في عجلٍ
وعصافيرَ صبحٍ قريبْ.
وأرى حجرًا تتغيَّرُ ألوانُه
وأظافرَ نبتٍ تشقّ الحجرْ
وأرى شجرًا طالعًا ليس مثلَ الشجرْ.

الرصاصُ دموعْ
الرصاصُ توابيتُ مفتوحةٌ للجميعْ
هو ذا موسمُ القتلِ،
فليحتفرْ كلُّ ذي نسبٍ قبرَه
وليودِّعْ منَ الأهلِ مَنْ يستطيعْ،
وَقِفْ أنتَ..
قِفْ حيثما يتشظّى عقيقُ النجيعْ.

لدموعي دخانْ
ولقلبي سلاسلُ من ذهبٍ
ولحنجرتي سُلّمانْ
ربما كان هذا حنينًا..

إلى أيِّ شيء؟
إلى..
لستُ أدري،
فذي لحظةُ التيهِ والانتظارْ
وذي فسحةٌ بين يومٍ ويوم
ونارٍ و نارْ.

حسنٌ..
لا حنينَ إلى جبلٍ فارقتْه الغيومْ
أو تماثيلِ شمعٍ إذا شبّت النارُ فيها
غَدَتْ نُصُبًا للمسوخ ومبخرةً للسمومْ.
لا حنينَ إلى طللٍ دارسٍ أو بقايا رقيمْ
لا حنينَ إلى أفقٍ غاطسٍ
لا حنينَ إلى عالمٍ ناقصٍ
لا حنينَ إلى أيّ أيقونةٍ أو جمالٍ قديمْ.

المليكةُ ماتتْ
وذا بعضُ ما قال عنها الرواةْ:
غيلةً قتلوها
ونعاها إلى قومها منْ نعاها
جَدَعوا أنفَها

سرقوا تاجَها وحُلاها
زَيّفوا ختْمَها الملكيَ
وبالوا على عرشها
ومسلاّتها
وتماثيلها
ودُماها.
غيلةً قتلوها
ولم يَبْكِها جزعًا مَنْ بكاها.

المليكةُ ماتت
وذا بعضُ ما قال عنها الغزاة:
سُجِّيَ الجسدُ الملكيُّ على صخرةٍ
عاريًا في الفلاة،
جثةً يَنْهشُ الذئبُ والضبعُ أحشاءَها،
والغلاةُ
يَدُوسُونها هيكلاً تتفكّكُ أوصالُه،
وعظامًا رماديةً،
تُركتْ للبلى حيث كانت،
فلم تكُ ثَمَّ مراسيمُ للدفنِ
أو لغةٌ للصلاة.

* - تصويب من الآداب: في العدد ٩ / ١٠، ٢٠٠٤ اجتهدت الآداب في وضع عنوان لقصائد الأستاذ مهدي، فاختارت «قصائد عراقية من منفى موقّت» ظنًّا من المجلة أنّ الأستاذ مهدي يعيش الآن في القاهرة. وأما الحقيقة فهي أنّ هذا الشاعر العراقي ما يزال في بغداد. فاقتضى التوضيح. (الآداب)

المليكةُ ماتت
وذا ما تبقّى من الذكريات:
طيفُها السومريّ
وظلُّ ابتسامتها
وشذا عطرِها
وسناها،
وما استودعتْ من وصيتها
وتمائمها ورُقاها،
ونحيبُ المحبّين من قومها
ورثاءُ ربابٍ رثاها.

له في الغياب حضورٌ
وفي الموتِ نبضُ الحياه.

الدموعُ رصاصْ،
والتوابيتُ قنطرةٌ للعبور
ومركبةٌ للخلاصْ،
وذا موسمٌ لا مناصَ لنا من غبارِ عواصفه،
لا مناصْ.
فليُقِمْ كلُّ ذي نَسَبٍ ساترًا
ليَقِي ما يصلِّي له من خواص
ويرى ما يرى من خلال الخصاص.

ثَمَّ خلقٌ جديدْ
ثَمَّ صوتٌ جديدْ
كلُّ شيءٍ جديد:
الهواءُ
الترابُ
المياهُ
الشجرْ،
كلّ ما ألفته الحياةُ وأصبح أيقونةً من
حجر،
كلُّ شيءٍ جديدٌ
وذا أفقٌ يتكشّفُ عن قادمٍ من سفر.

المليكة لـمّا تمتْ بعدُ،
بل لم تَمُتْ قطُّ،
قال الشهودُ الثقات.
غَدَتْ قمرًا ذائبًا في المدار.
غَدَتْ أيّلاً هائمًا في التخوم
ولؤلؤةً في المحار.
غَدَتْ غرينًا في المياه.
غَدَتْ بذرةً،
غيمةً،
سُلَّمًا للسماء.
غَدَتْ محضَ نورٍ ونار،
غَدَتْ لهبًا أزليًا

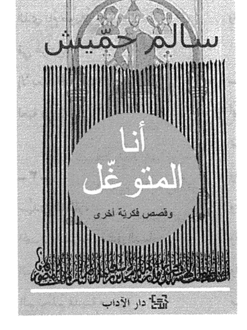
أَسمعُ الآنَ هذا الدبيبْ
غامضًا، وخفيًا،
أرى في رمادِ الغروب
شفقًا يتقدّم في عجلٍ
وعصافيرَ صبحٍ قريبْ،
وأرى شجرًا بين رملٍ وماء،
ثمرًا يستحمّ بضوءِ السماء،
جسداً يتكوّن في الظلّ
ينبجسُ الآن من رحِمِ الصخرِ
مثلَ انبجاسِ الينابيع
كي يستوي بشرًا في الخفاء.

ظلُّها شجرٌ وخُطاها مياه
تاجُهَا ذهبُ الصيفِ،
أثوابُها سَعَفٌ وعساليجُ
مجدولةٌ بدموعِ الجباه،
وتعريشةُ صدرها
تتطاير منها النجومْ،
وتخرّ الغيومْ
رُكّعًا لعناقيدها،
أو تَحُومْ
حولها كاليعاسيب..
صدرٌ رؤومْ

صدرُها،
مُتْرَع بحليبِ الصباح
صدرُ أمٍّ إذا قاربتْها الرياح
خَجِلتْ من مهابتها
وانحنت وانزوتْ كي تمرّ
وتنقلَ خطوتَها حرّةً في البطاح.
أمُّنا، ومليكتُنا هذه،
فاغمروا دربَها بالورود
واصنعوا عرشَها الملكيَّ الجديد
من الخيزران
وافرشوه لها بالقرنفلِ والأقحوانْ.

أمُّنا ومليكتُنا هذه،
وهي صاحبةُ الختمِ والصولجانْ.
أمُّنا ومليكتنا هذه،
وهي تحمل تأريخَها معها
بدمٍ ملكيّ جديد وبوشمٍ جديد.
كلُّ شيء جديد:
ختمُها
ومسلاّتُها
وتماثيلُها
ودُماها
ومراسيمُها
وتمائمُها
ورُقاها.
كلّ شيء جديد
كلّ شيء جديد!

بغداد



أمام منطوقات وريقاتي، يا إخوتي في الأسر، لم يتعب المفكّكون والمؤولون المأجورون في حل شفراتها ورموزها، ولم يتردّدوا في ردّ دفائنها وهواجسها إلى رغبة شديدة أكيدة لديَ في إعادة فتح الزمن البهيَ المجدي، الصاعد ترياقًا لخسارات الزمن الآسن المترسّب في مستنقعات الحياة المسدودة...

وجاءت الافصاحات والتوضيحات مستندةً إلى آخر تقارير الشرطة لتقول: إنّ المدعو عيسى بو وريقات إنّما يتستّر بالحلولية وفلسفة وحدة الوجود ليشيع بين الناس نظريةَ الحزب الواحد والفكر الوحيد ودكتاتورية المعوزين والعمّال والعبيد. والحجج على ذلك، الرمزية منها والمادية، أنّه كان لا يمشي إلاّ بنعل واحدة، ولا يصفق إلاّ بيدٍ واحدة، ولا يعشق إلاّ فصلاً واحداً، ويدعو إلى الزواج بالواحدة.

قطار المسارات التعب

. عبد الجواد العوفير .

ـ ١ ـ

أين القطارُ السريع

الذي يمضي تحت بيتي؟

القطارُ الخشبيُّ الصغيرُ

الذي تشبَّثْنا به

وَمَضَيْنا ولم نَعُد؟

ـ ٢ ـ

لم أكن أعْرف

أني ساسافر

في قطارِ اللعبة

الذي نامَ طويلاً

في غرفتي،

إلاّ بعد أن صرتُ

لعبة في يديكِ.

ـ ٣ ـ

سيِّدي القطار،

المجنونَ بالسرعةِ وعشقِ النساء،

السريعَ في الشربِ والأحلام،

ألم تَحْلمْ بمدينةٍ صغيرةٍ

وأنت ملقًى

تستريح على جفوني؟

ـ ٤ ـ

لا تتعجبي

حين يَسْقط قطارٌ من دموعي؛

فانا أعشق الليلَ والموتى.

ـ ٥ ـ

من شخيرِ القطارِ المتعب

يَصْعد الشعرُ،

ونحبُّ اللهَ أكثر.

ـ ٦ ـ

أين تمضي، أيُّها القطار،

بمعطفكَ الأسود

وقبّعتكَ السوداء

ولم نكمْل بعدُ شكلَنا،

ولم نُكملْ هذا العالمَ في الخلق،

ولم نستطع حملَ كلٍّ ما لدينا

من الحبِّ والذكريات؟

آه.. لو تَحْمل كلَّ هذا العالم

وتمضي بعيداً.

ـ ٧ ـ

كنتَ حزينًا ودامعَ العينين

وأنتَ تَنْظر إلى المرآة.

أيُّها القطارُ الشاحبُ،

هَرِمَتْ كلُّ النساء التي عشقتها

ولم تَهْرمْ أنت.

ـ ٨ ـ

كنتُ أعرف أنّكَ الزلزال

حينما كنت تزورني

كلَّ ليلة في بيتي الصغير.

ـ ٩ ـ

قبل أن ننام

سنرتدي حزنَنا، كما تعوَّدْنا،

أيُّها القطار.

وغداً سنسافر إلى أيِّ مكان،

سريعًا كما تعوَّدنا.

ـ ١٠ ـ

القطارُ السريع

ليس لديه وقتٌ

لنزعِ قبَّعَته وإلقاءِ التحية.

اعذريه،

ولا تجرحي إحساسَه.

ـ ١١ ـ

القطار منفيٌّ،

لذلك يَسْقط كلَّ مرةٍ

في امتحان اللباقة،

ومُطارَدٌ من شرطة الآداب.

ـ ١٢ ـ

كنتِ مخطئةً

حين عشقتِ القطارَ المجنون.

فلن يأتي لكِ

بنجمةِ السماء الوحيدة.

فقط سيَقْطف لكِ أزهارَ الحزن

ويَجْمع لعينيكِ الجميلتيْن

رمادَ الشعراء.

ـ ١٣ ـ

القطارُ ـ اللعبةُ الصغير

كنتُ أحطِّمه؛ صار يحطِّمني!

ـ ١٤ ـ

أنا وأنتِ زهرتان متوحِّشتان

نَنْبت في مقاعد القطار.

ـ ١٥ ـ

القطار سمكة بيضاء فارغة

تغوص عميقًا في البحر

وتتنفس هواءَ الطحالب.

ـ ١٦ ـ

أنا ضائع،

وأنتَ ضائع مثلي،

أيُّها القطارُ الساري.

فحاولْ أن تغرق داخلي

كي تَشعر بالأمان.

ـ ١٧ ـ

أنت تضحك من الموت،

أيُّها القطار المتعب،

لانَّ هذا الكون مِدْفئةٌ لرمادك.

ـ ١٨ ـ

سنحتسي كأسًا أخرى،

يا قطارَ الليلِ والضياعِ والمطر.

سنحتسي كأسًا أخرى

كي نضيع أكثر.

ـ ١٩ ـ

أعرف أنّكَ شاعرٌ

أيُّها القطار،

وإلاّ فلماذا أنت

سريعٌ هكذا؟!

ربما تبحث عن قصيدة هاربة.

ـ ٢٠ ـ

عذرًا أيُّها القطارُ الطيب

لأنّني لم آتِ لموعدك

كما اتفقنا؛

فقد صرتُ قطارًا بدوري

وسافرتُ وحدي.

المغرب

مؤسسة عبد المحسن القطان

(برنامج الثقافة والعلوم ٢٠٠٤/٢٠٠٥)

تُعلن عن

مسابقة الكاتب الشاب للعام ٢٠٠٥

جائزة الرواية وجائزة الكتابة المسرحية

وجائزة القطان للصحافة ٢٠٠٥

جائزة الرواية وجائزة الكتابة المسرحية

استحدث برنامجُ الثقافة والعلوم جائزةَ الكاتب المسرحي الشاب لأفضل نص مسرحي متكامل. كما أنّه سيواصل توفير جائزة الرواية. ويتوجّب أن يتراوح عمر الكاتب/ة ما بين ٢٢ و٣٥ عامًا (مواليد ما بين ١/١/١٩٧٠ ـ ٣١/١٢/١٩٨٢). ويجب على المشارك/ة أن يكون فلسطينيًا/ة بغضّ النظر عن مكان إقامة/ها. شريطة أن يكون العمل الأدبي باللغة العربية. ولن تُقبل الأعمال المنشورة سابقًا. يحصل الفائز/ة الأول/ى في كل مجال من مجالَي الرواية أو الكتابة المسرحية على جائزة نقدية تبلغ ٤٠٠٠ دولار. وتحتفظ إدارة البرنامج بحقّ نشر النصوص المشاركة خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ في المجلات، أو الصحف، أو على الصفحة الإلكترونية الخاصة بمؤسسة عبد المحسن القطان، أو في كتاب خاص، مع حفظ حق المؤلّف لكاتبيها.

على الراغبين في المشاركة إرفاق الوثائق التالية (مطبوعة باللغة العربية). ١ ـ سيرة ذاتية مفصّلة؛ ٢ ـ صورة شخصية حديثة؛ ٣ ـ صورة عن بطاقة الهوية أو جواز السفر؛ ٤ ـ العمل الأدبي المشارك (٦ نسخ).

فترة الترشيح: تَقبل إدارةُ البرنامج طلبات الترشيح لهذه الجائزة قبل تاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥. ويتم الإعلان عن أسماء الفائزين في خريف ٢٠٠٥.

جائزة الصحافة ٢٠٠٥

تقدّم مؤسسة عبد المحسن القطان، وضمن برنامج الثقافة والعلوم للعام ٢٠٠٥، مسابقة في مجال الصحافة تَستهدف فئةَ الشباب من العاملين في هذا المجال حتى عمر ٣٥ عامًا (مواليد ١/١/١٩٧٠ وأصغر). وستُمنح لأعمال متميزة أُنجزتْ ونُشرتْ في هذا المجال خلال السنة التقويمية المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤.

تشتمل المسابقة على ثلاث جوائز موزّعة على ثلاثة حقول:

• **جائزة للقصة الصحافية او الريبورتاج** (Feature Story or Reportage): يوفّر البرنامج جائزةً قيمتُها ٢٠٠٠ دولار في هذا الحقل الذي يركّز على قصص صحافية أو ريبورتاجات ظَهرتْ في صحف يومية أو أسبوعية تَصدر باللغة العربية. وتعطى الأفضلية في الحالات جميعها للأعمال التي نُشرتْ أولاً في صحف، وتميّزتْ بجودة عالية في الكتابة، وبإثراء معلومات القارئ، وبالأمانة الصحافية، وعمق التحليل. كما تُعتبر الدقة والموضوعية وامتلاكهما، بعد السبق الصحافي، عوامل مقرّرة أيضًا في هذا الحقل.

• **جائزة للمقالة او التحليل الصحافي** (Article or News Analysis): يوفّر البرنامج جائزةً قيمتُها ٢٠٠٠ دولار في هذا الحقل الذي يتناول المقالة أو التحليل الصحافي، مما ظهر في صحف يومية أو أسبوعية أو مجلات تصدر باللغة العربية. ويُنتظر من المواد المشاركة أن تعكس مستوى عاليًا لثقافة الكاتب في ما يتعلّق بموضوع مقالته وأبعادها النقدية، ومدى مساهمة هذا المقال أو التحليل في خلق حالة من الحوار في المجتمع.

• **الصورة الصحافية** (News Photography): يوفّر البرنامج جائزةً قيمتُها ٢٠٠٠ دولار في هذا الحقل الذي يركّز على التصوير الفوتوغرافي الصحافي، وما ظَهَرَ من صور في صحف يومية أو أسبوعية عربية وغير عربية، والتي تميّزتْ بجودة فنية عالية وقدرة متمكّنة على عرض الموضوع بشكل بصري مميّز وبأسلوب يتجاوز المألوف.

المشاركة وشروطها: الرجاء الكتابة إلى العناوين أدناه

محمود أبو هشهش- منسق برنامج الثقافة والعلوم
mahmoud@qattanfoundation.org

أو العنوان البريدي التالي:

عمر القطان ـ مدير البرنامج/ لندن
A.M. Qattan Foundation, 5 Princes Gate, London SW7 1QJ, UK
omar@uk.qattanfoundation.org

يتم الإعلان عن أسماء الفائزين في خريف ٢٠٠٥

كما يتضمن البرنامج مسابقات ومنحاً أخرى في مجالات الأدب، الصحافة، الموسيقى، المسرح والفنون الاستعراضية

لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة موقع المؤسسة: http://www.qattanfoundation.org/csp

مؤسسة عبد المحسن القطان ـ في دعم التربية والثقافة في فلسطين والعالم العربي

نقد الخطاب الامازيغي

ملف من إعداد وتقديم: عبد الحق لبيض
(مراسل الآداب في المغرب)

المشاركون
(ألفبائيًا)

جمال بندحمان

رشيد الإدريسي

العربي بيلوش

محمد الولي

راكمت الحركة الأمازيغية في المغرب منذ أواسط الستينيات خطابًا ثقافيًا وسياسيًا واجتماعيًا بنبرات مميّزة تؤشّر على موقفٍ فكريّ يستدعي القراءةَ والنقد. فالخطاب الأمازيغي ليس خطابًا ثقافيًا يسعى إلى التنبيه إلى ظاهرة أو معطًى ثقافييْن، بقدْر ما هو نسق من المفاهيم والآليات يمتزج فيها الثقافيُّ بالسياسي والاجتماعي؛ الأمرُ الذي يحدو بأية مقاربة له إلى التسلّح بالكفاية العلمية والصرامة المنهجية للوصول إلى النتائج الموضوعية التي تُغْني النقاشَ حول الإشكالات التي يَعْرضها الخطابُ الأمازيغي.

وتأتي صعوبةُ مقاربة الخطاب الأمازيغي من أنّه خطابٌ حول الذات، من جهة، ومن أنّه خطاب احتجاجي يسعى إلى إعادة الاعتبار إلى فئة اجتماعية يدّعي تفرُّدَها التاريخي وتميُّزَها العرقي واللغوي ضمن تشكيل مجتمعي وحركية تاريخية اتّسمتْ بالتفاعل والانفتاح والتمازج، من جهة ثانية. إضافةً إلى أنّه خطاب يحتمي بشرعية المنظومة الديمقراطية المعاصرة، التي تتخذ من حرية الذات في تقرير مصيرها أهمَّ المداخل إلى ترسيخ مبدإ حقوق الإنسان.

اشتدّ الجدل في الفترات الأخيرة حول المسألة الأمازيغية، فتعدّدت المقارباتُ وتنوّعت المواقفُ. وضمن هذا المناخ العامّ وَجدنا أنفسنا أمام خطابين يَعْكسان أزمةَ السلوك الديموقراطي في المغرب؛ وهي أزمة أخلاقية في المقام الأول، انكشفتْ أُولى علاماتها في التراجع المثير لأصحاب الموقف المعارض للاعتراف بالمسألة الأمازيغية. فبعد خطاب أجدير ٢٠٠٠ الذي أعْلن فيه الملكُ محمد السادس الاعترافَ الرسمي بالأمازيغية ودعا إلى تأسيس «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية،» راح المتعصّبون ضدّ الأمازيغية يُشيدون بالقرار الملكي ويملأون الصحف - بدون استحياء - بمقالات تتحدث عن مغرب التنوع والتعدد! وفي المقابل، وَجَدنا الراديكاليين من المناضلين الأمازيغ يليّنون من حدّة خطابهم ويرضَوْن بما جادت به الدولةُ عليهم من «إكراميات المعهد الملكي.» وهذا كلّه يلوّح بإمكانيات التنازل والتنازل المضادّ، من كلا الطرفيْن، في مستقبل الصراع حول المسألة الأمازيغية.

في ظلّ هذا الوضع الذي يتميّز بانهيار القيم الحقيقية التي من المفروض أن يتضمّنها موضوعُ الأمازيغية، نتوخّى تقديمَ ملف ثانٍ (بعد الملف الذي صدر في العدد السابق من الآداب بعنوان «العروبة بعيون أمازيغية») يتضمن دراساتٍ لأصوات ثقافية تُقارب الخطابَ الأمازيغي من منطلق القناعة العلمية والرصانة الفكرية وسلامة الخلفية والإيمان بالقضية الأمازيغية كقضية وطنية وقومية تتنزّه عن كل مزايدة وإسفاف.

ويبقى موضوعُ الأمازيغية قضيةً تهمّ كلَّ عربي يسعى إلى المصالحة مع ذاته ويَهْدف إلى رسم مستقبلٍ للأمة العربية قائم على مبادئ الديمقراطية والحق في الاختلاف والتعددية. ويخطئ مَنْ يظنّ أنّ الأمازيغ شعبٌ داخلَ شعب؛ ذلك أنّ مستقبل المغاربة بكلّ تنويعاتهم لن يكون إلا ضمن المنظومة العربية التي حَمَتْ وجودَهم منذ آلاف السنين، والتي لم يَعْرفوا من عمق حضاري سواها.

الدار البيضاء

نقد الخطاب الأمازيغي

الأمازيغية: تصحيح المفاهيم والتأسيس لهوية مُوَشَّحة

رشيد الإدريسي

المفاهيم أدوات صراع

معلومٌ أنّ أيّ صراع يتّخذ، قبل أن يتجسّد على أرض الواقع، شكلَ خطابات متضادّة، يَعْمل كلٌّ منها على التهوين من الآخر باستحضار الحجج المضادة التي سَكَتَ عنها، أو بالكشف عن ضعفِ تلك التي اعتمدها أو تناقُض بعضها مع منطلقاته. وفي حالات أخرى ينتقل الصراعُ إلى واجهة المفاهيم والاصطلاحات، حيث يَعْمل كلُّ طرف على بنائها بالشكل الذي يَخْدم أهدافَه، ويَجْعل خطابَه يلقى القبولَ لدى المتلقّي بتوافقه مع افق انتظاره أو بخلخلته له. ونهجُ هذه الخطة ليس اعتباطيًا، بل ينطلق من الوعي بأنّ سلطة الكلمة أنفذُ وأكثرُ تأثيرًا، وأنّ قوة الاصطلاح لا تقلّ في فعّاليتها عن قوة السلاح.

تعدد الخطابات واختلاف الأهداف

وعيًا منّا بأهمية هذا البعد المفاهيمي الخطير، فإنّنا التزمْنا في تناولنا للكثير من الأفكار المرتبطة بالأمازيغية مجموعةً من المفاهيم التي كانت لها وظيفةُ المعالم المميّزة لأشكال الخطابات في هذا الموضوع. ونقدُنا سينصبّ هنا على ما سمّيناه بالخطاب النزوعي أو النزوع الأمازيغي أو النزوعية لا غير، وهي كلُّها مفاهيمُ تحيل على ما سمّيناه ـ في دراسات سابقة ـ بالتصوّر المنقول. وهذا التصوّر يقف على طرفيْ نقيض من التصور المأصول الذي نتبنّاه، والذي يُمْكن استخراجُ مختلف عناصره من الرؤية التي حَمَلها المغاربةُ منذ فجر الإسلام، كيفما كانت لغةُ تواصلهم اليومي.

ومسوِّغات اختيارنا لمفهوم «النزوع» يَرْجع إلى كونه يوفِّر حيزًا واسعًا للاستشكال، إذ يُمْكن ربطُه بمعانٍ بعينها وتحييدُه عن أخرى. فمن معانيه المعجمية نجد: «الميل إلى الشيء،» وهو في ذلك لا يختلف عن «النزعة» أو «المنزع.» ولذلك فإنّنا نضيف إليه، تمييزًا له وإدخالاً له في الاصطلاح، معنًى آخرَ ليُصبح النزوعُ هو «الميل كليةً إلى الشيء والإعراض عمّا سواه ممّا هو من نوعه.» فقولُنا «النزوع الأمازيغي» معناه: الميلُ إلى الأمازيغيات بشكل مُطْلق، والإعراضُ كليّةً عن اللغة العربية، وطرحُ الإشكال اللغوي في المغرب عن طريق خلق تضادٍّ بين اللغة العربية واللغات الأمازيغية عبر استثمار تحليلات السوسيولوجيا الفرنسية الاستعمارية التي أقامت فهمَها للمغرب على ثنائية «عرب/بربر» إيغالاً منها في التجزئة والتفريق.

ومن لواحق هذا الفهم، التي يُمْكن إضافتُها إلى مدلول مصطلح «النزوعية،» بعضُ معاني الجذر (ن ز ع) من مثل الاقتلاع. نقول «نَزَعَ الشيءَ،» أي اقتلعه واجتثّه من أرضه؛ فيكون عملُ الشخص النزوعي أشبهَ بمحاولة نزع اللغة العربية من التربة المغربية وتقليص حيِّز وجودها ـ وهو ما أصبح يدعو إليه النزوعيُّ صراحةً بعد أن كان يمارس نوعًا من التقيّة تجاهه في مراحل سابقة. كما أنّ من معاني هذا الجذر معنى التفريق، وهو ما نَلْمسه في خطاب النزوعيين الذين يركّزون على اختلاف العربي عن الأمازيغي في المسكن والملبس والهيئة، هادفين من وراء ذلك إلى التأسيس للطائفية والعمل على بناء ذاكرةٍ مشذَّبةٍ من الشوائب العربية، في حين أنّ الاختلافات حاضرةٌ بين كلّ المغاربة سواء أكانوا ناطقين بمختلف الأمازيغيات أم بالعربيات الدارجة.

وأخيرًا نَسْتحضر جانبًا نفسيًا لهذا اللفظ، حيث يقال: «نازعتني نفسي إلى هواها» أيْ غالَبَتْني. فالنزوع، بالشكل الذي سنراه فيما بعد، يجيء بالدرجة الأولى لسدّ فراغ نفسي لدى الشخص النزوعي، قَبْلَ التفكير في إقامة تهيئة لغوية تَضْمن الانسجامَ والتلاحمَ الاجتماعييْن وتُراعي مبدأَ الكلفة والفائدة. وإذا علِمْنا أنّ النزوعية قد ازدادت تأجُّجًا بعد انهيار الإيديولوجيات، وسيادةِ نوع من الفراغ الفكري، وانتشار ما سُمّي بـ «نهاية التاريخ،» فإنّ الجانب النفسي لهذا النزوع يتأكد أكثر. واضح، إذن، أنّنا في تحليلنا هذا لا نَقْصد نقدَ الخطاب الأمازيغي بكلّ مكوِّناته جملةً وتفصيلاً، بل نَقْصد نوعًا من التعاطي مع الظاهرة يتميز بالنزوع الموضح أعلاه.

إنَ من يطرح القضية الأمازيغية من خلال «المصْفاة الكردية» يغيب عنه عمقُ الإحساس بانتماء المغاربة جميعا الى الأمة العربية الإسلامية

الأمازيغ/العرب: ثنائية الوهم

يَكْثر الحديث عن الشعب الأمازيغي مقابلَ العربي في المغرب. ويَرِدُ هذا التقسيم لدى الكثير من النزوعيين، ولدى الكثير من المهتمين بهذا الموضوع غير الواعين بخلفيات هذه التسميات. ومردُّ هذا التقسيم هو الرغبة في تحسيسِ كلّ «فئة» بأنْ لا علاقة لها بالأخرى، عبر التوسُّل بالاختلاف اللغوي الطبيعي والمقبول لتمرير أفكار غير مقبولة تُفقِر الهويةَ المغربية.

إنّ هذا التقسيم المفتعل يُعتبر الطريقَ الأمثلَ لإنتاج سلسلة من المفاهيم الخاطئة حول هذا الموضوع الحسّاس. وهو مفتعل لأنّ الأمر لا يتعلق بشعبيْن، لكلٍّ منهما مجالُه الجغرافي ومجالُه الثقافي التداولي الخاص. وهذا النفي الذي نَطْرحه مدخلاً لنقد هذه المعالجة ناتجٌ عن استقراء للواقع المغربي الذي فاجأ المستعمِرَ ذاتَه عند دخوله المغربَ، ويتأسّس على التفاعل والتلاقح والتثاقف وتمزيغ العربي «القحّ» وتعريب الأمازيغي «الخالص.» وهذا ما أكّده المؤرِّخُ الأمريكي روم لاندو بقوله: «مهما تكن الفروقُ المزاجيةُ بين العنصرين قويةً، فقد مرّ عليهما اثنا عشرَ قرنًا وهما يعيشان تاريخًا واحدًا وتقاليدَ واحدةً. وفوق ذلك، فإنهما يشتركان في الإسلام دينًا... على أنّ محاولة التعرف على العربي أو البربري على أساس الصفات الجسمانية هي محاولةٌ يَغْلب عليها أن تَبُوءَ بالفشل وتزداد الحالةُ تعقيدًا بسبب التزاوج مع السود، الأمرُ الذي أَلِفَه الناسُ منذ قرون.»[1] والملاحِظ للواقع المغربي عن قُرْبٍ ليس في حاجة إلى أيّ نص للتثبُّت من ذلك، بل تكفيه الملاحظةُ المجرّدةُ التي لا تَحْكمها الخلفياتُ الإيديولوجية من أجل التوصل إلى ما نحن بصدد تجشُّم عناء إثباته؛ فالقضية هي قضية مسافةٍ جغرافيةٍ لا أكثر، إذ بقدْرِ الابتعاد عن الواقع المُتَحَدَّث عنه ترتفع درجةُ ضبابية الرؤية، وسيطرة عناصرِ واقعٍ آخر في فهم الواقع المغربي.

وهذا بالضبط هو ما ينطبق على الملاحِظ المشرقي، الذي يَعْتمد على واقع آخر في منطقة أخرى من العالم لفهم حالة المغرب. والمسألة الكردية في المشرق العربي تُعتبر المصفاةَ التي يمرّ من خلالها الملاحظُ عن بُعدٍ للواقع المغربي، إذ يتصور الأمرَ ويتناوله بواسطة العناصر المحيطة بالقضية هناك، وهي عناصر شكّلتْها وروّجتْها وسائلُ الإعلام. وهذا الفهم المتسرع والقائم على الإسقاط اللاعلمي هو ما دَفَعَ الكاتبَ العراقي الراحل هادي العلوي[2] إلى الحديث عن جمهورية مستقلّة للبربر لها قيادةٌ، وعن ضرورةِ تأصيلِ خطها القومي بتبنّي مبادئ حركات التحرر!

إنّ مَنْ يَطْرح القضيةَ من خلال «المصفاة الكردية» يَغِيب عنه عمقُ الإحساس بانتماء المغاربة جميعًا إلى الأمة العربية الإسلامية. ويكفي هنا أن نُذَكِّر بأنّ شعار ثورة الريف، ولا أحد يستطيع أن يزايد على عبد الكريم الخطابي، كان نشيد: «اليوم هيوا للعرب هيوا.» كما أنّ فكرة الأصل اليمني للأمازيغ كان لها دورُها في زرع هذا الإحساس وتعميقه. والذي يجب وعيُه بالنسبة إلى هذه النقطة هو أنّ المسارات تختلف تمامَ الاختلاف. فمنذ أن طَرَحَ الاستعمارُ هذه القضية في المغرب من زاوية تجزيئية، عَمَدَ العلماءُ والوطنيون إلى مواجهتها. كما انعكس ذلك على المواطنين الذين أَعْلنوا أنّ المغاربة شعب واحد، وردّدوا جميعًا دعاءَ «اللطيف،»[3] الذي يَكْشف عن إحساس قويّ بالوحدة لا نجد له نظيرًا إلاّ لدى الشعوب التي صَهَرها التاريخُ والأحداثُ والثقافة.

---

١ ـ **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نيقولا زيادة (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٠)، ص ٢٧ ـ ٢٩.

٢ ـ عز الدين المناصرة، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب ـ إشكالية التعددية اللغوية** (عمّان: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٧٤.

٣ ـ دعاءُ اللطيف، الذي ردّده المغاربةُ احتجاجًا على الظهير البربري الذي حاولتْ فرنسا أن تفرّق المغاربة بواسطته، هو كالتالي: «اللهم يا لطيف، نسألكَ اللطفَ فيما جَرَتْ به المقادير، لا تفرّق بيننا وبين إخواننا البرابر.»

وهناك حقيقةٌ أخرى خَفِيتْ على أساتذة السوسيولوجيا الاستعمارية ويحاول النزوعيون اليوم إخفاءها بشكل متعمد، وهي أنّ التداخل والترابط - بالزواج أو بالتجارة أو غيرهما من الروابط الاجتماعية - قد كانا بين «العرب» و«البربر» أقوى منهما بين أصناف «البربر» بعضهم مع بعض. ذلك أنّ «البربر» أو الأمازيغ في المغرب ثلاثُ فئات سكانية متميّزة، ليس بمناطق سكناها فقط، بل بلهجاتها أيضًا. وهذا التباعد اللهجي والجغرافي «جَعَلَ علاقةَ التداخل والترابط وحركة الاندماج الاجتماعي تتم، على جميع المستويات اليومَ كما بالأمس، في اتجاه: عرب ← بربر، بربر ← عرب، وليس في اتجاه بربر ← بربر.»[١]

لذلك، فإنّه بَدَلَ المقابلة الحادة بين «العرب» و«البربر»، كما يفعل النزوعيون، يَلْزَمنا بالأحرى الحديثُ عن مغاربة ناطقين بالعربية وآخرين ناطقين بالأمازيغية. والحقّ أنّه ليست بين هؤلاء وأولئك اختلافاتٌ بائنةٌ، وذلك راجعٌ إلى أنّ الساكنة المغربية «الأمازيغية»، في الكثير من الحالات ذاتُ أصولٍ عربية وقد مُزِّغَتْ بفعل التفاعل؛ كما أنّ الساكنة «العربية» ذاتُ أصولٍ بربرية وقد تمّ تعريبُها شيئًا فشيئًا على مرّ القرون - ولم يحدث ذلك عن طريق إرغامها على ذلك، بل عن طريق آلية التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، خاصةً في المدن الكبرى التي كانت بُؤَرًا للعروبة منذ البداية.

إنّ هذه الحقائق المُرْبكة هي التي تَهَبُ الهويةَ المغربيةَ خصوصيتَها وتميُّزَها. ذلك أنّ المعرفة أو الجهل بالعربيات (الدارجة) أو بالأمازيغية ليسا مقياسًا للحُكْم على انتساب هذا الشخص أو ذاك. وهذا هو ما يؤكّده محمد عابد الجابري وهو يتحدث عن نفسه فيقول:

«إنّ كاتب هذه السطور، مثلاً، وهو من منطقة يتكلم أهلُها الأمازيغية (الجنوب الشرقي للاطلس)، لم يبدأْ بتعلم العربية الفصحى إلاّ ابتداءً من الثامنة من عمره عند دخول المدرسة. أما الدارجة المغربية فكان يَجْهلها جهلاً تامًا. ومع ذلك فقد كان يَحْفظ القرآن لأنّه أُدخل المسيد (الكُتّاب) حوالي السنة الرابعة من عمره. ولم يبدأ بتعلّم العربية الدارجة المغربية إلاّ حينما غادر قريتَه للالتحاق بالمدرسة الثانوية... أما الكبار من أفراد عائلته فلم يكونوا يَعْرفون من العربية الدارجة المغربية إلاّ كلماتٍ، وكان منهم مَنْ بقي يَجْهلها إلى أن تُوفّي في سنّ السبعين أو التسعين وهو يَحْفظ القرآنَ وبعضَ النصوص أيضًا. ومع ذلك، فلقد كانت هذه العائلة، وما زالت، تَمْلك شجرةَ نسبٍ 'موثّقة' تجعل أفرادَها من ذريّةِ فاطمة بنتِ الرسول: العربية القرشية. ولا يتعلّق الأمرُ هنا بـ 'حالة خاصة،' بل تلك حالةٌ سائدةٌ في جميع جهات المغرب، السهل منه والصحراء والجبل.»[٢]

تجاوز منطق الأقلية والأغلبية

نجد في الكثير من الدراسات العربية حول أوضاع الأقليات في العالم العربي[٣] إدراجًا للبربر والأمازيغ في خانة الأقليات، وذلك من دون أيِّ مسوِّغ ملموس. وهذا الإحساس نفسه يَسْتشعره المتلقّي عند قراءته للكثير من كتابات النزوعيين، إذ إنّ لهجة الكتابة تُشْعرك بأنّ المتحدَّث عنه أقليةٌ مهضومةُ الحقوق، في مواجهةِ أغلبيةٍ مهيمنةٍ، بيدها القرارُ النهائي - سياسيًا

١ - محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر - الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية** (الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٩٧.

٢ - الجابري، ص ٩٦.

٣ - انظر سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي** (القاهرة: مركز ابن خلدون)، ١٩٩٤. وانظر كتاب **أزمة الأقليات في الوطن العربي** لحيدر إبراهيم علي وميلاد حنا (بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢)، حيث تمت معالجةُ الموضوع بشكل يعتريه التسرعُ وعدمُ الإلمام بالمعطيات - وهو ما يتمثّل في إدراج البربر إلى جانب الأكراد والمسيحيين، وهو ما يؤكد ما قلناه أعلاه من أنّ مثل هذه المقاربات تفكر عن طريق توظيف آلية «الإسقاط»، الأمرُ الذي يَحْرمها من فهم الموضوع

مفهوم «الأقلية» لا ضرورة لاستحضاره عدديا، أو دلاليا، أو ثقافيا، في حالة الأمازيغ

واجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا. وإذا كان الموقف الأول يَرْجع إلى الجهل بمعطيات تاريخ المغرب وواقعه، فإنّ التناول الثاني يُمْكن إدخاله في إطار الاستراتيجية الرامية إلى إشعار القارئ بأنّ هناك فئةً متميزةً عرقيًا وثقافيًا، ومنسجمةً في مطالبها، تعاني التهميشَ والإقصاءَ.

إنّ مرامي معالجة الموضوع من هذه الزاوية تتمثّل في تقمُّص وضع الضحية، والترويج ـ بأسلوب آخر ـ لما تُوحي به فكرةُ «شعوب الأندجين» التي سنُبيِّن خلفيّاتِها ونَكْشف عن أبعادها. فبشكل عامّ، يرى أصحابُ هذا التصور أنّه لكي يُكتبَ لقضيةٍ ما أن تجد لها صدًى لدى الرأي العام، «فإنّه يجب الظهورُ بمظهر المضطهَد، وفرضُ صورةٍ عن الذات شديدةِ البؤس، بإمكانها هي وحدَها أن تُكْسِبَك التعاطف. وعلى هذا المستوى، فإنّ أيَّ تعبير لا يُعَدُّ مفرطًا، وبلوغ التطرف في إبداء الرأي شيءٌ مطلوب، وأدنى مُشْكلٍ بسيطٍ يجب تضخيمُه ليتحولّ إلى إهانة عظمى.»[١] ومرةً أخرى، فإنّ الواقع غيرُ ذلك تمامًا.

وحتى لا نَدْخل في التعقيدات المتعلقة بتعريف «الأقلية» و«الأغلبية،» والناتجة عن كثرة العلوم التي تناولتْ هذا الموضوع،[٢] وعن اختلاف البيئات المدروسة؛ وبعيدًا عن التناول العددي الذي يَعْتمد الإحصاءَ ولا يَصْمد أمام النقد؛ فإنّنا نكتفي بالإشارة إلى معطًى أساسي يحدِّد «الأقليةَ» بدقة. وهذا المعطى يتعلّق بالإحساس النفسي العميق بالتميز عن الساكنة الأخرى، ووجودِ حاجزٍ نفسي يعطي لكلّ طرفٍ شخصيتَه المتميزة، والتي يأتي الدينُ واللغةُ والتاريخُ والعاداتُ والقانونُ لتثبيتها والزيادة من أبعادها.

والإحساس بوضع الأقلية يبدأ في التشكل عن طريق الشعور بـ «النحن» في مقابل الآخر. وهذا الشعور «يبدأ عفويًا وتلقائيًا ولاعقلانيًا: فالفرد حين يواجه غريبًا يتولّد لديه إحساسٌ... بتمايزٍ واختلافِ ذلك الآخر. قد يكون شعورُه بسبب اللون أو الشكل أو اللغة أو الهيئة أو السلوك. وقد يتبلور هذا الإحساسُ أو الشعورُ داخل جماعةٍ ما، ثم تبدأ الجماعةُ في إعطائه شكلاً ومحتوًى عقلانيًا، بمعنى خلق وتكوين الأسباب والمبرِّرات المقبولة الكامنة خلف هذا الشعور تجاه الآخر أو الغريب، خاصةً لو أخذت العلاقةُ المتبادلةُ شكلاً عدائيًا.»[٣]

الملاحَظ أنّ هذه السيرورة لم يُكتبْ لها أن تتجذر في المغرب بفضل إحساس الكل بالانتماء إلى أصل واحد، وبسبب وحدة الدين والمذهب، وتمكُّنِ الناطقين بالأمازيغية من التواصل بالدوارج المغربية، ونتيجةً أيضًا للشعور بالانتماء إلى الأمة العربية الإسلامية. ومما يزكّي ذلك أنّه لم يَحْدث قطّ في تاريخ المغرب أنْ شَعَرَ فريق من سكّانه أنّهم يشكّلون أغلبيةً أو أقليةً. يقول الجابري:

«نعم، إنّ الذي يَنْظر إلى الأمور من الخارج، كما كان يَفْعل أصحابُ السوسيولوجيا الاستعمارية، قد يتراءى له أنّ في المغرب 'أغلبيةً' تتكون من 'البربر.' لكنْ لو أنّ هذا الملاحِظَ وَضَعَ نفسَه بين صفوف هذه الفئة أو تلك من فئات البربر، لما وَجَدَ لمفهوم الأغلبية أيَّ أثر. ذلك أن 'الأنا،' هذه المرة، لا يتحدّد بـ 'الآخر' الذي يُوصَفُ بأنّه 'عربي،' بل بـ 'الآخر' من ذوي فلان أو ذوي فلان من القبائل البربرية نفسِها... وهذا يعني أنّ كلَّ مَنْ يفكّر من المغاربة، سواء أكان ممن يصنَّف ضمن 'البربر' أم ضمن 'العرب،' بأن يجعل نفسَه 'أغلبيةً' سيكتشف في الحين أنّه 'أقلية،' سواء على مستوى اللهجة، أو العدد من السكان، أو المساحة من الأرض، أو على مستوى الخصب والغنى... وهذا التوازن الذي يَجْعل من التعدد وحدةً لا تَقْبل الانفصامَ هو ما يشكّل جوهرَ الحقيقة المغربية.»[٤]

١ ـ Pascal Bruckner, **La tentation de l'innocence**, éd. Grasset, 1995, p. 134

٢ ـ **Droits des minorités et des peuples autochtones** (ouv coll), éd. PUF, 1996.

٣ ـ **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص ١٨.

٤ ـ الجابري، مصدر سابق، ص ٩٦.

مفهوم الاقلية، إذن، لا ضرورة لاستحضاره عدديًا، لأنّ المتحدّث بالأمازيغية يتحدث العربية كذلك ـ فهو حاضر في خانتين لا واحدة. كما أنّه لا ضرورة لاستحضار ذلك المفهوم دلاليًا، لأنّه يستدعي مفاهيمَ أخرى مثل المجموعات العرقية؛ في حين رأينا أنّ الأمازيغ يَعْرُون عن العِرْق مثلُهم في ذلك مثلُ العرب، إذ يلاحَظُ في هيئاتهم خصائصُ متنوعةٌ جدًا، بل متباينة أحيانًا. أما ثقافيًا فالأمر متعذّر كذلك؛ ذلك أنّ الثقافة العربية التي يراد لها ـ من وجهة نظر نزوعية ـ أن تضادَّ الأمازيغية، هي الأخرى في جزء كبير منها من إنتاج الأمازيغ! إنّ الوضع في المغرب، إذن، شديد التركيب، وكلُّ المكوِّنات متشابكة ومنصهرة، لذلك فهي تستعصي على التحليل السطحي البسيط.

الظهير البربري: قلب المفهوم ووظائفه

ما الذي يعنيه «الظهيرُ البربري؟» وما الداعي إلى طرحه بوصفه محتاجًا إلى تقويم وتصحيح؟ بدايةً نشير إلى أنّ الظهير البربري هو مجموعةٌ من القوانين التي أصدرها الاستعمارُ الفرنسي بتاريخ ١٦ ماي ١٩٣٠، وتُعتَمَد لتنظيم المحاكم في المناطق الأمازيغية، وجعلِ الأعرافِ أساسًا لها. ويُعتبر الظهير البربري محطةً فارقةً في تاريخ الاستعمار الفرنسي للمغرب، إذ أدّى إلى أن تشنّ القوى الوطنية عليه حربًا لا هوادةَ فيها، معتبرةً إيّاه تمهيدًا للتفرقة بين المغاربة. كما وجد ذلك الهجوم صداه في الصحافة العربية، على نحوِ ما تشهد به أعدادُ **المنار والفتح والشورى والمؤيّد** في القاهرة، وصحيفة **الجامعة العربية** في فلسطين **والعهد الجديد** في بيروت... إضافةً إلى الصحف اليسارية الفرنسية التي قاومتْه هي الأخرى بوصفه مسًا بوحدة المغرب وتجذيرًا للاستعمار الفرنسي وللإمبريالية بصفةٍ عامة.

والشائع اليوم لدى كل المغاربة أنّ هذا الظهير استعماريُّ الخلفيات، وأنّ مِنْ بين أهدافه اللعبَ على التمايز «الأمازيغي» و«العربي،» وتجذيرَه من أجل التأسيس للطائفية بالمغرب، كما سَبَقَ أن أسَّس لها في الكثير من الدول الإفريقية. فهو يُخْرِج قسمًا هامًا من السكّان عن القضاء الشرعي، ويحوِّل جانبًا من المسائل القضائية في المناطق الأمازيغية إلى المحاكم الفرنسية، ومن ثم يَعْمل على تمزيق وحدة السلطة المغربية. وتبعًا لذلك فقد قدَّمَ أعضاءُ الحركة الوطنية المغربية مجموعةً من المطالب تتمحور حول إلغاء هذا الظهير، وإقامةِ قضاءٍ موحَّدٍ لجميع المغاربة، وحصرِ الأديان القومية في المغرب في الإسلام واليهودية، ومنع التبشير بالديانة المسيحية، واعتبار اللغة العربية اللغةَ الرسَميةَ للبلاد واعتمادِها لغةً أساسيةً في التَعليم.

الآن سنَعْرض لعملية قلب هذا المفهوم من طرف النزوعيين بشكلٍ يتجاوز كلَّ التوقعات. فالظهير البربري حسب تصوُّرهم ليس حقيقةً، بل خيالٌ صنعتْه الحركةُ الوطنيةُ من أجل تجييش المغاربة وتأليبهم ضد الأمازيغية. وهو نصٌّ يَحْمل [في رأي النزوعيين] مضمونًا إيجابيًا يتمثّل في الفلسفة الجديدة التي أتى بها، والمتعلِّقة بالجهوية واللامركزية والديموقراطية الاجتماعية السكانية؛ كما أنّه يشكّل مفهومًا جديدًا لإشراك المواطنين في تسيير شؤونهم وحلّ نزاعاتهم؛ بل إنّه «الأكثرُ ديموقراطيةً بالنسبة لكلّ ما صَدَرَ من قوانين وتشريعات وأنظمة سياسية في تاريخ المغرب.»[١] لذلك فإنّ أصحاب هذا التصور المتهافت يَدْعون إلى «إحياء وتطبيق هذا ' الظهير البربري ' الفرنسي، أي الذي أصدرتْه فرنسا.»[٢] محاولين تمييزَه عن الظهير كما تحدّث عنه الوطنيون المغاربة. وعليه، يَعْتبر النزوعيون الظهيرَ الأخيرَ أسطورةً وأكذوبةً لم يسبقْ أن وجدتْ، وهو ما سَمَحَ لهم بالحديث عن «بهتان وأكاذيب الحركة الوطنية» التي «مارست التشويهَ والتحريف [!]»[٣]

---

١ ـ عبد اللطيف اكنوش، انظر مقاله بالفرنسية في العدد ٥٧ من **Tawiza**.

٢ ـ **Tawiza** 62, Juin 2002.

٣ ـ نفسه. ومجموع هذه الآراء الشاذة رَوَّج لها محمد بودهان، وحسين وعزي، وعبد اللطيف منيب، وأحمد عصيد، وغيرهم كثير.

الخطاب النزوعي الأمـازيغي لا يعـمل سـوى على إعادة إحياء أطروحات السوسيولوجيا الاستعمارية حول المغاربة وتاريخهم وهويتهم

لنلاحظْ كيف تمّ قلبُ كلّ التصورات اعتمادًا على قراءة سطحية للتاريخ، واستحضار حسنِ النيّة في التعامل مع المستعمر، وسوءِ الظن تجاه الحركة الوطنية التي اضطُهِدَ أعضاؤها من طرف الاستعمار الفرنسي ونُفُوا إلى مناطق نائية بعد فضحهم لهذه المؤامرة. وتلك خطةٌ تَهْدف إلى إعطاء مضمون إيجابي لهذا الظهير، وإلى إخفاء شعور الإحساس بالنقص والدونية تجاه الآخر واحتقار الذات («الظهير الأكثر ديمقراطية في تاريخ المغرب»!). فالمغاربة، بحسب هذا المنطق، عاجزون عن التشريع لأنفسهم، وعاجزون عن تسيير ذواتهم. وهذه هي الفكرة نفسها التي اعتمدها المحتلُّ لتسويغ استعماره للمغرب. ألم نقلْ بأنّ هذا الخطاب النزوعي لا يعمل سوى على إعادة إحياء أطروحات السوسيولوجيا الاستعمارية حول المغاربة وتاريخهم وهويتهم؟

وللإحاطة بفداحة هذا القلب، فإنه يكفي أن نتصور اليوم فرنسيًا يُعْلي من شأن الماريشال بيتان الذي تعاونَ مع ألمانيا النازية، ويضفي قيمًا سلبيةً على المقاوم جون مولان والجنرال دوغول. إنّ هذا الموقف يعطي صورةً واضحةً عمّا يَعْمل أصحابُ هذه الرؤية على تجذيره. وهي رؤية سطحية تَنْزع الظهيرَ من سياقه، وتَغْفل عن إدراجه في السياسة العامة التي كانت تَنْهجها فرنسا في التعامل مع مستعمراتها آنذاك، والتي تقوم على شعار «فَرِّقْ تَسُدْ.» كما أنّها تَعْمل على اختزال الظهير البربري في مجرد قانون، في حين أنّه هو سياسةٌ متكاملةٌ كانت تَشْمل القضاءَ الذي يُعتبر القمةَ البارزةَ في هذه السياسة، والتعليمَ الذي سيغيِّر من خلاله التاريخُ والعاداتُ والتقاليدُ والمعتقدُ، والجغرافيا التي تُعتبر الهدفَ النهائيَّ لمجموع هذه الخطة، والتي ستؤدِّي إلى إضعاف المغاربة جميعًا.

وقد وعى خطورةَ هذه الخطة الفرنسيُّ قبلَ المغربي. يقول المؤرِّخ الفرنسي بيرنار لُوغان: «إنّ [الظهير البربري] يُعتبر بحقٍ كارثةً وطنيةً. فبمقتضاه، لن يَخْضع الأمازيغُ للقانون القراني، ونتيجةً لذلك لن يَخْضعوا للسلطان [محمد الخامس] على أساس أنّ سلطةَ هذا الأخير كانت دينيةً وتتضمن تطبيقَ الشرع. إنّ هذا النظام القضائي الجديد كان سيؤدِّي إلى التفريق بشكل عميق بين الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغية، تطبيقًا للفكرة السائدة في بعض الأوساط الاستعمارية الفرنسية التي تذهب إلى أنّ البربر قابلون للاستتباع بشكل مطلق، بشرط أن يتم تطهيرُهم ممّا له علاقة بالعربية.»[1]

إنّ ما تمارسه النزوعيةُ تجاه هذا الحدث الخطير هو أشبهُ بمن يَسْمل عينيْه لكي لا يرى الحقائقَ الواضحة التي قد تَفْرض عليه تغييرَ استراتيجيته. فالسياسة الفرنسية تجاه المستعمرات كانت تقوم على مبدإ «فَرِّقْ تَسُدْ» الذي اعتمدته روما، ليصبح فيما بعد ثابتًا من ثوابت فرنسا. وقد اعتمده بونابارت في حملته على مصر؛ إذ أَعْلن في البدء أنّه «سيحرِّر الشعوبَ الخاضعةَ لقهر المماليك،» لكنّه بعد ذلك سيعتمد على بعض الأقباط لتوجيههم ضد الأتراك، بل سيشكِّل ما سُمِّي بالفيالق القبطية. والخطة ذاتُها ستعتمدها فرنسا في الجزائر، إذ إنّ الجنرال De Bourmont سيُعلنُ في بداية الاستعمار أنّ الجيش الفرنسي جاء ليَطْرد الأتراك. وسيَعْمل خَلَفُهُ على استدعاء أمراء من أسرة الباي بتونس، وسيجنِّد بعضَ القبايليين الجزائريين لضرب الوحدة. والخطة ذاتُها ستتكرر في المغرب عن طريق تأليب جهة ضد جهة أخرى. وهذا ما أكّده المستعمِر الفرنسي البيني بقوله: «إذا كانت هناك أخلاقٌ ونزعاتٌ يجب احترامُها، فهناك أيضًا أحقادٌ ونزاعاتٌ يجب معرفةُ كيفية فرزها واستغلالها لصالحنا بمصادمة بعضهم ببعض، وباعتمادنا على بعضهم لهزم الآخرين بشكل أفضل.»[2]

١ ـ Bernard Lugan, **Histoire du maroc des origines à nos jours**, éd Perrin, 2000, p. 272.

٢ ـ Charles-Robert Ageron, "Du mythe kabyle aux politiques berbères," in **Le mal de voir**, Cahiers Jussieu/2, Université de Paris VII, éd. 10/18, 1976, p. 332.

إنّ هذا الإطار الإمبريالي الذي يضفي عليه النزوعيون، اليوم، مختلفَ القيم الإيجابية، هو وحده الذي يمكن أن نُدْرِجَ ضمنَه السياسةَ البربريةَ لفرنسا تجاه الجزائر والمغرب ـ وهي سياسة، كما يقول شارل روبير أجيرون، «ليست ثمرةَ صدفةٍ إثنوغرافيةٍ، بل هي نتيجةٌ حتميةٌ تاريخيةٌ،» أيْ أنّها من صنع فرنسيٍّ صرف إنباتًا وتنشئةً. وهي السياسة نفسُها التي سلكتْها فرنسا في الهند الصينية وفي مدغشقر وفي سوريا؛ ففي هذه الأخيرة اعتمدتْ فرنسا سياسةَ البلقنة، وجزّأتْها إلى دويْلات صغيرة هي دويْلة دمشق ودويْلة العلويين ودويْلة جبل الدروز ودويْلة حلب... كما عملتْ على تأجيج الأقليات، فصادمت الموارنةَ والدروزَ والشيعةَ والأرمنَ والشركسَ والسُّنّةَ...

من الشعوب الأصلية إلى شعوب الأنديجين

من بين أكثر المفاهيم المستعملة من طرف الخطاب النزوعي مفهومُ «الشعوب الأصلية.» وهذا المفهوم استُعْمل في المدرسة المغربية في وقت جد مبكّر في كتب التاريخ، والكلُّ يَحْفظ عن ظهرِ قلبٍ التعريفَ المسكوك: «إنّ سكان المغرب الأصليين هم البربر، وقد قَدِموا إلى المغرب من اليمن عن طريق الحبشة ومصر.» ولم يكن هناك أيُّ اعتراض على هذا التعريف ولا على استعمال لفظ «الأصليين،» بغضّ النظر عن حقيقته التاريخية أو عدمها؛ فتضمُّنُ هذا التعريف لأصل البربر الأول، المتمثّلِ في القدوم من اليمن، ينفي عن ذهن المتلقّي أيَّ اختلاف بين المغاربة الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغية بردّهما إلى أصل واحد، وهذا ما تمثّله المغاربةُ وعاشوا عليه إلى اليوم. ولكنّ ما يَفْرض اليومَ مراجعةَ هذا المفهوم وإخضاعَه للتفكيك هو الاختلافُ الجذريُّ بين ما كان يعنيه في التعريف المدرسي، وبين ما يعنيه اليوم بعد إصدار الأمم المتحدة للإعلان العالمي للشعوب «الأصلية،» وانخراطِ الكونغرس الأمازيغي فيه، وتبني أفكاره من طرف الكثير من النشطاء الأمازيغيين الذين تَصْدق عليهم صفةُ «النزوعي» بامتياز. فلفظ «الأصليين» في السياق المدرسي كان ذا مدلول معجمي يُحيل على أقدمِ مَنِ استوطَنَ هذه المنطقةَ من العالم، لذلك فقد كان يتم تعويضُه بألفاظ أخرى تدلّ على ذلك مباشرةً مثل «سكان المغرب الأقدمين أو الأوائل.» فالأصلي في مثل هذه الألفاظ يُفهم في إطار زمني لا غير، ولا يتضمن أيةَ حمولةٍ إيديولوجيةٍ كتلك التي أصبحتْ له بعد تضمينه في ذلك الإعلان العالمي.

واليوم، بعد تبنّي الأمم المتحدة لهذا اللفظ، يمكن القولُ بأنّه قد فَقَدَ دلالتَه المعجمية الأصلية الدالة على الزمن، وأصبح ذا معنى ثقافي وسياسي يَحْرف تاريخَ المنطقة ككل، ويوجّه المتلقّي إلى تبنّي فهم للتاريخ يقوم على الصراع بين ساكنة المنطقة، ويَدْفعه ـ نتيجةً لذلك ـ إلى اتخاذ مواقف قَبَلية تجزيئية وطائفية. وهذا المنعطف المفاهيمي الخطير الذي عرفه هذا اللفظُ لم يَنْبعْ من فراغ، بل جاء نتيجةَ صياغته انطلاقًا من قراءة تاريخ شعوب وأماكن أخرى لا علاقة لها بالمغرب. والدليل على ذلك أنّ تبنّيه من طرف النشطاء النزوعيين جاء في مرحلة تالية، أيْ بعد أن اكتملتْ صياغتُه بحيث لم يكن لهؤلاء أيُّ إسهام في تأسيسه والتنظير له!

وتَجْدر الإشارةُ إلى أنّ ترجمة «الشعوب الأصلية» ترجمةٌ غيرُ موفَّقة لأنّها لا تفي بالمدلول الحاضر في اللغات الفرنسية والإنجليزية على وجه الخصوص. فالإنجليزية تتحدث عن indigenous peoples، والفرنسية تتحدّث عن les peuples autochtones. والمهم في هذا السياق هو أنّ اللفظيْن الإنجليزي والفرنسي محمَّلان بدلالاتٍ خاصةٍ نَلْمسها في المعجم اللغوي وحده دون اللجوء إلى تاريخ هذا اللفظ وإيحاءاته السياسية؛ ففي معظم المعجمات والموسوعات يُعَرَّف «الأنديجين» بوصفهم سكّانَ منطقةٍ اجتاحها المستعمِرون أو سكّانَ منطقةٍ واقعةٍ تحت تأثير المستعمِرين، ويقدَّم كمثال توضيحي تعبيرُ: «ثورات الأنديجين.» إنّ المعجم وحده، إذن، يكفي للدلالة على خطإ الترجمة العربية، وعدم أدائها للمعنى المقصود في اللغات الأخرى. فـ «الشعوب الأصلية» ترجمةٌ مشوَّهةٌ ومشوِّهةٌ للواقع والتاريخ المغربييْن؛ ذلك لأنّ الأصليّ هنا ليست له أيةُ علاقة بما للأصل من دلالات إيجابية، بل

مفهوم «الأنديجين» غيرُ صالح لتوصيف حالة الأمازيغ، لأنّ علاقتهم بالعرب ليست صدامية ولا استئصالية

يَحْمل دلالاتٍ تاريخيةً وسياسيةً وإيديولوجيةً، ويُلْزم متبنّيه النظرَ إلى المغرب بكونه مشكَّلاً من مستعمِرٍ ومستعمَر. كما أنّه يَطْرح فكرةَ إبادة شعبٍ لشعبٍ آخر كمسلَّمةٍ لا تَقْبل النقاش. وهذا وحده يحتِّم تعريبَ اللفظ بدل ترجمته، والحديثَ عن «معاهدة شعوب الأندجين» [لا الشعوب الأصليّة] للوفاء بالمقصود.

إنّ الأصليين الذين كنّا نتحدث عنهم فيما مضى ليسوا هم السكان الأصليين الذين يتم الحديثُ عنهم اليوم. فقد تمّ تحويلٌ جذريٌّ للمفهوم الذي أصبح يَحْمل دلالات سكان أراضٍ أخرى، هي أميركا وأستراليا وكندا وجنوب إفريقيا... وهو مفهوم لا مقابلَ له على أرض الواقع، إذ إنّنا عاجزون عن معرفة الأصلي على أرض الواقع المغربي: فالامتزاج بين «العربي» و«الأمازيغي»، وتبادلُهما للمواقع، واختلاطُهما بالسود والصقالبة... كلُّ ذلك يؤكّد أنّ وضع المغرب يمزّق أطرَ هذا المفهوم الضيق ويتطلب الحديثَ عن شعب واحد.

ويزداد هذا الملمح تأكيدًا عندما نطّلع على التعريف الذي وَجّهَ أشغالَ لجان الأمم المتحدة. فهذا التعريف يشدِّد، هو الآخر، على الشعوب المنحدرة من سكان قدماء، طَرَدهم من أرضهم شعبٌ آخرُ مستعمِرٌ عَمِلَ على الهيمنة عليهم ومعاملتهم بشكل لاإنساني، وهم اليوم يعيشون تبعًا لعاداتهم الخاصة وتقاليدهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أكثر من اتباعهم لمؤسسات الدولة التي ينتمون إليها راهنًا.[1]

من خلال هذه المعطيات، وغيرُها كثيرٌ، تتَّضح لنا عدمُ صلاحية هذا المفهوم لتوصيف الحالة المغربية، وانحصارُ إجرائيته في فهم تلك المجتمعات التي أدى فيها تلاقي شعبين إلى تهميش الوافدِ للمقيم وإلى سحقه وإبادته، كما وقع في الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وزيلاندا الجديدة... حيث أبيد الهنودُ الحمر وأبورجين أستراليا وغيرُهم ممن عانوا الإقصاءَ والقتلَ المنهج.[2]

هذه العلاقة الصِّدامية والاستئصالية التي أقامها الأوروبيُّ مع هذه الشعوب، والتي تسوِّغ لها تبني هذه المعاهدة، يقابلها سلوكٌ مخالفٌ تمامًا لما ساد في المغرب. وهذا ما يؤكّده أقدمُ نصّ في تحديد الهوية المغربية في تاريخ المغرب الإسلامي، والذي وَقَّعه أعيانُ قيس وأشرافُ زناتة مع القائد العربي حسّان بن النعمان الأزدي، وجاء فيه: «هذا ما شَهِدَ به أنجادُ قيس عيلان لإخوانهم زناتة من ولد بر بن قيسٍ عيلان بن مُضَر بن نزار بن معد بن عدنان. فأنتم، والحمدُ لله، إخوانُنا نسبًا وأصلاً، تَرِثُوننا ونَرِثُكم. نجتمع في جدّ واحد، هو قيس عيلان؛ فلكم ما لنا، وعليكم ما علينا، لم نَزَلْ نَعْرف ذلك ونتوارث علمَه وصحّتَه عن آبائنا ومشايخنا وأهلِ العلم بالتاريخ والمعرفة بالأنساب منا، يأخذه كابرٌ عن كابر وعادلٌ عن عادل. فليعرفوا ذلك ويُلْزموا أنفسَهم ومواليهم معرفتَه...».[3] ففي مقابل التعامل الهمجي واللاإنساني الذي طَبَعَ تلاقي شعبين، والذي يعطي اليومَ الأندجينَ الحقَّ في الحديث عن الشعب الأصلي بكل مدلولاته وإيحاءاته، نجد في المغرب تعاملاً راقيًا يَعْتمد الكتابةَ والعَقْدَ والوثيقةَ وتقريرَ الأُخوّة والسلَف الواحد والمشاركةَ في المنافع والمضارّ.

ليس هدفَنا هنا تزيينُ التاريخ وتلميعُه والقولُ بأنّ الأمر كان خطًّا متصلاً؛ فقد حَكَمَ العلاقةَ المدُّ والجزرُ. وقد تمثَّل الجزرُ في الصراع الذي كانت تَحْكمه مرةً العقيدةُ، ومرةً الغنيمةُ، ومرةً أخرى القبيلةُ؛ وكان يضمّ أمشاجًا عربيةً وأخرى أمازيغيةً. ولكنّ التعايشَ وذوبانَ طرفٍ في الآخر وانصهارَ الكلّ، كلّ ذلك ظلّ هو القاعدةَ التي طَبَعَتْ هذا التاريخ.

١ ـ Isabelle Schulte-Tenckhoff, **La question des peuples autochtones**, éd. Bruylant, Bruxelles, 1997, p. 7.

٢ ـ انظر: Yves Lacoste, **Dictionnaire de géopolitique**, Paris, Flammarion, 1995

٣ ـ صالح بولعيد، **في المسألة الأمازيغية** (الجزائر: دار هومة، ١٩٩٩)، ص ٧٦.

بناءً على ما سبق نقول إنّ الانخراط في «معاهدة الشعوب الأصلية» من طرف بعض المغاربة النزوعيين هو إجرامٌ في حق المغاربة، وإهانةٌ لهم جميعًا، وتشويهٌ للتاريخ المغربي. وهو أيضًا نُكرانٌ للثقافة الأمازيغية ولرموزها ومثقفيها الذين فكّروا في المغرب كمجموعةٍ ثقافيةٍ متكاملة، وارتضَوْا لأنفسهم الانخراطَ في الحضارة العربية الإسلامية، وساهموا في صنعها ونقلها إلى مناطق أخرى من العالم. فتمزيغُ عرب «أقحاح» وتعريبُ أمازيغ «خُلّص» يجعلان الحديثَ عن شعوب أصليةً وهمًا وأسطورةً وخطأً فادحًا في حقّ المغاربة جميعًا؛ ذلك أنّ الشعب الأصلي يَفْترض وجودَ ذاتيْن متمايزتيْن غير متنافذتيْن، تقيمان بينهما علاقةً يَحْكمها الصدامُ والعزلةُ والعنصريةُ أحيانًا.

من اجل هوية مُوَشَّحَة

وأخيرًا، فإنّ هناك عاملاً آخر يَحْسن بنا أن نقف عنده، وهو تبنّي أغلب النزوعيين لتصوّر عن الهوية خَضَعَ لعمليةِ تفقيرٍ متدرجة. فالنزوعي، بقلبه للمفاهيم بهذا الشكل الدائم، وسجنِه لنفسه في دوائر هوياتية شديدة الضيق، وإعلانِ عدائه لكلّ مكوِّنات الثقافة العربية، ومطالبتِه بالقطع مع المشرق...انتهى إلى بناء هويةٍ على غرار تلك التي اعتمدها بعضُ المثقفين المصريين الذين دَعَوْا في الخمسينيات والستينيات إلى البحث عن المجد الفرعوني وكلِّ ما يتصل بالعصور السابقة على الإسلام باعتبارها المرحلةَ الممثِّلةَ لهويةِ ووجدانِ الشعب المصري الذي عَرَّبه الإسلامُ و«طَمَسَ» أصولَه «الحقيقية»!

وهذه الاستراتيجية تنتهي بالنزوعي إلى تشكيلِ صيغةٍ للهوية ذاتِ بعدٍ واحد، وهي في الحقيقة هويةٌ لا وجودَ لها في المغرب. والنزوعي هو أكثرُ الناس وعيًا بذلك، لكنّه يُقْنع نفسَه بصحة تصوره ويعيش على هذا الوهم. وأما الهوية فهي في حقيقتها موشَّحةٌ، على غرار الموشّحات الأندلسية التي كانت مزيجًا من المكوِّنات تفاعلتْ فيما بينها لتعطي منتوجًا جديدًا. إنّها مجموعة من الانتماءات المتعددة التي أَمْكن تقاطعُها وتمازجُها عبر مراحل التاريخ الطويل والهجرات المتتالية، وهي من صنع روافد وإسهامات وتلاقحات متنوعة تتكامل فيما بينها. ومن ثم، فإنّه يَصْعب حصرُها في انتماءٍ واحد. وحتى إنْ أمكن ذلك، فذلك على المستوى النظري، ومن باب تسهيل التسمية والتعيين وتمييزها عن الهويات الأخرى؛ أما عند إنزالها إلى أرض الواقع، فإنّها سرعان ما تتكسر وتتشظّى، كاشفةً عن العناصر التي يراد إخفاؤها وطمسُها.

إنّ المكوِّن العربي يسري في كلّ تمظهرات الأمازيغية، وهذه هي الحقيقة التي يَرْفض النزوعيُّ التسليمَ بها. وهو يعلن عن رفضه لها بلغة عربية فصيحة، فيكذِّب نفسَه ويتناقض مع ذاته بتصريحه هذا، إذ يعلن ـ من خلال ذلك ـ أنّ الثقافة واحدة ومتنوعة، وأنّ الفرد واللغات والإنسانية كلّها تنطبق عليها هذه القاعدة. إنّ الهوية كما يريدها النزوعي واحدةٌ بدون تعدد، مختَزَلةٌ في أحد مكوِّناتها الذي يتم تضخيمُه على حساب المكوِّنات الأخرى التي يتم تغييبُها وبترُها واجتثاثُها للحصول على هوية منغلقة. وهذا وحده كافٍ لدفع هذا التصور الفقير إلى إنتاج فكرٍ فقير، وإلى الحديثِ عن العِرْق والأقلية، وتحويلِ المغاربة إلى شعب أنديجين، وقلبِ مؤامرةِ الظهير البربري، وتحويل الوطني إلى خائن...وذلك كله من أجل تحقيق هدف واحد: القطعُ مع المكوِّن العربي جملةً وتفصيلاً، والتأسيسُ للتجزئة، وجعل المغرب منطقةَ فراغٍ تاريخيٍ رهيب.

رشيد الإدريسي

باحث متخصِّص في المسألة الأمازيغية، عضو المركز المغربي لحوار الثقافات.

في الخطاب الأمازيغي: وجهة نظر نقدية

محمد الولي

أقيموا، بني أمي، صُدورَ مطيّكم / فإنّي إلى قومٍ سواكم لأميلُ

الشنفرى

الأمازيغية بين العربية والفرنسية

الأمازيغية هي إحدى اللغات السامية الحامية، والركيزة الأساسية للهوية الأمازيغية في المغرب والجزائر خاصةً كما تتمتع بوجود محدود جدًا في تونس وليبيا ومصر وموريطانيا والسنيغال ومالي ونيجيريا. إلاّ أنّ المنافحين الأمازيغ عن هذه اللغة قلّما أشاروا إلى أنّ الهيمنة الحقيقية في شمال إفريقيا هي للفرنسية: فهي في المغرب لغةُ العلوم والطبّ والصيدلة والهندسة والإعلاميات ومدارس التدبير الإداري. وهي اللغة المعتمدة في جزء هامّ من شُعَب كليّات الحقوق في المغرب كلّه؛ إضافةً إلى وجود حوالي أربع عشرة شعبة للغة الفرنسية في كل كليّات الآداب بالمغرب. وهي لغة الجزء الأكبر من الإدارة العمومية، ولغةُ «الجريدة الرسمية» المغربية إلى جانب العربية. والفرنسية هي لغة نصف التعليم الابتدائي والثانوي الجامعي. وهي تحتلّ مواقع رفيعة في الإعلام التلفزي والصحافة اليومية والراديو. وهي اللغة التي يعتمدها كثيرٌ من أدباء المغرب في الشعر والرواية والنقد. بل اللافت أنّ القوميين العرب والإسلاميين على اختلاف مذاهبهم، والأمازيغيين بمختلف نِحَلهم، متفقون على هذا الأمر: «الفرنسية أولاً!» وفي بعض الأحيان «الإنجليزية أولاً أو ثانيًا!» وبعد ذلك تأتي العربية لأجل التواصل مع... العامة!

وعلى كلّ حال، فإذا كانت العربية تتمتع بمكانة أدنى من الفرنسية، فإنّها تحتلّ مكانةً أرفعَ من الأمازيغية؛ وذلك لأنّ العربية ـ طبعًا ـ هي لغةُ القرآن والطقوس الدينية، وهي اللغة الرسمية للوطن بحكم القانون، وهي فوق هذا وذاك لغةُ التدريس في مجال الإنسانيات وكليّات الشريعة، وهي لغة القضاء والأدب والشعر والصحافة والتلفزيون ... إلخ، وهي اللغة التي يخاطِبُ بها الملكُ الشعبَ.

الأمازيغية... نضاليًا

في هذا الوضع، الذي تبدو فيه العربيةُ والأمازيغيةُ مظلومتيْن بنسب متفاوتة مقارنةً بالفرنسية، فإنّ أغلب خطاب الحركات الأمازيغية يسدِّد ضرباته الظالمة للعربية لا للفرنسية، رغم أنّ هذه الأخيرة هي التي تهيمن في غير موطنها ولها في المغرب وجهٌ استعماري رغم أهميته العلمية. ومع هذا، فإنّ وضع الأمازيغية صعبٌ جدًا بسبب هذا الحرف الجديد (تيفيناغ) على الشعب. إلاّ أنّ أحدَ عوامل الإحباط هو أنّ مؤسسات التدريس والبحث قد قررتْ أن تضع حدًا للتعدد «اللهجي» ـ وهو التعدد الذي يجعل متحدثًا من جنوب المغرب في سوس والآخر من الشمال في الريف لا يتفاهمان إلاّ بنسب ضعيفة جدًا. صحيح أنّ أصل هذه «اللهجات» واحد وهو الحامية السامية (دَعْكَ من الأصول المختلقة الاستعمارية الباسكية أو السلّتية)، إلاّ أنّ العزلة التي عمرتْ قرونًا جَعلتْ كلَّ فرع يشقّ طريقَه باستقلال عن الفروع الأخرى، حتى وصل إلى درجة التميّز شبه التامّ. يقول ليونيل غالان Lionel Galand: «ترتبط لهجاتُ السكان البالغةُ الاختلاف فيما بينها بسمات لغوية مشتركة تؤمِّن وحدةَ الأمازيغية. غير أنّ واقعها يوفّر فيضًا من اللهجات المحلية تصل إلى أربعة أو خمسة آلاف لهجة حسب أنْدري باسيه، لكلّ قبيلة ولكلّ قرية لهجتُها...»[1]

والحقّ أنّ التوحيد المستهدف اليوم يعتمد على التدخل الإرادوي الذي يُنْجزه الباحثون اللغويون المتمتعون بتزكية ما، وهذا بدوره يستجيب لضغط الجمعيات الأمازيغية. يقول أحد أقطاب هذه الجمعيات السيد إبراهيم أخياط : «الوطن بالنسبة إلينا يبتدئ من سيوَة بمصر حتى جزر الكناري... وشعبنا هو الشعب الأمازيغي، ساكنةُ هذا الوطن الذي تعَرَّف واحْتَكَّ بعدة ثقافات أثّرتْ فيه وأثَّر فيها، ولكنْ في النهاية هو شعب له خصوصيتُه وهويتُه. لذلك فنحن بالطبيعة سنواجه كلَّ التوجّهات الراغبة في سلب هذه الهوية أو احتوائها أو إقصائنا كثقافة، كهوية، كحضارة.»[2]

١ ـ Universalis, p.1009

٢ ـ جريدة النهار، العدد ٢٠٠٤/٣/١٩.

لكنّ السيد أخياط لم يتساءل عن عدد المتكلمين بالأمازيغية، فالحال أنْ لا أحد يتكلم بها بل بالإسبانية! على أنّ الأهمّ هو أنّ هذا الخطاب يتناول الأمازيغ وكأنّهم وحدهم أغلبيةُ السكان، ولا حديث عن المكوِّن العربي إلى جانبهم. بل الأغرب هو أن يمتدّ وطنُ أمازيغ المغرب، في تصريح أخياط، من شاطئ الأطلسي إلى سيوَة غرب مصر. فما قوله، إذن، في عرب المغرب، إلى اين امتدادهم؟ الواقع أنّ مقتضى هذا الخطاب هو ألاّ وجود للعرب في المغرب! ويقول أحدُ المتشددين الغلاة: «كل المغاربة أمازيغ.»(١) ولكنّنا نشير إلى أنّ أكثر الباحثين يقدِّرون عددَ الأشخاص الذين يتحدّثون الأمازيغية لغةً أولى بـ ٤٠٪ (غالان)(٢) أو ٤٥ ٪ (بوسكيه).(٣) وحينما نستند على هذا، لا يمكن المرءَ إلاّ أن يندهش أمام خطاب المناضلين الأمازيغيين الذين يتحدثون عن الهوية الأمازيغية للمغرب وكأنّها هويةُ كلّ المغاربة. هذا الخطاب أدعوه كليّانيًا لتجاهل التعدد الهوياتي في المغرب تجاهلاً تامًا ولاعتباره العربية مجردَ كُسُورٍ قابلة للإهمال. فلنتأملْ قولَ أحدهم: «وأولُ ما ينبغي على السلطة بالمغرب القيامُ به، حتى لا تبقى رهينةً لابتزاز التيارات القومانية والإسلاموية، هو الانسحابُ مما يسمى 'الجامعة العربية' التي لا وجود لها على مستوى الأثر والفعل والنتائج، والإعلانُ رسميًا ودستوريًا على أنّ المغرب مملكة أمازيغية. أما هؤلاء الذين يُعْطُون الأسبقيةَ لمشاكل الشرق على المشاكل الداخلية للوطن، فما عليهم ـ حتى يكونوا منطقيين مع أنفسهم ـ إلاّ أن يرحلوا عن المغرب ويغادروا إلى الأبد، وليستقروا بفلسطين أو العراق أو أفغانستان، التي هي مواطنهم الروحية، مادام المغربُ يستحيل أن يكون هو فلسطين أو العراق أو أفغانستان [!]»(٤)

اقلُّ ما يُمْكن أن يوصَفَ به هذا الخطابُ هو الإقصائية والتلويح بما لا تُحْمد عقباه؛ أي المطالبة بإعلان المغرب مملكةً أمازيغيةً، والتنكّر التامّ للانتماء المتعدد للمغرب ـ وأعني إلى العروبة والأمازيغية والإسلام. وإنّ من يقرأ الكلام السابق لا يمكن أن يصدِّق صاحبَه وهو يتحدث في سياق آخر مع مجموعة من مناضلي الحركة الأمازيغية الموقِّعين على «البيان الأمازيغي» سنة ٢٠٠٠، وورد فيه: «نحن الأمازيغ إخوانُ العرب حيثما قطنوا، بحكم انتمائنا إلى الأمة الإسلامية، وبحكم الأواصر القوية التي تَرْبطنا بهم، وبحكم التاريخ المشترك المطبوع بالتآزر في السرّاء والضرّاء، نقاسمهم آمالَهم وآلامَهم، ونناصرهم في كل قضية عادلة. أما مواطنونا المغاربة الذين يعتزّون بعروبتهم، كما نعتزّ نحن بأمازيغيتنا، فنحن وإياهم ذاتٌ واحدة. لا ينبغي أن يَفْتخر منّا ولا منهم بالنسب أحدٌ، لأنّ الاعتداد بالأَرُومة دليلٌ على الخمول وتحايلٌ من أجل نيل الرفعة والجاه والمال دون جهد ولا عمل.»(٥)

وكثيرًا ما سمعنا أنّ العربية مفروضة على شعب المغرب الذي هو في جملته شعب أمازيغي ولا علاقة له بالعربية والشرق. يقول أحدهم: «إنّ الصراع في بلدنا يدور بين ما هو معاش وبين ما هو يوتوبية ممأسسة. العربية ليست لغةَ أيّ أحد. وتعلُّمُها يمرّ عبر الإكراه المدرسي...»(٦)

١ ـ Mohamed Boudhan, "Tmazight entre le culturel et le politique," in **Amazighité, debat intelectuel** (Rabat: Centre Tarik ibn Zyad, 2002), p. 11.

٢ ـ Lionnel Galland, "les Berbéres," **Universalis**, p 1009.

٣ ـ G.H. Bousquet, **Les Berbères** (Paris: PUF, 1967). p. 19.

٤ ـ «لا لمارسة الابتزاز على المؤسسة الملكية باسم فلسطين،» في جريدة **تاويزا**، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ١١.

٥ ـ بيان بشأن ضرورة الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب، مارس ٢٠٠٠ .

٦ ـ موحا مخلص، «العربية الرسمية رمز لأبارتايد لغوية مقيتة،» جريدة **اكرار** العدد ١٢٨، ٢٠٠٤، ص ٧.

لا يمكن المرء إلاّ أن يندهش أمام خطاب المناضلين الأمازيغيين الذين يتحدثون عن الهوية الأمازيغية وكأنها هوية كل المغاربة

صحيح أنّ مثل ذلك الكلام الانفعالي ليس له أيُّ أثر علمي، ولكنّ ما تروّجه الصحافةُ موجّهةُ إلى العامة المستهدَفة بالتحريض والتعبئة. ومثلُ هذا المرسلات الدعائية يُمكن، بتواتره وشيوعه، أن يَعْبث بالعامة ويَقُودها عبر المسارات العدمية وغير الإنسانية. ويؤكّد الفكرةَ نفسَها صحافيٌّ آخرُ مشهورٌ بمثل هذه التدخلات المحمَّلة بالنعرة العرقية: «أول خطوة يَفْرضها هذا القطع مع الإرهاب الذي يأتينا من المشرق هو الاعتراف الكامل والدستوري والشجاع بالهوية الأمازيغية للمغرب، والإعلانُ رسميًا أنّ المغرب مملكة أمازيغية؛ مع ما يرافق ذلك من ردّ الاعتبار للأمازيغية كلغة رسمية للدولة المغربية، ووضع حدٍّ نهائي صريح، وشجاع كذلك، للتعريب الذي دَمَّرَ عقولَ أبنائنا وحَوَّلهم إلى قنابل موقوتة يفجّرها الوهّابيون عن بعدٍ كلّما أرادوا ذلك.»[1]

وعليه، فإنّ العربية مرفوضة، في هذا التصوّر، لتوهُّم احتلالها مكانَ الأمازيغية؛ والإسلامَ مرفوض لأنّه منقول عَبر اللغة العربية. ولكنْ هل المطالبة بالانفصال عن الشرق، وبتطليق اللغة العربية والإسلام والجامعة العربية، واستبدال اسم المغرب العربي بآخر غير عربي؛ هل كل هذا مبرَّرٌ من مواقع الدفاع عن الهوية الأمازيغية؟ هل يليق بالأمازيغ إعلانُ العداء للعربية، وهي لغةُ نصفِ ساكنة المغرب؟ وعلى مَنْ يراهن المناضلون الأمازيغ لحماية الهوية الأمازيغية؟ لمن ستدرَّس الأمازيغية اليوم وغدًا؟ أليس العرب في المغرب، في النهاية، هم حماةَ الأمازيغية، كما كان الأمازيغ ـ وما زالوا ـ حماةَ العربية؟

والملاحَظ أنّنا حينما نبتعد من مجالات تداول الخطاب النضالي ونقترب من المتكلمين من مواقع الكفاءة العلمية والسياسية والإدارية، نواجه خطابًا معتدلاً ورزينًا ومتسامحًا. وهذا ينطبق على كلام د. أحْمد بُوكُوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والباحث الحصيف حسن أوْريد، الناطق الرسمي باسم القصر الملكي. يقول الأول: «ليس هناك تناحر بين الأمازيغية والإسلام والعربية بتاتًا: فكلُّها مكوِّناتٌ أساسيةٌ تشكِّل هويّتنا الوطنية. علينا أن ننظر إلى العلائق بين هذه المكوِّنات نظرةً مستقبليةً مؤسَّسةً على روح المواطنة والتسامح.»[2] ويقول الثاني: «إنّ للمغرب لغتين وطنيتين، لا ثالثة لهما، هما العربية والأمازيغية. وإنّ مقتضى الوحدة يَفْرض أن تكون لبلدنا لغةٌ رسميةٌ واحدة، وأرى أنها اللغة العربية.»[3] وقد هَيَّجَ هذا التصريحُ الأخير المناضلين الأمازيغيين وأثار حفيظةَ حَمَلَةِ الإيديولوجيا الشمولية أو الكليانية، فتوجّهوا إليه عبر الصحافة متسائلين إنْ كان يعبِّر عن رأي شخصي أم أنّه يمرِّر رسالةً لجسِّ النبض؟!

ومن مظاهر هذه الانغلاقية في خطاب الإيديولوجيين الأمازيغيين تعصُّبُهم لاستعمال الحرف اللاتيني في كتابة الأمازيغية. وقادهم هذا الهياجُ إلى شنّ حملات مسعورة على الحرف العربي الذي جَرّدوه من تسميته لكي يضعوا له تسمية «الحرف الآرامي» نكايةً في العرب وإنكارًا لحقيقة كون الحرف العربي حرفًا نَبطيًا من حيث الترتيب التاريخي. وسَهّلَ عليهم هذا الفَورانُ العاطفي المطالبةَ بكتابة الأمازيغية بالحرف اللاتيني، الذي نَعَتوه بـ «الحرف العالمي» أو «الكوني.»

ولقد كان يوم ٥ أكتوبر ٢٠٠٢ حاسمًا في التبنّي النهائي لاستعمال الحرف اللاتيني خلال الاجتماع الوطني للجمعيات الأمازيغية وصدور «بيان مكناس،» الذي «دعا إلى وصف الحرف اللاتيني بالحرف العالمي، ودعا إلى إدراجه في التعليم العمومي وتقعيده ومَعْيَرته كحرف رسمي للتدريس والكتابة. وحَمَّل أعضاءَ المجلس الإداري للمعهد المسؤوليةَ التاريخيةَ في الدفاع عن جميع الاختيارات الاستراتيجية المنبثقة عن الحركة

١ ـ في جريدة، **تاويزا**، ع ٨٥ ، ماي ٢٠٠٤، ص ١٩.

٢ ـ «الأمازيغية والاسلام والعربية كلها مكونات أساسية في هويتنا الوطنية،» (حوار) في جريدة **التجديد**، فاتح يناير ٢٠٠٤، ص ٥.

٣ ـ في جريدة **تاويزا**، ماي ٢٠٠٤، ص ١٩.

الأمازيغية وتنظيمات المجتمع المدني المساندة لها.»[١] وغنيٌّ عن البيان أنّ ما يقدِّم لغةً ما ليس «الحرفَ،» بل ما يُرْصد لها من إمكانيات مادية ومن مجموعات بحث ومختبرات ومشاريع ابتكار وخلق تَنْدرج ضمن مخططات عامة للدولة في كل المجالات. وكلّ هذا لا يتسنّى إلاّ للدول ذاتِ المشاريع الكبرى المؤهّلة لمنافسة الدول المتقدمة في شتّى المجالات، ومنها مجالات الابتكار العلمي. ولا يبدو لي أنّ الحرف اللاتيني، حتى لو سميناه «عالميًا» أو «كونيًا،» قادرٌ ـ لمجرد تسميته ـ على اجتراح هذه المهام، وعلى النزال الميداني.

وعلى كلّ حال فإنّ التحزب العاطفي للغرب، عبر الدعوة إلى الانفصال عن الشرق العربي والإسلامي، دون أدنى مراعاة أخلاقية لعواطف المواطنين المغاربة المتعاطفين مع مَنْ يشاركونهم اللغةَ والدينَ والتاريخَ والتطلعَ إلى المستقبل، لَهُوَ عملٌ يستأنف مشروعَ الغزاة الفرنسيين الذين عملوا بكلّ ما أوتُوا من قوة وذكاء لفصل البربري (أي الأمازيغي) عن العربي حتى يتمكنوا من الاستفراد بكليْهما وتتيسّر لهم سبلُ الهيمنة. إنّ «تشجيعهم» الأمازيغيةَ لَعَمَلٌ مشبوهٌ؛ وكذلك اعتبارهم البربرَ أو الأمازيغَ ذوي علاقات بالباسك أو السلْت. ولو كان الفرنسيون يَعْطفون حقًّا على اللغات المحلية أو الهامشية لوَجَّهوا ذلك العطفَ إلى لغاتهم المهمَّشة مثل الباسكية والكورسيكية والبروتونية. ألا يمثِّل دفاعُهم في المغرب عن الأمازيغية، وتكميمُ أفواه الباسك في الوقت عينه، سلوكًا منحطًا من الناحية الأخلاقية؟

على أنّ المناضل الأمازيغي الذي يلطِّخ مَطْلبًا شريفًا، مثلَ إعادة الاعتبار للغة والهوية الأمازيغية بالتعلق ببعض الأوهام الإيديولوجية الاستعمارية، إنّما يساهم في عرقلة تسوية مثل هذه الملفّات بحكمة. ولقد سبق لي أن نبّهتُ على هذه المزالق الاستئصالية: «إنّني، كأمازيغي أضع الانتسابَ إلى الإنسانية الفاضلة فوق كل اعتبار، أرى حقَّ الأمازيغي يتلطّخ في الغالب بدعاوى لا علاقة لها إطلاقًا بمطالب الأمازيغيين الشرفاء.»[٢]

ولكنّ الأدهى هو تشويهُ الوقائع من قبيل «اختلاق» أصول للأمازيغية غير الحامية السامية، والسعي إلى تطهير الأمازيغية من كل الملامح التي تذكِّر بهذه الأصول المشتركة مع العربية. والحقّ أنّ المعجم العربي الذي وَجَدَ له امتدادات في الأمازيغية ليس ناتجًا عن الآثار العربية المرافقة للفتوحات الإسلامية، التي يتوهّمها المناضلُ الأمازيغي، بل إنّ تاريخ تلك التأثرات والتواشجات العائلية أقدمُ مما يتوهَّم. فلنتأمّلْ قول بُوسكيه:

«لقد طُرِح السؤالُ منذ زمن عمّا إذا كانت اللغةُ الأمازيغيةُ الوحيدةَ الباقيةَ من مجموعة من اللغات التي تعرضتْ كلّها للانقراض، أم أنّها تحتفظ بأواصر قرابة مع لغات أخرى معروفة ميتةٍ أو حيةٍ. لقد طُرحتْ في الواجهة أنواعٌ من الأفكار التي لا تحظى بالقبول (مثل قرابتها مع اليونانية أو الباسكية أو اللغات القوقازية) والتي لا تتسم بأية أهمية غير غرابتها. إنّ الأطروحة الأكثر جديةً، التي تتمتع في نظر البعض باليقينية، والتي عُولجتْ منذ زمن بعيد، هي أنّ الأمازيغية قد تشكّل فرعًا من اللغات الحاميّة ـ الساميّة... ومن جهة أخرى فإنّ عددًا كبيرًا من جذور الكلمات مشترك بين اللغتين. كذلك هو الحال بالنسبة إلى الطوارقية. والحال أنّها اللغة الأقل تأثرًا بالغزو اللغوي العربي. ولا يتعلق الأمرُ هنا بالاقتراض المتحقق في عصر متأخر، إذ إنّ الكثير من هذه الجذور تمّ استعمالُها في نقائش تعود إلى أكثر من ثمانية قرون قبل الغزو العربي.»[٣]

هذه الأواصر العريقة لا ينبغي أن تُترك لعبثِ أيٍّ كان؛ فالأمر يتعلّق بذاكرة لغوية عميقة وغائرة في التاريخ السحيق، ذاكرة مشتركة بين العربية والأمازيغية. فلننصتْ إلى أصداء هذا الرنين: كلمات أمازيغية في العمود الأول، وفي المقابل الكلمة العربية أو شرحها وتأويلها المعجمي. ولننظرْ إلى التقاطعات المدهشة ما بين الصنفين:

١ ـ www.attajdid.ma

٢ ـ الدكتور محمد الولي، «الموضوعات الحجاجية الكبرى في المغرب،» في مجلة **علامات**، العدد ١٩، المغرب، ٢٠٠٣، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

٣ ـ G.H. Bousquet, "Les berbères," op cit., 1967. p .21-22.

لو كان الفرنسيون يعطفون حقا على اللغات المحلية أو الهامشية لوجهوا ذلك العطف إلى الباسكية والكورسيكية والبروتونية

الكلمة الأمازيغية الريفية	المقابل العربي أو شرحها
أرْمَدْوَدْ	مِذْوَد
أَمَنْس	ما يُؤْكل في المساء
ادْمْنَتْ	دمنة
ثُونْثْ	أنثى
ثَوَرْثْ	باب (ربما لأنها تواري)
شْثَوَرْتْ	غطاء (لأنه يواري)
وَطُ	السقوط أو الوطء
يَرْدَفْ	تبعه، أردفه
أَخَرَّقْ	الكذب (من الخرق)
يَسْمْقَّرْ	ينظر مليًا (من المقلة)

والواقع أنّ هناك سجلاً طويلاً من هذا الجنس من الكلمات المتقاطعة مع أخوات لها في العربية، وهي تمثّل ذلك الإرثَ المشتركَ والذاكرةَ الجماعيةَ التي تستظلّ بالأصول الساميّة.[1] وإنّ المحاولات المحمومة الآن لتطهير الأمازيغية الريفية من هذه الكلمات ستؤدّي في الآجال المنظورة إلى طمس تاريخ هذه اللغة ووشائجها باللغات التي ترتبط بها في شجرة اللغات السامية. والحقّ أنّ إبطال هذا التاريخ سيجعل من هذه اللغة كيانًا لقيطًا عديمَ الأبوّة التاريخية والأمومة المشتركة مع عديد من اللغات الحاميّة الساميّة.

على طريق طرح إنساني

إذا كانت الأمازيغية قضية عادلة، فلماذا تلطيخُها بشتم العروبة؟ ولماذا النكايةُ في الشعب الفلسطيني؟ ولماذا شدُّ الرِّحال إلى الكيان الصهيوني وعرضُ الدخول معهم في تحالف لمقاومة العرب «العدوّ المشترك»؟ لقد قام أحدُ «مناضلي» الحركة الأمازيغية خطيبًا في الكنيسيت الإسرائيلي قائلاً: «نحن وإياكم نواجه عدوًا واحدًا، هو العدو العربي المشترك.»[2] فيا لها من ردود فعل منحطّة تلك التي تناصر الصهيونيةَ نكايةً في العرب والعربية؛ إنّها أحطُّ أسلوب للدفاع عن الهوية الأمازيغية.

وقد عبّر أحدُ الإسلاميين عن هذا الموقف حينما قال: «هناك اليوم ترويجٌ لخطاب أنّ العرب مستعمِرون للمغرب، ولخطابٍ عدائيٍّ عنصريٍّ تجاه اللغة العربية. وأخشى أن يكون تبنّي دعوة الفصل بين الدين والسياسة المقصودُ منه إبعادُ العربية، بحكم أنّها هي الوعاءُ الذي مرّ عَبْره الإسلامُ إلى المغرب والعكس صحيح... إنّنا نلامس تصاعد خطابٍ عنصري، الهدفُ منه إرباكُ الإجماع الوطني وخلقُ مشاكل عرقيةٍ داخل المغرب.»[3]

الملاحَظ في الخطاب الهوياتي الأمازيغي أنّ الجزء الأكبر منه لا ينصبّ على الهوية حقًا، بل ينصرف إلى الحطّ من العرب والعروبة والإسلام وإلى تملّق الغرب وفرنسا بالخصوص، بل والصهيونية. وإنّني كأمازيغي أجد لغتي الأمازيغيةَ تتلطخ في كل لحظة عبر خلطها بهموم لا علاقة لها بالهوية. بل أجدني أتألّم من كون الأمازيغ المعرَّضين لكل أنواع المعاناة (البطالة الأمية، الفقر، التهميش، هدر الكرامة الإنسانية) لا يَحْظَوْن من المناضلين الأمازيغيين بأدنى اهتمام أو عناية، بمعنى أنّ البعد الاجتماعي يكاد يغيب في هذا الخطاب.

محمد الولي

أستاذ التعليم العالي في البلاغة والنقد. من مؤلفاته **الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي** له عدد كبير من الترجمات في النظرية الشعرية.

١ ـ يذهب أ. روسلير O. Rössler إلى حد إدماج الأمازيغية ضمن الفرع السامي الذي تُعتبر العربيةُ جزءًا منه، ويُبْعدها عن موقعها الشائع بين المصرية القديمة والقبطية. نقلاً عن ليونيل غالان في «Les berbères» في الموسوعة **Universalis**.

٢ ـ المقرئ الإدريسي أبو زيد، مجلة **الفرقان**، العدد ٤٩، الدار البيضاء، ٢٠٠٣، ص ٤٩.

٣ ـ حوار مع مصطفى المعتصم، الأمين العام لحزب البديل الحضاري، في جريدة **الصحيفة**، ٢٣ ـ ٢٩ يناير ٢٠٠٤، ص ١٩.

ملاحظات حول تدريس الأمازيغية

العربي بيلوش

يلعب التعليم دورًا مهمًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للامم، إذ تُعتبر نسبةُ التمدرس ونسبةُ الأمية من المؤشِّرات الأساسية للنمو الاقتصادي للبلد: فكلما انخفض معدلُ الأمية وارتفع عددُ المتمدرسين، ارتفعتْ وتيرةُ النمو. لذا، فإنّ كل سياسة تعليمية لا بدّ وأن تأخذ في الاعتبار، أولاً، الإمكانات والوسائلَ البيداغوجية والثقافية لتطبيق أيّ برنامج تعليمي، وثانيًا انعكاسَ ذلك على المتعلم وعلى الاقتصاد الوطني.

سنحاول، في هذه المقالة، تبيانَ بعض الإشكالات التي تَطْرحها عمليةُ تدريس اللغة الأمازيغية بشكلها الحالي، ومدى انعكاسها على النمو الاقتصادي الوطني.

مرت السياسة التعليمية في المغرب بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى اليوم. ومع نهاية التسعينيات من القرن الماضي كان لا بدّ من إعادة النظر في النظام التربوي المغربي الذي أفرزتْه اللجنةُ الملكيةُ المكلَّفةُ بالتربية والتعليم. وكان ممّا أُقِرّ ضرورةُ إدماج الثقافة واللغة الأمازيغيتيْن في المنظومة التعليمية المغربية، لتمكينهما من لعب دورهما كاملاً في التنمية المحلية والوطنية، وجَعْلِ المتعلمين ينخرطون بفعالية أكبر في مختلف مجالات الحياة، والإلمامِ بالبعد الأمازيغي للثقافة والحضارة.

ومنذ بداية السنة الدراسية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، بدأ تدريسُ اللغة الأمازيغية في ما يقارب ٣٠٠ مدرسة، وبتأطير ١١٠٠مدرس. إلاّ أنّ هذه العملية ما زالت تَشْهد عدة مشاكل بيداغوجية وعملية، أُثيرتْ حولَها نقاشاتٌ تَداخَلَ فيها الثقافيُّ بالسياسي وبالإيديولوجي، في معزلٍ عمّا هو اقتصادي تنموي.

أُولى هذه المشاكل تتمثل في مدة تدريب المدرِّسين، إذ تم ذلك في وقتٍ زمني قصير بالنظر إلى المهامّ المطلوبة منهم. كما أنّ عدد المدرسين، الذي بلغ ١١٠٠، لا يكاد يغطّي كافة المتمدرسين على الصعيد الوطني، وهو ما قد ينعكس سلبًا على نتائج التدريس.

تنضاف إلى ذلك مشاكلُ أخرى تتعلق باللغة نفسها، من جهة، وبمتعلميها من جهة ثانية. فبخصوص اللغة، نجد نوعًا من اللبس في مفهوم إدماج الأمازيغية في النظام التربوي، إذ لا يميِّز بين تدريسها كلغة، وبين التدريس بها. والأمر يختلف بالنظر إلى الاختيارين.

فإذا كان المقصودُ بالإدماج تدريسَ اللغة الأمازيغية، فإنّ السؤال المشروع سيكون كالتالي: عن أيّ أمازيغية نتحدث؟ أهي تشلحيت، أم تمازيغت، أم تريفيت؟ وأما إذا كان مفهومُ الإدماج يعني التدريسَ باللغة الأمازيغية، فإنّ السؤال هو: مَنْ سيدرُس بها؟ هل سيقتصر الأمرُ على المتعلِّم الناطق أصلاً بالأمازيغية، لما لذلك من انعكاس إيجابي على تطوير قدراته الإدراكية والمعرفية، أم أنّ التدرُّس سيَشْمل كذلك غيرَ الناطقين بها؟

بالنظر إلى السؤال الأول، يبدو أنّ اللغة الأمازيغية، بوضعها الحالي، لا تزال في حاجة إلى دراسات تركيبية ودلالية ومعجمية دقيقة. وبالتالي، فإنّ وضعَ برنامج لتعميمها في المدارس الوطنية يقتضي بدءًا تعييرَها حتى تصبح موحّدة ـ وهذه العملية لا يُمْكن أن تتمّ بين عشية وضحاها.

أما إذا اعتُمِدَ تدريسُها انطلاقًا من لهجاتها الموزَّعة عبر المغرب، فإنّ المتعلِّم المنتمي إلى الشمال سيتلقّى تعليمَه الأولي بالريفية، والمنتمي إلى منطقة الجنوب سيتلقّى تعليمَه باللغة الأمازيغية أو تشلحيت ـ وهو أمر يَصْعب معه إنجاحُ عملية التواصل بين سكّان المنطقة الشمالية وسكان المنطقة الوسطى أو الجنوبية؛ الأمرُ الذي يحتِّم توحيدَ اللغة تركيبًا ودلالةً ومعجمًا، والتقعيدَ لها، وتحديدَ خصائصها الداخلية لتتمكّن من إدخال مفاهيم حديثة.

فالحقّ أنّ الأمازيغية تعاني، كذلك، ضعفًا معجميًا يلاحَظُ خصوصًا في الحديث اليومي عن موضوعات معرفية معينة. ففي مثل هذه الحالات لا يُمْكن المتحدِّثَ الأمازيغيَّ أن يسترسل في حديثه دون اللجوء إلى العربية أو الفرنسية لاقتراض مصطلح ما أو لتفسيرِ ظاهرةٍ علميةٍ معينة. وهذا النقص لا يُمْكن تداركُه إلا بتحديد قيود تكوين الكلمات في الأمازيغية.

يبدو أنّ إدراج تدريس الأمازيغية ابتداءً من سنة ٢٠٠٣ كان اختيارًا ارتجاليًا تنْقصه الأرضيةُ البيداغوجية والرؤيةُ الواضحة

العربي بيلوش
باحث في اللسانيات، الرباط

يضاف إلى هذه المشاكل الداخلية للغة مشاكلُ أخرى تتعلق بمتعلِّم اللغة الأمازيغية في علاقته بوسائل تدريسها، التي يُمْكن أن تعطِّل عمليةَ التدريس. ونعني بالوسائل، أساسًا، الخطَّ المعتمدَ في ذلك. فبعد أن اعتَمَدَ «المعهدُ الملكي للثقافة الأمازيغية» حرفَ تيفناغ لكتابة اللغة الأمازيغية، فإنّ المتعلِّم - سواء الناطق بالأمازيغية أو غير الناطق بها - سيكون مجبرًا على تعلم وتشفير ثلاثة أنظمة للكتابة: خط تيفناغ، والحرف العربي، والخط اللاتيني، على اعتبار أنّ تدريس الأمازيغية في المراحل الأولى سيكون للاستئناس وأخذ المعارف الأولى بلغة الوسط أو اللغة القريبة منه. وإلى جانب الأمازيغية سيَدْرس في مرحلة موازيةٍ أو تاليةٍ اللغةَ العربيةَ باعتبارها اللغةَ الرسميةَ للبلاد، إضافةً إلى لغة أجنبية هي اللغة الفرنسية، لتتلوها الإنجليزيةُ أو الإسبانيةُ. عندها سيكون المتعلِّم ملزمًا بتشفير أنظمة الكتابة الثلاثة، بقواعدها وطُرُق رسمها، الأمرُ الذي قد يُحْدث له تشويشًا على قدراته الاستيعابية، ويَنْعكس سلبًا على مسيرته الدراسية.

أما إذا كان المقصودُ بالإدماج هو التدريس بها، فإنّ الأمر يحتاج إلى كثير من الجهد والوقت: لتعيير اللغة **اولاً**، بما في ذلك تحديدُ خصائصِ مفرداتها، وقيودِ تكوين الكلمات، من أجل إدخال مفاهيم وتصورات جديدة تُضاف إلى معجمها، ليتم، **ثانيًا**، نقلُ المعارف والعلوم إليها. وهذه العملية لا يمكن أن تتم في ظرف سنة أو أقل، حتى لو توفَّرتْ بعضُ الدراسات والبحوث الجامعية، لأنّ أغلب هذه الدراسات كانت مركّزة على لهجة منطقة معينة من المناطق المغربية.

لذا، يبدو أنّ إدراجَ تدريس الأمازيغية أو التعلّم بها في المنظومة التعليمية المغربية ابتداءً من السنة المدرسية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ كان اختيارًا ارتجاليًا، تَنْقصه الأرضيةُ البيداغوجيةُ والرؤيةُ الواضحة. وهذا ما قد ينعكس سلبًا على اقتصاد البلاد، الذي يخصِّص نسبةً مهمةً من الميزانية العامة للتعليم، دون الوصول إلى النتائج المرجوّة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنموي المنشود.

أنساق الهوية المغربية: البنيات والوظائف

جمال بندحمان

مقدمة

تتميّز المجتمعات النشيطة بتشعّب مكوّناتها الثقافية. ذلك لأنها تعيد تشكيل ذاتها باستمرار، وفق ما تمليه الحاجاتُ الحضارية والتحولاتُ الفكرية والاقتناعاتُ الجماعية، اعتمادًا على آليات تعاقدية تَضْمن التفاعلَ وتُبْعد القطيعةَ. ومن ثم، فإنها نسق دينامي يغتني بأنساقه الفرعية التي يُخْضعها للمراقبة الذاتية المانعة للفوضى والعماء.

ينطبق ما سبق على المجتمع المغربي الذي عَرَفَ تفاعلَ ثقافات متعددة (عربية وأمازيغية وأندلسية وزنجية ويهودية ورومانية وفينيقية...) لكنّ هذا التعدد لم يَحُلْ دون ضبط النسق لثوابته البنيوية التي تَسْمح له بالاستمرار والانتظام، إذ نُواتُهُ الصلبةُ هي الإسلامُ والعربيةُ مادام التعاقدُ حولهما ظَلّ يتجدد عبر الأجيال والعصور. وعندما كانت الأمور تَزِيغ ببعض الفروع، كانت قوةُ النسق وفعّاليتُه تعيدانه إلى رشده. وعليه، فإنّ النسق المغربي لم يكن مغلقًا، وهذا ما سمح له بتغذّيات عميقة كانت تمكّنه من تجديد نشاطه؛ غير أنّه لم يكن نسقًا متسيّبًا، لأنّ ذلك كان سيعرِّضه للتلاشي والعماء.[١] وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ دراسةَ مسار هذه الثقافة، والتحقيبَ لها، يتطلّبان استحضارَ المكوّنات جميعِها، وتَتَبُّعَ حدود علاقتها بالنسق الشامل.[٢] لكنّنا سنقتصر هنا على الأمازيغية ومطالبها، وحدودِ تفاعلها مع أسس النسق. فما طبيعةُ هذه المطالب؟ وما خلفياتها؟ وما مستنداتُها النظرية؟ وما موقفُها من باقي مكوّنات الهوية المغربية؟ هل تَعْتبر نفسَها نسقًا شاملاً أَمْ فرعيًا؟ وهل ترتبط بمشروع مجتمعي، أم تَتْرك للتطورات والصدف القيامَ بذلك؟ وما الآفاق التي تَرْسمها لنفسها؟ وما حدود دورها في ترسيخ أُسُسٍ بداغوجيةٍ ديموقراطيةٍ تَقْبل بمبدإ التعاقد الرافض للإكراه؟

يمدُّنا الخطابُ الأمازيغيُّ بنصوصٍ تَسْمح بالإجابة عن هذه الأسئلة ومحاورتها. فلقد مرّ بمراحلَ متعددة، انتهت به إلى الخوض في قضايا محددة، مثل اللغة وتعبيرها وأبجديّاتها ودسترتها وتعليمها. وهي قضايا تقنيةٌ في مظهرها، حضاريةٌ في مطلبها، لكنّها تَسْتظلّ بالفروع الوارفة للخطاب السياسي المطّاطي والملتبس والقابلِ للأخذ بالنقيضيْن، في إطارٍ برغماتيةٍ غيرِ مبدئيةٍ مستعدّةٍ لتغيير اقتناعاتها العلمية من أجل ربحٍ ظرفيٍّ يُرضي أطرافًا ولا يُغْضب أخرى. لذلك سنَعْمل على دراسة مسار هذه المطالب ونتائجها، بهدف تأكيد اقترانها بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والنفسية والدينية، وافتقارها إلى تصور شامل يَرْبطها بمشروعٍ مجتمعيٍّ متكامل يحقّق شعارَها: «الوحدة في التنوع.»[٣]

تاريخ اللغة أو تمثُّلات الماضي

يدعو الخطابُ الأمازيغيُّ إلى إعادة كتابة التاريخ العامّ، وتاريخ اللغة أيضًا، باعتباره تاريخًا مغيّبًا عن قصدٍ وسَبْقِ إصرارٍ. غير أنّ ذلك يُقْرَنُ بتمثُّلاتٍ لا تُسْندها الوقائعُ والمعطيات. ولعلّ ما يؤكّد ذلك هو السعي إلى كتابة تاريخٍ جديدٍ بالاعتماد على

---

١ ـ أُسُسُ هذا التحليل مستمدّةٌ من نظرية الأنساق الدينامية التي نمثّل لها ببعض المراجع مثل:

Bernard Waliser, **Systèmes et modèles, introduction critique à l'analyse du système**, Seuil, 1997.

- Gregory Bateson, **La nature et la pensée**, Seuil, 1984.

- Geraud Tournadre, **Le principe d'homogénité**, Presse de l'Université de Paris-Sorbonne, 1988.

٢ ـ انظر الدراسات العلمية التي أنجزها محمد مفتاح والاقتراحَ الذي قدّمه لتحقيب التاريخ المغربي في: **التشابه والاختلاف، نحو منهاجية شمولية**. (المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦)، وفي: **التحقيب، القطيعة، السيرورة** (منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ١٩٩٧، ص ٩٤).

٣ ـ لمعرفة إجراءات هذا الشعار يُراجَع: ميثاق أكادير ٥ غشت ١٩٩١، ورسالة الجمعيات الثقافية الأمازيغية إلى الديوان الملكي بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٩٦ المنشور في **أمزدي** (٣ غشت ١٩٩٦).

الخطاب الأمازيغي يقدم التاريخ باعتباره تهميشاً مقصوداً للأمازيغيين، وهذا حكمٌ لا تؤيده المعطياتُ والوقائع

مصادر اعتَمَدَتْ بدورها تأويلاتٍ تفكيكية، وحَوّلَتْ نتائجَها إلى حقائق مؤكَّدة. ومَنْ يقرأ كتاب د. محمد شفيق **لمحة عن ٣٣ قرنًا من تاريخ الأمازيغيين**[١] يجد هذه المراجع بارزةً دون الشكّ في ما تقدِّمه، أو دون اعتبارها مجردَ اجتهاداتٍ محكومةٍ بمقاصد أخرى. هكذا يصبح شارل دوفوكو ومارسي وباسي وغيرُهم حُجَجًا، لا مجرّدَ قرّاءٍ ارتبطوا بمشروع استعماري ذي أهداف معلومة. ولنا أن نقدِّر ما الذي سيَحْدث مستقبلاً حيث ستتحول هذه الكتاباتُ إلى نماذج «مطْلِعة» على حقيقة الأمازيغ ولغتهم، إذ التاريخ «عالمٌ ممكنٌ» من بين عوالم أخرى: فما أنجزه الإغريقُ في مستعمراتهم بليبيا (من القرن التاسع إلى القرن السابع ق. م)، والفنيقيون بقرطاجة وسواحل إفريقيا الشمالية، ومخلَّفات الرومان، كل ذلك يصبح إنجازًا أمازيغيًا. والهدف: التأسيسُ لتاريخ مجيدٍ سابقٍ على الإسلام بهدف تأكيد مبدإ «الهيمنة» البَعْدية والمحوِ المقصود.»

وفق هذا المنظور، يصبح تعريبُ المغرب «استعرابًا،» ويصبح ما قام به المرابطون والموحّدون والمرينيون انعكاسًا للعبقرية الأمازيغية ويُغيَّب دورهم في تعريب المغرب أو يُؤوَّل تأويلاً مغرضًا وضبابيًا. فلقد قَسَّمَ د. شفيق مراحل «الاستعراب» إلى أربع[٢] هي: المرحلة الأولى التي استغرقتْ عهدَ الأدارسة والمرابطين والعقودَ الأولى من عهد الموحّدين؛ والمرحلة الثانية التي تبتدئ بعهد عبد المومن الموحّدي وتنتهي بمطلع القرن العشرين؛ والمرحلة الثالثة التي تبتدئ مع مطلع القرن العشرين، حيث اتُّخذ الاستعرابُ وسيلةً ثقافيةً لمقاومة الاستعمار؛ والمرحلة الرابعة، وهي مرحلة الاستقلال، حيث تسارَعَ الاستعرابُ وأصبح التعريبُ مقصودًا في نطاق إيديولوجيا يكتنفها اللبسُ. غير أنّ هذا التحقيبَ لا يَخْضع لأساس منهجيّ مضبوط، إذ هو يَدْمج عصورًا وأزمنةً في حقبة واحدة. لذلك نجده مرفوقًا بصيغ احتمالية (مثل «ربّما»)، أو استدلالية (مثل «فبما أنّ التمدّن كان بطيئًا»...). وقد انتقد عبد الله العروي،[٣] منذ زمن، هذه المنهجيةَ التي تبنّاها مؤرِّخون استعماريون، فقَدَّموا ما اعتقدوه حقائقَ لم يَعْملوا على تنسيبها أو تأكيدها بالحجة والوثيقة.

وإذا تجاوزنا الأساسَ المنهجيَّ، وبحثنا في مضمون الخطاب، وجَدْنا أحكامًا تَحْمل عدة دلالات. فالمرحلة الثانية من «استعراب المغرب» تقدَّم هكذا: «دَشَّن هذه المرحلةَ، عن غير قصد، عبدُ المومن الموحدي باستقدامه إلى المغرب [الأقصى] القبائلَ العربيةَ التي كان الفاطميون، من قبلُ، قد أباحوا لها غزوَ إفريقيا انطلاقًا من الصعيد المصري.»[٤] وتوصف المرحلةُ الرابعة بكونها كانت تَهْدف إلى «طمس المعالم الأمازيغية في النسق الحضاري المغربي.»[٥] وهكذا «أصبح الأمازيغيون، لأول مرة في تاريخهم الإسلامي، يَشْعرون بأنّ هناك إرادةً غيرَ إرادتهم الذاتية تدعوهم إلى الاستعراب بالحجة العِرْقية الملفوفة في لفائف الحجة الدينية.»[٦] ولقد كان لهذه التصورات أشباهٌ ونظائر، بل كان بعضُها أكثرَ غُلُوًّا في تأويلاته. ولنا أن نَحْكم على أقوال مثل هذه: «وقد بَرهنت العقودُ الأربعةُ المنصرمة على أنّ التعريب لا يرمي إلى مواجهة اللغة الفرنسية ذاتِ الهيمنة في الإدارة ومجالات الاقتصاد والتعليم التقني. ذلك لأنّ تعريبَ أسماء الأماكن والساحات العمومية التي تَحْمل في الأصل أسماءً أمازيغيةً، ومنعَ أسماء المواليد الأمازيغية في مكاتب الحالة المدنية، ورفضَ شهادة المواطنين بالأمازيغية... كلُّ هذا لا

١ ـ محمد شفيق، **لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنًا من تاريخ الأمازيغيين** (منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، ٢٠٠٠).

٢ ـ المرجع نفسه، ص ٨٨ ـ ٩٧.

٣ ـ عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (المركز الثقافي العربي).

٤ ـ ٥ ـ محمد شفيق، مصدر مذكور، ص ٩٠، ٩٤.

٦ ـ المرجع نفسه. قارنْ هذا الحُكْمَ بالحديث عن عبد المومن الذي عَرَّبَ عن غير قصد، كي تلاحظ وجهَ التناقض.

يُمْكن أن يَمَسَّ في شيءٍ لغةَ فولتير وينالَ من حظوتها لدى المغاربة، بمن فيهم دعاةُ التعريب الأكثرُ تطرفًا.»[1]

وقد يبدو هذا التحليلُ واقعيًا لأنّه يقدّم وقائعَ يوميةً ويَسْتند إلى ثقافة «حقوق الإنسان» ومشتقّاتها؛ لكنّه عندما يُربط بالحكم على الأمازيغيين يصبح غيرَ ذلك. بل إنّنا نجد معجمًا وتركيبًا مثيريْن يتحدثان عن «قومية أمازيغية» و«أمة أمازيغية» و«تقرير المصير»[2] ضمن كتابات أخرى تَعْتمد – أحيانًا – على استعاراتٍ تُضْمر أكثرَ مما تُعْلن، مثل «حرب الحَرْف» أو «معارك فكرية.»

يقدّم التاريخُ، إذن، باعتباره تهميشًا مقصودًا للأمازيغيين؛ وهذا حُكْمٌ لا تؤيّده المعطياتُ والوقائعُ: فالدول التي حَكَمَتِ المغربَ كانت أمازيغيةً بالأصل أو بالتنشئة، واختياراتُها الفكريةُ واللغوية لم تكن موجَّهةً من أحد، بل كانت اختياراتٍ استراتيجيةً محكومةً بما يَخْدم الهويةَ الدينيةَ ويقوّيها – «والظاهر أنّ الحربَ لم تُشْهَرْ على أيّ لغة من لغات هؤلاء الأهالي. كما أنّه لم يتمّ التضييقُ على استعمالها، ولم تَحُلْ دون التوغّل أو التواصل بالنسبة للعرب الداخلين أو المستوطنين على الإطلاق.»[3] وهذا يعني أنّ الاستنتاجات التي تقدّم حول علاقة العربية بالأمازيغية تحتاج إلى ما يؤكّدها، لأنّ العكس يجعلنا نتساءل عن مسوّغات الانتقاد الذي تتعرض له لغةُ الأمة وفقَ سجالٍ لم يَشْهد تاريخُ الغرب الإسلامي مثيلاً له. إذ لم يُشرِّف الأمازيغُ العربيةَ لأنّها لغةُ عِرْق، بل لارتباطها – في تمثّلاتهم الذهنية – بالقرآن الكريم؛ وهو شيء يُمْكن أن نَفْهمه في ضوء مقارنتنا له بما حدث لدى شعوب أخرى أصرّت على الارتباط بالحرف العربي، والاحتفاظِ ببنيات لغاتها الصوتية والمعجمية والتركيبية والدلالية دون أن تَرى في الأمر ارتباطًا وخضوعًا لهيمنة المجال العربي. وهو ما يُمْكن أن يُفْهم أكثر باستحضار الدور الذي قامت به الدولُ التي حَكَمت المغربَ، أو ما قام به علماءُ متنوِّرون مثل المختار السوسي، أو عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي والعربي تبسي بالجزائر. فالعربية لم تحارب اللغات الأخرى، بل نافستْها في سوق رمزية تَضْمن البقاءَ للفعّاليةِ المقترنةِ بحاجات الناس التواصلية والروحية. وإلاّ فكيف نفسِّر استمرارَ الفارسية والتركية والأُردية والأمازيغيات أيضًا؟ ومن يستطيع تأكيدَ ما يروِّج عن «المكر» الذي يَسْتبطن الناطقَ بالعربية؟ بل يصبح الموحّدون والمرابطون جزءًا من ذلك، ولن تَشْفع لهم أمازيغيتُهم، لأنّ الكلّ – بحسب هذاالتصور – ساهم في «التآمر» على الأمازيغية. ولكنْ كيف يتآمر الجسدُ على أعضائه؟ وكيف يعلِّل القولُ بأنّ حركة التعريب كانت مشروعَ حركةٍ وطنيةٍ ولَّتْ وجهَها صوب المشرق – وكأنّها حركةٌ تآمريةٌ مشكَّلةٌ من أعراق وطوائف، تَخْدم مصالحَ أجنبيٍّ وافدٍ محمَّلٍ بالضغينة وجشع الهيمنة وثقافةِ المحو، لا حركةٌ مجتمعيةٌ نابعةٌ من عمق التاريخ المغربي ذي الهوية المركّبة، التي تفاعلتْ عبر العصور وامتزجتْ فيها الأصولُ؟

عقدة اللغة

إذا كان ما حدّدناه في الفقرات السابقة يحتاج إلى استدلال من قِبَلِ مَن ادّعاه وجنى منه نتائجَ مرحليةً، فإنّنا سنَسْلك مسلكًا آخرَ يبيِّن أنّ الحديث عن اللغة وحَرْفِ الكتابة ليس سوى المدخل الأمثل لمطالب أخرى؛ بل إنّه دعوة إلى إعادة تأسيس تاريخ آخر يَردّ الاعتبارَ إلى مَنْ أُدرجوا خارج «أمّة التقوى.» وكي يكون كلامُنا معلَّلاً لنقرأ ما كتبه عبد الله بونفور بعنوان «عقدة اللغة»، حيث تحدّثَ عن تجربتين معارضتين للفتوحات الإسلامية، يقدِّمهما الاتجاهُ التبني من خلال نموذج كابس (تونس)، ونموذج الدولة البورغواطية بالمغرب: «هكذا استطاعت دولةٌ

---

١ – أحمد عصيد، **الأمازيغية في خطاب الإسلام السياسي** (منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي)، ص ١٠٥.

٢ – انظر على سبيل المثال **العالم الأمازيغي** (١٨ اكتوبر ٢٠٠١)، و(٣٠ نتبر ٢٠٠٢)، و(سبتمبر ٢٠٠٢)، و (٣٠ اكتوبر ٢٠٠٢).

٣ – محمد القبلي، «حول جذور الوضع اللغوي الحالي بالمغرب،» مجلة **المناهل**، ع ٦٢ – ٦٣، ٢٠٠١، ص ٨٦.

العربية لم تحارب اللغات الأخرى، بل نافستها في سوق رمزية تضمن البقاء للفعالية المقترنة بحاجات الناس التواصلية والروحية

أمازيغيةٌ حقيقيةٌ أقيمت على أساس كتابٍ مقدّس مكتوبٍ بالأمازيغية أن تدوم أربعةَ قرون في السهول الأطلسية بالمغرب. ويتبيّن من خلال هاتين التجربتين أنّ الهدف كان إنشاءَ دولة خلافة... مع النهوض باللغة الأصلية التي هي اللغةُ الأمازيغية كلغة دولة وعبادة.»[1]

تُقْرن اللغةُ، إذن، بمشروع دولة تُحْصر في الدولة البورغواطية بخلفيّاتها التي تناولتْها كتبُ التاريخ، حيث تتحول إلى نموذج إيجابي يَخْدم مقوّماتِ هويةٍ مفترَضة. هذا الموقف نجده بوضوح أكثر في نصٍّ يقول:

«وقد نَزَّل على صالح، بالطبع، قرآنٌ باللسان البربري، يَشْمل ثمانين سورةً مقابلَ أربعةَ عشرة ومائة بالنسبة لمنافسه ونموذجه العربي. ومثلما لاحظنا سابقًا، فإنّ القرآن المنسوب إلى صالح يَفْتقر كليًا إلى الأصالة إذا حُوكِمَ بعناوين بعض السور (أيّوب، يونس، فرعون، ياجوج وماجوج، العجل، الحنش... الخ) وبالمقتضيات التي احتفظ لنا بها البكري. وتقع أهميتُه في مكان آخر؛ ذلك أنّ صاحبه كان مضطلعًا بلغات البربر التي يَعْرف منها أكثرَ من لسان. ومن ثم، كان نصُّه ينافس القرآنَ، ليس بمضمونه فحسب، وإنما بإتقانه أسلوبَه كذلك. ولم يكن بإمكانه ألاّ يضع في اعتباره خصوصيّاتِ مختلف ألسنة الناس الذين كان موجِّهًا إليهم، بل اقتضى أن يُصاغ ضمن لهجة مشتركة بهذا القدر أو ذاك بين مختلف القبائل المجتمعة في مملكة تامسنا، والتي لم تكن من نفس الأَرُومة الإثنية. وعليه، لو أنّ التجربة نجحتْ كليًا، لتوفَّر البربرُ، دون شكّ، على لغة وطنية موحدة.»[2]

لا نحتاج إلى توجيه القارئ إلى العبارات الدالّة التي تُقرأ بمُضْمَراتها، إذ تَحْمل لغةُ التمنّي والانبهار مضمونًا مخالفًا لحقائق التاريخ. فمَنْ يَعْرف اللغةَ التي كَتَبَ بها البورغواطيون؟ ولماذا يقارَنُ كتابُهم (بلغتهم!) بكتاب المسلمين (القرآن الكريم)؟ ولماذا الحديثُ عن فعل التنزيل («نَزَّلَ على صالح، بالطبع، قرآنٌ...»)؟ إنّها التساؤلات التي تَسْتبطن أجوبتَها. ولذلك نؤكّد أنّ اللغة ليست إلاّ أداةً لصياغة العقليات، وأنّ الخلفيات غير المباشرة قد تساهم في خلقِ وتوجيهِ تصوّراتٍ تخالف ما استقرّ عليه رأيُ الأمة.

وإذا انتبهنا إلى جذور هذا النقاش احتَطْنا من كلّ النتائج المحتملة؛ فالمسألة لا تتجاوز حدودَ الفترة الاستعمارية التي خَلَقَتْ شرخًا لغويًا جَيَّشَتْ له المنظِّرين، وغَلَّفتْه بغلاف المعرفة العلمية. ألم يقل ليوطي: «إنّ اللغة العربية تمثِّل في أعين هؤلاء البربر ما حاربوا ضدَّه منذ ثلاثة عشر قرنًا، أي الاندماج العربي»؟[3] أوَلَمْ يَرْبط بين العربية والإسلام بقوله: «ليس علينا أن نعلِّم العربيةَ لمجموعات من الناس استغنوْا عنها دائمًا. إنّ العربية عنصرُ أسلمةٍ، لكونها تُلقَّن في القرآن...»؟[4] بل إنّ إحدى دوريّاته الموجَّهة إلى رؤساء الجهات تؤكِّد ضرورةَ «تدجين الأهالي، والمحافظةِ بكيفيةٍ غيرِ مثيرةٍ للانتباه ـ مع مراعاة الصرامة اللازمة ـ على الفروق اللغوية والدينية والاجتماعية القائمة بين بلاد المَخْزن المسلم والمعرَّب، والجبلِ البربريّ المتديّن بكيفيةٍ وثنيةٍ والجاهلِ باللغة العربية.»[5]

إنّ الغاية من سرد هذه النصوص هي التذكير بأسس مشروع استعماري ينبغي ألاّ تنسيَنا رهاناتُ اليوم طبيعتَه وأهدافَه. وهي نصوص لم تَنْتحلها الحركةُ الوطنية، بل وثَّقها مؤرِّخون غربيون، واستند إليها آخرون ليَخْرجوا باستنتاجات مثل: «ومن أجل 'تثبيت' التلاميذ من البربر في قبائلهم وحمايتهم لحظةَ وصولهم

١ ـ عبد الله بونفور، مجلة **الهوية**، ع ١٠، ١٩٩٧، ص ١٥.

٢ ـ محمد الطالبي، **البورغواطيون في المغرب** (الدار البيضاء: تانسيفت)، ط ١.

٣ ـ ٤ ـ انظر ذلك في: محمد الأوراغي، **التعدد اللغوي، انعكاساته على النسيج الاجتماعي** (الرباط: منشورات كلية الآداب)، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

٥ ـ محمد كنبيب، **يهود المغرب، ١٩١٢ ـ ١٩٤٨**، ترجمة إدريس بنسعيد (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٨)، ص ٤٨. ينقل النص عن شارل أندري جوليان.

سنّ الرشد الثقافي من كلّ تشبُّع باللغة العربية، ومن كلّ تأثيرٍ إسلامي، بل وحمايتهم حتى من نتائج الاتصال مع أوربيين غير مرغوب فيهم، نصّ برنامجُ العمل الذي وُضع لهذا الغرض سنةَ ١٩١٤ وتمّت مراجعتُه سنة ١٩٢٣بمساهمة لوي مَسينيون على حذف دراسة اللغة العربية والقرآن في هذا الصنف من المدارس [!]»(١) وإذا كان الأمر كذلك، يصبح عداءُ العربية مرادفًا لعداء الإسلام. فمنظِّرو الفترة الاستعمارية كانوا يَعْرِفون حدودَ الترابط بين اللغة والعقيدة، لذلك دَعوا إلى فكّ الارتباط بينهما. هكذا نقرأ: «إذا كان أهمُّ ما ساهم به العربُ في الحضارة الإسلامية التي وَرِثت الحضاراتِ السابقةَ هو اللغةُ والدينُ، فإنّ الدين الإسلامي بَقي عربيًا، ولا يُمكن أن يستغني عن لغة العرب، لأنّ القرآن ـ وهو ' كتاب عربي مبين ' لا يُمكن نقلُه إلى لغة أخرى دون المساس به. فـ ' العربية جزءٌ من ماهيته ' كما يقول علماءُ الأصول.»(٢)

بهذا تكون العربية نتاجًا تاريخيًا وحضاريًا، يَحْمل تصوُّراتٍ وآراءً ومعتقداتٍ، ويشكّل منظومةً مرجعيةً للموروث الثقافي والمحيط الاجتماعي والنفسي والنظرة إلى العالم، وليست مجردَ لغةٍ فقط. وهو ما يعني أنّ القَطْعَ معها هو قَطْعٌ مع كل ذلك. لذلك نَفْهم جيّدًا هذا الإصرارَ على الاستنجاد بتاريخ البورغواطيين؛ فهذا الاستنجاد يتضمّن القولَ بوجود اجتهاداتٍ رائدةٍ للانفصال عن العربية وتمزيغ الإسلام، واعتبار ذلك إيذانًا بظهور نماذج أخرى كالمرابطين والموحّدين. غير أنّ هذا الربط لا يستقيم: فكُتُبُ التاريخ تتحدث عن مشروعٍ نقيضٍ، حاربه الأدارسةُ والفاطميون والزبيريون والمرابطون والموحّدون. فهذه الدولة، التي استمرت أربعةَ قرون، اختلف المؤرِّخون في نسبة دينها إلى مرجعية يونانية (كالمؤرِّخ ذي سلان)، أو رومانية مسيحية (كدوزي ومارسي)، أو يهودية (كناحوم سلوش ودفردان).(٣) وإنّ مَنْ قام بهذا الربط ليس ابن عداري أو ابن حوقل أو البكري، ممن يُتَّهَمون بالتحامل والمبالغة في وصف تشويه البورغواطيين للإسلام والانحراف عنه. وإذا طُعِنَ في موضوعية مَنْ سَبَقَ، بَرَزَ اسمُ المدافع عن النزعة الوطنية لدى البورغواطيين، إذ يتحدث الطالبي عن أصول بطل قضية البورغواطيين طريف، فيقول: «إنّ إمام البورغواطيين، أبا صالح زمور، هو الذي يسجّل أنّ طريف مِنْ ولد شمعون، سلف إحدى القبائل الاثنتيْ عشرة المنحدرة من يعقوب بن إسحاق.»(٤) وهذا الأصل المفترض قد لا يكون استدلالاً كافيًا للتأكيد على ابتعاد المرجعية البورغواطية عن أن تكون «شاهدًا أمثل» لإسلام أمازيغي. ويتأكّد ذلك من خلال استقراء مشروعها الذي ابتدأ مع «طريف» وبَلَغَ اكتمالَه مع يونس بن إلياس: فقد «كان من اللازم انتظارُ حكم حفيد صالح، يونس بن إلياس (٢٢٧ ـ ٢٧١)، (٨٨١ ـ ٨٤٢)، الذي كَفّ عن الصمت بشجاعة، وباح بالسرّ الذي ظلّ... مكتومًا بصرامةٍ وإحكام طيلة قرن، وأَعْلن جهارًا أنّ جدّه كان النبيّ المذكورَ في قرآن محمد، ليَمْنح البربرَ دينًا خاصًا بهم.»(٥) ولا شكّ في أنّ مثل هذا الاستنتاج، الذي انتهى إليه مؤرِّخ معاصر دعا إلى إعادة تحيين تاريخ البورغواطيين، يَجْعل ربطَهم بالإسلام مستعصيًا، إنْ لم يَعْتمد تأويلاً تفكيكيًا.

إنّنا لا نصادر التاريخَ، ولا نَبْخس الناسَ حقَّهم في الاقتناع بما يرتضُونه لأنفسهم. لكنّ توضيح المرجعيات ضروري؛ إذ لا يُستساغ منحُ المشروعية للبورغواطيين عبر بوّابة الموحّدين، وجعلهما مشروعًا واحدًا يعبّر عن هوية أمازيغية، لأنّ مَنْ مارَسَ السلطةَ من داخل الدائرة الإسلامية لا يُقْرن بمَنْ كان مِنْ خارجها. وعليه، فإنّ مرجعية البورغواطيين أو كسيلة أوالكاهنة ممكنة من خارج المجال الإسلامي، لا من داخله.

١ ـ المرجع نفسه، ص ٤٨.

٢ ـ محمد الجابري، **تكوين العقل العربي** (المغرب ولبنان: المركز الثقافي العربي، ط ٨)، ص ٧١.

٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ انظر محمد الطالبي، مصدر مذكور، ص ٥٣ ـ ٥٤، ١٠، ١٥.

إنّ الذين اختاروا الحرف العربي قد وجدوا أمامهم ما يعوض الفقر الإشاري الذي كانت تلعبه «تيفناغ».

من اللغة إلى الحَرْف

تقع اللغة في عمق القضايا السابقة. فقد عَدَّتْ خطاباتٌ أمازيغيةٌ التعريبَ أمرًا مبيَّتًا في القديم والحديث، وأنّها استهدفت الأمازيغيةَ من أجل التمكين للغة «الوافدة» ـ وهو ما يتطلب، في رأي تلك الخطابات، تصحيحًا، واعترافًا بحقّ وجود الأمازيغية، وممارستَه قانونيًا وتربويًا عن طريق مؤسسات وتشريعات واجتهادات معرفية ولغوية. وإذا كانت المَطالب حقًّا من حقوق الكائن، فإنّ مقدِّماتها تحتاج إلى مناقشة وتوضيح. إنّنا لا نجادل في عمقنا الأمازيغي، ولا نَرْفض غنى هويتنا وتعدُّدَ مشاربها العربية والأندلسية والصحراوية والأمازيغية؛ لكنّنا نَرْفض «خصخصةَ» القضايا التي تهمّ الأمة، والتي تبقى قابلةً للاجتهاد والإقناع. ذلك أنّ اختيار حرفٍ لكتابة اللغة الأمازيغية ليس نهايةً، بل هو بدايةٌ لقضايا أخرى أكثر تجذُّرًا في تربة المجتمع وتحكُّمًا في مستقبله، مثل وضعها في المنظومتين التعليمية والاقتصادية، ووضعها الدستوري والإداري، وغيرها من القضايا التي تمثِّل أفقًا للتأمل والتوافق من أجل ضمان «سِلْمٍ لغويّ» والحفاظِ على «إسمنت اللغة.»[1]

إنّ سياق هذا الكلام يقترن بالوضع التاريخي للأمازيغية بالمغرب، إذ لم تحاربْ بنصوص معلنة، ولم تشكّل العربيةُ بالنسبة إلى أهلها معوِّقًا للارتقاء الاجتماعي أو الإداري، وإنّما جاء اختيارُ الحَرْف العربي لكتابتها من طرف نخبة الأمة العالمة بمصالحها. ويكفي ذكْرُ ابن تومرت وكُتُب **التوحيد** و**المرشدة** و**العقيدة** لتأكيد ذلك. بل إنّ الأمر لم يقف عند حدود النخبة؛ فقد أورد الزجالي الأمازيغي «أمثال العوامّ في الأندلس» التي وَظَّفت الأمازيغية المدوَّنة بحروف عربية. إنّ التاريخ يُخْبرنا بعدم وجود حرب لغوية مَنَعت الأمازيغيين من تطوير اللغة الشفوية أو تدوينها أو البحثِ في أبجديتها. وسنكتفي بثلاثة نماذج مختلفة الأهداف، تُقرّ جميعُها بأنّ كتابة الأمازيغية كانت تعتمد الحروفَ العربيةَ أساسًا لها، وبأنّ الأسباب العميقة وراء ذلك تَرْجع إلى الاختيار لا إلى التوجيه أوالإكراه، وبأنّ العرب لم يجدوا أمامهم «حرفًا أمازيغيًا» ليحاربوه بعد أن قام الرومان بذلك قبل قدوم العرب والإسلام.

فلقد أكّد غوتييه عدمَ « وجود كتاب واحد بالبربرية، بل لا توجد لغةٌ بربريةٌ منظَّمة.»[2] ويقول محمد شفيق: «الواقع أنّ للأمازيغيين ثقافةً خاصةً بهم، توارثوها عبر العصور منذ آلاف السنين، يَصْعب على الباحث أن يتتبع مراحلَ تطورها في ما يخصّ الجوانبَ المعتمدةَ للكتابة، [وأنّ] اللغة الأمازيغية تخلّت عن أبجديّتها منذ دخول البربر الإسلامَ، حسب ما تدلّ عليه القرائنُ. ولم يَحْتفظ بها إلاّ قبائلُ التوارك. غير أنّ حروفًا منها لا تزال تُدْرج في زخارف الزربية المغربية.»[3] وهذا يعني أنّ الذين اختاروا الحرفَ العربيَّ قد وَجَدوا أمامهم ما يعوِّض الفقرَ الإشاري الذي كانت تلْعبه تيفناغ. بل إنّ الحسن الوزّان يقدِّم دليلاً يراه كافيًا: «ذلك أنّ بلاد البربر كلّها... لا تحتوي أيةَ كتابة في الأضرحة أو في جدران أيّ بناء إلاّ وهي بالحروف اللاتينية دون استثناء. ولا أظنّ أنّ الأفارقة استعملوا هذه الحروف واتخذوها لكتابة لغتهم الخاصة. إذ لا شكّ أنّ الرومان، لمّا انتزعوا هذه الأماكنَ من أيدي أعدائهم، محوا ـ حسب عادة المنتصرين ـ جميعَ النقوش الحاملة لآثار المغلوبين بخطهم قصد إذلالهم.»[4]

---

١ ـ يؤكّد إدوارد بيرهر أنّ المجتمع في حاجة دائمة إلى إسمنت اللغة من أجل ضمان وحدته، ويحذِّر من فوضى الشخصية المتعددة. انظر: Edward Berhir, **Une Amérique qui fait peur** (Paris, 1995).

٢ ـ E. F. Gautier, "Considération sur l'histoire du Maghreb," **Revue Africaine**, vol 68, 1927.

٣ ـ محمد شفيق، مصدر مذكور، ص ٥١ ـ ٦١.

٤ ـ الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمه محمد حجي ومحمد الأخضر (دار الغرب الإسلامي، ج. ١، ط ٢، ١٩٦٣)، ص ٦٩-٧٠.

إنّ لهذا النص قوةً حجاجيةً كبرى. فهو يؤكّد أنّ العداء المفتعل اليوم ضد العربية غيرُ معلّل، وأنّ الحرف العربي تفاعَلَ مع الأمازيغية وعَبّرَ عنها خيرَ تعبير، وأنّ العرب لم يحاربوا حرفًا أمازيغيًا ما لأنّهم لم يجدوه أصلاً، وأنّ اللاحقين لم يَطْرحوا القضيةَ لأنّهم لم يحسّوا باغتراب لغوي - وإلاّ فكيف نفسِّر اختيارات المرابطين والموحّدين والمرينين، وهم أمازيغٌ أقحاح؟ ومَنْ كان يَمْنعهم من إنعاش حرفٍ أصيلٍ والعهدُ قريب؟

إنّ بياضات الذاكرة لا يُمْكن أن تُملأ بالتأويلات المفرطة، أو بتغيير المواقف تبعًا لتغير الأوضاع أو الطموحات. فالتاريخ لا تَكْتبه الأهواءُ بل الوثائق. ومسوِّغ ما سبَقَ نجده في المواقف المتناقضة لعلماء أجلاّء بنوا مشاريعَهم الفكرية على أطروحات تخلّوا عنها بتعليلات غير فكرية. فقد أكد د. شفيق أنّ «الأبجدية العربية صالحةٌ أن تُكْتَبَ بها الأمازيغية»[1] بل قَدّم قواعدَ لكتابتها وألّف كتابًا بعنوان أربعة وأربعون درسًا في اللغة الأمازيغية: نحو صرف اشتقاق (١٩٩١) وهو كتاب يبتدئ بعنوان دالّ هو «قواعد لكتابة الأمازيغية» تقيس نفسَها على العربية وتُكتب بحروفها. والأمر نفسُه نجده في مؤلّفه اللغة الأمازيغية، ببنيتها اللسانية،[2] حيث يتمّ التأكيدُ على التماثل في الصوامت والصوائت مع تقديم نماذج للكتابة. بل إنّ المعجم الأمازيغي - العربي يفي بالحاجة الدلالية والاستدلال التام. فما الذي تغيَّر كي يتغيّر الاقتناع؟ وما العمل مع مجهود علمي استغرق عقودًا؟ وكيف نفسِّر اختيارَ حرف غير معياري (تيفناغ)، علاقتُه بمتلقّيه غيرُ تاريخية وغيرُ نفسية؟ ولماذا رفضُ الخط العربي؟ إنّها أسئلة توجَد أجوبتُها في ثنايا الخطابات الأمازيغية التي نحاورها للتاريخ. أما الاختيارات فإنّ ما يَحْكم على صوابها هو الممارسةُ والنتائجُ ومرتكزاتُ الأمة. لكنّ ذلك لا يَمْنع من الاستشهاد بكلام صاحبِ الشأن الذي يقول: «أما عن الحرف العربي، فبدايتي معه كحرف لكتابة الأمازيغية يعود بالتحديد إلى سنة ١٩٧٣. لمّا شعرتُ أنّ كثيرًا من المثقفين الأمازيغيين - خاصةً ذوي التكوين العربي - ينساقون بسهولة لبعض الدعايات المغرضة مِنْ أنّ كلّ مَنْ يدعو إلى خدمة الأمازيغية مدفوعٌ من قبل الفرنكفونية والاستعمار، كَتَبتُ بالحرف العربي ليطمئنّ هؤلاء على مكانتهم في المجتمع. لذلك كان للمعجم العربي رواجٌ كبيرٌ بينهم، ومنهم مَنْ أدرك حسنَ نيّتنا، وصار اليوم يدعو إلى كتابة الأمازيغية بالحرف الأصلي تيفناغ أوالحرف اللاتيني...»[3]

لا شكّ في أنّ هذا الاعتراف يُعفي الدارسَ من الرجم بالغيب، ويَمْنحه حصانةَ الموضوعية التي تجعل الخطابَ شاهدًا على نفسه باعتباره سلسلةً من العمليات الموزّعةِ الأدوار والمراحل. ولا يهمّ إنْ كانت المطيّةُ هي العِلْم، ما دام «المشروعُ الحضاري» يتطلب ذلك، وما دام النضالُ سابقًا على المعرفة. فـ «هذه الأمازيغية التي ما انفكت كالعنقاء تَنْهض من رمادها أمام مخططات المحو والإبادة، إنْ كانت شرًا لا بدّ منه فينبغي السعيُ - على الأقل - للإبقاء عليها تحت وصاية العقل العربي الإسلامي... [وأن] تُشدّ عربة الأمازيغية بخيول العروبة المتعبة.»[4] إنّ مثلَ هذه التصورات تفسِّر الكثيرَ من الاختيارات التي تغلّب خطابَ الأهواء على خطاب التنوير، ولا تساعد على تناول القضايا بمنطق الحوار الذي يجعل الوطنَ أولويةً تستحقّ الاعتدال، كما تَدْفع الدارسَ إلى قراءتها بآليةٍ تشارحيةٍ تمكّن من تفسير بعضها بعضًا. لذلك يُستحضر التاريخُ في الحديث عن اللغة، ويُستحضر الدينُ في الحديث عن التاريخ، وتُقرأ

١ - محمد شفيق، المعجم العربي - الأمازيغي (منشورات المملكة المغربية، ج ١، ١٩٨٩)، ص ٢١.

٢ - صدر عن منشورات الفنيك، عام ٢٠٠٠.

٣ - العالم الأمازيغي، ع ٨، ١٨ أكتوبر ٢٠٠١.

٤ - أحمد عصيد، الأحداث المغربية، ٢٥ يناير ٢٠٠٣.

ما الكلفة المادية لتدريس الأمازيغية بشكل موحّد؟ وما عواقبه على تلميذ سيجد نفسه أمام ثلاثة أنظمة إشارية (عربية - تيفناغ - لاتينية)؟

المواقفُ بما قبلها وبما بعدها. أما ما قبلها فقد حاولْنا رصدَه في الفقرات السابقة، وأما ما بعدها فإننا نتعرض له اعتمادًا على استفهامات تَسْتلزم مُضمراتها وتركّز على الاختيارات والمواقف والنتائج والآفاق.

فأما الاختيارات فقد حُددتْ في تيفناغ والبحثِ عن هويةٍ ثائرة. وأما المواقف فقد قدّمنا من النصوص ما يجعلها بيّنةً. وأما النتائج والآفاق فستعرض لها من خلال الحديث عن طموح المعْيرة، ومَطْلب الدسترة، وتعليم الأمازيغية - وكلُّها قضايا تتطلب إعادةَ النظر في مكوِّنات الهوية المغربية ومرجعيتها الفكرية.

المقايسة آليةُ الاستدلال

بيّنّا في الفقرات السابقة خلفيةَ التصورات المدافعة عن أطروحة تفتقد الكثيرَ من مقوّمات الاستدلال التاريخي والمعرفي. وقد برهنّا على ذلك بنصوص قديمة وحديثة تتباين مرجعياتُ أصحابها ومقاصدُهم. وقد كانت تلك الاستدلالات مباشرةً لأنّها تناولت الأمازيغيةَ في علاقتها بالعربية. غير أنّ هناك طرقًا أخرى لإثبات ذلك، وهو المسلك الذي نسير فيه الآن، باعتمادنا منهجيةً قياسيةً تَسْمح بتصور وضع لغة من خلال وضع لغة أخرى عايَشَتْها وارتبطتا معًا باللغة العربية. فرضيتُنا في ذلك هي أنّه إذا كانت العربيةُ قد سَمَحَتْ للغة الأولى بالعيش واختيار ما يتماشى مع إرادة أهلها، فإنّها قد سَمَحَتْ للأخرى بالعيش والاختيار كذلك.

ثلاثُ لغات عاشت في المجال نفسه: العربية والأمازيغية (الأمازيغيات) والعبرية. فكيف تمّ هذا التعايش؟ هل فَرَضت العربيةُ نفسَها بالإكراه، أمْ كانت اختيارًا استراتيجيًا؟ لقد نَسَبَ شارل أندري جوليان للقديس أغسطين قولَه: «إنّ الدولة الرومانية التي تَعْرف كيف تَحْكم الشعوبَ لم تَفْرض على المغلوبة منها سيطرتَها السياسيةَ فحسب، بل لغتَها أيضًا.»[1] فهل ينطبق هذا الحكمُ على علاقة العربية بمحيطها؟ لن نستدعي نصوصًا لدارسين ومؤرِّخين عرب لأنّ ذلك سيُرْبط بالحنين الجارف أو الادعاء، بل سنَسْتشهد بنصوص تتحدث عن يهود المغرب والأندلس لمؤرِّخ مرتبطٍ باعتقاداته لكنّه موضوعيٌّ في أحكامه.

يقول حاييم الزعفراني، معلِّلاً انتشارَ العربية واعتمادَها من طرف الأعاجم: «أصبحت العربيةُ تدريجيًا لغةَ تَواصُلِ الإمبراطورية الجديدة، كما أصبحتِ الوسيلةَ الوحيدةَ لتبادل الثقافات بين مراكز حضارات الشرق والغرب الإسلاميّيْن. وأبدت النخبةُ المثقفةُ المسلمةُ رغبتَها الجامحةَ في الاطّلاع على المعارف المسطورة، معارفِ أهلِ الكتاب، داعيهم في ذلك الفضولُ العلميُّ وهاجسُ حمايةِ الدين الجديد. وشَعَرَ أهلُ الذمّة أنفسُهم بالحاجة الملحّة تدعوهم إلى ترجمان نصهم الديني المقدس إلى لغتهم الجديدة العربية التي أصبحتْ عندَهم بمثابة اللغة الأم.»[2] إنّ هذا الوضع التاريخي يُزكّى بدراسات ميدانية تنتهي إلى الاستنتاج التالي: «لقد أظهرتْ أبحاثُنا الميدانيةُ في أوساط اليهود الناطقين بالأمازيغية في المغرب... أنّ هذه المجموعات كانت تَسْتعمل في تعليمها التقليدي اللغةَ الأمازيغيةَ أداةً للتفسير وترجمةِ النصوص المقدّسة. كما كانت المجموعاتُ اليهوديةُ في باقي البلاد تستعمل لهجةَ اليهود العربية أو لهجتَهم الإسبانيةَ لنفس الأهداف.»[3] ولا شكّ أنّ دواعي ما سبق تَكْمن في الوعي بالقيمة الحضارية للغة العربية؛ لذلك فإنّ «يهودية أرض المغرب كانت قد تبنّت منذ القرن التاسع اللغةَ العربيةَ أداةَ ثقافةٍ وحضارة،»[4] وجَعَلت الحرفَ العربيَّ أداتَها المفضلة.

تساعد النصوص السابقة على إنتاج قياسات دالة. فإذا كان اليهود أو فئةٌ منهم قد تخلّت عن حَرْفها وتبنّت الحرفَ العربي،

١ - شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تعريب محمد مزالي والبشير سلامة (الدار التونسية للنشر، ١٩٦٩)، ص ٢٤٨.

٢ - ٣ - ٤ - حاييم الزعفراني، **يهود الأندلس والمغرب**، ترجمة أحمد شحلان (مرسم الرباط، ط ١، ج ١، ٢٠٠٠)، ص ٥٨، ٢٨، ٥٩.

أو تخلّت عن لغتها وتبنّت العربية، وإذا كان الأصل المفترض لـ «طريف» (إمام البورغواطيين) مقترنًا بهم، فإنّ الإكراه اللغوي يصبح ادعاءً ينبغي التعالي عنه، والدفاعُ عن القضية بما يَضْمن لها الاندماجَ في النسق الشامل للأمة.

معْيَرَةُ الأمازيغية وتدريسها

لقد أقرّت دراسات كثيرةٌ افتقارَ الأمازيغية إلى المعيارية، إذ الأمازيغيةُ أمازيغيات؛ وهو ما أكّدته الدراساتُ اللغويةُ الاستعمارية، وزَكّتْه آراءٌ ومواقفُ معاصرة.[1] لكنّ ذلك لم يَمْنع آخرين من الحديث عن أمازيغية معيارية تشيَّد بناءً على قرارٍ نضاليّ، وهو ما يَعْني أنّ مبدأ «الوحدة في التنوع» يتعرضُ للخرق والتجاوز. غير أنّ الوجه الآخر للإشكال يُطْرح بصيغةٍ أخرى تمسّ التوافقَ الوطنيَّ المحدد في الميثاق الوطني للتربية والتكوين. فمعيرةُ الأمازيغية معناها تدريسُها بشكلٍ موحَّد باعتبارها اللغةَ المصنوعةَ في المختبرات، لا لغةَ الأم المتداوَلَة التي أقرّها الميثاقُ أداةً للتدريس. ثم ما الكلفةُ الماديةُ التي سيحتاجها هذا التدريس؟ وما عواقبُه على تلميذٍ سيجد نفسَه أمام ثلاثة أنظمة إشارية (عربية ـ تيفناغ ـ لاتينية)؟ وهل تمّ ربطُ هذا التدريس بمشروع تنموي شامل؟ وما الوضع الذي سيكون عليه محتوى المقرّرات؟ هل سيتمّ تطهيرُها من النَّفَسِ العربي مثلما تم رفضُ الخط العربي؟ وما الوضع الدستوري الذي ستكون عليه الأمازيغيةُ (الأمازيغيات) تبعًا للوضع اللغوي والتربوي؟

إنّ مقارنة المواقف بالاختيارات تجعل الباحثَ أمام مفارقات متعددة. فـ «الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي» صاغت منذ السبعينيات طريقةَ «أراتن»[2] وقَدَّمتْ نماذجَ لكتابة الأمازيغية بالعربية، لكنّها أَصْدرتْ قبل أعوام كتابًا يَدْعو إلى «ترسيم أبجدية تيفناغ.»[3] وهذا التحول لا ينطبق عليها بمفردها؛ فقد رأينا «دَخْلَ» الأستاذ شفيق المدافع عن أمازيغية عربية ورأينا «خَرْجَهُ،» وبيَّنّا أوجُهَ المقاربة غير المعلَّلة علميًا. فكيف نفسِّر هذا التحول؟ وكيف نَفْهم بناءَ مشروع، ثم التخلّي عنه؟ ولماذا تمحور النقاشُ حول الحرف اللاتيني في مرحلة محددة، ثم انحصر؟ أين حججُ العلمية والكونية والثقافة التي كانت مستَنَدَ الكثير من الداعين إلى اعتماد الحرف اللاتيني؟ ولماذا تمّ خلعُ جبّة المعرفة، وارتداءُ بُرنس السياسة الفضفاض القادر على احتواء النقائض؟ ثم إنّ للقضية أبعادًا بداغوجية وتواصلية واقتصادية وهوياتية؛ ذلك أنّ المدرسة ستعاني من تخمة الحروف العربية واللاتينية وتيفناغ، ومن إنهاك اقتصادي، وشرخ تواصليّ مع تراث أمازيغي مدوَّن بالحروف العربية. فما مصيرُ مؤلَّفات مثل **بحر الدموع** لأوعلي أوزال، أو **المعجم العربي ـ الأمازيغي** لمحمد شفيق، أوغيرهما مما كان سيشكّل منطلقًا ثمينًا لبداغوجيا غير مُغْتَرِبة لا تتلمس خطواتِها الأولى، ولا تُقصي ذاكرةَ الأمة؟

الهوية المغلقة والهوية المركّبة

تندرج كلُّ الجوانب السابقة ضمن مفهوم أعمّ، هو الهوية باعتبارها الأساسَ الذي تُبنى عليه الاختياراتُ السياسيةُ والبداغوجيةُ واللغوية. لكنّ هذا المفهوم لا يَخْضع لتصورٍ أحادي، بل يتنوع بتنوع خلفيته المرجعية، إذ يُمْكن اختزالُه فيٍ إطارين واسعين. أما الإطار الأول فيجد مرجعيّته في الأنساق المغلقة التي تَعْتبر الهويةَ كيانًا ثابتًا، أُغلق دَخْلُه وخَرْجُه، لأنّه تشكّل عبر سيرورة الزمن، وأصبح جوهرًا لا يتغير ولا يَقْبل

١ ـ انظر هذه الأحكام في شفيق (٢٠٠٠)؛ واليزيد البركة، **الصحيفة**، عدد ٤٧، ٢٠٠٠.

٢ ـ أصدرت الجمعية نشرةً وثائقية (١٩٧٤-١٩٧٥) تُسمّى اراتن عملتْ من خلالها على توضيح طريقة قراءة الأمازيغية المكتوبة بالحرف العربي، وإنْ كانت قد وَضَعَتْ كذلك جداولَ لحروف تيفناغ.

٣ ـ انظرْ: **من أجل ترسيم ابجدية تيفناغ لتدريس الأمازيغية** (منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي).

الهـوية ليست مـغلقـة، لكنهـا لـيست منفـتـحـة انفتاحًا مسيبًا لأنّ ذلك سيعرضها للتلاشي

النقائضَ. وقد عَبَّرت الفلسفةُ الألمانيةُ عن ذلك خير تعبير من خلال نموذجها الرومانسي الممثِّل تاريخيًا في الرايخ الثاني والرايخ الثالث. وأما الإطار الثاني فيجد مرجعيَّته في الأنساق المفتوحة التي تَعْتبر الهويةَ مسارًا دائمًا، يغتني بانفتاحه على الأنساق الأخرى، بحيث تكون الأمةُ مستعدةً لتعديل مكوِّنات هويّتها، وإعادةِ تجديد تعاقداتها، بما يَضْمن التفاعلَ والتناغمَ. وبين هذيْن الطرفيْن تقع الوسائطُ التي نؤمن بها، ونعتبرها الأساسَ الذي ينبغي أن تُدْمَجَ فيه الأمازيغيةُ وغيرُها.

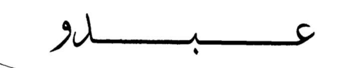
إنّ الأمازيغية ليست وحدَها صاحبةَ مطلب الإضافة، بل هناك تعددٌ لغويٌّ يحتاج إلى تدبير عقلاني وديموقراطي. ذلك أنّ نسيجَنا الاجتماعي مشكَّل من لغات وطنية متعددة، إذ نجد العربيةَ الفصحى، والدوارجَ المغربية الممثَّلة في عربية سهول المحيط الأطلسي وعربية الحاضرة وعربية البادية وعربية الواحات الحسانية، والبربرياتِ المغربيةَ الممثَّلةَ في تشلحيت وتمازيغت وتريفت. فإذا كانت الهوية الثقافية سابقةً على الهوية السياسية ومؤسِّسةً لها، فإنّ مراعاة مكوِّناتها هي المدخل الأسلم لضمان مسار قويم. وعليه، فما هو الإطار الأنسب لهوية مغربية متوازنة؟

إنّ الإطار الأنسب هو ذلك الذي يجعلها هويةً مركّبةً، منفتحةً باعتدال، بحيث تقبل الاغتناءَ والإضافةَ عن طريق التكييف والتمثُّل، لا عن طريق القطائع التي تكون نتائجُها وخيمةً على المجتمعات. ومعنى ذلك أنّ هذه الهوية ليست مغلقة، لكنّها ليست منفتحةً انفتاحًا متسيِّبًا لأنّ ذلك سيعرِّضها للتلاشي بسبب خلوِّها من مناطقِ جذبٍ وثوابتَ بنيويةٍ تَضْمن لها الاستقرارَ والحيويةَ في الوقت نفسه.

انطلاقًا مما سبق تُمْكن إعادةُ معالجة مطلب «الدسترة» الذي يفسِّر الإصرارَ على معيرة الأمازيغية، ومهاجمةِ العربية، والمطالبةِ بجعل الأمازيغية لغةً رسميةً ووطنية - وهي مطالبُ يعني الأخذُ بها فتحَ الباب أمام اللغات **الاخرى** أيضًا. فما الذي سيَمْنع عن الحسانية والدوارج المغربية رسميتَّها ووطنيتَّها؟ وما اللغة الموحّدة المتعالية على الانتماءات بمختلف أشكالها؟ لا شكّ في أنّ العربية الفصحى هي التي تَمْتلك هذه الصفة، لأنّها ليست لغةً لمنطقةٍ أو لفئة أو عشيرة. إنّها ليست لغةَ الأم، لذلك فهي متعالية على صراع الوَرَثة. وهي الثابتُ البنيوي، ومنطقةُ الجذب القادرة على ضمان استمرار النسق الشامل المتفاعل مع غيره من الأنساق الأخرى، حيث تكونَ الهويةُ تاريخيةً وتعاقديةً، أيْ أنّها أنساقٌ شبهُ مفتوحة تَصْهر الأطرافَ الحادةَ وتَضْمن تفاعُلَها وتناغمَها لأنّ المجتمع يَقْبل بها في حدود الوظائف التي تُنْجزها. ذلك أنّ اختلاف الأسس الأنطلوجية يعوِّض بالجامع الوظيفي الذي يستجيب لحاجات الإنسان والأوطان.

د. جمال بندحمان

أستاذ باحث متخصص في الحركة الثقافية الأمازيغية، عضو المركز المغربي لحوار الثقافات.



ناصر الرباط*

عندما كنتُ في التاسعة من عمري، فطن والداي إلى عزلتي وانطوائي. لاحظا أنّي أميل إلى اللعب وحدي ساعات طويلة، وأقرأ ساعات طويلة، مستلقيًا على ظهري في فترة القيلولة الحارة والمملّة، وأجلس ساكتًا على طاولة الطعام أمضغ لقماتي ببطء وانعدام شهية. انتابهما القلقُ عليّ؛ فأنا ابنهما الوحيد، لا أخ لي ولا أخت. وأمي وأبي كلاهما مثقف وعامل هو موظّف كبير في وزارة الأشغال العامة، وهي أستاذة أدب إنجليزي في الجامعة، وكلاهما مشغول في النهار في العمل، وفي الليل مع الأصحاب في السهرات. ولأنّهما كانا والديْن عصريّيْن ومعنيّيْن بتربية ابنهما وتنشئته أفضلَ تنشئة، فقد اهتمّا بإيجاد حلّ لمشكلتي. فطالعا كلَّ الكتب التي وقعتْ تحت أيديهما عن نفسية الأطفال وتطوّر شخصياتهم، وسألا صديقًا لهما مختصًا بأمراض الأطفال النفسية عن أنجع وسيلة لعلاج الوحدة، فنصحهما بالطريقة التقليدية: «انجبا له أخًا أو أختًا.» لكنّ والديّ العصريّيْن كانا منغمسين في عمليْهما ونشاطاتهما، ومعتاديْن حياتَهما كما استقرّت عليه، ولم يكن في تلك الحياة متّسع لطفل آخر. وبالإضافة إلى ذلك كانا قد تجاوزا الأربعين، وهذا ما جعل فكرةَ الإنجاب - خاصةً بالنسبة إلى أمي - فكرةً غير مستحبّة. فأعادا السؤال. وجاء جواب الصديق المختصّ: «إذن اجلبا له حيوانًا أليفًا يصادقه.» ولم تكن هذه بالفكرة المستحبة أيضًا، خاصةً أنّ أمي موسوسة جدًا وتخاف على مفروشاتها وكتبها وسجّادها القديم والجميل ولُعبَ البورسلين الدقيقة التي تحبّ جمعَها من كل بلد زارتْه في العالم. وتردّد والدي قليلاً. ولكنّهما عندما لم يوفّقا إلى بديل يحلّ لهما مشكلةَ وحدتي، وافقا على مضض. وابتدأ النقاش. أيُّ حيوان نجلب؟

كان بودّ أمي لو أنّ الصديق نَصَح بسمكة ذهبية أو سلحفاة. ولكنّه سرعان ما أكّد لهما انعدامَ الفائدة من حيوان لا يتحرك ولا يتجاوب مع الطفل. واقترح عليهما كلبًا أو قطة. ولكنّ أمي، وأظنُّها كانت محقّة، عارضتْ فكرةَ إيواء كلب في الشقة التي كنّا نسكن فيها؛ فهي صغيرة ومزدحمة بأغراضها وأغراض أبي وكتبهما ولعبي، ولا يُمْكن كلبًا مهما كان صغيرًا أن يَقْنع بالبقاء فيها طوال النهار عندما نكون جميعًا في الخارج. فاستقرّ الحالُ على شراء قطة.

وهكذا ظهر عبدو في حياتي. جاءت به أمي في نهاية يوم خريفي ماطر بعد عودتها من الجامعة: قط صغير لا يتجاوز عمرُه أربعةَ أسابيع، أسودُ اللون، مرقّش بلطخات بيضاء كبيرة نسبيًا على ظهره ووركه الأيمن وفي أسفل بطنه وخلف أذنه اليسرى، وعيناه السوداوان اللامعتان تدوران في محجريْهما بقلق وخوف من المحيط الجديد الذي وَجَدَ نفسَه فيه وحيدًا بعد أن كان بصحبة إخوته الثلاثة وأمه حتى ظهيرة ذلك اليوم.

سألتني أمي: «ماذا سنسمّيه؟»

كانت أغنية «عبدو حابِبْ غندورة وغيرا ما بدّو» في قمة رواجها في تلك الأيام، فقلتُ مباشرةً: «عبدو!»

لم يعجبها الاسم؛ فهو بلدي وعادي ولا يليق بمحيطنا ولا بمستوانا الثقافي. وأمي إنسانة مثقفة ثقافة إنجليزية عالية، وأفضلُ اسم لقطّ بالنسبة إليها هو «موريس» أو «توبي.» ولكنّي أصررتُ على اختياري، فرضختْ بسرعة؛ فهي لم تجلب القط أصلاً إلاّ لتسليتي، ومن ثم كنتُ أنا - في رأيها - صاحبَ القرار في تسميته. وعلّلتْ ذلك بالقول: «سأدعك تختار الاسم، ولكنْ تذكّرْ أنّك أنت المسؤول عن القط (ولم تقل عبدو). أنتَ الذي ستطعمه وتحمّمه وتحرص على نظافته ونظافة ترابه وتغييره كلّما دعت الحاجة.» وافقتُ فورًا؛ فقد أحببتُ ذلك القط من أول نظرة، وأملتُ أن أجد فيه أنيسًا ورفيقًا.

وبهذا حصل عبدو على بيت واسم وصاحب في آن واحد. ولم يبدُ عليه أنّه وعى التغيرَ الهائلَ الذي طرأ على حياته وهويّته. ولم تغادره رهبتُه من المحيط الجديد: فهو لم يتحرك كثيرًا بعد أن وضعتْه أمي أرضًا لكي يقيس بنفسه أبعادَ بيته الجديد، كما قالت. ولم يمانعْ سلةَ القشّ المبطّنة بالمخملة الحمراء التي أرادتها له بيتًا موقّتًا. قبع عبدو مستسلمًا في سلّته، وقضى فيها ليلته الأولى عندنا من دون أن يجرؤ على الخروج منها ولو إلى تنكة التراب التي وضعتُها له في حمّام الضيوف وأريتُه إيّاها وجعلتُه يشمّها قبل أن أضعَ سلّتَه - وهو فيها - قرب سريري وأذهبَ للنوم بعد تأكّدي من أنّي تركتُ بابَ غرفتي مفتوحًا وبابَ الحمام مواربًا.

---

* - استاذ الآغا خان للعمارة الإسلامية - كلية العمارة، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (M.I.T.).

عندما استيقظتُ في الصباح الباكر، وكان اليوم يوم أحد ولا مدرسة عندي، كان أولَ ما فعلتُه أن قفزتُ من السرير وانحنيتُ فوق سلة عبدو الصغير، لتفاجئَ خياشيمي رائحةٌ قويةٌ ونفّاذة: عبدو شخَّ في سلّته، على الرغم من أنّه ـ كما قالت أمي ـ مدرَّبٌ على الحمّام، وعلى الرغم من أنّ القطط ـ كما قالت أمي أيضًا ـ حيوانات نظيفة ولا تحبّ توسيخَ المكان الذي تقعد فيه. وعندما نظرتُ إلى عبدو مستهجنًا طالعتْني عينان صاحيتان وهلعتان وقرفانتان، فعذرتُه وأخذتُه إلى الحمام ووضعتُه في تنكة التراب، وأخذتُ المخملة الحمراء ورميتُها في سلة الغسيل، وبدّلتُها بقطعة قماش صوفية صفراء؛ فالطقس كان قد ابتدأ يميل إلى البرودة، وظننتُ أنّ هذه الصوفة ستدْفع عن عبدو بردَ الليل عندما ينام فيها. ذهبتُ إلى الحمّام، الذي كان حمّامي في الأيام العادية عندما لا يكون عندنا ضيوف، وغسلتُ وجهي وأسناني ومشّطتُ شعري وأنا أتطلّع من فوق المغسلة باتجاه التنكة، وعبدو فيها منهمكٌ بذرّ التراب على ما فعله. استعدتُ ثقتي بنظافته. ولما انتهى من عمله أجال البصرَ حوله ثم قفز بكلّ هدوء وثقة من فوق حرف التنكة ومضى خارجًا من الحمّام من دون أن ينتظرني أو يَنْظر مرةً باتجاهي. تمطّى على باب الحمّام ثم مشى في الدهليز ببطء عائدًا إلى غرفتي وإلى سلّته، التي دَخَلها من دون أن يعير التفاتًا إلى الصوفة الجديدة. جلس على مؤخّرته ورفع قائمته الخلفية إلى أذنه، وانهمك بلحس فروته وتنظيفها.

وهكذا ابتدأتْ حياةُ عبدو عندنا، أو ربما من وجهة نظره، حياتُنا معه في محيطه الجديد، الذي سرعان ما اعتاده، بل وكيّفه وفقًا لرغباته. فبعد ربع ساعة من اللحس والتنظيف رفع عبدو رأسه ونظر باتجاهي للمرة الأولى وماءَ.

طار قلبي الصغير لموائه لي: لقد تعرّفني وحاول التواصلَ معي!

نظرتُ إليه بدوري وقلت: «أهلاً عبدو، صباح الخير يا عبدو الغندور اللي حابِبْ غندورة.» ولكنّه داوم النظر إليّ وماءَ ثانيةً، بيْد أنّ مواءه هذه المرة كان ممطوطًا ولحوحًا كما بدا لي، فأجبتُه مواءً بمواء. قفز من سلّته وجاء إليّ وأنا جالس على كرسيّ مكتبي الخشبي في بيجامتي، وابتدأ بالتمسح بطرف ساقي وهو يموء مواءً متقطّعًا يرسله ضعيفًا وعلى دفعات، وأنا مأخوذ تمامًا بهذه العاطفة المفاجئة الجديدة وأبادله التناغمَ من دون أن أتحرك أو أن أحاولَ حملَه أو الطبطبةَ على ظهره على الرغم من أنّي كنتُ أتحرّق إلى ذلك

في هذه اللحظة دخلتْ أمي الغرفةَ تَسْبقها الـ «غُودْ مورنِنغ» المعتادة في الصباح. أسرعتْ نحو الستارة ترفعها لكي تَسْمح لشمس الخريف الوجلة بالدخول. فاجأ ضوءُ الشمس عبدو فتركني وعاد إلى سلّته، وطفق يتفحّصها ـ وصوفتُه الجديدة بداخلها ـ باهتمام وتمعُّن. قلتُ لأمي: «أسكتتْه الشمس؛ فهو كان يلاغيني منذ الصباح.» فأجابت: «وهل تظنّ أنّه كان يلاغيك لسواد عينيْك؟ إنّه جائعٌ ويطالبك ببعض الفطور.» عندها انتبهتُ إلى أنّ عبدو المسكين لم يأكل شيئًا منذ مجيئه البارحة. قفزتُ إلى المطبخ وهو يركض خلفي ويهرّ. فتحتُ الثلاّجة وأخرجتُ منها زجاجة الحليب، وصببتُ له بعضَه في صحن صغير ووضعتُه له قرب المجلى، فانحنى عليه وراح يلعقه بلذة ونهم واضحيْن، وهو يُصدْر أصواتًا شبيهةً بتلك التي تَجْزرني أمي كلّما صَدَرَتْ عنّي مثيلاتُها على مائدة الطعام.

❖ ❖ ❖

لم يَطُل الوقت قبل أن يصبح عبدو الأميرَ الصغيرَ في شقتنا وفي حياتنا. وصارت له في كلّ غرفة زاويةٌ خاصة: في غرفتي احتلّت سلّتُه الجديدة ـ المفروشةُ بالمخدّات الصغيرة الملوّنة وبعضِ اللعب المحشوّة ـ الركنَ المقابلَ لسريري عند طرف النافذة. وفي المطبخ صار له خلف الثلاّجة ركنُه المجهَّزُ بعلبة بلاستيكية فيها فراغاتٌ مقولبةٌ على أشكال سمكة وورك دجاجة ودائرة ومربّع لوضع الطعام والحليب والماء فيها، وكُلِّفتُ بالتأكّد من نظافة العلبة وامتلائها بالماء والطعام دائمًا. وفي حمّام الضيوف صار له صندوقٌ بلاستيكي مجهّزٌ بغطاء، وله علبة مملوءة بتراب أحمر ناعم يُفترض أن يمتصّ الرائحة، وكنتُ أنا أيضًا المسؤولَ عن المحافظة على نظافة الصندوق والمكان حوله. أما غرفة الجلوس فقد أصبحتْ غرفتَه المفضلة، وصار يعتبر كلّ أرائكها ملْكَه الشخصيّ الذي يَسْمح لنا بالجلوس عليها موقّتًا من دون أن يتنازل أبدًا عن حقّه في إزاحة أيٍّ منّا لو عَنّ له التمدّدُ مكانَه، خاصةً إذا كان يريد التفرّج على التلفزيون الذي كان قد دَخَلَ حياتنا

مؤخّرًا. وبقيتْ غرفةُ الضيوف الغرفةَ الوحيدةَ المغلقة في وجهه؛ فقد أقفلتْ أمي بابَها لكي لا يدخل عبدو إليها ويكسر التحفَ المصمودةَ فيها.

واحتلّ عبدو حيزًا كبيرًا من حياتي ومن نشاطي. فقد كنتُ أصرفُ ساعتين على الأقل يوميًا للاعتناء بأكله ونومه وشخاخه ولعبه ونظافته، وللتأكّد من أنّه لا يمرّن مخالبَه على سجّاد أمي أو مفروشاتها أو ينطّ على رفوف كتبها وكتب أبي. ولكنّ كلّ هذا الاهتمام لم يؤدِّ إلى كسر طوق الوحشة الذي أحسستُ به منذ البداية بيني وبينه. كان اللعين لا يَسْمح لي بحمله وبمداعبته إلاّ عندما كان ينتظر منّي أن أطعمه أو أسقيه، وكان يأتي للتمسح بي إذا نسيتُ إطعامَه أو تغييرَ تراب تنكته. أما ما عدا ذلك فقد حافظ على نفوره وتفرُّده، ولم يرضَ أبدًا مشاركتي سريري أو الجلوسَ على حضني في غرفة الجلوس عندما كنتُ أدير جهاز التلفزيون. وكان ينقلب عدوانيًا تمامًا يومَ الحمّام، ويهرب منّي في كل أرجاء الشقة ويختبئ في أعتم الزوايا تحت أثقل قطع المفروشات كي لا أصل إليه. وكنتُ مضطرًا إلى لبس قفازات الجلي المطّاطية لوقاية يديّ من خمشات مخالبه الحادة التي كان يُشرعها ضدّي حتى وهو غاطس إلى أنفه في ماء الحمّام، وأنا أفرك فروته الرائعة بذلك الشامبو المعطّر الذي جلبتْه أمي لحمايته وحمايتنا من القمل وأمثاله. وكان يحافظ على حرده ونفوره منّي لفترة طويلة بعد الحمّام، ويجلس وحيدًا لينشّف نفسَه على حافة النافذة في الشمس أو قرب المدفأة إذا كان الطقس باردًا. وعندما يَنْشف وبرُه تمامًا وينتفش ويلْمع تلك اللمعةَ الفتّانة، يدير ظهرَه لي ويَرْفع ذيلَه الأسود والأبيض المنفوش ويخرج من غرفتي مختالاً بجماله، من غير أن يَسْمح لي بتمسيد وبره وإغراق يديّ في نعومته أو شمّه وتقبيله، ربما لعقابي على كوني المتسبِّبَ بهذه النعومة وهذه النظافة.

❖ ❖ ❖

بيْد أنّ وحشة عبدو ربما كانت لسبب آخر. فالحقّ أنّه كان قطًا لعوبًا وكثيرَ النشاط، ولعلّه لم يُعْجَبْ بنمط حياتي الهادئ. فهو كان يقضي جلّ وقته يطارد حشرات حقيقيةً أو وهميةً في كل أرجاء الشقة، ويحلو له أن ينهي برنامجَ مطاردته بصراع متوتّر مع لعبة الفرو المحشوّة، خاصةً مع الدبّ البني الصغير والفأر الرمادي اللذيْن سرعان ما فقدا أطرافَهما التي نتشها عبدو في حلقات لعبه العنيف.

ومرت الأيام، فكبر عبدو وترعرع. صار قطًا يافعًا كبيرَ الحجم ورائعَ الوبر. لم يَفْترْ نشاطُه، وازدادت شهيّتُه. ولم تعد تكفيه غرفُ الشقة على تنوُّعها وامتلائها بالزوايا الملائمة للعب. ولم يعد يهتمّ بلعبه المحشوّة، حتى بعد أن خاطت أمي أطرافَها المنتوشة، بل صار ينظر إليها بازدراء بعد أن تبيَّن له أنّها لعب جامدة لا تملك من أمرها شيئًا. وعلى الرغم من تغيّر كل شيء فيه فإنّه لم يغيّر من برودة عواطفه تجاهي، مع أنّي كنتُ أحاول باستمرار أن أخلق له ألعابًا جديدةً لأسليه ولكي ألعب معه في الوقت نفسه. في هذه الفترة أحسّ عبدو أنّ وراء باب الشقة عالمًا ثانيًا غامضًا ومليئًا بالمغامرات، وأنّ ما عليه سوى أن يخطو خطوةً واحدة فوق العتبة لكي يَلِجَه. فصار يقف كلّ يوم خلف الباب طويلاً ويموء ذلك المواءَ الطويلَ واللجوج الذي يستعمله عندما يريد أن ينبِّهنا إلى أنّه يريد شيئًا ما. ولكنّ أمي كانت له بالمرصاد، ولم تَسْمح له بالخروج. فعبدو، كما أكّدتْ لها السيدةُ التي باعتْها إياه، قطٌّ بيتيٌّ، كما كانت أمُّه وأمُّ أمّه من قبله، ويُفترض من ثم ألاّ يخطو خارج المنزل إطلاقًا. وهو على كل الأحوال لا يمكنه الحياة وحده في الخارج يقتات من فضلات المدينة ويصارع القطط الضالة المتشرّدة على قطعة عظم أو فضلة لحم، بل ربما دهستْه سيارةٌ طائشة أو أصيب بمرض مميت. وهو كذلك غير معتاد وساخةَ الشوارع، ويمكن أن يسبِّب لنا أمراضًا وقذارةً في الشقة لو سمحنا له بالخروج إلى الشارع والعودة على هواه إلى المنزل. واقتنعتُ أنا برأي أمي، ولكنْ لا أمي ولا أنا كنّا نَعْرف كيف نُقْنع عبدو ذاته.

ومع إصرار عبدو على الخروج ومُوائه خلف الباب مهما كان العقاب، ابتدأ حزمي يلين. وسرعان ما وجدتُ نفسي أنحاز إليه ضدّ رأي أمي؛ فأنا كنتُ أتحرّق إلى عقد صلة حميمة مع ذلك المخلوق الوبري والبكّاء الذي كنتُ أحبّه بشدّة. وصرتُ أتحيّن الفرصَ لأناقش أمي

بصحة رأيها، ووعدتُها بأن لا نَسْمح له بالخروج أكثر من مرة واحدة في الأسبوع، وبأنّي سأحمِّمه حمّامًا كاملاً مباشرةً بعد عودته من كل خروج. حاولتْ أمي الممانعة، وأعادت على مسمعي لائحةَ الأخطار التي ستترتّب علينا من جرّاء السماح لعبدو بالخروج، وأضافت إليها سببًا جديدًا لم أفهمه تمامًا: فعبدو، كما قالت، يتحرّق شوقًا إلى الخروج لكي يلتقي بإناث القطط. بدا لي ذلك أمرًا شديد الغرابة لأنّ الأولاد في ذلك العمر يتحاشوْن صحبةَ البنات! وأضافت أنّ لقاء عبدو بإناث القطط سيؤدّي إلى صراعه مع غيره من الذكور، وربما إلى جرحه أو تشويهه. استغربتُ جدًا من هذا الاحتمال، إذ لم أستطع أن أستوعب أنّ الذكور قد يتقاتلون بسبب الإناث. وعبدو، في نهاية الأمر، كما قالت أمي، قارَبَ «سنّ البلوغ» وهو غير «معقَّم.» ولمّا سألتُ أمي: «ما معنى سنّ البلوغ؟» قالت: «هو ما يعادل تحوُّل الولد إلى رجل.» فتخيّلتُ عبدو بشوارب أكثف من الشوارب البيضاء الطويلة والمرهفة التي نبتتْ على طرفيْ فمه. وحين سألتُها: «ما معنى غير معقَّم؟» أجابت: «غير مطهَّر.» فتخيّلتُ منظر ابن النجّار في حارتنا عندما طهّره ابوه التركمانيُّ الأصل في السادسة من عمره، وكيف كان يمشي بصعوبة أسبوعًا كاملاً بعد طهوره، وكيف وصف لي الآلام الشديدة التي سبّبها ذلك. فاقشعرّ بدني وخِفْتُ لأجل عبدو، وقلت لأمي إنّ عبدو مازال صغيرًا على «البلوغ» و«التعقيم،» فهزّت برأسها ولم تجب. المهمّ أنّها لانت آخرَ الأمر وسمحتْ بخروج عبدو مرةً في الأسبوع، ولو أنها كررتْ ثانيةً أنّها ستسأل في وحدة الطب البيطري في الجامعة عن ضرورة «تعقيمه.» ولم أتمالك نفسي من الالتفات إلى عبدو والتصريح بأنّ المنع من خروجه قد سقط. لم يبدُ عليه أنّه فهم ما قلتُه، حتى بعد أن فتحتُ له البابَ وانحنيتُ جانبًا فاسحًا له سبيلَ الخروج.

بعد تردُّد بسيط، خرج عبدو وأنا أرقبه وأمي من خلفي. خطا في البدء خطواتٍ هيّابةً وجِلةً على الفسحة أمام الشقة، والتفت إلينا كأنّه يتأكّد من أنّنا لا نتبعه. ثم انطلق يعدو نازلاً الدرجَ إلى الشارع. ركضتُ إلى النافذة لكي أراقبه، ولكنّي لم ألحقْ به. وبعد حوالى الساعتين سمعنا مواءه خلف الباب، فأسرعتُ أفتحُ له. دخل مغبرًا وسخًا، ولكنْ باديَ السرور. أخذتُه إلى الحمّام قبل أن تأتي أمي وتشاهدَ الحالة المزرية التي كان عليها فتغيِّر رأيَها بالسماح له بالخروج ثانيةً. وصارت تلك عادتنا: كلَّ خميس بعد الظهر ـ حين لا تكون مدرسة ـ يخرج عبدو وحده، لكي يعود قبل غروب الشمس متوسِّخًا وسعيدًا، فأحمِّمه، وأضع له كمية مضاعفة من الطعام لتعويض الجهد الذي بذله في لعبه مع قطط الشارع (الذكور قطعًا برأيي، فاللعب مع الإناث مملٌّ وغير مسلٍّ!).

لكنّ عبدو لم يقدِّر جهودي ويصبحْ صديقي. صحيح أنّ وقوفه خلف الباب والمواء قد خفّا، وأنّه صار يقضي وقتًا أطول معي في غرفتي، ولكنّه حافظ على المسافة بيننا وأصرّ على الامتناع عن مشاركتي أريكتي أمام التلفزيون أو سريري في الليل. وعجزتُ عن التفكير في وسائل أخرى تحبِّبني إليه، إلى أن جاء اليوم الذي عاد فيه من مشواره الأسبوعي ورقْبتُه تنزف. ارتبكتُ، ولم أعرف ما يتعيّن عليّ فعلُه: إذا حممتُه فقد يلتهب جرحُه، وإذا أخبرتُ أمي لكي تطهِّر جرحه فقد تغضب وتمنعه من الخروج. تغلّب عليّ خوفي من المضاعفات وندهتُ لأمي التي جاءت مسرعة كأنّها كانت تنتظر هذا الحادث. عَقّمت الجرحَ الذي ظهر أنّه سطحيّ، ولكنّها قررتْ حرمانَ عبدو من الخروج في الأسبوع التالي. وما إنْ حلّ الخميس القادم حتى وجدتُ عبدو واقفًا خلف الباب يُعْوِل بأعلى صوته؛ فهو طبعًا لم يفهم سبب المنع، وأمي قررتْ ألاّ تلين. ولكنّها عادت وسمحتْ له بالخروج في الأسبوع الذي تلاه لكي تتخلّص من إلحاحي ومن موائه.

عدنا إلى سيرتنا المعتادة: خروجٌ فحمّامٌ فانتظارٌ، إلى أن يحلّ الأسبوع القادم. وبقيتْ علاقتي بعبدو بائسةً، وعلاقتُه بي منفعيةً. ولم ألاحظ في البدء أنّ مشاويره قد ابتدأتْ تطول أكثر من الساعتين المعتادتين، حتى انتبهتْ أمي في أحد الأيام إلى أنّ الظلام قد حلّ وعبدو لم يعدْ بعد. ولما جاء كان مغبرًا أكثر من العادة، وآثارُ العراك بادية على وجهه وعلى جسده على شكل خدوش وبقعٍ ووبرٍ منتوف. لم يعجب الأمر أمي ولكنّها لم تتّخذ أيَّ إجراء جديد، ربما لأنّها بدأتْ فعلاً تفكّر في إجراءٍ جذريّ.

❖ ❖ ❖

لما جاء الأسبوع القادم تأخّر عبدو أكثرَ من العادة، ولم يعد إلاّ بعد أن ذهبتُ إلى السرير، فاضطرّت أمي إلى تحميمه وإطعامه. وفي الأسبوع التالي لم يعد عبدو إلاّ في صباح الجمعة. وكذلك الأمر في الأسبوع الذي تلاه، ولكنّه هذه المرة عاد عودةً مزريةً حقًّا: خدوش في كلّ أنحاء جسده، بعضُها عميق وينزف، وجرحٌ غائرٌ عبر عينه اليسرى، قَطَعَ الجفنَ وبؤبؤَ العين نفسها وغطّاها بالدم الذي تجمّد على سطحها، فاستحال علينا تقديرُ عمق الجرح. هرعنا إلى السيارة، أمي وأبي وأنا، وأخذناه إلى وحدة الطب البيطري في الجامعة. ولما وصلنا لم تسمحْ أمي لي بالدخول لعلمها برقّة نفسي وبخوفي من مرأى الدماء والأدوات الطبية. فجلستُ قلقًا أنتظر في السيارة، وعاد والداي بعد ساعة وحيديْن من غير عبدو.

بادرتني أمي حالَ دخولها السيارةَ قبل أن أفتح فمي: «لا تخشَ شيئًا. القط بخير، ولكنّه بحاجة إلى عملية، ولن يعود إلى البيت إلاّ بعد ثلاثة أيام.»

«ثلاثة أيام!» انتفضتُ قائلاً، «ولماذا يحتاج جرحٌ في العين إلى ثلاثة أيام في المستشفى؟»

فأجابتني أمي: «الجرح غائر، وعبدو بحاجة إلى عملية دقيقة ومراقبةٍ بعدها.»

مرت الأيام الثلاثة وأنا على أحرّ من الجمر. وحين حلّ اليومُ الموعود عادت أمي بعد الظهر ومعها سلةٌ وضعتْها أرضًا وأزاحت الغطاء، فظهر تحته عبدو، وعينُه اليسرى مغطّاةٌ بضماد أبيض. بدا عليه الإرهاق واليأس (لا أعلم تمامًا كيف أصف اليأسَ على وجه قط ولكنّي فعلاً أحسستُ به). وحين تحرك أخيرًا فوجئتُ برؤية ضمادة أخرى، أكبر من الأولى، تغطّي طرفَ مؤخّرته وأسفلَ بطنه. التفتُّ إلى أمي وعلى وجهي علامةُ استفهام مستنكرة. قالت لي: «كان لا بدّ من تطعيم القط لو أردتَ الاحتفاظ به، وإلاّ فإنّ مشاويره المتطاولة كانت ستؤدّي إلى اختفائه أو إلى موته.»

لم أقتنع، ولكنّي أيضًا لم أحتجّ. ففي تلك اللحظة طغى عليّ شعورٌ بالحب العامّ والعطف تجاه عبدو. قمتُ إليه أحتضنه، والدموعُ تذرف من عينيّ. لم يمانع عبدو في احتضاني إيّاه، بل بدا عليه السرور والارتخاء في يدي. ساورني العجبُ، ولكنّ الفرحة التي صعدتْ من داخلي بسبب تلك الألفة التي أبداها تجاهي حَجَبتْ تساؤلي غير المعلن. قامت أمي إلى غرفتها لتغيِّر ثيابها، وتركتنا وحدنا عبدو وأنا. قمت إلى سريري واستلقيتُ عليه وهو على صدري، ولأول مرة لم يمانع. هدهدتُه على صدري وأنا أناغيه كالطفل الضالّ الذي عاد أخيرًا إلى منزله. ثم أخذني الإرهاق ونمت. ولما انتبهتُ بعد قليل من غفوتي وجدتُ عبدو على حافة النافذة، وبدا لي منظره غريبًا بضمادتيْه، خاصةً وأنّه بدا وكأنّه يَنْظر إلى الشارع عبر الضمادة التي تغطّي عينَه اليسرى.

ناديتُه بصوت متهدِّج: «عبدو.»

التفت إليّ مجيبًا بعينه السليمة، وأُقسم أنّي لأوّل مرة منذ جاءنا عبدو سمعتُ صوتَ هَريرِ رضاه من تلك المسافة.

ومنذ ذلك اليوم أصبحنا صديقين.

كامبردج، ماساتشوستس

عمّو صالح

محمود سعيد*

أربعة، يسيرون ملتمّين، يحملون حقائبهم الصغيرة على ظهورهم كطلاّب المدارس، باستثناء كبيرتهم التي لم تتجاوز الثانية عشرة بأيّ حال: فهي تَسْحب حقيبتها ذات العجلات على الأرض. يمشون قليلاً، ثم يستريحون. توقفوا منبهرين بالمحطة الضخمة، بالرغم من الضوء الشّاحب. توقفوا، تلْمع عيونُهم أمام عربة مكدّسة بمئات الهدايا: أوراق لعِب، بالونات، مفاتيح سيارة بعشرات الموديلات، عرائس ولعب، تماثيل صغيرة. انظري: ديناصور، غوريلا، كلب. ما أجمل هذه السيّارة، غانننن. وحينما استحثّتهم أختُهم الكبيرة: «ياللا.. قبل أن يفوتنا القطار،» هُرعوا وهم يتلفتون. يجذبون ثوبها للفت انتباهها:

ـ سناء، أيوجد مثل هذا في الموصل؟

ابتسمتُ ؛ الأطفال هم الأطفال في كل مكان وزمان. لم اسمع جواب سناء. كانت تحثُّ السّيرَ نحو القطار تحت الأضواء الصّفر الشّاحبة، وهي تشدّ على يد أختها الصّغيرة التي لم تكن تتجاوز الثالثة. لم يَثُرْ في ذهني أيُّ سؤال عمّن سيرافقهم إلى الموصل. ثم لحظتُ امرأةً تسير وئيدًا خلفهم. أسير أنا أيضًا ببطء. توقفتُ. ربما هذه أولّ مرّة أركب القطار إلى الموصل منذ أربعين سنة. تفحّصتُ أرقام العربات القديمة، الصدِئة، التي رُقعتْ أرقامُها المعدنية المتساقطة بصبغ أبيض غير دقيق. صعدتُ. تغيّر كل شيء عمّا كان عليه قبل أربعين سنة: المقاعد آنذاك خشبية، وهذه جلدية؛ وهي أرْوَح بالرّغم من تهرّئها. صخبٌ بضعة عشر شابًا يملأ فراغ العربة. بدوا من قمصانهم، الميّزة بالألوان الثّلاثة، الأبيض والأحمر والأسود، فريقًا رياضيًا. الأطفال انفسهم يحتلون المقعدين إلى اليمين، سناء والطفلة الصغيرة، وأمامهما طفلة أخرى في الخامسة، وطفل في العاشرة يجلس جانب الممر، صَدَفَ أنْ كان مقعدي قربه يَفْصلنا الممرُ فقط إلى يميني، بينما يتدثر عجوزٌ إلى يساري بمعطف عسكري قديم، يلفّ وجهَه بيشماغ أسود متهرئ، لا أدري أكان نائمًا أم يستعدّ لينام.

بدا الأطفال الثّلاثة سعداء بهذه التّجربة الفريدة ـ ركوب القطار لأول مرة ـ ينظرون من النّوافذ إلى أرصفة المحطة القذرة، عبر الفضاء، الجهة الأخرى. يعدلّون جلستهم. يثيرهم أيُّ شيء. يضحكون بقوة، بسعادة، لأيّ كلمة يلقيها أحدهم. أما سناء فقد استلّها تفكيرٌ عميقٌ بشيء ما.

تذكرتُ المرأة. ترى أين جلستْ؟ لم أرها. أيمكن أن تكون غريبة عنهم؟ ربما. التفتُّ إلى اليمين حيث بابُ العربة. رأيتها واقفةً، تنظر إليّ، وتستدعيني بحركة سبّابتها، يختلط في عينيها حزنٌ ورجاءٌ عميقان. كرّرتِ الحركةَ غيرَ مرّة. كدتُ أهتف متسائلاً: «أنا؟!» لكنّها وضعت السّبّابةَ نفسَها على فمها، أنِ أسكتْ. نهضتُ. اقتربتُ منها. في خمسيناتها، نحيفة، بقايا جمال أهملته مصائبُ لا حصر لها. عباءة مقحلة، ثوب مُحْكم من البازة البيضاء المنقّطة، جديلتان شهباوان تنسدلان على صدر ممتلئ. ما إن اقتربتُ منها حتى نزلتْ درجاتِ القطار بحذر. ثم التفتتْ إليَّ. نزلتُ وراءها. غامت عيناها:

ـ يبدو أنك إنسان طيّب.

أَمسكتْ كفّي. ابتسمتُ باهتمام. همستْ:

ـ لي خدمة بسيطة، أرجو أن تقوم بها، الله يوفّقك، اللّه يخلّيك!

ـ ما هي؟

ـ قبل كل شيء، عِدْني أن تقوم بها.

ـ قبل أن أعرف؟

---

* ـ كاتب عراقي.

ـ إنّها بسيطة: أن تبقى مع الأطفال حينما يقف القطارُ في الموصل حتى يصل عمُّهم.

ـ بسيطة.

ـ أتفعلها؟

ـ نعم.

أخرجتْ مصحفًا صغيرًا من جيب ثوبها «البازة» البيضاء المنقّطة بالأسود: أَقْسِمْ!

ابتسمتُ: لا حاجة للقَسَمِ. افعل!

ـ بل أَقْسِمْ!

سحبتْ كفّي لتقبّلها.

ـ لا داعي لكل هذا.

ـ أَقْسِمْ!

أقسمتُ.

ـ لن تتركهم حتى يتسلّمهم عمُّهم صالح.

ـ افعل.

ابتسمتْ:

ـ تبدو طيبًا. توقعتُ ذلك.

أضافتْ:

ـ ماتت أمُّهم في ولادة هناء، قبل ثلاث سنوات. حصار، لا يوجد مُعقّم. أصيب أبوهم بالسّرطان في السّنة نفسها، من القهر، أو من اليورانيوم المنضّب؛ لا أحد يدري. مهندس في قاعدة التاجي. تعرفها أنت؟ دُمِّرتْ في حرب الكويت. مات قبل ثلاثة أشهر. سامحهم صاحبُ البيت من الإيجار ستة أشهر. بعنا كلَّ ما لديهم. لم يبقَ لهم شيء في بغداد.

ـ أتعرفين عمَّهم؟

ـ لا، لكنّه سيأتي لاستقبالهم في المحطة.

ـ أأنت متأكّدةٌ أنّه سيأتي؟

فتحتْ ذراعيْها بعباءتها المقحلة على وسعهما:

ـ كيف لا؟ اتصلتُ به ثلاث مرات. الاتصالات وحدها كلّفتني عشرةَ آلاف دينار. طلعتْ روحي حتى وجدتُ رقمه. ثلاثة أشهر، وأنا أبحث عنه. أخيرًا وفّقنا اللّه.

ثم لَوَتْ رقبتها باستعطاف والدموعُ تملأ عينيها:

ـ أنت تَعرف المصائبَ الآن: خطف الأطفال، التّفجيرات، القتل. تُسلّمهم بيد عمهم صالح.

❖ ❖ ❖

جذبتْهم حركةُ القطار نحو النّوافذ، لكنّها خيّبتْ آمالَهم بعد قليل، إذ لا شيء يستحقّ النّظر: أضواء الكاظمية تأتي خافتةً من بعيد، رؤوسُ النّخيل سوداء في الليل كالدبابيس. وسرعان ما انقطع ضوءُ أعمدة الكهرباء بانتهاء ضواحي بغداد. فابتعد الأطفالُ عن الشّبابيك، وأثّرتْ حركةُ القطار الرّتيبة في الأطفال حتى كادوا يُغْفون في مكانهم لولا أن فاحت في الجو رائحةُ الطّعام: كباب مشوي، مقلي، شاورما، بيض، عنبة. أخرج شبابُ الفريق الرياضي ساندويشاتهم، وأخذوا يقضمونها مع النّكات، والقهقهات، والتّعليقات، وتبادل أنخاب الپيپسي والسّڤن أب.

التفت الطّفلان نحو سناء. هَمَسا ببضع كلمات، بينما كانت الصّغيرة الجالسة قربها تنظر إليها بتضرّع. نهضتْ، تناولتْ حقيبتَها من الحافظ الشبكي في الأعلى، أنزلتْها، وعيونُ الثّلاثة معلّقةٌ بحركة يديها. ثم أخرجتْ كأسًا صغيرةً، ومنشفةً صغيرةً فتحتْها عن أربعة أقسام متساوية، لقرص خُبْزٍ كانت أعدّتْه لمثل هذه اللّحظة. ناولتْ قطعةَ خبزٍ لكل منهم، ولفّتْ قطعتَها. أرجعت الحقيبةَ إلى مكانها، ثم نهضتْ إلى المغاسل القريبة، وملأتِ الكأس بالماء. ثم جاءت، فأخذ الأطفالُ يأدمون الخبزَ والماء.

قال الطّفل: غدًا سنأكل في بيت عمّو صالح.

ردّت الوسطى وهي ترى الفريق الرياضي يشرب المرطّبات: وسنشرب الپيپسي.

ـ السڤن أپ.

ـ عصير البرتقال.

ـ سنلعب مع ابنته.

ثم التفت إلى سناء، وسأل: ما اسمها؟

ـ لا أدري.

تدخل الطّفل:

ـ لنسمّها: «لا أدري!»

ضحك الجميع.

ـ كم عمرها؟

ـ لا أدري.

تدخّل:

ـ ليكن عمرُها «لا أدري.»

ضحكوا مرة أخرى. أضافت الوسطى:

ـ إنّها تتعلم في مدرسة «لا أدري.»

أحسستُ بالسعادة، وأنا أراقبهم من حيث لا يشعرون يضحكون بسعادة وبراءة.

ـ تسمعون كلام عمّو صالح.

ردّدوا جميعًا، وكأنهم سمعوا هذه الجملة عشرات المرات: نعم. كلام زوجته. نعم. لا تعاكسوا ابنتَه، كما كنتم تفعلون مع زينة ابنة الست كوثر. لااااااا. ثم اندمجوا جميعًا في قهقهة طويلة.

فيهم جميعًا أشياء موحّدة: شعر كستنائي فاتح، بياضٌ نقي، أعينٌ شهْل واسعة، يبدو خطُّ الزّرقةُ فيها ضعيفًا يميل نحو الاخضرار. شفاهٌ رفيعة مزمومة. بدأتُ أقرأ في المجلة التي كانت معي. الطّفل أقربُهم إليّ. التفتَ نحوي: «كان أبي يقرأ المجلة نفسها: **العلم المعاصر**.» ابتسمتُ: «وأنتَ؟ ألم تحاول أن تقرأها؟» «صعبة، مازلتُ في الصف الرّابع فقط. أنظرُ إلى الصّور فقط.» قطع حوارَنا صوتُ أخته:

ـ ضياء، لا تزعج الرّجلَ بأسئلتك.

ـ لا، لم يزعجني.

نهضتْ سناء، ويدُها بيد الصّغرى، نحو المرافق القريبة. وعندما جاءت هزّت الوسطى، التي كان النعاسُ يراودها، من كتفها برفقٍ وهي تهمس: «رجاء. هيّا. تعالي معي إلى المرافق، قبل أن تنامي.»

بعد ذلك جاء دور ضياء:

ـ أنت أيضًا، تعال.

ـ أأنا صغير؟ رجل، أذهب متى أشاء.

أصرّت: «تعال.» قلت له: «اذهبْ.»

سألني بعد مجيئه: «هل زرت الموصل؟»

ضحكتُ: «قبل أربعين سنة.» قهقه مستغربًا، كأنّه لا يصدّق أن يعيش المرءُ مثلَ تلك المدة: «أربعين سنة؟» «نعم.» «لابدَّ أنك نسيت كل شيء!» «لا أعرف. ربما تغيّر كل شيء. ربما بقي شيء ما. غدًا أعرف.» «أكان أيوجد فيها ملاعب كرة قدم مثل بغداد؟» ابتسمتُ: «لا، كنا نلعب في الخلاء.» «والآن؟ لا بدّ أن يوجد! في المدارس على الأقل! أنا أحسنُ لاعب كرة قدم في الصّف. مهاجم درجة أولى. سأكون في المستقبل من ضمن الفريق العراقي.» ابتسمتُ: «لا شك في ذلك.» التفتَ إليَّ بجدّ: «كيف تؤكّد ذلك؟ أرأيتني ألْعب؟» هززتُ رأسي: «لا، لكنّ الإنسان يصلُ إلى ما يريده إنْ أصرّ.» قال بما يشبه الهمس: «أبي كان يقول ذلك.» ثم التفت إليَّ، وقال باهتمام: «لم أكن أريد أن أترك بغداد، أصدقائي كثيرون، لكنْ أين نبقى؟ ليس عندنا فلوسُ الإيجار.» «مَنْ هي تلك المرأة، أمُّ العباءة، التي ودّعتكم في المحطة؟» «ست كوثر جارتنا. معلمة متقاعدة. زوجُها معلّم متقاعد أيضًا.» «أهي قريبة؟» «لا، ليس عندنا أقرباء غير عمي صالح، لكنّنا لم نره. أيوجد في الموصل تفجيرات مثل بغداد؟» صفعني السؤال. «نعم.. كما في العراق كلّه.» لم يقل شيئًا. عتمتْ عيناه بقسوة. تثاءب. بدأ يقاوم النّعاس. ثم أغفى. أعداني تثاؤبُه. وبين اليقظة والمنام رأيتُ سناء تنهض تتفقّد إخوتَها واحدًا واحدًا، تغطّيهم، تعدّل من أوضاعهم وهم نائمون، قبل أن تُغْمض عينيها.

❖ ❖ ❖

ـ حمار!

لستُ أدري مَنْ صرخ بالكلمة، لكنّي سمعت قهقهةَ الفريق الرياضي، وضحكَ الأطفال، قبل أن أسمع نهيقَ الحمار. فتحتُ عينيَّ. الأطفال مستيقظون، يتجمعون على الشبّاك. حمار ينهق يختفي. بيوت طينية تختفي. تلال قحلاء تتوالى. يلمع بين الحين والحين على الجانبين مرمرٌ أبيضُ ناصعٌ. سمعتُ كلمتيْ «حمام العليل،» ثم دخل بعد قليل القطارُ في نفق. انطفأت الأضواء وساد الظلام. صرخت الصّغيرة. هتفتْ سناء بصوت مضطرب: «لا تخافي، حبيبتي.» ربما كانت هي خائفة أيضًا. قلتُ مطمئنًا: «لا تخافوا. إنْ هي إلا بضع دقائق فقط. إننا ندخل النفق.» «ما النفق؟» ميّزتُ صوتَ ضياء. أجاب صوتٌ رجوليٌّ من الأمام، ربما من أحد أعضاء الفريق الرياضي: «هه.. هه.

طريق تحت الجبل.» أكملتُ: «سنصل الموصل خلال عشر دقائق.» ساد الصمت. فجأةً خرج القطارُ من النفق. غمر الضوءُ الرقيقُ العربةَ. لاحت من بعيدٍ بيوتٌ متراصّة من طابق واحد. أعمدةُ كهرباء. غبارٌ في غير مكان. ملأت الفرحةُ تقاطيعَ الصغار: «وصلنا الموصل. سيأتي عمو صالح.» سألتْ رجاء: «سيأتي عمو صالح لاستقبالنا مع ابنته وزوجته، أم وحْده؟ لا أدري.» قال ضياء: لن تأتي ' لا أدري ' معه، إنّها في المدرسة.» ضحكوا بسعادة فائقة مرة أخرى، ثم انطلقوا يعلّقون، ويقهقهون حتى توقف القطارُ في حدود السابعة صباحًا.

تزاحَمَ الفريقُ الرياضي قبل الجميع على فتحة الباب، بينما كانت سناء قد لمّت إخوتها أمامها، نشرتْ ساعديها، تحيطهم، لتمنعهم من النّزول. احترمتُ رغبتَها، أسرعتُ نازلاً. وقفتُ في مدخل المحطة أرقبهم من بعيد. بوابة المحطة هي المنفذ الرئيس إلى المدينة. عندما كنتُ صغيرًا، وقبل أن يعبَّدَ طريقُ السيّارات بين الموصل وبغداد، كان القطارُ هو الوسيلةَ الأولى والأخيرةَ للسفر. أنذاك كانت المحطة تتألق مزهوةً - رغم صغرها - بجدران المرمر البرّاقة؛ لكنّها بدت الآن قذرة، مهملة، شبه مهدمة، تَصْدم العينَ.

قرصني بردُ الموصل حين نزولي، فخرجتُ من المحطة لأتمتع بحرارة الشّمس الخفيفة. لكنْ لم يكن بمقدور الأطفال أن يخرجوا؛ كانوا يقاومون البرد بوقوفهم متراصّين وحدةً واحدةً، بيدِ كلِّ واحدٍ منهم ورقةٌ، يرفعها إلى الأعلى. لستُ أدري متى أخرجتْ سناء تلك الأوراقَ، كلُّ ورقة فيه كلمةٌ واحدة فقط: «صالح.»

لم يَدْخل البوابةَ أيُّ مستقبِل. جاء رجل في الخمسين، «زبون» تقليدي مع حزام عريض، كنتُ أظنُّه اختفى، مع يشماغ أسود وعقال حريري يلمع. ظلَّ واقفًا خارج الباب في الشمس. ابتسم عندما شاهد شابةً محجّبةً حاملاً، تسير مع عجوز تَجْنح في مشيتها نحو اليمين. ثم جاء عسكريٌّ ضخم متجهِّم الملامح وبرفقته مراهقة محجّبة تبدو ابنتَه، وقفا خارج المحطة أيضًا، واستقبلا امرأةً وشابين، في عناقٍ وقُبَل. بعد دقائق خَلَت المحطةُ إلاّ منّا. بدت شديدةَ الكآبة، أرضيةُ المرمر فيها منقوشةٌ بحفرٍ مليئةٍ بوحولٍ جافة. ثمة مسطبة خشبية يتيمة لم يبقَ من مسندها سوى لوح وحيد بعرض سنتيمترين. جلس الأطفالُ على المسطبة: الصغيرة هناء في حضن سناء، ورجاء إلى اليمين. ظلَّ ضياء واقفًا. أعينُهم على الباب المفتوح، وبأيديهم أوراقُ «صالح» غيرُ مرفوعة.

كان البرد قارسًا بالرغم من الشمس المشرقة. توجّهتُ نحو المدفأة الكهربائية. مددت يدي: المدفأة باردة. كانت قبل أربعين سنة تكوي اليد. كلُّ شيء إلى خراب: تلك سُنّة الحياة عندنا. فجأةً انتصب رجلٌ أعرج، في يده مكنسةُ خوص مثبتةٌ إلى عصا طويلة، وأخذ يكنس أرضيةَ الصالةِ المليئة بالحفر. بدا كقروي لم تستطع المدينةُ اجتثاثَ جذوره. نَبَرَ، بعربية مكسّرة، وبفظاظة:

- اخرجوا! لا مستقبِلين بعد الآن. اخرجوا!

أَظلمتْ أعينُ الأطفال. تحرّكتْ عندهم غريزةُ الدفاع عن النفس. التحموا واحدهم بالآخر، لكنّهم لم يتفوّهوا بأيّة كلمة. انتقلتْ نظراتُهم بين سناء والأعرج. كنت خارج الباب. أخرجتُ سيجارةً أجنبية، تقدمتُ منه. قلتُ بما يشبه الهمس كي لا يسمعوا حديثنا:

- تفضّلْ. لن يضايقك بقاؤهم هنا بعض الوقت. هه. أليس كذلك؟

أسند عصا المكنسة إلى صدره:

- سيأتي المفتِّش بعد قليل.

- لكلِّ شيءٍ حينُه.

- أَهُمْ معك؟

- نعم.

أشعلتُ السّيجارة له. امتصَّ دخانَها بعمق. أغمض عينيْه، ثم فتحهما. نظر إلى السّيجارة برضًى. انسحب في ممرّ جانبي واختفى.

❖ ❖ ❖

مضت نصف ساعة تقريبًا. بكت الصّغيرة: «متى يأتي عمو صالح؟ إنّي جائعة.»

ـ لا تبكي، حبيبتي.

فتحتْ سناء الحقيبة. أخرجتْ كسرةَ الخبز. تجمّع الثّلاثةُ حولها، واعينُهم على الخبزة الصّغيرة. قسَمَتْها بينهم. هتف ضياء:

ـ وأنتِ؟

ـ سآكل في بيت عمو صالح.

ـ ماذا سنأكل؟

ـ لا أدري.

ـ قيمر.. وعسل.

ـ لا أدري.

ضحك ضياء: «سنأكل وتأكل معنا 'لا أدري'.»

فجأةً لاح الأعرج، كأنّ الأرض انشقّتْ ولفظتْه. صرخ بكل قوة:

ـ أما زلتم هنا؟ اخرجوا.. دعوني أنظّفْ.

كنتُ في الخارج أيضًا. دخلتُ. ابتسمتُ. أخرجتُ علبة الدخان. ناولتُه سيجارةً أخرى. أشعلتُها له قبل أن يَفْتح فمه، ثم دسستُ بضعَ ورقاتٍ نقدٍ في يده من دون أن يراني الأطفال. اختفى من جديد.

ـ تسمعون كلام..

أكملوا: «... عمو صالح!»

ظللت واقفًا، ظهري إلى الأطفال. طفقتُ أدخّن.

نهضتْ. حملت الصّغيرةَ على كتفها. دخلتْ غرفة الحمام. غسلتْ وجهَها، نشّفتْه. بدت الصّغيرةُ فائقة الجمال. ثم توجهتْ نحو رجاء: «تعالي.» «ليس الآن.» «بل الآن، قبل أن يأتي عمو صالح. لم تغسلي وجهَك بعد نوم القطار.» أمسكتْ يدها، سحبتْها، وما إنْ خرجتْ حتى توجّه ضياء نحو الحمام من دون أن تناديه، قال: «لا حاجة لمرافقتي.» انتظرتْه لكي يخرج، ثمّ أخذتْ تصفّف شعرَه المبلّلَ بمشط صغير، وهو يتأفف.

تجاوزت السّاعة التّاسعة. بدأ الأطفال يلعبون. أمسكوا بأيدي بعضهم بعضًا وأخذوا يدورون ويغنّون: «يا أرضنا الحلوة..»

نهضتْ سناء، دخلت الحمّام. أحسّوا باختفائها. توقّفوا عن اللّعب. خرجتْ وعيناها محتقنتان بالدّموع، وأثارُ ضبطها لنفسها تمزّق تقاطيعَها الجميلة. تجمّعوا نحوها. سألتْها رجاء: «أسيأتي عمو صالح؟» لم تجب. تجاوزت الساعة العاشرةَ والنّصف. كانت تنظر نحو باب المحطة، وهم ينظرون معها. دخلتِ الحمّامَ، وخمّنتُ أنّها كانت تبكي هناك ثم ترجع. هتف ضياء: «هيّا نلعبْ.» بكت الصغيرة: «إنّي جائعة.» نهضتْ سناء، وقالت بصوت عالٍ: «سنلعب جميعًا، أنا معكم. كوّنوا حلقةً كبيرةً.» أخذوا يدورون حول أنفسهم، وبأيديهم أوراقُ عمو صالح: «يا أرضنا الطّيبة.» ابتسمتُ. خرجتُ. التفتُّ. عادت الغيوم تفتك بعينيْ سناء؛ لم تستطع أن تُكْمل. انسحبتْ إلى المقعد. وضعتْ كفيْها الصغيرتيْن على وجهها. انفجرتْ في بكاء مرّ طويل، فهرع الجميعُ نحوها وأوراق «صالح» تتساقط من أيديهم على الأرض. عانقوها وهم يبكون.

الولايات المتحدة

جدّنا الذي في القبو

سـمـيـر طـاهـر*

تعوّدْنا أن نَحْبس جدي في القبو قبل أن يَدْخل أيُّ كان بيتَنا. لا أذْكر متى بدأنا نفعل ذلك، لكنّي عرفتُه مذ بداتُ أعرف. أعرف كذلك أنّ هذا الحل كان بالنسبة إلى جميع الأطراف شرًا لا بدّ منه. ولذلك كان بالنسبة إليّ شيئًا روتينيًا حين طَلَبَ منّي والدي أن أقود أباه إلى القبو لأنّ ضيوفنا في الطريق إلينا. وكان ذلك شيئًا روتينيًا بالنسبة إلى جدي أيضًا. فعندما وجدتُه عند سور البيت يمارس هوايته بسرقة الثمار من شجرة جيراننا، رغم نهْيِنا إيّاه عن ذلك مرارًا، وأعلمتُه بأنّ عليّ أصطحابَه إلى القبو، رَفَعَ حاجبيْه كما لو كنتُ ذكّرتُهُ بموعدِ أخذِ دواء، وقال:

- نعم ، بالتأكيد!

وبعد ذلك بقليل كنا نهبط إلى ذلك المكان العجيب، ولا عجيب فيه سوى تأثيره فيَّ كلّما هبطتُ إليه وكأنّها المرة الأولى. إنّه العتيق الجديد إلى الأبد. وإلاّ فما هو غيرُ ممرّ متعرج تنفتح على جانبيْه بين كلّ عدة أمتار غرفٌ مختلفةٌ ومتشابهة معًا: بعضُها بأبواب موصدة بأقفال ضخمة تراكَمَ عليها الصدأ؛ وبعضُها بأبواب بلا أقفال: فيما البعضُ الثالث بلا أبواب بحيث يتمكّن المرء من أن يشاهد أجزاء من محتوياتها البالغة القِيَم ولكن المحتفظة بعافيتها الأولى

قطعنا الممرّ الفقير الضوء، والإحساسُ عينُه يلتفّ حولي كأذرع أخطبوط. إحساس بألفة ودفء غريبيْن لا اعرف لهما تفسيرًا. أمان وطمأنينة. مَهْد ولحْد. وعند أقصى الممر مَقْبَعُ جدي: حجيْرة جهّزها والدي لتكون كذلك. فتحتُ الباب، فدلف جدي الحجيْرة واشعل النور. لاحظتُ تململاً فيه هذه المرة، حتى إنّه لم يجلس على سريره كعادته.

- أثمّة خطبٌ يا جدي؟

سألته، فردّ بـ «لا» سريعةٍ وهو يجلس على السرير. كان يفكّر بأمرٍ ما: حدستُ ذلك وأنا أرى بصرَه يَجْمد على يدي التي كانت تُمْسك بالمفتاح. لم أعتدْ ذلك منه؛ غير أنّي لم أشأ البقاءَ هنا أكثر على أية حال، فاستدرتُ إلى الباب. وعندها خاطبني قائلاً:

— لا أدري إنْ كنتُ حكيتُ لك حكايةَ المرأة التي وَلَدتْ طائرًا برأسين ما يزال موجودًا في الجوار وأشاهده على شجرة الجيران بعض الأحيان!

— كلا، لم تَحْكِها لي يا جدي.

أجبتُه وأنا مأخوذ؛ فلقد اخترقتْ كلماتُه سمعي محْدثةً فضولاً عديمَ الرحمة. يعرف جدي غرامي بحكاياته التي تأخذني بعيدًا عن نفسي إلى دُنّى يكون فيها المرءُ أيَّ شيء ويفعل أيَّ شيء. لكنّ المشكلة الآن أنّ أبي بانتظار عودتي، إذ لدينا الكثيرُ من التحضيرات ينبغي القيامُ بها. لذا وجدتُني أضيف وأنا أهمّ بإغلاق الباب:

- يبدو أنها حكاية طويلة، سأستمع اليها بالتأكيد فيما بعد.

- مَنْ قال إنّها حكاية طويلة؟

- لكنْ عليّ أن أعود لكي ...

- لا أَضْمن أني لن أنساها فيما بعد. المُسِنّون يَنْسَوْن، كما تَعْلم. إلاّ أنّي في هذه الدقيقة اتذكّر جيدًا الحكايةَ كلّها.

- لكنّ والدي ...

- الحكاية تستغرق بضعَ دقائق فقط. لك أن تَستَمع إلى مطلعها فقط ؛ فإنْ لم يعجبْكَ فاذهبْ في شأنك.

أنّى للمرء أن يحظى بعرض أفضل؟! ووجدْتني أجلس قرب جدي وكلّي آذان.

* * *

---

* - كاتب عراقي مقيم في السويد

حين دلفتُ عائدًا من القبو، وكانت صالةُ بيتنا قد اكتظّت بالضيوف، تلقّتني نظراتُ والدي الغاضبة، فتجنّبتُه مارقًا إلى المطبخ. لكنّه تَبِعني إلى هناك ليُسْمِعني هذه الكلمات:

ـ أنت تدري كم نحن بحاجة إليك هنا. ومع ذلك تأخَّرتَ.

وأضاف وهو يمدّ يدَه إليّ:

ـ هاتِ المفتاح.

مفتاح القبو يظل عادةً عند أبي، وعلينا إعادتُه إليه في كل مرة بعد إنهائنا واجبًا ما في القبو. لكنّي الآن لا أجد المفتاحَ في جيبي. فتّشتُ بقيةَ الجيوب، لكنْ لا أثر للمفتاح. لم أفهم، غير أنّ أبي يبدو أنّه فهم. كان يهزّ رأسه كأنّه يؤكّد ظنونَه، ثم سألني بشكّ جديّ:

ـ كيف وأين تركتَ جدكَ؟

وجدتني أقول ذاهلاً:

ـ لقد.. حكى.. لي.. حكاية!

وفي اللحظة عينها، وَصَلَنا من الصالة صوتُه بنبرته الفاضحة.

ـ إنّه جدي!

قلتُ، ومازلت لا أفهم. كنتُ فاتحًا فاهي بذهول وأنا أنظر إلى والدي، الذي ما لبث أن هرع إلى الصالة. كان عليّ أن أتبعه، لكي أفهم.

في الصالة كان جدي يرحّب بالضيوف على طريقته، فيما كان هؤلاء يحاولون تجنُّبه. وقف والدي جانبًا يتأمّل الوضع. كان في موقف لا يُحْسد عليه. وحين رآه جدي خاطبه هاتفًا:

ـ آها! أنظروا مَنْ أرى. ولدي العزيز، لَكَمْ أنا فخور به!

وأضاف بنبرة متحذلقة:

ـ ما كان ألطفَ زياراته لي في منتجعي السفلي! ها ها ها!

جامله الضيوفُ بابتسامات باهتة. وتظاهَرَ والدي بالضحك وهو يتجه صوب جدي، الذي صار يبتعد خطوةً كلما اقترب والدي خطوة، فكفّ والدي عن المطاردة، تاركًا جدي يتنقل بين حلقات الضيوف: فكان ينضمّ إلى حلقة منها ليقول عبارةً تجعل الآخرين يفغرون أفواهَهم مجمِّدين أنظارَهم عليه، فيتركهم إلى حلقة أخرى ليفعل الشيءَ ذاتَه، وهكذا. كنتُ متوترًا ومتوقِّعًا الأسوأ. أما أبي فكان يزداد حنقًا وحيرةً. وجدتُه في الشرفة يدخِّن وقد بدا عليه الهمُّ، مرسلاً بصرَه إلى الخارج، ووالدتي إلى جانبه تحاول تهدئتَه. خاطبتُه بالقول:

ـ أنا آسف يا أبي. لقد كانت غلطتي. يبدو أنّه غافلني أثناء رَوْيِهِ حكايةً، فسَرَقَ المفتاح.

قالت والدتي بتأنيب:

ـ لا تتكلمْ عن جدك هكذا يا ولد!

هزّ والدي رأسه دون أن يلتفت إليّ. وبعد قليل قال:

ـ حاول الآن أن تقترح شيئًا في هذا الموقف. كيف تُمْكننا إعادةُ جدك إلى القبو دون أن نثير ريبةَ الضيوف؟

هذا ما كنتُ أفكّر فيه أنا أيضًا، وأنا أعود إلى الصالة. وقفتُ جانبًا أَرْقب تصرُّفات جدي الغريبة، التي بسببها ابتدعْنا فكرةَ حبسه الموقّت في القبو. قميصُه مفتوحُ الصدر، يُطِلّ منه نزقًا شعرٌ أبيضُ كثيف. جدي يتصوّر أنّه شابٌّ مدى الحياة. وها هو يجلس الآن إلى

جوار سيدة هَمَسَ في أذنها شيئًا جعلها تغْرق في الضحك؛ ثم عاد فهَمَسَ في أذنها مرةً ثانيةً فماتت ضحكتُها على الفور، وفَغَرتْ فَمَها مصدومةً، ثم أغلقتْ عينيْها محمرّةَ الوجه. لم أفهم. كنتُ قانطًا.

* * *

ـ هل أنتَ على ما يرام؟

سألني صوتٌ رقيقٌ بنبرة متعاطفة. رفعتُ رأسي إلى مصدره. إنّها الفتاة الأليفة، البنّية العينين، ابنةُ أحد أصدقاء والدي، وكنتُ أشعر بالارتياح للتحدث معها منذ أن التقيتُها أولَ مرة في دارهم في حفلةٍ صحبتُ فيها والدي. تأملتُ وجهها الذي كان مفعمًا بالمشاركة الوجدانية. كاد هذا أن يَغْلبني، غير أنّي لم أُرِدْ كَشْفَ السرّ أجبتُها:

ـ نعم، أنا بخير. فقط متعب قليلاً.

كَفَفْتُ عن مراقبة جدي وحاولتُ أن أتمالك نفسي. رحتُ أنظر اليها مباشرةً، وأحسستُ أنّي أدفع بمرآها المُشْرِقِ همِّي. قلتُ لها:

ـ يسرُّني حضورُك الأمسية. إنّها مشوِّقة، ألا ترَيْن ذلك؟

ابتسمتْ، وقالت وهي تَنْظر إليّ مباشرةً أيضًا:

ـ أجل، إنّها مشوِّقة.

وفجأةً بدا أنّنا تعرّضنا لهجوم مباغت. صوتٌ وقح، بنبرةٍ إباحيةٍ مصحوبةٍ بصوتٍ تنفّس عالٍ ، يقول:

ـ آها! ثمة إغواءٌ يجري هنا! أنا أُحبّ ذلك.

كان هذا جدي. لقد انتصب أمامنا بغتةً. صار من القرب بحيث يكاد يلتصق بنا. نظرتُه وطريقتُه في الابتسام كانتا فاسقتيْن. أسدلت الفتاةُ بصرها، وحين رفعَتْه ثانيةً وجدَتْ جدي ما يزال يَنْظر إليها بالطريقة نفسها، فولّت هاربةً إلى المطبخ. صوّبتُ إلى جدي نظرةَ احتجاج، فقال بنبرة فظيعة:

ـ تريد أن تضاجعها، أليس كذلك ؟

ـ جدي! هذا لا يجوز. لا.. لا يجوز أن تقول.. أنا.. أنا...

كانت شفتاي قد انخرطتا، بمعزل عن سيطرتي، في ارتجاف بلا انقطاع. وجدتْني والدتي على هذه الحال حين حَضَرَتْ على عجلٍ قادمةً من المطبخ متسائلةً بقلق:

ـ ما بها البنت؟ مَنْ أغضبها؟

وأضافت بعد أن لاحظتْ حالتي:

ـ ما الذي يجري؟

ثم وجَّهَتْ إلى جدي نظرةَ اتهام وخاطبتْه قائلةً:

ـ مِنْ فضلك يا عم، عليك أن تعود فورًا إلى...

فصاحَ جدي ملوِّحًا بيده إلى أعلى:

ـ لا، لن أنزل إلى القبو الليلة، مفهوم؟!

التفت عدد من الضيوف إلينا. لاحظتْ والدتي ذلك على الفور، ورأيتُ وجهَها يحمرّ ويتشنّج، الأمرُ الذي جعل أساريرَ جدي تنبسط بابتسامةِ زهوٍ. تصنّعَتْ والدتي الابتسامَ بطريقةٍ أثارت شفقتي، وقالت وهي تربّت على كتف جدي:

ـ عمّ تتحدث؟ لم افهم ما تعني. لكنّ الجو مسلٍّ هنا، أليس كذلك؟ ها ها ها!

وظلت تختلس النظر إلى الحضور حتى اطمأنتْ إلى انّهم كفّوا عن التطلع إلينا. في هذه الأثناء عاد جدي يقول لها بطريقة تعليمية:

ـ كنتُ فقط أُوضح لحفيدي أنّ تصرفاته ليست معيبة كما يظنّ، وليس عليه أن يَخْجل منها. فمن حقه الطبيعي أن يحبّ؛ بمعنى أنّ من حقّه أن يمارس رغبته في التناسل، خصوصًا أنّه لا يشكو ـ على حدّ علمي ـ من علّةٍ في عضوه.

انفتحتْ عينا والدتي عن آخرهما مرةً واحدة، وراحت تدير وجهَها بسرعة بين جدي وبيني، كأنّها كانت تريد التأكد من أنّني لم أسمع شيئًا. كان وجهها عبارةً عن مأزق. ثم قالت بشكل آلي:

ـ الحُبّ، تعني؟

ـ ما الحب إلاّ الرغبة في التناسل لحفظ النوع!

في هذه الأثناء كانت شفتاي قد كفّتا عن الارتجاف الغبي، وأردتُ أن أخفف الضغط عن والدتي، فأجهدتُ نفسي لأركّز قليلاً، وقلتُ مخاطبًا جدي:

ـ لعلّ الحب يا جدي يعني أشياء أخرى... الإحساس بالجمال مثلاً.

ـ الإحساس بالجمال هو الشبق، بكلمة أخرى.

ـ والحنان؟

ـ مَصّ الحلمة، تعني؟

عندها أفلتتْ والدتي برعب:

ـ يا إلهي!

وبدت كأنّها توشك أن يُغمى عليها. غير أنّ حضور والدي أنقذها، فسارعتْ بالاختفاء.

وقف والدي يَنْظر في وجه أبيه بمزيج من العتب والقسوة. غير أنّ الأخير واصل كلامه دون أن يعبأ بتبدُّل الأشخاص:

ـ... والدليل المنطقي على صحة هذا هو أنّنا لو قَلَبْنا هذه المعادلات فسنحصل على نتائج متطابقة. فالشبق ما هو سوى إحساس بالجمال، كما أنّ عملية مَصّ الصدر تعرِّف الحنانَ التعريفَ الكامل الذي تَعْجز عنه كلُّ المحاولات الأدبية والفلسفية.

وسَكَت. ثم انتبه إلى أنّه كان محطّ نظرة طويلة ثابتة من والدي. مرّت لحظات أخرى وَعْينا كلٍّ منهما مثبتتان على عينَي الآخر. كنتُ أتوقّع حدوثَ أمر رهيب. ثم خاطب والدي أباه بصوت خفيض قائلاً :

ـ لماذا؟

مرت لحظات متوترة أخرى قبل أن يضيف بألم:

ـ أنا لم أسئ إليك يا أبتِ ، فلماذا تفعل بي هذا؟

ردّ جدي بمزاج أريحي:

ـ كلُّ ما في الأمر أنّني شعرتُ بالسأم في القبو، ففكرتُ في أن أخرج الليلة.

وخطا لمغادرة حلقتنا. لكنّه استدار ثانيةً ليَهْمس في أذن والدي:

ـ إجازة لليلة واحدة فقط. لا تكن بخيلاً يا ولد!

◆ ◆ ◆

لا أدري كيف جرَت الأمورُ مع الصديقة. لا بدّ أنّها نالت من الإحراج نصيبًا. بل إنّني لم أعثر لها على أثر حين فتّشتُ عنها في الصالة. تطلعتُ عبر النافذة إلى الحديقة حيث تجمّعَ الأصحابُ من أبناءِ ضيوفنا وبناتهم، فلمحتُها بينهم. خرجتُ إلى الحديقة وأنا أتساءل إنْ كان الأصحاب قد لحظوا شيئًا من أمر جدي. رأتني الفتاة مقبلاً ناحيتها، ولم أتمكّن من تحديدِ ما إذا كان ذلك سَرّها أَمْ أزعجها؛ فوجهها كان محايدًا. قلت لها:

ـ أعتذر عمّا بَدَرَ من جدي.

وكأنّها كانت تنتظر مني هذه الإشارة، فأَسفرتْ أمارات الضيق على وجهها وهي تقول:

ـ أعذرْني أنتَ أيضًا عمّا سأقول. إنّ جدك فظيع لا بسبب ما قال فقط وإنما.. بسبب كلّ شيء فيه! أتدري لماذا جئنا إلى الحديقة رغم الهواء البارد؟ ببساطة، لأنّنا خِفْنا من جدك. الأصحاب جميعًا هنا يَصِفُونه بالمخيف. إنّ وجهه بشع إلى حدٍّ لا يُحتمل. ثم تعابيره... نظراته الوقحة...

كان الباقون قد سمعوا حديثَنا، وكان واضحًا أنّهم مشتركون في الهمّ ذاته. تطوّع أحدُهم بالقول:

ـ لقد سَرَق منّي قطعةَ النقود التي حصلتُ عليها من والدي. وفوق ذلك نلتُ توبيخَ والدي حين ذكرتُ له ذلك لأنّه لم يصدِّقْني.

وقال آخر:

ـ وأنا لم يكتفِ جدُك بخطف فطيرة اللحم من يدي، وإنما دفعني بعدوانية. وما تزال كتفي تؤلمني من جرّاء ذلك

كل كلمة منهم كانت تزيدني حرجًا. أطرقتُ وأنا أتلقّى المزيد من الأوصاف عن جدي: أناني. جشع. عدواني. همجي. فاسق...

ومن دون أن أدري وجدتُني أقول:

ـ كنّا خبّأناه عن الآخرين، لكنّه أَفْلَتَ وظَهَر فجأةً!

سألتني الفتاة:

ـ خبأتموه؟ ماذا تقصد؟

فانتبهتُ، وسارعت إلى القول:

ـ لا أقصد شيئًا معيّنًا، إنّما قد يبدو الأمر وكأنّه كذلك!

وحين وجدتُني أزداد تخبُّطًا استأذنتُ وابتعدتُ.

❖ ❖ ❖

أَرْقب جدي وفي ذهني تصميمٌ على أن أقصيه عن هذه الأمسية بأيّ ثمن. كان يجلس وسط حلقة من الرجال والنساء يصبّون عليه احتجاجَهم على كل ما يقول تقريبًا، فيما يتّخذ هو جلسةَ العارف المتعالي والمتهكم. أسمعه يقول:

ـ أية محرّمات هذه التي تتكلمون عنها؟ المحرّمات يا أصدقائي مجردُ أكاذيب دفاعية نَحْفظ بها ممتلكاتنا الشخصيةَ والعائلية. أكاذيب نحن الذين ابتكرناها، وبمرور الزمن صدّقْناها. إنها عزيزة علينا كثيرًا، كيف لا وهي الخزينة التي تحوي كلّ ما نشتهيه حقًا، كلّ شهواتنا الحقيقية؟

وعلى الفور اختلطتِ الاحتجاجاتُ من المحيطين به:

ـ فظيع!

ـ ما هذا الهراء؟!

ـ كيف تجرؤ؟!

نهض جدي وهو يقول:

ـ آه، يبدو أنكم كسالى الليلةَ يا أصدقائي، لا رغبة لكم في تنشيط أدمغتكم قليلاً.

واتجه صوب النافذة مخلِّفًا وراءه زوبعةً من الاحتجاجات بل إنّ أحدهم قام فَتَبِعَه وهو يقول بأريحية:

ـ أنا لست كسلانًا، وسأناقشك!

اللعنة، إنّه والد تلك الفتاة! بدأ قلبي يدقّ بعنف. سيُفْسد جدي الأمرَ مرةً أخرى. لقد أردتُ فعل شيء ما لغسل الانطباع السيّئ في ذهن الفتاة عن بيتنا، وها هو جدي ينقضّ على جهودي ويحطِّم لي كلّ أمل. ووجدتُني أقف على بعد خطوات خلفهما وأختلس السمع. كان جدي يقول:

ـ رجاءً لا تحدثني الآن عن قيم الأسرة. إنّ الأسرة هي تجسيدٌ لوهم تخليد الذات، لا أكثر.

فيردّ صديق والدي بتهذيب:

ـ أنا أقدّر مفهومك هذا، وشخصيًا أحاول مرارًا مراجعةَ مفاهيمنا المتداولة. ولكنْ في هذه النقطة، لو اتخذتُ من نفسي مثالاً، فصدِّقني أنّني، في أعماقي، أحبُّ أطفالي حقيقةً، ومستعدٌّ للتضحية من أجلهم بكلِّ ما أملك، بل بحياتي نفسها. فكيف يُمْكن أن أَعتبر شعوري هذا وهمًا؟

عندها سمعتُ جدي يجيبه:

ـ ما الفائدة من أن أجيبك عن هذا؟ أعرف أنّك لن تصدّقني؛ فالمرء لا يصدِّق ما لا يفهمه!

وهنا مرّ فاصلٌ من الصمت، قطعه حضورُ والدي ليَسْحبَ صديقَه ويعودَ به إلى بقية الضيوف، فيما واصل جدّي النظرَ عبر النافذة المطلّة على الحديقة، متفرِّجًا على الصِّبْية اللاهين، أولئك الذين حُرِمتْ اللهوَ معهم الليلةَ بسبب مغامرة جدي. فكرتُ في أنّ هذه اللحظة قد تكون فرصتي المنتظرة للقيام بمحاولةٍ ما. اقتربتُ منه، فلم يشعر بي لأنّه كان مركِّزًا بصرَه على الصِّبْية وهم يؤدّون لعبةً يقف فيها الصبيان صفًا والصبايا في صفٍّ مقابل. سمعتُ جدي يردِّد:

ـ مساعٍ حثيثةٌ من أجل الجنس.

أحسّ باقترابي، فالتفت إليّ، ثم عاد إلى شأنه. خاطبتُه قائلاً:

ـ يبدو يا جدي أنك مستمتع بالأمسية. إنّها حقًا ممتعة.

لم يجب، فواصلتُ:

ـ ... حتى إنك ما تزال جالسًا معنا إلى الآن، مع أنك في العادة تَشْعر بالتعب في مثل هذه الساعة وتَذْهب للاستلقاء في غرفتك.

بَدَتْ منه نظرةٌ جانبيةٌ قصيرة، مع ابتسامة ساخرة متحذلقة، ثم عاد يبحلق عبر النافذة، التي أَمْكنني أن أرى من خلالها صديقتي تقف بين الصفين وتؤدي حركات راقصة أو رياضية. وتابعتُ:

ـ هل تشعر بالتعب الآن؟ هل تودّ الذهابَ للاستلقاء في غرفتك؟ قد أَصْحبكَ إلى هناك لتحكي لي حكاية.

ـ ليس الآن. لا أريد أن يَفُوتني هذا المشهدُ المثير. ساقاها البضّتان، المتلألئتان، المتلاعبتان، المشاكستان.

أحسستُ أنّ سيرورةً ما قد انقطعتْ فجأةً، وأنّ ضجيج الوجود قد اختفى. ما سمعتُه لم يكن وهمًا. لقد كانت نظرته وملامحه بالغةَ الجدية وهو يتمعن صديقتي.

- جدي.. إنّها صبية صغيرة.

- وهذا هو المثير في الأمر!

هربتُ. لكنْ إلى أين؟ سأفعل شيئًا حتى دون أن أدري ما هو. خرجتُ إلى الحديقة. الصبْية، بمن فيهم صديقتي، لا يدرون شيئًا عن نظرات جدي إليهم. جسدي صغير لا يسعه أن يَحْجز الصبايا عن بصر جدي. إنّني عاجز عن حماية صديقتي. جلستُ على العشب، على بعد أمتار من النافذة، مثبتًا عينيّ في عينيْ جدي. صممتُ أن أبقى هكذا حتى النهاية.

بعد فترة لا أعْلمها رأيتُ والدي يُطلّ وراء جدي، يراني، ويُنزل أستارَ النافذة. ثم سمعتُ صوت حركة خفيفة ورائي، وحين أدرتُ رأسي رأيتُ الأصحابَ جميعًا يقفون خلفي، عيونُهم مشدودة إلى النافذة المسدلة الأستار، صامتين.

❖ ❖ ❖

يبدو أنّ صبر الضيوف نفد، فقرّروا الرحيلَ مرةً واحدة. انفتح باب البيت وخرجوا قاطعين الحديقةَ صوب الباب الخارجي، مصحوبين بهمهمة تنمّ عن عدم ارتياح. كان جدي يَحْشر نفسَه بينهم، منغمرًا في نقاش - بدا وكأنّه إجباري - مع أحد الضيوف. كان الأخير يُمْسك بذراع زوجته التي كانت تصوِّب إلى جدي نظرات متطيِّرةً، فيما واصل كلامه قائلاً:

- إسمعْ يا صديقي، أنا لا أريد أن أقلِّل من شأن معارفك، ولكن كلّ ما عنيتُه هو أنّ علينا ألاّ نؤمن كثيرًا، والأفضل ألاّ نؤمن أبدًا، بما يسمّى الثقافة. فالثقافة ليست أكثر من غطاء سحري، ليست له - مثل أيّ غطاء في الدنيا - أية فائدة أخرى إلاّ أن يغطي. وكما تعرف..

وهنا نقل نظره إلى زوجة الضيف، ليكمل قائلاً وهو يَغْمزها بعينه :

- .. فإنّ الأهم دائمًا هو ما تحت الغطاء!

فَرّ الزوجان من أمامه وهما يرددان باضطراب:

- مع السلامة، مع السلامة.

كان الجميع يَعْدون إلى سياراتهم عدوًا ويُطْلقون على عجلٍ عبارات التوديع، فيما كان أولادُهم وبناتُهم أسرعَ منهم في الفرار وهم يرسلون لي تحيات وداع لا تخلو نبرتُها من عدم رضًى. ركضتُ صوب سيارة وقفَتْ قربها صديقتي وهي توشك على الصعود، غير أنّها حين رأتني مُقْبلاً تريثَتْ. لم تبدُ غاضبةً، لكنّها لم تبدُ كذلك راضيةً. سمعتُ والدتها من داخل السيارة تحثّها على الصعود. أردت أن أشرح لها. ثمة كلام كثير عندي، وكلّه ضروري. همّت بالصعود إلى السيارة، فقلتُ:

- أريدكِ أن تصدقيني بأنّه لا يُشْبهني، أعني أنّني لا أُشْبهه.

صعدتْ وهمّت بإغلاق الباب، فأضفتُ قائلاً برجاء:

- إنّي لست هو..

أغلقَت البابَ وانطلقت السيارة، فيما ظلت شفتاي المرتعشتان تتلفظان بأشياء لا أفهمها مثل:

- إنّه حتى ليس جدي...

❖ ❖ ❖

دخلتُ البيت مرهقًا. البيت هادئ، بل يغطّ في الصمت. كنت أتوقع أن ألقى شجارًا بين والديّ من جهة وجدي من جهة أخرى، لكنّ أبي وحده كان هناك، ساكنًا على إحدى الأرائك. يبدو مرهقًا هو الآخر، ربما أكثر منّي. تجنبتُ في البدء نظراته التي توقّعتها مليئةً باللوم. غير أنّي بعد أن جلستُ على كرسي قريب رفعتُ بصري إليه، فوجدتُه ينظر إليّ بإشفاق. فحمدت الربّ.

❖ ❖ ❖

القبو ساكن كالعادة وشحيحُ الضوء. خطواتي في الممر هادئة. الأُلفة ذاتها تنتابني الآن. فتحتُ باب الحجيْرة بتؤدة، فبادرني صوتُه عاليًا متذمرًا:

ـ لا، هذا كثير. هذا ليس عدلاً. لقد رضيتُ بأن أُرمى هنا حين تستقبلون ضيوفًا في بيتكم المحترم، أمّا أن أرمى هنا عقابًا لي فهذه سابقة سيئة. إنّه أمر غير مقبول.

وقفتُ إزاءه. كان جالسًا على سريره بوجه محمرّ، غَضَبًا أو لكثرة ما كرع من ويسكي أثناء الحفلة. واصل قائلاً:

ـ وما الذي أعاقَبُ عليه؟ ولدي غاضب لأنّني لم أكذب. ولدي مُحْرَج لأنّني كنت مع أصدقائه صريحًا، كما أنا. مَنْ يا ترى يصدِّق ذلك؟ أيعاقبني على ذلك بدلاً من أن يَفْخر بي؟

ثم نظر إليّ بطريقة بدا لي فيها أنّه نسي أنّني صغير، وقال:

ـ إسمعْ، أريدك أن تؤمن أنْ لا خطأ في أبيك، ولا خطأ في أصدقائه بالمرة، ولا خطأ فيّ كذلك.. لا خطأ في أحد. نادرون هم مَنْ يعرفون ذلك، مع الأسف. أنا أريدك الآن أن تعرف أشياء مهمة.

لم يكن يهمّني أن أعرف أشياءه. سبب واحد لا غير هو ما دعاني للمجيء هنا. لكنّ جدي لم يقرِّر بعد أن يوقف تيّار كلامه، فقد واصل قائلاً:

ـ الإنسان يا ولدي كائن رائع. رائع بكل ما فيه. ليس فيه أقلُّ خطإ: لا حين يرتقي بحياته، ولا حين يدمّرها أثناء ذلك. ثمة حكمة وراء كلّ هذا، وهي أنّه ليس ثمة من حكمة أبدًا؛ «الحكمة» كذبة كبيرة، باتت عتيقةً ومملةً.

استلقى مسترخيًا، وبدا متطامنًا أكثر وهو يقول:

ـ عليّ أنا أيضًا أن أتذكّر دائمًا أنّهم لن يقيّض لهم أبدًا أن يفهموا هذا. عليّ أن أتقبل جهلهم، أبنائي المساكين المنافقين.

استراح شابكًا يديْه على صدره، مغمضًا عينيه، مبتسمًا برضًى. كنتُ ما أزال واقفًا صامتًا، وهكذا رآني عندما فتح عينيه ثانيةً، فانتفض قاعدًا وقال بجدية:

ـ لكنْ ما الذي تريده مني الآن يا ولد؟ قل ما عندك وانصرفْ.

عندها فقط وجدتُ في نفسي القدرة على أن أتقدّم منه وأقف عند سريره. ثم جلستُ على الأرض إزاءه، وقلتُ بصوت خفيض:

ـ لقد جئتُ لكي أسمع بقية الحكاية.

رأيتُ جبينه يقطِّب وهو يحاول الفهم، وتساءلَ :

ـ أية حكاية؟

ـ حكاية المرأة التي وَلَدَتْ طائرًا برأسين.. الطائر الذي ما يزال يحوم في الجوار، حتى إنك تراه أحيانًا...

ستوكهولم

فصل من كتاب يصدر قريبًا

في نقد أحوال الصحافة المصرية

عندما يَلْتهم الإعلانُ المهنةَ وحقوقَ القرّاء*

كارم يحيى

هل أصبحت الدهشةُ عزيزةً على نفوس وَثِقَتْ بحصانة الفساد، ويَئِسَتْ من إمكانية المساس به؟ أم أنّ هذا هو سحر «الإمبراطورية» ونفوذُ رجالها؟

مثلُ هذه الأسئلة يظل مفتوحًا كلّما تبدّدتْ في الهواء محاولاتُ نفرٍ من الكتاب المرموقين فَتْحَ ملف الخلط بين الإعلان والتحرير في الصحافة، ومادامت المجاهرةُ بهذا الخلط وتوابعه مستمرةً على صفحات الصحف المصرية دون مساءلة نقابية أو قضائية.

❖ ❖ ❖

مع ربيع عام ٢٠٠١ ابتلعت نفوسُ الواثقين واليائسين معًا أحدثَ محاولات فتح ملف الصحافة والإعلان، وذلك عندما جرؤ الأستاذ فهمي هويدي على تشخيص مظاهرها وأبعادها، مؤكّدًا شيوعَ تقاضي الصحفيين مرتّباتٍ ومكافآتٍ من الوزارات والشركات ورجال الأعمال، إلى حدِّ تورُّط نحو مائتيْ صحفي من مؤسسة «قومية» واحدة![1] وكان الأستاذ احمد بهاء الدين ـ رحمه اللّه ـ قد خاطر بعموده اليومي في **الاهرام**، وربما بنفسه أيضًا، عندما كَتَبَ في عام ١٩٨٦ عن اصطناع الصحافة المصرية نجومًا على غرار الشيخ «شمس الفاسي» بعدما أَغْدق على الصحفيين هِباتِه وأَغْرق صفحاتِ الجرائد والمجالات بحملاته الإعلانية.[2] وبين عاميْ ١٩٨٦ و٢٠٠١، ثارت أزماتٌ لتهدأ، وكأنّها الزوابع. ولعلّه كان من أبرزها أزمةُ الفساد

---

* ـ فصل من كتاب تحت الطبع في القاهرة بعنوان: **حرية على الهامش ـ في نقد احوال الصحافة المصرية.**

١ ـ المقال بعنوان «صحفيون للبيع،» صحيفة **الوفد**، ٣٠ مارس ٢٠٠١. وقد صادف المقال حملة مضادة ضارية، كانت أبرزَ مرتكزاتها إثارةُ الشكوك حول وجود دوافع خفية وراء كتابته ونشره. وفي أفضل الأحوال جرى تحدّي هويدي بأنْ يَكْشف عن الأسماء المتهمة بالتورّط في فساد الإعلانات. وقد ساهم في الإسراع بإغلاق الملف أن أَصْدر اللواء هتلر طنطاوي، رئيسُ هيئة الرقابة الإدارية انذاك، تصريحًا ينفي فيه إعدادَ الهيئة تقريرًا كان هويدي قد أشار إليه عن الفساد الإعلاني بين الصحفيين. وتلا ذلك قيامُ مجلس نقابة الصحفيين بإصدار بيانٍ تضمّن: «انّ المجلس ناقش ما تناولته بعضُ الأقلام حول تربّح بعض الصحفيين من ممارستهم المهنةَ، وانّه خاطَبَ فهمي هويدي لتقديم ما لديه من معلومات او مستندات تؤكّد ما تضمّنَه مقالُه من اتهامات منسوبة إلى تقرير رقابي. إلاّ أنّ هويدي لم يردّ إلى الآن. واكّد المجلس انّه لم يتلقّ أيضًا أية تقارير من ايّ جهة سيادية أو رقابية تتّهم أحدًا من الصحفيين باتهامات أو مخالفات تستوجب تدخُّلَ النقابة، واتخاذَ الإجراءات الكفيلة بمساءلة مَنْ يثبت تورُّطه.» وكان هويدي قد عاد في **الوفد** بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٠١ ليؤكّد وجود مثل ذلك التقرير الرقابي وحقّه في الاحتفاظ بسرية مصادره، وليُحذّر من محاولة الدفع إلى نشر سيقتصر في النهاية على أسماءِ صغارٍ ومتوسّطي الصحفيين المتورطين وحجبِ اسماء الكبار. وكان ملحوظًا انّ المقال الأسبوعي لهويدي في **الأهرام** قد جرى حجبُه موقتًا فور نشر مقال «صحفيون للبيع.» ثم عاد هويدي، وبعد أن هدأت الزوبعة، لينشر في **الوفد** ايضًا بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٠١ مقالاً تناول فيه نماذجَ محدّدةً للإعلانات وللحملات الإعلانية التي تنطوي على فساد صريح وإهدارٍ لحقوقِ القراء وتقاليد المهنة وأخلاقياتها.

٢ ـ نشرتْ صحيفةُ **الأحرار** في ٣١ مارس ١٩٨٦ عمودَ الكاتب الصحفي أحمد بهاء الدين «يوميات» الذي حُظِرَ نشرُه في مساحته المخصّصة بـ **الأهرام**. ولفترةٍ احتجب بهاء الدين عن كتابة العمود احتجاجًا على منع النشر، ثم عاد بأربع «يوميات» متتالية تحت عنوان «الصحافة والإعلانات،» واتّخذ من سوابق خارج مصر نذيرًا للتنبيه إلى خطورةِ خلطِ الإعلان بالتحرير وإلى تأثير الإعلان على حرية الصحافة.

الصحفي الإعلاني الذي تكشّف مع سقوط شركات توظيف الأموال.[1]

لم يمرّ عامُ ٢٠٠٤ إلاّ وجاء شهرُ ديسمبر منه بمثالَيْن مهمّيْن على «إمبراطورية الإعلان» في صحافتنا، وعلى تعاظم خطرها. **الأول** يتمثّل في تلك الحملة المستفزّة التي صاحبت انتخابات أحد الأندية الرياضية، فامتلأتْ صفحاتُ الصحف بإعلانات تقدَّر بعشرات الملايين من الجنيهات وبفَيْض من جرائم النشر تَرْتبط جميعُها بخلط الإعلان بالتحرير. وصَحِبَ كلَّ هذا تجنيدُ صحفٍ ومؤسساتٍ «قومية» وأسماء صحفيةٍ في خدمة صراع غير رياضي وغير أخلاقي بين رجال المال والسياسة، وبدا واضحًا إلى أيّ مدى تطوّرت الحملةُ الدعائيةُ إلى تشويه المنافسين وتحطيمهم. أما المثال **الثاني** فقد جاء بعيْد خروج الدكتور يوسف والي من الحكومة، وبينما كان عدد من رجاله ماثلين أمام القضاء. فقد اضطرّ وزيرُ الزراعة الجديد إلى المجاهرة بإنفاق سَلَفه مئات الملايين من الجنيهات على إعلانات وَصَفَها سيادتُه بأنّه لم يكن لها غرضٌ سوى «رسم صورة بعكس الواقع.» ولقد انطوى هذا التشخيصُ على إقرارٍ مهمّ ليس فقط بتقاليد رَسَخَتْ في الفساد بين السلطة والصحافة لتضليل القرّاء، بل وبآليات هذا الفساد. فقد تحدّث الوزيرُ صراحةً عن استشراء «المافيا» التي تَرْبط الوزارةَ بالصحافة، وعن «العلاقات غير السوية» بينهما، وعلى نحوٍ يَجْعل إنفاقَ مئات الملايين كإعلانات على صحفٍ دون أخرى السبيلَ لضمان الولاء للسياسات وللأشخاص وللصمت عن التجاوزات. وطَرَحَ الرجل سؤالاً منطقيًا عن جدوى هذه الإعلانات، بينما وزارتُه في حاجة إلى إنفاق أموالها لدعم الإنتاج والبحوث.[2]

إلاّ أنّ أحدًا لم يتوقف لينتقدَ ما جرى في حملة انتخابات النادي الرياضي، أو حتى لينفي صحةَ تصريحات الوزير، وكأنّ حصانةً ما باتت تلفّ «إمبراطوريةَ الإعلان،» أو كأنّ الممارسة اليومية لتجاوزات «رجال الإمبراطورية» وسطوتهم قد جَلَبتْ صمتًا راسخًا يلفّ المجتمع والسلطات، ويُعْجِز الضمائرَ عن الجهرِ بما تَطْويه.

❖ ❖ ❖

مع التحوُّل الكبير في حياة المصريين إلى الاستهلاك، وصعود حيتان «البزنس» الجدد في «دولة الاستبداد» ليحتلّوا مواقعَ الصدارة إلى جوار رجال السلطة السياسية، تعدّدت أوجهُ الفساد الإعلاني الصحف وتبلورتْ في:

- جلب الصحفي للإعلانات والحصول على حصة من أموالها، منفردًا أو بمشاركة رؤسائه، سواء أكانت هذه الحصة خفيةً أم مدوّنةً في ميزانية الصحيفة بتصرّف، ووفق لوائح تظلّ هي والميزانيات طيَّ الخفاء؛
- الحصول على مكافآت مالية منتظمة من الوزارات والشركات التي يقوم الصحفيُّ بتغطية أخبارها، وتلقّي مزايا عينية وخدمات خاصة في المناسبات؛
- الإعلانات التحريرية الموقَّع عليها باسم الصحفي أو غير الموقّعة. وقد أصبح إخفاءُ الطبيعة الإعلانية لمثل هذه المواد ودسُّها كموادّ تحريرية تقليدًا يَطْلبه المُعْلِنُ وتستجيب له قياداتٌ صحفيةٌ متنفّذة تستميت في الدفاع عن خلط الإعلان بالتحرير؛
- التأثير في نشر الأخبار والآراء، بما في ذلك ممارسةُ الرقابة حمايةً للمصالح المشتركة بين معلنين وصحفيين. ولعلّ من آخر إبداعات «إمبراطورية الإعلان» قيامُ نفر من الصحفيين ببيع المعلومات المؤثّرة في أوضاع سوق الأعمال والمحدودة التداول إلى «رجال البزنس،» مستفيدين من وجودهم قرب مواقع اتخاذ القرار الاقتصادي هنا أو هناك.

ولا يخفى على القارئ الفطن العديدُ من الوقائع اليومية لأوجه الفساد الصحفي الإعلاني، والتي تَفْضحها أوراقُ المطابع وتَفُوح من أحبارها، وإنْ كان القرّاء على غير علم بما يجري في «مطابخ» الصحف و«كواليسها،» وما قد يَصْدر عن القابضين على ضمائرهم بين أبناء المهنة من أنّاتِ استياء. بل إنّ المجلس الأعلى للصحافة نفسَه يُبْصر تجلّيات هذا الفساد، ويَرْصد جانبًا منها، وهي ماثلة على صفحات الصحف والمجلات. وقد توصّلتْ تقاريرُ المجلس إلى أنّ «عدم مراعاة آداب نشر الإعلان» هو في مقدّمة الملاحظات السلبية على أداء الصحف، وبخاصة

---

١ ـ في عام ١٩٨٨ ضرَبت الدولةُ شركات توظيف الأموال الإسلامية بعدما كانت قد فَتَحتْ أمامها الأبوابَ لاستغلال صغار المُودِعين. وإلى جانب «كشوف البركة» التي كانت تدفعها هذه الشركاتُ على مدى سنوات إلى شخصيات عامة مؤثّرة في الرأي العام، بما في ذلك نفرٌ من كبار الصحفيين، ساهمت الحملاتُ الإعلانية في استمرار خداع المُودِعين وضياع «تحويشة العمر» للعديد من صغار المدّخرين العائدين من العمل في الخليج.

٢ ـ الإشارة في المثال الأول إلى معركة انتخابات النادي «الأهلي» بين رجلي الأعمال الأستاذيْن حسن حمدي وحسام بدراوي، علمًا بأنّ حمدي نجم كرة القدم السابق كان يتولّى وقتَ الانتخابات منصبَ مدير الإعلانات بمؤسسة **الأهرام**، ويُعدّ منافسُه بدراوي من أبرز أعضاء لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم. وبخصوص المثال الثاني، فالإشارة هنا إلى الحديث الصحفي مع الدكتور أحمد الليثي، وزير الزراعة، المنشور بجريدة **العربي** تحت عنوان «الطابور الخامس يحكم الوزارة،» عدد ٥ ديسمبر ٢٠٠٤، وبعد أقل من ستة أشهر من تشكيل حكومة المهندس أحمد نظيف.

«القومية» منها.[1] على أنّ هذه التقارير تُعنى بوجه واحد، هو الخلط بين المواد التحريرية والإعلانية، وتُهْمل الأوجة الأخرى - وتلك أوجهٌ مهمةٌ وتحتاج إلى قراءات أكثرَ تدقيقًا: كتحرّي العلاقة القائمة بين الصحفي والمعلِن؛ والصلة التي قد تَجْمع بين حجب الأخبار والآراء وبين الإعلانات المنشورة والمخصَّصات المدفوعة والمزايا الممنوحة لنفرٍ من الصحفيين.

❖ ❖ ❖

على كلّ حال، فإنّ ما هو معلومٌ وموثّقٌ في تقارير المجلس الأعلى للصحافة، وهو كبير وخطير رغم محدودية مجال النظر والمعالجة، لم يُسْفِرْ عن تحقيقٍ أو يؤدِّ إلى محاسبة. وهو ما يبدو منسجمًا مع قصور التشريع، ومع ما أصبح شائعًا في «مجتمع الاستثناء» من إهدار القوانين وانتهاك المواثيق. فبينما كان مجتمعُ الاستهلاك ينمو، ونفوذُ «إمبراطورية الإعلان» يتوحّش على مدى نحو ربع قرن، لم يواجِهْ مشرِّعو قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الخطرَ الماثلَ بما يَستوجبه. وهنا فقط هدأتْ نزعةُ تغليظ عقوبات الحبس والغرامة التي دَفعتْ بأعداد من الصحفيين إلى السجون في قضايا النشر خلال عقد التسعينيات، واكتفى المشرِّعون بحصر نطاق التجريم والعقاب في قبول التبرُّعات أو الإعانات أو المزايا من جهات أجنبية. ولقد جاء ذلك تكرارًا لنصِّ مادةٍ مماثلةٍ وَرَدَتْ في القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، وهو النص الذي يتجاهل تأثيرَ الجهات الرسمية - بل وحتى الأجنبية - في الصحافة من باب «الإعلانات التحريرية»، ويتغاضى عمّا قد تفتحه «الحملاتُ الإعلانيةُ» لكبار رجال الأعمال وللوزارات والهيئات الحكومية والعامة والترويج لكبار مسؤوليها من أبوابِ فسادٍ تُلْحق الضررَ بالصحافة والمجتمع.[2]

وقد لحقتْ بهذا النص الموروث عن قانون سلطة الصحافة مادتان جديدتان (٣١ و٣٢) في قانون ١٩٩٦: واحدةٌ تحظِّر تلقّي نشر الإعلان الذي يتعارض مع قيم المجتمع وأسسه ومبادئه أو آدابه العامّة، أو مع رسالة الصحافة وأهدافها، وتُوجِبُ الفصلَ بين المواد الإعلانية والتحريرية؛ والأخرى لا تجيز للصحفي أن يَعْمل في جلب الإعلانات أو يَحْصل على مبالغ مباشرة أو غير مباشرة أو مزايا عن نشر الإعلانات بأية صفة أو أن يوقِّع باسمه على مادة إعلانية. ومن الواضح أنّ استحداث هاتيْن المادتيْن جاء متجاوبًا مع «ميثاق الشرف الصحفي».[3]

والثابت أنّ أيًا من المخالفات المنصوص عليها في القانون الجديد ليس محلَّ تجريم أو عقوبة، باستثناءِ ما أشرنا إليه بشأن «المعونات والهبات أو المزايا الخاصة من الجهات الأجنبية.» وقد تكون الفلسفةُ الكامنةُ في ذلك محمودةً، إذا ما افترضنا أنّ المشرِّعين التزموا بولاية نقابة الصحفيين على أعضائها واختصاصها بمحاسبتهم. لكنّ فلسفة التشريع هنا تغاضتْ عن أنّ الجرائم المرتبطة بالإعلان الصحفي تقوم على شريكيْن: أحدُهما الصحافة، والآخرُ الجهةُ المعْلِنة؛ فهذه الأخيرة أيضًا تستحقّ المحاسبةَ لقيامها برشوة الصحف والتأثير على نحو غير قانوني في الرأي العام.

على كل حال، فقد ظلّت المحظوراتُ الواردةُ في ميثاق الشرف الصحفي من دون مساءلة نقابية، رغم توافر آليّات التحقيق والعقوبات المنصوص عليها في قانون النقابة.[4] والحاصل أنه

---

١ - تَكْشف تقاريرُ المجلس الأعلى للصحافة عن تصدّر «عدم مراعاة آداب نشر الإعلان» الملاحظاتِ السلبيةَ المأخوذةَ على الصحافة المصرية. وتحتلّ مشكلةُ الإعلانات عادةً المرتبةَ الأولى في الصحف اليومية «القومية»، وفي الصحف الصادرة بترخيص من الخارج، والمرتبةَ الثانية في الصحف الحزبية بعد «عدم توثيق المعلومات.» كما يتّضح أنّه كلّما زادت حصةُ الصحيفة من الإعلانات، جرى انتهاكُ آدابِ النشر. وإذا أخذنا من تقارير أشهر يناير ويونيو وديسمبر عام ٢٠٠٠ مثالاً، فإنّ الملاحظات الواردة على نشر الإعلانات في الصحافة المصرية إجمالاً شغلتْ نسب ٤٢ و٣٩ و٣٨ في المائة على التوالي. وتَشْغل هذه المخالفات المرتبةَ الأولى أو الثانيةَ مع فئة «عدم توثيق المعلومات» [...]

٢ - تنصّ المادة ٣٠ من قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن «تنظيم الصحافة» على الآتي: «يحظّر على الصحيفة أو الصحفي قبولُ تبرُّعات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتُعتبر أيةُ زيادة في أجر الإعلانات التي تَنْشرها هذه الجهاتُ عن الأجور المقرَّرة للإعلان بالصحيفة إعانةً غيرَ مباشرة. ويعاقَب كلُّ مَنْ يخالف ذلك بالحبس مدة لا تزيد على سنة، أو بغرامة لا تقلّ عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز الفيْ جنيه. وتَحْكم المحكمةُ بإلزام المخالف بأداء مبلغ يعادل مثلي التبرع والميزة أو الإعانة التي حصل عليها، على أن يؤول هذا المبلغُ إلى صندوق معاشاتِ نقابةِ الصحفيين. كما يحظّر على الصحيفة تلقي إعانات حكومية بطريقة مباشرة، إلاّ وفقًا للقواعد العامة التي يضعها المجلسُ الأعلى للصحافة.»

٣ - أقرّت الجمعيةُ العموميةُ الطارئة لنقابة الصحفيين في مطلع مايو ١٩٩٦ «ميثاقَ الشرف الصحفي،» ويتضمّن مادتيْن (٧ و ٨) تؤكّدان الفصلَ الواجبَ بين الإعلان والتحرير.

٤ - ينصّ قانونُ النقابة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ على تشكيل لجنة تأديب ابتدائية ومَحْكمة تأديبية استئنافية لمحاسبةِ مَنْ يخالف آدابَ المهنة وقوانينَها وينتهك ميثاقَ شرفها. وتتدرّج العقوباتُ التأديبية من لفت النظر، إلى الإنذار، إلى الغرامة بما لا يتجاوز عشرين جنيهًا، والمنع من مزاولة المهنة مدةً لا تزيد على سنة، والشطب من جدول النقابة، وذلك وفق ما ورد في المواد من ٧٥ إلى ٨٦. وقد أضاف القانون لسنة ٩٦ بشأن تنظيم الصحافة بعضَ التعديلات إلى تشكيل الهيئة والمحكمة وتوقيتات إنجاز مهامّ لجنة التحقيق، إلاّ أنّ التعديلات لم تتطرّق إلى مستوى العقوبات التأديبية في حال ثبوت المخالفة. وعلى أية حال، فقد أقرّت موادُّ قانون الصحافة (٣٤ - ٣٧) للنقابة باختصاصها وحدَها في تأديب الصحفيين.

لم يَجْرِ إلى الآن التحقيقُ في حالة واحدة أو مساءلة صحفي واحد، رغم ما تضجّ به الصحفُ من مخالفات الفساد الصحفي الإعلاني، ورغم ما تَرْصده تقاريرُ المجلس الأعلى للصحافة شهريًا. وقد يَبْطل العجبُ إذا ما أدركنا سيطرةَ أباطر «خَلْطِ الإعلان بالتحرير» على النقابة، وتغلغلَ هذا الفساد بين الصحفيين، إلاّ مَنْ رحم ربي، وهم ما زالوا يشكّلون الأغلبية رغم تكاثُر مَنْ أصابهم داءُ الفساد الإعلاني.

❖ ❖ ❖

إذا كان الإعلانُ ضرورةً لإصدار الصحف واستمرارها، ففي بلد كمصر تصبح الضرورةُ مضاعفةً حيث تفشّي الأميةُ، ويتحمّل الكثيرُ من المتعلّمين أعباءَ شراء المنتجات الثقافية ـ وبينها الصحفُ. ولذا يظلّ إصدارُ صحيفة واستمرارُها ـ وبخاصة إنْ كانت يومية ـ رهنًا بضمان موارد أخرى؛ إلى جانب سعر بيعها للقراء (وهو بالأصل ضئيل)، وأعداد النسخ المبيعة (وهي في المحصلة محدودة).[1] ولقد ظلت الصحف المصرية في مسيس الحاجة إلى مموّل محلي أو أجنبي يسدّ العجزَ المزمنَ في تكاليف إنتاجها. وفضلاً عمّا أشرنا إليه من ضعف عائد بيع النسخ، فإنّ صحفنا قد تأثرتْ بهزال الرأسمالية المحلية المنتِجة وضعفِ سيطرتها على السوق الوطنية. وبالتالي افتقرتْ صحافتُنا إلى رأسماليين منتجين يتنافسون بقوة، فيُعْلنون على صفحاتها. وباستثناء اعتبارات «الضرورة القانونية» كإعلانات المحاكم والإفلاس، أو «الضرورة الاجتماعية» كإعلانات الوفيات التي اشتُهرت **الأهرام** بها، ظلّ الإعلانُ عن السلع والخدمات لا يقيم العمودَ الفقري لاقتصاديات الصحافة المصرية، وإنْ كان ملحوظًا في أربعينيات القرن الماضي نموُّ الإعلانات التجارية ـ وبينها ما يروِّج سلعًا تُنْتجها شركاتٌ أجنبية، من قبيل «ماركات» السجائر المتنافسة.[2]

---

١ ـ ارتفع سعرُ بيع الصحيفة اليومية في مصر بين عام ١٩٥٢ و١٩٦٢ من قرش صاغٍ واحد إلى ١٥ مليمًا، ثم حقّق قفزات متتالية حتى بلغ في بداية القرن الحادي والعشرين ٧٥ قرشًا وجنيهًا واحدًا للعدد الأسبوعي. أيْ أنّ سعر الصحيفة اليومية ارتفع بنسبة خمسين في المائة مع السنوات العشر الأولى، بينما تضاعف سعرُها خمسين مرةً خلال أقل من ثلاثين عامًا تاليةً. ويمكن تصوّرُ التدهور في قدرة المتعلّمين على شراء الصحف إذا ما أخذنا في الاعتبار أنّ الحدّ الأدنى للأجر الأساسي لخريج الجامعة شهريًا كان ١٢ جنيهًا في عام ١٩٦٢، وبلغ ١٠٥ جنيهات بحلول القرن الحادي والعشرين. أما بالنسبة إلى متوسط توزيع الصحف اليومية فهو ٢،٣ مليون نسخة يوميًا، في بلد يتخطّى عددُ سكانه السبعين مليونًا. وتأتي مصر في المرتبة التاسعة بين الدول العربية بالنسبة إلى توزيع الصحف اليومية لكلّ ألف نسمة بمتوسط ٣٨ نسخة، بل يتخلّف الرقمُ المصري عن متوسط مجموع الدول العربية الذي يبلغ ٤٤ نسخة، وذلك بحسب ما ورد في بيانات **تقرير الاتصالات والمعلومات في العالم لعاميْ ١٩٩٩ و٢٠٠٠** (اليونسكو، الطبعة العربية، ص ٢٦١ و٢٨١) واللافت أنّ اثنتين من الصحف اليومية الثلاث الكبرى ـ **الأهرام** و**الأخبار** و**الجمهورية** ـ كانتا تنشران في منتصف الثمانينيات ما يفيد تجاوزَ توزيع أعدادهما الأسبوعية للمليون نسخة للعدد الواحد، لكنّ هذه الصحف سرعان ما توقفتْ عن نشر أيّ بيانات عن أرقام التوزيع بعدما لوحظ التراجعُ الحادُّ الذي طرأ لاحقًا عليها وهذا التراجع في أرقام التوزيع لم تَسْلم منه كذلك صحفُ أحزاب المعارضة. ووفقَ ما ورد في مقال الدكتور إبراهيم أحمد إبراهيم، «الاحتكار واقتصاديات صناعة الصحف في مصر» (مجلة **أحوال مصرية**، العدد الثاني عشر، ربيع عام ٢٠٠١)، تقدَّر مساهمةُ التوزيع في دخل الصحيفة اليومية المصرية بنحو ١٥ في المائة فقط، مقابل ٤٥ في المائة للإعلانات، والبقيةُ تأتي من عائد المطابع التجارية والنشر والترجمة والاستثمارات الخارجية. ومن الواضح أنّ هذه النسب تنطبق أساسًا على صحيفة **الأهرام**، بينما يمكننا افتراضُ أنّ مساهمة التوزيع ترتفع نسبيًا في الصحف الأخرى، خاصةً الأسبوعية الحزبية والمسماة بـ «المستقلة،» التي رَفَعتْ سعرَ النسخة إلى جنيه واحد.

٢ ـ يعود تاريخُ الإعلان في الصحافة بمصر إلى ما كان يُنشر في الصفحة الأخيرة من جريدة الحملة الفرنسية **لوكورييه دو ليجيبت** (صدرت عام ١٧٩٩) عن بيع أراضٍ وسلع... وكان المشرفون على صحيفة الحملة حريصين على تمييز المادة الإعلانية بحروف مائلة وأما الإعلانُ في صحيفة **الوقائع المصرية** (١٨٢٨)، فقد انتظر إلى ما بعد عددها الستمائة. وسرعان ما ظهر الإعلان في الصحف الأهلية في عهد الخديوي إسماعيل، وأبرزُها **روضة المدارس** و**وادي النيل** و**الأهرام**، وقد توالى صدورها بين ١٨٧٥ و١٨٦٧، وهي تتضمّن الإعلانات القضائية فضلاً عن التجارية. ثم شرع **الأهرام** في نشر الإعلانات المصوّرة التي تحمل رسومًا للعلامات التجارية في عام ١٨٧٧. وبعد الحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩ ودستور ١٩٢٣، عرفت مصر للمرة الأولى شركات الإعلان، وباتت الإعلاناتُ موردًا مهمًا للصحف. واتّجه الإعلان التجاري إلى المزيد من النمو على صفحات الصحف حتى عام ١٩٥٦، حيث توارت اللغاتُ والعلاماتُ التجارية الأجنبية. وشهدت هذه المرحلة توظيفَ الشعارات الوطنية في الإعلان عن السلع والخدمات. ومع تبنّي «الاشتراكية» في مطلع الستينيات ثار الجدلُ حول جدوى الإعلان في «مجتمع اشتراكي،» قبل أن يتوقف هذا الجدلُ بعد هزيمة ١٩٦٧. ويمكن الرجوع للمزيد عن تاريخ الإعلان في مصر إلى: الدكتورة منى الحديدي، **الإعلان** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٩، ص ٧٠)، وإلى: مرزوق عبد الحكم العادلي، **الإعلانات الصحفية: دراسة في الاستخدامات والاشباعات** (القاهرة: دار الفجر، ٢٠٠٤، ص ١٤٧ ـ ١٤٩).

ومع مشروع بناء الصناعة الوطنية بالاعتماد على الذات وبتوجيهٍ من الدولة في الخمسينيات والستينيات، ومع السعي إلى السيطرة على السوق المحلية في تلك المرحلة، عَرفتْ صحافةُ الدولة ـ المملوكةُ للاتحاد الاشتراكي والمدعومةُ أصلاً بأموال الخزانة العامة ـ نمطًا جديدًا من الإعلان. فجاءت «الإعلاناتُ التحريرية» عن مشروعات التنمية «القومية» و«العملاقة» تبثّ قيمَ الاستقلال الوطني والاعتماد على الذات. وارتبط ظهورُ «الإعلان التحريري» بمرحلة التصنيع الوطني وإقامة المؤسسات الصناعية العامة. وكان الإعلانُ هنا يبشّر بصناعة جديدة تسعى إلى ترسيخ أقدامها في الوطن، بقدْر ما يروّج لسلعة أو لخدمة معيّنة.[1] بل إنّ الإعلان التجاري «غير التحريري» عن سلع أو خدمات، كدفاتر التوفير أو شهادات الاستثمار، تضمَّنَ هو نفسُه قيمًا بعينها، كادّخار المواطن الفرد من أجل مستقبله وتنمية المجتمع. لكنّ بروز الدولة كمُعْلِن رئيسي على صفحات الصحف أتاح للنوازع السلطوية البيروقراطية أن تُطِلّ بفجاجة وإلحاح في تلميع المسؤولين ومداعبة ذواتهم المنتفخة، حتى مع الإعلان عن مشاريع وميزانيات المصالح العامة. فانتشرتْ إعلاناتُ المجاملات الاجتماعية والإدارية تهنئةً وعزاءً، أو حتى لاصطناع إنجازات زائفة.[2] وبالتدريج، ضمرت الأهدافُ القوميةُ والتنموية وتلاشت، بينما بقيت روحُ «شخصنة السلطة» تتغوّل في الوزارات والمرافق العامة، وتكاد تحوّل «الوزيرَ» أو «رئيسَ مجلس الإدارة» إلى صاحب سلطة مطلقة، وتُعينه على التصرف كإقطاعيّ. وهكذا بات ملحوظًا مع منتصف السبعينيات الإكثارُ من الإعلانات التحريرية استشعارًا من المسؤولين في الحكومة والقطاع العام بأهميّتها الخاصة، «وانشغل عدد من المسؤولين بالبحث عن المحرِّر الذي يستطيع خدمتَهم في نشر أخبار محدّدة ومنع أخبار أخرى أو بتحييد المحرِّرين والصحف بإعطائهم إعلاناتٍ يحقّقون فائدة منها.»[3] وبعد نحو عقديْن، اضطرّ صحفي ونقابي بأهمية الأستاذ صلاح الدين حافظ إلى رفع الصوت قائلاً: «هناك إدارات كثيرة للإعلام في الوزارات تَدْفع مرتّبات شهرية لبعض الصحفيين. وأنا أقول هذا الكلام وأتحمّل مسؤوليّته.»[4]

مع منتصف السبعينيات كانت مصر تندفع إلى مجتمع الاستهلاك واقتصاديات التبعية. وفي ظلّ «الانفتاح الاقتصادي،» أصبح الإعلانُ مطلوبًا لاصطناع الطلب على سلع استهلاكية وكمالية، العديدُ منها يَحْمل علاماتٍ تجاريةً لشركات أجنبية تعود مجددًا إلى السوق المصرية أو تَدْخلها للمرة الأولى.[5] والحاصل أنّ الصحف المصرية، في مثل هذه «السوق،» ظلّت بلا مناعة أمام بذخ الجميع ـ من رجال أعمال، ووكلاء شركات أجنبية، وسلطاتٍ بيروقراطيةٍ متعطّشة دومًا إلى التباهي برجالها.

حول هذه الإعلانات، تجاريةً أو سياسية أو تجارية ـ سياسية معًا، نَمَتْ جماعاتُ مصالح تمتدّ من داخل دُور الصحف إلى

---

١ ـ كما أشار الأستاذ عبد الحميد حمروش الخبير المخضرم في إدارة المؤسسات الصحفية المصرية خلال ندوة «الإعلان والصحافة المصرية» (مجلة **الصحفيون**، العدد الرابع، مايو ١٩٩٠، ص ١٢).

٢ ـ ظلت الإعلانات الحكومية قاصرة إلى حدّ كبير على **الوقائع المصرية** حتى عام ١٩١٢. وحينها تقدّمتْ نظارةُ المالية إلى مجلس النظّار بطلب للتصريح بنشر الإعلانات والنشرات الحكومية الرسمية في الصحف الأهلية، فأجاز المجلسُ هذا النشر عن طريق قسم المطبوعات بنظارة الداخلية، والذي تولّى توزيعها على الصحف (راجعْ: الدكتور خليل صابات، **الإعلان: تاريخه وأسسه وقواعده وفنونه وأخلاقياته**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص ٨٥ إلى ٨٧). وكان من الطبيعي أن تحقّق إعلاناتُ الدولة طفرات كبرى بعد ثورة ١٩٥٢ مع توسّع دورها في الحياة الاقتصادية. ولم يتوقف هذا النمو مع تحوّلات السبعينيات حين اتّجهت الدولةُ إلى الانسحاب من الإنتاج والخدمات؛ وعلى سبيل المثال، فإنّ تقديرات الإنفاق الإعلاني للقطاع العام بين عام ١٩٧٠ و١٩٨٠ تشير إلى زيادة سنوية بمتوسط ٢١ في المائة، بينما ارتفع هذا المعدل إلى ٢٣ في المائة بين عاميْ ١٩٨١ و١٩٨٤. وفي يونيو عام ١٩٨٩، صدر قرار من مجلس الوزراء بحظر نشر إعلانات التهاني من جانب الوزارة والمصالح الحكومية وهيئات وشركات القطاع العام في إطار إجراءات استهدفتْ خفضَ الإنفاق الحكومي. ولكنْ سرعان ما عادت هذه الإعلانات بقوة، وحتى في مناسبات تخصّ الرئيس مبارك نفسه. (بشأن نمو الإنفاق الحكومي على الإعلان وقرار عام ١٩٨٩ رجعنا إلى: الدكتور الحسيني الديب، **الإعلان الإعلامي في الصحافة المصرية ـ دراسة نظرية وتطبيقية**، مكتبة الأنجلو، عام ١٩٨٩، ص ١٦ و١٧ و١٨٦). وكان الدكتور علي لطفي، رئيس المجلس الأعلى للصحافة في عام ١٩٨٦، قد وصف في تصريحات لـ **أخبار اليوم** بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٨٦ إعلانات التهاني للمسؤولين بأنّها «إعلانات النفاق» (المرجع السابق، ص ٤٩).

٣ ـ الاقتباس من كلمات الأستاذ عبد الحميد حمروش في ندوة مجلة **الصحفيون**، المصدر السابق، ص ١٢.

٤ ـ في حوار مع مجلة **روز اليوسف** تحت عنوان «إفساد الصحافة وخداع القراء،» ٢٨ يوليو ١٩٩٤، ص ١٧.

٥ ـ تنال الصحافة حصة مهمة من هذه الإعلانات، وإنْ كان هناك نصيب ملحوظ يذهب إلى التلفزيون التابع مباشرةً للحكومة. وهذا أمر مفهوم نظرًا إلى عجز سياسات الدولة وأجهزتها عن القضاء على الأمية، وإلى جاذبية التلفزيون وقدرة تقنياته على الترويج لمثل هذه السلع الاستهلاكية مقارنةً

مؤسسات الدولة ومكاتب رجال الأعمال. وأصبح من دارج القول إنّ الصحفي «فلانًا» يعمل مندوبًا للوزارة أو الشركة في صحيفته، بدلاً من كونه مندوبًا لصحيفته! ولا يجد بعضُ كبار المسؤولين عن الصحف القومية حرجًا في الانتقال من التعلّل بأنّ «الإعلان شرٌّ لا بدّ منه» إلى تبرير إفساده المهنةَ والصحفيين، فيقول رئيسُ مجلس إدارة مخضرم وبكلّ بساطة: «المسؤول في أيّ موقع صناعي أو إداري يفضّل التعاملَ مع المحرّر على مندوب الإعلانات لأنّ المحرِّر قادر على خدمته بشكل أفضل!» ويذهب رئيسُ مجلس الإدارة ذاتُه إلى تبرير انهيار القيم المهنية أمام الفساد الإعلاني قائلاً: «إنّ المنافسة القوية بين الصحف على الإعلانات هي التي أدّت إلى الاستعانة بالمحرِّرين في عملية الإعلان.»[1]

وهكذا يجري إهدارُ ما تبقّى من تقاليد كانت مرعيّةً في السابق، عندما كانت الصحفُ تنبّه القرّاءَ إلى «الإعلان التحريري» بعنوان صريح يَكْشف عن طبيعته أو بفاصلٍ «زجزاجي» يميِّزه عن الموادّ الصحفية. وسرعان ما انهارت في الصحف اليومية «القومية» تقاليدُ فصل الإعلان عن التحرير، فأُطيح بالفاصل «الزجزاجي» خدمةً لإعلانٍ قد لا يتجاوز سعرُه بضعةَ آلاف معدودة من الجنيهات، ورغم الميزانيات العملاقة لهذه الصحف وما قد يتوافر لها من تعدّد مصادر الإعلان. وهذا الأمر يفيد بتمكّن جماعات الفساد الصحفي من إملاء تقاليد منافية لأسس المهنة وللقانون ولميثاق الشرف الصحفي، إرضاءً للمعلِن ولضمانِ تدفّقِ ما يَحْصل عليه نفرٌ من الصحفيين من أموال وامتيازات خاصة.

وهكذا أيضًا يجري بيعُ الصحف وسمعتِها ومصداقيّتِها وحقوقِ القرّاء لحساب شركاء الفساد الإعلاني داخل الدُّور الصحفية وخارجها. ولا يكتفي هؤلاء الفاسدون المفسدون بذلك، بل يمارسون خداعَ بقية الصحفيين والعاملين بالدُّور الصحفية زاعمين أنّهم يدافعون عن «مصالح عليا وكبرى» تعمّ بالخير على المؤسسة وكافة العاملين بها. والأدهى أنّ أولئك المتسببين في نهب أموال المؤسسات الصحفية واستمرار خرابها وتدهورِ أرقام توزيعها يحتجّون – على مَنْ يَطْلب إعادةَ الاعتبار للصحيفة والمهنة باحترام الفصل الواجب بين الإعلان والتحرير – بأنّ «المؤسسة» ستصبح عاجزةً عن دفع المرتَّبات والعلاوات والحوافز والأرباح إذا انساقت لهذه «المثاليات.» لذا تَعْرف صحافتُنا مفارقاتٍ فجّةً ناجمةً عن تبجّح الفساد الإعلاني: فقد تقوم صحف ومجلات بنشر مواد تحريرية لكتّاب ولمحرّرين بارزين ينبّهون فيها إلى كوارث قد تُلْحق بالوطن والمواطنين، ثم سرعان ما تتولّى تلك الصحفُ والمجلاتُ ذاتُها نشرَ إعلانات تحريرية تروِّج لهذه الكوارث وتزيّنها بوصفها إنجازات قومية يستحقّ أصحابُها التقديرَ! وقد لا يَفْصل بين هذا النشر وذاك سوى يومٍ أو أسبوعٍ واحد.[2]

❖ ❖ ❖

بحلول نهاية الثمانينيات خَطَتْ «إمبراطوريةُ الإعلان» في الصحافة المصرية خطوةً مهمة، فظَهَرَ ما يسمّى بـ «الصفحات المتخصّصة» التي باتت منتظمةَ الصدور في الصحف القومية اليومية الثلاث الكبرى، وفي غيرها من الصحف والمجلات. ولقد شاءت اعتباراتٌ إقليميةٌ واقتصاديةٌ أن يتأخّر هذا التطوّر نحو عقد كامل بعد اعتماد سياسة وقوانين «الانفتاح الاقتصادي،» نتيجةً لتداعيات اتفاقات كامب ديفيد (١٩٧٨) على علاقات مصر العربية، وتحديدًا على الجوانب الاقتصادية من هذه العلاقات، وبالأخصّ انفتاح الإعلان في الصحف المصرية على أسواق مستهلكي سلع الشركات الأجنبية والمتعدّدة الجنسيات في الخليج وعلى حركة السائحين العرب القادمين إلى البلاد.[3] ولذا بدأ ظهورُ «الصفحات المتخصّصة» اعتبارًا من عام ١٩٨٨ مع استعادة العلاقات المصرية ـ العربية. وكانت أُولاها في أبريل من ذلك العام بجريدة **الأهرام** تحت عنوان «دنيا السياحة

١ ـ العبارات مقتبسة من أقوال الأستاذ طلعت زهيري، رئيس مجلس الإدارة السابق لمؤسسة **أخبار اليوم**، في ندوة مجلة **الصحفيون**، مرجع سابق، ص ١٣. والحقّ أنّ الأستاذ زهيري لا يُعدّ استثناءً في المجاهرة بتبرير خلط الإعلان بالتحرير وعملِ المحرّرين الصحفيين بجلب الإعلانات، وعلى الملإ.

٢ ـ على سبيل المثال نشرتْ **أخبار اليوم** في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٦ تحقيقًا للأستاذة تهاني إبراهيم بعنوان «امنعوا الكارثة،» يحذِّر من مخاطر مشروع بناء شركتيْ «هيديكو مصر» و«المغتربين» (للسيدة هدى عبد المنعم، الملقّبة بـ «المرأة الحديدية») حيًا سكنيًا ملاصقًا لمطار القاهرة. وتضمَّنَ التحقيقُ عنوانًا بارزًا عن «إرهاب المرأة الحديدية.» وفي صباح اليوم التالي مباشرةً نشرت **الأخبار** إعلانًا تحريريًا على صفحة كاملة ـ دون إشارة إلى كونه إعلانًا ـ يدافع عن المشروع وصاحبة الشركتيْن تحت عنوان «الشركتان تتحدّيان.» ومن الواضح أنّ مثل هذه الإعلان كان جاهزًا، وجرى الاتفاقُ على نشره قبل نشر المادة الصحفية التي تنتقد وتحذِّر.

٣ ـ نكتفي بالإشارة هنا إلى تأثّر تدفُّق السائحين العرب إلى مصر نسبيًا بالمقاطعة الرسمية العربية. والأهم من ذلك أنّ الصحافة المصرية قوطعتْ ومُنعتْ من الدخول إلى الدول العربية الأخرى. وعن العامل الأخير تحديدًا يقول الأستاذ عبد الحميد حمروش: «توقفت الصحافة المصرية عن مخاطبة العالم العربي.. بينما أصبحتْ هناك حاجة إلى صحافة عربية تقدِّم خدماتها للمُعْلِن الدولي.. والصحافة المصرية لم تستطع مواجهة هذا التطوّر لأنّ السوق الرئيسي الذي تخاطبه مصري محلي.. والسلعُ المُعلَنُ عنها توجد أسواقُها الرئيسية في الدول العربية النفطية، وهي سلع لم يكن مسموحًا لفترة سابقة بدخولها إلى مصر.. ثم أصبحت الصحف المصرية ممنوعة من الوصول إلى القارئ في دول الخليج.» **الصحفيون**، مرجع سابق، ص ١٥.

والسفر،» وتلتها صحيفةُ **الجمهورية** في يونيو من العام نفسه بإصدار باكورة صفحاتها المتخصّصة «الطيران والسياحة،» ثم في يوليو ١٩٨٩ صَدرتْ صفحةُ «عالم السياحة» عن **الأخبار** [١] ويؤكّد البدءُ بإصدار صفحات متخصّصة لقطاع السياحة أهميةَ دَوْر الأموال العربية والخليجية وليس من قبيل المصادفة أن تَشْهد هذه السنواتُ طفرةً لافتةً في الإعلانات السياسية التحريرية للدول ذاتها، والتي لعبتْ أيضًا دورَ القاطرة في عودة مصر إلى الجامعة العربية وعودةِ الجامعة العربية إلى القاهرة ـ كالعراق ودول مجلس التعاون الستّ.

تلتقي فوق «الصفحات المتخصِّصة» مصالحُ المُعْلِنِين من رجال الدولة، ومصالحُ رجال الأعمال والشركات الخاصة، ومصالحُ نفر من الصحفيين/رجال الإعلان. ويتشكّل الضلعُ الثالثُ في هذا المثلّث من قيادات صحفية تُشْرِف على هذه الصفحات وتابعيهم ورؤسائهم الذين يفوزون بنسبٍ مقرَّرةٍ من عائد الإعلانات في المؤسسات الصحفية. ومن المنطقي أن تُزيح هذه الصفحاتُ قيمَ المهنة، فيما هي تتوِّج ممارساتِ خلط الإعلان بالتحرير، كما تطيح معها بفرص نشر المعلومات الكاشفة والآراء النقدية، وبحقوق القرّاء والمجتمع. بل ويجري إضفاءُ القداسة على هذه الصفحات، فتبقى مَصُونةً دون مساس في حال الاضطرار إلى خفض عدد صفحات الجريدة أو المجلة، بينما تَسْهل التضحيةُ بصفحات وأبواب ومساحات مخصّصة لكتّاب اعتاد القرّاءُ تتبُّعَها. ويُطْلِق «مثلّثُ المصالح» الشهوةَ لاختراع المزيد من هذه الصفحات، مادامت تدرّ المالَ على المنتفعين. ويصل الأمرُ بصحف يومية «قومية» معتبَرة إلى انتهاز فرص موسمية كالانتخابات البرلمانية كي تُصْدر صفحاتٍ متخصّصةً تَخْلط الإعلانَ بالتحرير. وهنا يتجلّى نفوذُ الفساد الصحفي الإعلاني في المجال السياسي، وبوقاحةٍ لم تَعْرِفْها البلادُ من قبل في علاقة المال بالسياسة. ولعلّ هذا السياق قد يساعد في فهم واقعة قيام رجل أعمال باستضافة نحو أربعين صحفيًا من العاملين في صحف «قومية» وحزبية على متن طائرة خاصة طافت بعدد من الدولة الأوروبية، وذلك أثناء خوضه انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠. وكان من بين هؤلاء الصحفيين تسعةٌ من صحيفة قومية واحدة.[٢]

❖ ❖ ❖

لم يكن دخانُ مقال فهمي هويدي «صحفيون للبيع» قد تلاشى في الهواء بعد عندما أشارت إحدى المجلات «القومية» الأسبوعية إلى محاولة رجل أعمال ـ معتمدًا على إغراء أموال الإعلان ـ استغلالَ صفحاتها لمهاجمة صحيفة يومية و«قومية» أيضًا سَبَقَ أن نَشَرَتْ عن فساده. وقد استجابت صحفٌ أخرى للإغراء، وأَخذتْ في النشر دفاعًا عن رجل الأعمال ذاته.[٣] وهذه الواقعة تَكْشف عن بعد جديد في توظيف الصحافة في «معارك الظلام» التي يخوضُها رجالُ الأعمال.

ولعلّ عددًا من هؤلاء أَدْرك الحاجةَ إلى امتلاك صحف يخوضون بها تلك المعارك، بما فيها تلك المعارك الجارية بين أهل «البزنس» أنفسهم. وهكذا تأسستْ صحفٌ جديدة تَكْشف من أعدادها الأولى عن أنّها صوتُ أيّ رجل أعمال، وضد أيّ من رجال الأعمال ويبدو أنّ هذا الطراز من رجال الأعمال بات لا يكتفي باستئجار مساحات إعلانية أو صحفيين في «الصحف القومية» والحزبية الخاصة الجديدة لتسويق نفسه أمام المجتمع وسلطات الدولة. فـ «معارك الظلام،» التي يتبادل فيها الخصومُ الطعنَ بالسكاكين و«المطاوي» على الورق المطبوع، أصبحتْ في حاجةٍ إلى «صحف تمليك» تَصْدر وفق قانون الشركات المساهمة أو بتراخيص من خارج البلاد وعادةً ما تقوم السياسةُ التحريريةُ لهذه الصحف على تصفية الحسابات مع خصوم المال ومع منافسيهم على الأعمال. وكان منطقيًا أن ترتبط هذه الظاهرة بالصحف الفضائحية ونصف الفضائحية، إذ تجد صحفُ رجال الأعمال في الفضائح السلاحَ المناسبَ لخوض «معارك الظلام.»

❖ ❖ ❖

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وبعد ما يقارب من الربع قرن من الاندفاع إلى اقتصاد السوق ومجتمع الاستهلاك، أصبح مغزى الخداع الإعلاني مجسَّدًا. وكان المفكّر وعالم الاقتصاد د. جلال أمين قد كشف عن هذا المغزى في مقال له قبل نحو عشرين عامًا، حين قال: «إنّ الخداع بات لا يَقْتصر على مجرد ترغيب المستهلك في ما ليس بحاجة إليه، كتغيير طراز السيارة أو جهاز التسجيل. بل أصبح في كثير من الأحيان يَنْدرج في باب الكذب الصريح... فهل آن الأوان، إذن، أن يكفّ الاقتصادي عن الحديث عن رشد المستهلك وعقلانيّته، وأن يحدِّثنا بدلاً من ذلك عن حيرته وضعفه وتناقضاته؟ وبدلاً من

---

١ ـ د. أميرة العباسي، «مشكلات الملكية والإدارة والتمويل في المؤسسات الصحفية القومية في مصر وآفاق التطور،» ورقة مقدّمة إلى المؤتمر العام الرابع للصحفيين ٢٣ ـ ٢٥ فبراير ٢٠٠٤ ، ص ١٢ و ١٣.

٢ ـ كما ورد في مقال هويدي «صحفيون للبيع،» المشار إليه سابقًا.

٣ ـ راجع: «الصحافة والبزنس والإعلان: **روز اليوسف** بين فتاوى المتطرفين وإعلانات الفاسدين،» **روز اليوسف**، العدد ١٦، مايو ٢٠٠١، والموضوع موقّع باسم المجلة. وانظرْ مقال الدكتور شوقي جلال في العدد ذاته بعنوان: «الصحافة بين إغراء المال والإعلانات الفاسدة.» أما الصحيفة المستهدفة بالهجوم فكانت **الجمهورية**.

أن يحدِّثنا عن المستهلك الرشيد، أوَليس أوْلى أن يحدِّثنا عن المستهلك الغافل التي تَعْمل قوًى لا نهايةَ لسلطانها على استمرار غفلته؟»[1] ولعلَّ في هذا الخداع وهذه الغفلة ما يفسِّر حجمَ الإنفاق الجاري على الإعلانات؛ فبقدْر الأرباح والمزيد من الأرباح التي يجنيها رجالُ الأعمال، يَقْفز حجمُ الإنفاق الإعلاني في مصر. وعلى ضوء المعلومات المتاحة، فإنّ الإعلانات التجارية عن السلع والخدمات في الصحف والإذاعة والتلفزيون خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١ تقدَّر بنحو المليار جنيه. وتستحوذ الصحفُ والمجلاتُ على الحصة الأكبر، ويقدَّر ما يجري إنفاقُه على الإعلان بها بنحو ٧٥٠ مليون جنيه.[2] وبالطبع فإنّ هذه الأرقام التقديرية ترتفع إذا ما أضيف إليها إنفاقُ الحكومة وشركاتِ قطاع الأعمال على «الإعلان الإعلامي» أو «التحريري.»

ويكفي للتدليل على الطفرات التي لحَقتْ بالإنفاق على الإعلان في مصر أن نشير إلى ما كان عليه في أعوام سابقة. ففي عام ١٩٥٥ كان التقدير الخاص بإجماليّ الإنفاق الإعلاني هو مليون وتسعمئة ألف جنيه مصري، وفي عام ١٩٦٩ ارتفع إلى نحو سبعة ملايين جنيه، خصّ الصحافة منها نحو خمسة ملايين، وفي عام ١٩٨٠ بلغ إجماليُّ المنفَق على الإعلانات نحو ٢٢،٣ مليونًا منها نحو ١٧ مليونًا للصحافة.[3] وبالعودة إلى تقديرات النصف الأول من عام ٢٠٠١، يمكن القول بأنّ نحو ٧٥ مليون جنيه ذهبتْ خلال ستة أشهر فقط إلى الصحفيين المنخرطين في جلب الإعلانات، بينما نال رؤساءُ مجالس الإدارة والتحرير وكبارُ معاونيهم حصةً أخرى تقدَّر في حدّها الأدنى بنحو ١٥ مليونًا.[4] ولعلّ مثل هذه الأرقام المليونية تفسِّر لماذا تحوَّلَ إهدارُ قيم الصحافة تحت أقدام «إمبراطورية الإعلان» إلى سياسات مستقرّة في العديد من صحفنا، ولماذا يستشرس شركاءُ الفساد الإعلاني في الصحف من شاغلي الضلع الثالث دفاعًا عن استمرار الخلط بين الإعلان والتحرير. وتتّسع دائرةُ المتواطئين على هذا الفساد داخل بعض الصحف والمؤسسات، مادامت مرتَّباتُ الصحفيين تتدنّى، ويُشرف المسؤولون عن هذا التدني على استغلال ضعف الأجور وتدهوره؛ فقد تَدْفع المرتَّباتُ المتدنيةُ المزيدَ من الصحفيين إلى الانضمام إلى صفوف «جالبي الإعلانات.» ويعتاد زملاؤهم الصمتَ على ما يعاينونه يوميًا من التضحية بقيم مهنة الصحافة على مذبح آلهة الإعلان، بينما يروِّج خَدَمُ الآلهة بأنّ المزيد من الفساد الإعلاني وحده هو الكفيل بتدبير الرواتب الهزيلة لجموع الصامتين، وأنّه قد يوفِّر فائضًا محدودًا يجري توزيعُه على عموم الصحفيين.

وعلاوةً على ذلك، تتكفّل الأوضاعُ شبهُ الاحتكارية في سوق الإعلان بتهديد حرية الصحافة مرتين. **الأولى**، عندما تُسْفر عن ممارسة ألوان من الرقابة على الحقائق والآراء في الصحف، إذ يتحوّل إهدارُ قيم المهنة إجمالاً إلى سياسة مستقرّة لا يُمْكن تحدّيها في المؤسسات الصحفية «القومية» التي تستحوذ على حصة معتبرة من الإعلانات الحكومية والتجارية والأجنبية. **والثانية**، عندما يَدْفع التضييقُ على فُرَص صحف المعارضة في الحصول على نصيب من سوق الإعلانات بهذه الصحيفة أو تلك إلى التضحية بمصداقيّتها سياسيًا ومهنيًا أمام إغراء الحصول على إعلان واحد أو حملة إعلانية واحدة لا تُسْمن ولا تغني من جوع...

القاهرة

---

١ ـ مقال بعنوان «خرافة المستهلك الرشيد» نشرته الصحفُ في النصف الأول من الثمانينيات، ثم أعيد نشرُه في كتاب بعنوان: **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟** (القاهرة: دار القاهرة، ١٩٨٣). وقد أعادت الهيئةُ العامةُ للكتاب نشر الكتاب عام ١٩٩٥. والاقتباس الوارد في النص من الطبعة الأخيرة، ص ١٨١.

٢ ـ يستند التقدير إلى دراسة أعدَّتها وحدةُ الإنفاق الإعلامي بمركز «مارك» بـ **الأهرام** عن النصف الأول من عام ٢٠٠١. وقد نشرتْ مجلةُ **التسويق والإعلان** ملخّصًا عن نتائج الدراسة في عددها الثاني عشر الصادر عن شهريْ أغسطس وسبتمبر عام ٢٠٠١. أما في العدد السادس عشر من المجلة ذاتها والصادر في شهر ديسمبر ٢٠٠٢، فقد جاء فيه، نقلاً عن دراسات أجراها المركزُ العربي، أنّ إنفاق الشركات على الإعلان في عام ٢٠٠٢ يقدَّر بنحو ٤٥٧ مليون دولار وبزيادة ١٢ في المائة عن عام ٢٠٠١، وكان نصيبُ الصحف منها ٢٤٢ مليون دولار مقابل ١٧٠ مليونًا للتلفزيون.

٣ ـ التقديرات بشأن أعوام ٥٥ و٦٩ مستقاة من كتاب: الدكتور محمود صادق بازرعة، **الإعلان في الجمهورية العربية المتحدة ـ دراسة ميدانية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، عام ١٩٧١، ص ١٠ و١١ و٢٣). أما التقدير الخاص بعام ١٩٨٠ فقد ورد في كتاب الدكتور الحسيني هاشم، **الإعلان الإعلامي في الصحافة المصرية ـ دراسة نظرية وتطبيقية**، المشار إليه سابقًا، ص ٢.

٤ ـ تتغاضى الدولة عادةً عن تحصيل نسبة الضريبة المقرّرة من قيمة الإعلان في الصحف، وهي ٣٦ في المائة. أما التقديرات التي توصّلنا إليها فتقوم على افتراض أنّ النسبة التي يحصل عليها الصحفي الجالب للإعلانات هي ١٠ في المائة كحدّ أدنى و٣٠ في المائة كحدّ أقصى؛ وأنّ الحصة المخصصة للقيادات الصحفية من الحصيلة الشهرية للإعلان بمقتضى لوائح مالية وقرارات غير معلنة في المؤسسات هي ٢ في المائة في حدّها الأدنى. وبالطبع فإنّنا في كل الأحوال نبني تقديراتنا هذه مع استبعاد حصيلة إعلانات الحكومة وقطاع الأعمال والدول الأجنبية، ومع الأخذ في الاعتبار أنّ هناك بالطبع إعلانات لا يتدخّل الصحفيون في جلبها.

الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتجى (٤)

بعد سلامة كيلة وعبد الغفار شكر وياسين الحاج صالح، بحث طويل لأحمد بهاء الدين شعبان خاص بالحركة الشيوعية المصرية.

الآداب

أحمد بهاء الدين شعبان*

كلُّ ما أريده هو الحقائق. لا تُعلِّموا هؤلاء الصِّبية والفتيات إلاّ الحقائق.

تشارلز دكينز . أوقات عصيبة

تاريخٌ حافل ومسارٌ حرج

تُعدّ الحركةُ الماركسية واحدةً من أقدم الحركات السياسية في مصر والمنطقة العربية، إذ يعود تاريخُها إلى بدايات القرن العشرين المنصرم، حيث تكوّنتْ في مواقع متعدّدة ـ كالإسكندرية والقاهرة ـ أُولى حلقاتها، بمساعدة عمّال روس وأجانب. كان ذلك قبل أن يتأسّس «الحزبُ الاشتراكي المصري» في ١٩٢١/٨/٢٩، مدشِّنًا عهدًا جديدًا مليئًا بالانتصارات والإخفاقات، لطابور طويل من المناضلين الذين بذلوا جهودًا فائقةً من أجل «تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي، وتأييدِ حرية الشعوب، ومحاربةِ الاستعمار ومقاومته أينما وُجِد،» وكذلك من أجل «السعي إلى إنشاء مجتمع اشتراكي» ينتفي فيه «التفريقُ بين طبقات المجتمع الطبيعية،» ويُلغى فيه «استغلالُ جماعة لأخرى.»[١]

ورغم عمليات التنكيل والمطاردة، حتى تحت قيادة الزعيم الوطني سعد زغلول، وبتحريض من الطبقة الحاكمة والاستعمار، فقد استطاعت الحركةُ الاشتراكية الوليدة أن تؤكِّد وجودَها في قلب الحركة الوطنية المتفجّرة، وقادت احتجاجاتٍ متّسعةَ النطاق، وساعدتْ على تطوير الحالة الثورية المتصاعدة في مواجهة المستعمِر والمتعاونين معه. وحتى بعد أن تفكّك الحزبُ الاشتراكي الأول، فإنّ الحيويةَ الداخليةَ للبلاد سرعان ما منحت الفرصة مرةً أخرى لإعادة بناء حركة ماركسية ثانية خلال أربعينيات القرن المنصرم. وبرز إلى الوجود عدد من المنظمات الشيوعية، على رأسها «الحركةُ الديموقراطيةُ للتحرّر الوطني» (حدتو) التي تزعّمها الثريُّ اليهوديُّ هنري كوريل وعناصرُ يهوديةٌ مصريةٌ أخرى. ومع حلول النصف الثاني من القرن الماضي، كانت الحركة الشيوعية المصرية قد استعادت زخمَها الأول، وبَنَتْ جسورًا حقيقيةً إلى الناس والمجتمع، في لحظة نهوض ثوريّ عارم مكّنتْها من الانتقال إلى مرحلة نضالية جديدة كان عنوانَها الحلفُ الكفاحيُّ الهامُّ الذي تكوّن من الحركة الشيوعية المصرية الفتيّة المتآلفة مع الجناح اليساري لحزب الوفد (الطليعة الوفدية) تحت اسم «اللجنة الوطنية العليا للعمّال والطلاب.»

وكان حزب الوفد، حزبُ البرجوازية المصرية الوطنية، قد تكوّن في أعقاب اعتقال البريطانيين للزعيم سعد زغلول ونفيه، الأمرُ الذي أدّى إلى تفجّر الثورة الوطنية العارمة (ثورة ١٩١٩). وقد صَعّدتْ هذه الثورة من حالة الغليان في المجتمع، وطرحتْ شعاريْ «الجلاء» و«الدستور» محورًا للبرنامج النضالي الوطني آنذاك. وساعد الدورُ الذي لعبته الحركةُ التقدُّمية المصرية بكافة

---

* ـ مهندس، وأحد كوادر الحركة الماركسية المصرية الثالثة. شارك في تنظيم الانتفاضات الطلابية الديموقراطية في السبعينيات، وانتُخب عضوًا في «اللجنة الوطنية العليا للطلاب» التي قادت الانتفاضة الكبرى عام ١٩٧٢. انتُخب أمينًا لـ «نادي الفكر الاشتراكي،» وهو أيضًا أحد المتّهمين الرئيسيين في التحريض على القيام بالانتفاضة الشعبية في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، التي أسْماها أنور السادات «انتفاضة الحرامية.» عضو مؤسِّس في أغلب اللجان الشعبية المصرية والعربية النشطة في مجال مقاومة المشاريع الصهيونية ـ الإمبريالية. أصدر نحو عشرة كتب تناولتْ قضايا الصراع ضدّ الإمبريالية والصهيونية، وفي سبيل الديموقراطية والتقدّم في مصر والمنطقة. يَصْدر له قريبًا كتاب عن دار الآداب بعنوان: **الدور الوظيفي للعلم والتكنولوجيا في تكوين الدولة الصهيونية وتطويرها**

١ ـ من برنامج الحزب الاشتراكي المصري، نقلاً عن جريدة **الأهرام** في ٢٩ أغسطس ١٩٢١ (المصدر: مجلة **الطليعة**، القاهرة، العدد ٢، يناير ١٩٦٥).

أجنحتها، وفي مقدّمتها الحركةُ الماركسية، في إضافة عمقٍ طبقي إلى النضال الوطني، الأمرُ الذي عاد بدوره فساعد على اتساع نطاق الفكر الاشتراكي في البلاد. وساعد هذا الوضع المتفجّر على الضرب بقوة في أساس الملكية المهترئة، إذ حظيت الأفكارُ الوطنية الديموقراطية التقدُّمية بتعاطف جماهيري واسع بلَغ ذروتَه عشيةَ استيلاء «الضبّاط الأحرار» على السلطة في ١٩٥٢/٧/١٣.

أدّت «حركةُ الجيش المباركة» (والتي كان من أعضائها القياديين ممثّلون لـ «الحركة الشيوعية» إلى جانب آخرين ينتمون إلى «جماعة الإخوان المسلمين» وعناصر وطنية مستقلّة) إلى قطع الطريق على ثورة شعبية حقيقية كانت عناصرُها الموضوعيةُ في طريقها إلى الاكتمال. واصطدمتْ ثورةُ يوليو اصطدامًا عنيفًا **أولاً**، بحزب الوفد، المنافسِ الشعبيّ الواسع التأثير الذي كان قد أخذ في التآكل بفعل عناصر عديدة؛ **وثانيًا**، بالحركة الشيوعية المصرية التي اتّخذتْ موقفًا واضحًا في صفّ قضية الديموقراطية إبّان «أزمة مارس» ١٩٥٤ (التي طولب فيها الجيشُ بالعودة إلى ثكناته وتسليم السلطة للحكم المدني)؛ **وثالثًا**، بجماعة الإخوان المسلمين التي كانت قد تكوّنتْ عام ١٩٢٨ بمدينة الإسماعيلية على يد الشيخ حسن البنّا. وبضرب هذه القوى التي كانت تمثّل عصبَ الحركة السياسية المصرية، انفردتْ سلطةُ يوليو بالأوضاع في مصر دون منافس. وقد ساعدها ذلك على طرح برنامجها السياسي، الذي تُوِّج بـ «القرارات الاشتراكية» في مفتتح الستينيات، وجرى بموجبها إنجازُ حركة تأميمات واسعة، أضيفتْ إلى قوانين «الإصلاح الزراعي» السابقة، مكوِّنةً ركيزةَ «الاشتراكية العربية» التي عَنَتْ ـ ضمن أبعاد عديدة ـ إحكامَ قبضة الطبقة البرجوازية البيروقراطية على شؤون البلاد، مستندةً إلى جهاز الدولة الراسخ، مضافًا إليه عنصرُ الهيمنة السياسية والاقتصادية التي تهيّأتْ بعد تحطيم الملكية والانفرادِ بالسلطة. وخاضت السلطة الناصرية في مسارها التلقائي، عن طريق «التجربة والخطإ،» صدامات مستمرةً مع الغرب الاستعماري، ممثّلاً **أولاً** في الإمبراطوريات الآفلة (البريطانية والفرنسية)، **وثانيًا** في الإمبراطورية البازغة (الولايات المتحدة)، مقتربةً اقترابًا حثيثًا من المعسكر الاشتراكي على صُعُد الدعم الاقتصادي والصناعي والعسكري.

لكنّ العلاقة المتينة مع المعسكر الاشتراكي لم تَحُلْ دون استمرار عمليات القمع والتنكيل بالحركة الشيوعية المصرية، خاصةً في مرحلة الصراع الدامي بين الحركتيْن القومية والشيوعية، وبالذات في فترتي الثورة العراقية والوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١). وفي ظلّ هذه الظروف فُرِضَ أمرُ حلّ الحزب الشيوعي المصري وانضمامُ عناصره فرادى إلى تنظيم السلطة (الاتحاد الاشتراكي العربي) والمنظمةِ السرية داخلهَ (التنظيم الطليعي) باعتبار ذلك هو الحل الوحيد المتاح أمام مَنْ يقبل العملَ في ظلّ الشروط الناصرية.

ومع إعلان حلّ الحزب، الذي اتّخذته القياداتُ بمعزل عن استشارة قواعدها المهلهلة بفعل الحملات البوليسية الشرسة، انفرط عقدُ **الحلقة الشيوعية الثانية**. فعاشت الحركةُ الماركسيةُ المصرية نحو عقد من السنين في حالة انعدام وزنٍ تامّ، إذ سَحَبت الناصريةُ الكاريزمية البساطَ من تحت أقدامِها، مقدِّمةً نموذجًا محليًا لـ «اشتراكية» فوقية استَهْدَفَتْ بقراراتها توسيعَ القاعدة الاجتماعية للنظام من الفلاّحين والعمّال والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة. لكنّ هذا النظام لم يَصْمد أمام المؤامرات الداخلية أو الخارجية، وسرعان ما انهار مع هزيمة ١٩٦٧ التي وَضَعت «التجربةَ الناصرية» برمّتها في مأزق، بعد أن تآكلتْ مصداقيتُها، وثبت عجزُ برنامجها المعلن عن التصدي للتحدّيات المحيطة، وخاصةً التحدّي الإمبريالي ـ الصهيوني الذي لم يَغْفر للرئيس جمال عبد الناصر دورَه التحرري الكبير في المنطقة العربية والعالم الثالث.

كما دَفَعتْ ظروفٌ عديدة ـ من بينها معاركُ التحرّر الوطني الكبرى التي وَسَمَتْ ذلك العصرَ، والالتزامُ بالموقف السوفياتي البالغ الإيجابية من التجربة الناصرية الوطنية ـ الحركةَ الماركسيةَ المصريةَ الثانيةَ إلى تغليب عناصر التحالف الموضوعي مع السلطة الناصرية. وقد حصل ذلك بالرغم من أنّ بطش هذه السلطة طال الأعداءَ والحلفاء، وتغاضى عن الشروط الواجبة لنجاح هذا التحالف في إطار مبدإ «الوحدة والصراع» ـ وعلى رأسها توفُّرُ آليات الحوار المفتوح، واحترامُ التعددية الإيديولوجية والتنظيمية. وأدّى ذلك إلى إهدار قضية الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان، الأمرُ الذي أَضعف الطرفيْن (الناصري والماركسي) معًا وسمحَ للثورة المضادة بأن تتمكّن من تقويض التجربة برمّتها، بانقلاب ١٥ مايو ١٩٧١، الذي تزعّمه أحدُ أقطاب العهد الناصري ونائبُ الرئيس عبد الناصر!

بهزيمة ١٩٦٧ بدأت **الحلقةُ الثالثة** من تاريخ الشيوعية المصرية. وقد جاءت المبادرة هذه المرة على أيدي «جيل الثورة» ذاته، أيْ طلاب الجامعات الذين دلفوا إلى الحرم الجامعي في

ظلّ مجانية التعليم الناصرية وهُيِّئوا لكي يكونوا الامتدادَ الطبيعي للسلطة الناصرية، وكوادرَ مستقبليةً لها. ذلك أنّ الهزيمة أطاحت بالنفوذ المعنوي للنظام على جيلٍ فتيٍّ صدَمَه تهتُّكُ مُثُلِه العليا، وانهيارُ رموزه وشعاراتها أمام زحف المشروع الإمبريالي ـ الصهيوني. وبدأتْ تداعياتُ الهزيمة على شكل هَبّات اعتبرها د. فؤاد زكريا «الصحوةَ الوحيدةَ التي استطاع اليسارُ خلالها أن يَفْعل شيئًا يتّسم بقدْرٍ من الإيجابية، هي مظاهراتُ الطلبة وبعض التجمُّعات العالمية؛ ولكنْ قد يكون من الأدقّ القولُ إنّ هذه الفترة شَهدتْ محاولةً لظهور يسارٍ جديدٍ خارج عن سيطرة القيادات التقليدية.»[1] فقد انفجرتْ موجاتٌ من الانتفاضات الطلاّبية والعمّالية العارمة، ذاتُ صبغة يسارية، وبقيادات ماركسية أو على تخومها، استمرّت عقدًا كاملاً (١٩٦٨ ـ ١٩٧٧)، افتُتِحَ بمظاهرات الاحتجاج على «أحكام الطيران» التي تمّ بمقتضاها تقديمُ بعض الضباط «كبشَ فداء» للهزيمة، وانتهى بثورة الغضب الشعبي (في ١٨ ـ ١٩ يناير ١٩٧٧) التي أَطْلق عليها أنور السادات «ثورةَ الحرامية» بعد أن احتلّت الجماهيرُ الشوارعَ يوميْن كاملَيْن قبل أن يتمكّن الجيشُ من النزول إلى الشوارع واستعادةِ الزمام. وما بين المظاهرات والثورة كانت حركاتُ الاحتجاج الشعبي السياسية (من أجل التحرير والديموقراطية) والمطلبية (ضدّ سياسات «التكييف الهيكلي» و«الخصخصة» والانقلاب على الإجراءات الاجتماعية للحقبة الناصرية) قد تعاظمتْ إلى مدى غير مسبوق، وبرزَ مجددًا الدورُ القياديُّ للطلائع الماركسية. وقد توزّعت **الحركةُ الشيوعية الثالثة** على عدة روافد أساسية:

ـ الأول مثّلته المجموعةُ الصغيرةُ من المناضلين الذين رَفَضوا الاعترافَ بشرعية حلّ الحزب، وظلوا يعتبرون أنفسَهم «الحزبَ الشيوعيَّ المصريَّ» الحقيقيَّ. وجاءت الانتفاضاتُ الطلابية والعمّالية، وبالذات تلك التي قادها اليسارُ في الجامعات والمصانع المصرية منذ عام ١٩٧٢، بمددٍ كبيرٍ جديدٍ لها، تمثَّل في انضمام عدد من أبرز القيادات الطلابية والعمّالية اليسارية إليها. فتشكّل من المجموعتيْن (القديمة والجديدة) ما أُطلق عليه «الحزب الشيوعيّ المصري ـ ٨ يناير.»

ـ والثاني مكوَّن من عناصر نضالية شابة، وأغلبُهم من المثقفين الثوريين وكوادر حركة الطلاب اليسارية والعمّال، وشكّلوا «حزبَ العمّال الشيوعي المصري.»

ـ والثالث مكوَّن من كوادر ومناضلي الحركة الشيوعية السابقة المنحلّة، الذين استعادوا جهودَهم التنظيمية، واستفادوا من الحالة التي أَفْرزتْها الانتفاضاتُ الطلابية والعمّالية في نهايات الستينيات وبدايات السبعينيات، وتشكّلَ منهم «الحزبُ الشيوعي المصري.»

ـ كما تكوّنتْ مجموعة رابعة تحرّكتْ في المسافة بين التنظيم والحركة المفتوحة وأَسْمت نفسَها «التيار الثوري» وقد أَخذتْ على عاتقها التأكيدَ على «قضية الديموقراطية» في ارتباطها بالعمل اليساري، واتّخذتْ موقفًا سلبيًا من التجربة الناصرية بسبب احتكار السلطة والتنكيل بالخصوم السياسيين، فيما هادنت النظامَ الساداتيَّ انطلاقًا من الاقتناع بادّعاءاته الديموقراطية!

وللمرة الثالثة أيضًا، تتعرّض الحركةُ الشيوعيةُ المصرية لعقد كامل من المطاردة المكثّفة وحملات الاعتقال والتعذيب، بواسطة أجهزة أمن النظام الساداتي. فأدّى ذلك إلى انهيار التنظيمَيْن، الأول والثاني وأما التنظيم الثالث فاستمرّ محدودَ التأثير، قبل أن يتعرّض هو الآخرُ لانقسام جديد في السنوات الأخيرة زاده ضعفًا على ضعف.

وعلى مستوى آخر، وبتأثير من ضغوط الحركة الجماهيرية التي اصطدمتْ بعنف مع سياسات الرئيس السادات، وللتواؤم مع أغراض التحوّل الاستراتيجي الذي استهدفه النظامُ بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، طَرَحَ السادات برنامجًا ارتكز على التحالف مع الولايات المتحدة والغرب، والصلح مع «إسرائيل،» والانقلابِ الاجتماعي على الإجراءات الناصرية وانحيازاتها الطبقية. وكان ضروريًا ـ من أجل استكمال ملامح الصورة «الديموقراطية» المزعومة الجديدة، ولقطع الطريق مجددًا على تبلور طبيعي للحركة الشعبية الثورية كان آخذًا في التكوّن ـ أن يتبنّى النظامُ شكلاً سياسيًا «ليبراليًا» مصطنعًا. فتمّ تحويل الاتحاد الاشتراكي العربي إلى هلام اتّخذ في البداية شكلَ «المنابر» (منبر لليمين، وآخر لليسار، وثالث للوسط)، قبل أن يتمّ تحويلُها إلى «أحزاب»: لها ما للأحزاب المعروفة من شكل وهيئة، لكنّها مفتقرة إلى عناصر حيويّتها الضرورية، وبالذات إلى صِلاتها الجماهيرية، بفعل تشوُّهات النشأة، والهشاشة الداخلية، والحصار الأمني العنيف.

وعلى مسار السنين، حَدَثَ تداخُلٌ شديدُ التعقيد والالتباس بين «الحزب الشيوعي المصري» و«منبر اليسار،» الذي أصبح فيما

١ ـ د. فؤاد زكريا، «الأزمة الراهنة لليسار المصري،» مجلة **الهلال**، القاهرة، عدد أغسطس ١٩٨٩، ص ٩١.

بعد «حزبَ التجمّع الوطني التقدُّمي الوحدوي،» تمّ بموجبه استبعادُ أغلب العناصر الماركسية النشطة خارج «المصري» من هذا المنبر العلني. وقد ساهم ذلك بدوره في تكريس تمزيق الحركة الماركسية من جهة، وفي إرباك مساراتها من جهة أخرى، بتأثير السياسات التي تبنّاها قادةُ «حزب التجمّع،» وبالذات بعد طَرْح د. رفعت السعيد (رئيس حزب التجمّع) لاستراتيجية «الأسقف المنخفضة،»[1] باعتبارها الاستراتيجية الوحيدة الممكنة في ظلّ التحولات الهائلة الراهنة، تحت وطأة «الأسقف التي تنخفض فتَفْرض علينا ـ أحيانًا ـ الانحناءَ بشعاراتنا أو حتى أن نتحاشاها سعيًا للتوافق مع الواقع.» وبدهيٌّ أن يَعْتبر الكثيرون تلك «الأسقفَ» إعلانًا واضحًا عن التخلي عن الفكر الماركسي، والسعي إلى الاندماج في المنظومة السياسية الرسمية تحت تبرير فلسفي أَطْلق عليه السعيد مسمّى «التناقض المتداخل [!]»

لقد أدّت استراتيجيةُ منظمةٌ لتيار «الماركسية الرسمية» ـ وهي استراتيجية تبنّت سياسات معلنةً تتقاطع مع النظام دائمًا، وتتمازج معه أحيانًا تحت زعم مواجهة تطرّف «المتأسلمين» ـ إلى التغاضي عن مواجهة استفحال الفساد البنيوي في هيكلية النظام، وإلى غضّ الطرف عن انتهاكاته المستمرة للحريات السياسية للخصوم السياسيين (وبالذات للتيارات الإسلامية)، وإلى التخفيف من انتقاد سياسات الحكم التابعة للولايات المتحدة وعلاقاته المريبة بالكيان الصهيوني. وقد نالَت الحركةُ الماركسيةُ عمومًا من هذه المواقف، وأضرّت إضرارًا جسيمًا بصدقية انحيازاتها في قضايا الحريات الديموقراطية، والنضال ضدّ العنصرية الصهيونية والأميركية، والفسادِ الداخلي الذي يطال رؤوس النظام جميعًا!

وزاد الوضعَ تردّيًا انسحابُ أعداد كبيرة من كوادر الحركة الماركسية الثالثة من ساحة العمل السياسي المباشر، والتوجُّه صوب «العمل الاجتماعي» من خلال النشاط في جمعيات المجتمع المدني (NGO'S). وهذه الجمعيات، كما هو معلوم، اهتمّت في المقام الأول بقضايا جزئية، كالختان و«الجندر» والأقليات والبيئة، وفي حدود السقف (اللاسياسي) المسموح به من قبل «المانحين» أو «المموِّلين» ـ وأغلبُهم جهاتٌ أوروبية وأميركية (مثل فورد فَونْديشين والكونجرس الأميركي وغيرهما) أغراضُها ليست فوق مستوى الشبهات، واهتمّت في أحايين كثيرة بأن تمرِّرَ ـ من خلال عملية «التمويل» الانتقائية المدروسة ـ قضايا حساسةً وخطيرةً كـ «التطبيع.»

وهكذا، فبين تردّي أحوال النخبة اليسارية، والماركسية، والماركسية السابقة، التي تَحْظى بـ «الشرعية» الرسمية، من جهة؛ وبين عجز العدد الأكبر من الماركسيين والماركسيين الجدد خارج هذه الحلقة عن بلورة إطار بديل أكثر كفاءةً وقدرةً وارتباطًا بالناس، من جهة ثانية؛ تراجَعَ نفوذُ الحركة الماركسية المصرية، في وقتٍ بلغ الاحتياجُ إليها غايتَه.

والآن، بعد ما يَقْرب القرنَ من بداية النشاط الماركسي في مصر، فإنّ الواقع المؤسف يشير إلى ملامح الوهن التي اخترمتْ جسدَ هذه الحركة. فبرغم كلّ تضحيات مناضليها وكفاح أجيال من المنتمين إلى صفوفها، وَلجَت الحركةُ الماركسيةُ المصرية القرنَ الحادي والعشرين وهي في أسوإ حالاتها على الإطلاق: ممزّقةَ الصفوف، منزوعةَ الأسلحة، مشوَّهةَ الملامح، فاقدةً القدرةَ على التأثير في حركة الواقع. ورغم جهود بعض عناصرها لإنشاء عدد من المواقع الفكرية والمراكز البحثية والتجمُّعات والأنوية التنظيمية، وإسهامِهم الجوهري في كلّ أشكال العمل الاحتجاجي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي طوال العقديْن الأخيريْن على الأقل (في لجان العمل الشعبي لمقاومة الصهيونية والتطبيع، ولنصرة الانتفاضة الفلسطينية، والمقاطعة، ودعم الشعب العراقي، ومقاومةِ العدوان الأميركي، ومن أجل الديموقراطية، ودفاعًا عن عمّال مصر وفلاحيها...)، فمازالت الأمواجُ تتقاذفها من كلّ اتجاه، ويتراجع حضورُها في قيادة الحركات الشبابية، وتَبْهت صورتُها في ذاكرة الوطن والمواطن ـ وبالذات في وعي وإدراك الأجيال الجديدة. ومن وجهة نظري، فإنّ الماركسية المصرية الآن لم تعد أكثرَ من مجرد «حالة» وليست «واقعًا». فـ «الحالة» احتمالٌ في أحسن الظروف؛ أما «الواقع» فهو وحده اليقينُ الذي يعوَّلُ عليه، ويؤثّر في موازين القوى، ويوضَعُ له اعتبارٌ في مواقع صنع القرار.

وإذا طبَّقْنا القاعدةَ المعروفة التي تقول «بضدّها تتمايز الأضدادُ،» فإنّ مجرد مقارنة واقع الحركة الماركسية المصرية بواقع حركة الإخوان المسلمين النقيض كافٍ لتأكيدِ ما ذهبنا إليه آنفًا من تقرير. فمن عجبٍ أنّ الحركة الماركسية المصرية التي سَبَقتْ إنشاءَ جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ تعاني ما تعانيه من

---

١ ـ د. رفعت السعيد، **كلام في السياسة** (القاهرة: مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، ص ٤٧ ـ ٩٠.

مشكلات، فيما تجاوزت الأخيرةُ الكثيرَ من العقبات التي واجهتْها، وفَرَضَتْ نفسَها عل الساحة العربية والعالمية لا المصرية وحسب. صحيح أنّ هناك أسبابًا موضوعيةً لنموّ ظاهرة «الإسلام السياسي،» سواء ما يعود منها إلى طبيعة الإيديولوجيا الدينية السائدة التي تمثّل أرضيةً مؤهّلة لاستقبال الدعايات الإسلاموية في مجتمعاتنا دون جهد يُذْكر، أو التي تعود إلى إخفاق التجارب الوطنية والقومية السابقة، وكذلك سقوط التجربة السوفياتية، أو لجهة الدعم المادي والسياسي والأدبي الذي لقيته هذه الحركاتُ من النظم العربية المحافظة والتابعة والولايات المتحدة والغرب في فترات توافقها مع السياسات الإمبريالية الأميركية والغربية... إلاّ أنّه من الملاحظ تميُّز الحركات الإسلامية بديناميكية ذاتية وبروح «عملية» فائقة مكّنتاها من استثمار الظروف أحسنَ استثمار، على عكس الحركات الماركسية، التي يستهوي أغلبَها الجدلُ النظري، وتفتقر إلى مقوّمات الوجود الحيّ والتفاعل الديناميكي مع أبناء الشعب

أزمة قديمة وأمراض موروثة

ليست أزمة الحركة الماركسية المصرية بالجديدة، غير أنّ استفحالها تضاعَفَ خلال العقديْن الآخرين. وقد أشار الأستاذ محمود أمين العالم منذ عشرين عامًا إلى جانب من مظاهر هذه الأزمة باعتبارها «أزمة تنظيمية تُضْعف من الفاعلية الحركية،» مقدِّرًا أنّ «معضلة اليسار الماركسي [هي] أنّ نفوذه الفكري مازال أكبرَ من قدراته العملية.»[1] ووصف المعارضةَ اليساريةَ (والماركسية أساسًا) بأنّها أقربُ ـ في كثير من الأحوال ـ «إلى المعارضة الكلامية النقدية الشعارية، ذاتِ الطابع العام المجرّد المرتبط بقضايا ومشاكل عامة، لم تبلغْ بعدُ مستوى التعرُّف الدقيق على مشاكل الجماهير العينية ومطالبها واحتياجاتها الموضوعية.»[2]

كما رَصَدَ العديدُ من المفكّرين أبرزَ مسبِّبات أزمة الحركة الماركسية المصرية على مدى السنوات الماضية، وحدّدوها في التالي: افتقادُ الانسجام بين النظري والعملي؛ و«انحصارُ عملها في نطاق شرائح اجتماعية هامشية إلى حدّ كبير، يَغْلب عليها الطابعُ الثقافي الفوقي»؛[3] وشيوعُ «الهشاشة النظرية،»[4] أو بحسب توصيف د. محمود عبد الفضيل: «الميل لاحتقار الوقائع» والتفكير «بعقل مستعار» ـ وهذا كلّه يقود إلى «إعطاء أجوبة معلّبة» على «الأسئلة الطازجة، التي يُفرزها الواقعُ اليومي. فهناك ـ في أحوال كثيرة ـ «عدمُ إصغاء» إلى إيقاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي ميلٌ مغالًى فيه إلى إملاء الأفكار المسبّقة؛ وهذا يقود بدوره إلى «الفقر النظري والتيئيس الفكري،» بما يحدّ من عمليّة النهج اليساري (الماركسي) «كنهج تحليلي لفهم الواقع وكدليل للعمل السياسي.»[5] والحال أنّ «فشل النظرية في التفسير،» كما يقول عبد الفضيل، يعني أنّها سوف تفشل قطعًا في التغيير. فالأزمة إذن، من وجهة نظر الباحث، تَرْجع إلى عدم ملائمة «النموذج التحليلي،» المستندِ إلى واقع التطور الرأسمالي في أوروبا القرن التاسع عشر، أساسًا لفهم واقع التطور الاقتصادي والاجتماعي الراهن.

ويَرْصد الأستاذ حلمي شعراوي سببًا آخر من مسبِّبات أزمة الحركة الماركسية المصرية، هو «تردُّد الماركسيين بين الاجتماعي والوطني.» فقد كان الماركسيون المصريون «اجتماعيين يتحدّثون عن صراع الطبقات يومَ كانت القضيةُ المركزية هي الهجمة الصهيونية الإمبريالية بعد الحرب العالمية الثانية. وكانوا وطنيين معادين للإمبريالية في الستينيات ـ وهذا ضروري طبعًا ـ بينما المطلوب كان تعميقَ القضية الطبقية. ثم عادوا اجتماعيين أو اقتصاديين منذ السبعينيات ـ وحتى الآن تقريبًا ـ في حين أنّ الهجمة الإمبريالية والصهيونية تدبِّر ابتلاعَ مصر والوطن العربي!»[6]

أما الدكتور مراد وهبه فأَرْجَعَ الأساسَ العضويَّ لأزمة الحركة الماركسية المصرية (والعربية) إلى عوامل عدة، أبرزُها عنصرٌ «موضوعي» كامنٌ في التراث المصري «من حيث هو تراث متخلِّف، محكومٌ بالفكر الأسطوري منذ الحضارة الفرعونية، لم نُعْمِل فيه العقلَ الناقدَ، الذي من وظيفتِه الكشفُ عن جذور الوهم فيما نعتقد.» وقد أدّى ذلك إلى عرقلة مرحلة «التنوير» الضرورية لإفراز الليبرالية والماركسية، والتي يتم خلالها إخضاعُ كلّ شيء للنقد وأحكام العقل. هذه الوضعية أَفْقدت المنطقةَ الشرطَ الضروري لخلق طبقة برجوازية حقيقية، إذ إنّ «البرجوازية لا تتكوّن إلاّ في مناخ علماني» في حين أنّ العلمانية

---

١ ـ ٢ ـ محمود أمين العالم، «اليسار يواجه أزمة حركية،» مجلة **الطلوع** (القاهرة)، العدد ٣ يناير ١٩٨٥، ص ٢١ ـ ٢٢.

٣ ـ ٤ ـ د. سيد البحراوي، «غياب الفعالية،» جريدة **الحياة**، لندن، ٩ يناير ١٩٩٤.

٥ ـ د. محمود عبد الفضيل، «اليسار وأزمة فهم الواقع: بعض الملاحظات الأولية،» مجلة **الهدف** (دمشق)، ١٢ مايو ١٩٩٦، ص ٢٨.

٦ ـ حلمي شعراوي، «أزمة الماركسي المراوغ،» جريدة **الحياة**، مصدر سبق ذكره.

هي «من المحرّمات الثقافية في بلادي وفي بلادٍ مماثلةٍ لبلادي.» وغياب الطبقة البرجوازية يعني غياب نقيضها، لأنّه «إذا انتفت البرجوازية انتفت الطبقة العاملة.» والأخطر من ذلك هو أنّ غياب «ثقافة التنوير» جَعَل تفكيرَ الماركسيين المصريين «تفكيرًا دوجماطيقيًا، يُطْلق العواملَ الموضوعية ولا يرى سواها من عوامل ذاتية لها من الفاعلية ما لدى العوامل الموضوعية: فيدعو إلى التأميم من غير وجود كوادر اشتراكية، ويدافع عن القطاع العامّ بغضّ النظر عن الخسائر المالية الناجمة عن السلب والنهب، ويتوهّم وجودَ صراع طبقي في مجتمع يَخْلو من الطبقة بالمفهوم العلمي.»[1]

وهناك سبب آخر كان له أبلغُ الأثر في عوق الماركسية المصرية عن الدخول إلى عمق الوجدان المصري. ذلك هو الدور الذي لعبتْه بعضُ القيادات الشيوعية المصرية اليهودية في الأربعينيات، وتلامذتها الموجودون حتى الآن في العمل السياسي الماركسي، في الدفع نحو سيطرة المفهوم الستاليني للقومية بالتباساته المعروفة ونتائجه السلبية على بلادنا، وبالذات في ما يخصّ الموقفَ من إنشاء الكيان الصهيوني ومن العلاقة مع «قوى السلام الإسرائيلية.» وقد ضاعف ذلك كلّه من أسباب عزلة الحركة الماركسية المصرية، وتلويث مبادئها، لغياب الوضوح في الالتزام بالموقف (الماركسي) الوحيد الصحيح في مواجهة المشروع الصهيوني، والمتمثّل في الرفض القاطع لدوافعه ومبرِّراته، والمواجهة الصارمة المستمرة لعدوانه. ويَذْكر المناضل الماركسي فوزي حبشي أنّ هنري كوريل، مؤسّسَ «حدتو،» كان خلال النقاش معه «يحاول إقناعي بأهمية وجود إسرائيل في المنطقة، لأنّها، حسب زعمه، ستصبح واحةَ الديموقراطية وسط البلاد العربية التي لا تَعْرف الديموقراطية. وكنتُ أردّ عليه دائمًا برفضي الحازم لتلك الفكرة، وقولي إنّ تحوُّل البلدان العربية إلى الديموقراطية لا يُمْكن إلاّ أن يتمّ بنضال شعوبها، وليس بزرع كيان من الخارج!»[2] وعلى كل الأحوال يمكن التأكيدُ أنّ الحركة الماركسية المصرية الجديدة وُلدتْ مبرّأةً من هذه الخطيئة: فقد كان لها الشرفُ في تقدّم صفوف القوى الوطنية والقومية التي طالبتْ بشحذ الإرادة الوطنية في مواجهة المشروع الصهيوني/الإمبريالي بعد هزيمة ١٩٦٧، وفي مقاومة «التطبيع،» ولمناصرة الشعب الفلسطيني، ودعم الشعب العراقي في مواجهة العدوان والاحتلال الأميركيّيْن في الفترة الأخيرة.

أفكار أولية من أجل إعادة البناء

بلغت الحركة الماركسية المصرية أوجَ ضعفها مع استفحال الأزمة المجتمعية الشاملة، وانهيار الأمل لدى عشرات الملايين الذين غَدَرَتْ بهم وبمصالحهم سياساتُ الطبقة الرأسمالية الحاكمة: حيث تصاعدتْ نسبُ البطالة بصورة قياسية، وارتفعتْ أسعارُ السلع والخدمات الضرورية بشكل جنوني، وتدنّت مستوياتُ المعيشة إلى ما تحت خط الفقر المحدَّد دوليًا، وتراجَعَ النفوذُ المادي والمعنوي للبلاد إلى درجة مُهينة ومهدِّدة للأمن الوطني والقومي. وفي اللحظة التي تبدّدتْ فيها أوهامُ الخلاص البرجوازي، تلفتت الجماهيرُ حولها تبحث عن قيادة لأحلامها وآمالها في التغيير، فلم تجدها!

إنّ الحاجة الموضوعية ماسّةٌ إلى حركة سياسية ماركسية مصرية جديدة، قادرة على التواصل الحميم مع الناس واحتياجاتهم. ومن الضروري، لكي تنجح هذه المهمة الشاقة، توفُّرُ العناصر التالية:

١ ـ إجراء عملية فحص نقدي صارم لجماع التجربة الماركسية، العالمية والمحلية، من أجل وضع اليد على أسباب الضعف والإخفاق ومعالجتها، والتعرّف على مكامن القوة والنجاح، وللوقوف على الجوهري والباقي في «الجدلية الماركسية» وتخليصها من الأوشاب التي علقتْ بها، بهدف **بناء منظومة معرفية ماركسية جديدة** تتجاوز عناصرَ الخلل في المنظومة المعرفية البيروقراطية التي سادت على امتداد العقود الماضي. وعلى ذلك أن يترافق مع الاستمرار في نقد الوعود الموهومة لليبرالية والنيوليبرالية، ولكلّ الأفكار الرأسمالية والرأسمالية المحسّنة، من نوع نظرية «الطريق الثالث» وغيرها، التي لا تعدو أن تكون تجميلاً للوجه الرأسمالي القبيح.

٢ ـ صياغة برنامج واقعي للنضال، يتأسّس على إدراك لأولويات العمل المكن، وفق برنامج زمني دقيق، يحدِّد مفهومَ «الاشتراكية الجديدة» التي نناضل من أجل تحقيقها، ويعيِّن ملامحَها ذاتَ الطابع الإنساني المنفتح الرافض للقسر، ويضع مجملَ الظروف الدولية والداخلية المحيطة في الاعتبار. وهذا البرنامج يجب أن يستهدف إحداثَ قطيعةٍ معرفيةٍ وحركيةٍ مع النظم الرأسمالية والبرجوازية الصغيرة التابعة، وإعادة بناء الجسور مع الحركة الجماهيرية (على مستوى «اللجان

---

١ ـ د. مراد وهبه، «أزمة اليسار المصري،» مجلة **إبداع** (القاهرة)، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٢٢.

٢ ـ م. فوزي حبشي، **معتقل كل العصور: حياتي في الوطن** (القاهرة: ميريت للنشر، ٢٠٠٤)، ص ٦٩.

القاعدية») من أجل تأسيس علاقة عضوية جديدة مع الطبقات الشعبية تعمِّق الارتباطَ بها وتأخذ في الاعتبار اتساعَ الفئات الاجتماعية المتضرِّرة من السياسات الرسمية للنظام.

٣ ـ ابتداع آلية تنظيمية مرنة ومتطورة تتأسّس على مبدإ الانضباط الواعي، وترتكز على قواعد الديموقراطية والشفافية، وتتجنّب العيوبَ البيروقراطية التي قادت الشكلَ التقليدي للحزب الشيوعي إلى الانتكاس.

٤ ـ التركيز على نشر الوعي النضالي وسط المرأة التي يتعرّض وجودُها ودورُها للانتهاك المستمر، وبين الأجيال الجديدة من شباب العمّال والطلاب والمثقفين والكادحين عمومًا. والهدف من ذلك هو تجديدُ الدماء في الشرايين المتجمّدة، ومدُّ الحركة الاشتراكية في مصر بصفوف متجدّدة من المؤمنين بقيمها وأفكارها، وتعويضُ الفقد الكبير في كوادرها بفعل عوامل التآكل البيولوجي أو الإحباط واليأس، وابتكارُ آليات عمل جديدة تتواءم مع متغيّرات العصر وتَنْسجم مع حاجات الشباب وطُرُقِ تفكيره. ويَقْترح الأستاذ عبد الغفار شكر، في هذا السياق، على «جيل الآباء المؤسّسين،» الذين كانوا «في العشرينات من عمرهم عندما تصدَّوْا لإعادة تأسيس حركة اليسار المصري بعد الحرب العالمية الثانية، التنحّي وتحميلَ المسؤولية للأجيال الجديدة.»[١]

٥ ـ العمل على إعادة الاعتبار إلى الدور المحوري لقضية «الوعي» في النضال الماركسي. وهذا يعني الاهتمام العميق بالثقافة وبروحية الانفتاح الفكري، والاهتمام بالتاريخ الوطني والإنساني، والتوجه إلى ترقية الحس النقدي، وتأكيد مبدإ النقد والنقد الذاتي من أجل محاربة التكلس والجمود ولقطع الطريق على الانتهازية والوصولية.

٦ ـ إعادة النظر في الموقف الماركسي التقليدي في بلادنا من مسألة الدين، انطلاقًا من الاعتراف بأهميّته ـ كموروث عقيدي وثقافي للأمة لا يمكن إساءةُ التعامل معه ـ خاصةً في ظلّ الهجمة الإمبريالية الصهيونية العنصرية عليه، وفي ظل الظروف التي دَفعت المزيدَ من الجماهير إلى الالتصاق به كحائطِ صدٍّ ضدّ محاولات الاجتثاث التي تتعرّض لها. وينبغي في هذا الصدد بحثُ أشكال التواصل مع القوى الإسلامية المنفتحة التي تَقْبل بشروط التعددية الفكرية والسياسية، وتؤْمن بالعمل المشترك ضد العدوّ المشترك.

٧ ـ التمسّك بمفهوم «المواطَنة» باعتباره الركيزةَ الرئيسيةَ للبناء الوطني المستهدَف، حيث الجميع متساوون في الحقوق والواجبات، وحيث لا يتمّ تمييزُ مواطن عن آخر بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو العقيدة الفكرية.

٨ ـ إحياء المفهوم الجدلي لقضية الجبهة الوطنية الديموقراطية وقوانينها الأساسية، التي تَنْطلق من الوعي بأنّ اتساعَ حجم مشكلات المجتمع وتجذُّرَ أزمته الهيكلية يوسّعان من حجم الفئات الاجتماعية الراغبة في التغيير، وييسِّران من أمر تكوين ائتلاف وطني واسع يلتقي حول برنامجٍ مرنٍ للتعاون

٩ ـ الارتباط الحيوي بالحركة النضالية العربية التقدُّمية الجديدة التي تَسْعى إلى تأسيس مفهوم حديث وديموقراطي لمسألة «الوحدة العربية» الشعبية، انطلاقًا من الإدراك الواعي بالترابط العضوي بين النضالين المحلي والعربي، وبوحدة النضال القومي والعالمي في مواجهة الصهيونية والإمبريالية.

١٠ ـ التواصل النشط مع المنظمات والهيئات والأحزاب التقدُّمية في العالم، ومع الحركة العالمية المناهضة للعولمة المتوحّشة والمقاومة لمخططات الهيمنة وللحلف الأميركي الصهيوني، باعتبار هذه الحركة حليفًا أساسيًا لا تُمْكن هزيمةُ مشاريع العدوان الموجّهة ضدّ أوطاننا بمعزل عن دعمها.

◆◆◆

هذه بعضُ الأفكار والاقتراحات التي قد تساعد في تشخيص حالة الأزمة الممتدة للحركة الماركسية المصرية الراهنة، كَتَبْتُها بالقدْر الواجب من النزاهة والموضوعية، واستهدفتُ من خلالها وضعَ اليد على مكامن العلّة فيها، أملاً في العلاج، ودفعًا للخروج من حالة التفسُّخ والتردي التي تحياها.

التحدي صعبٌ لكنّ الأمل قائم، والحاجةُ الموضوعية توفِّر الآن ظروفًا مواتيةً من أجل الإقدام على الخطوة الضرورية لعملية إعادة البناء. المهم أن نَشْحذ عزيمتَنا لإنجاز هذه المهمة الصعبة والنبيلة، وإلاّ نضيِّعَ الفرصةَ مرةً أخرى، لأنّ الزمن لا يَرْحم.

هذا .. أو الطوفان!

القاهرة

---

١ ـ عبد الغفار شكر، جريدة **الأهالي**، ١٩٩٧/١١/١٥.

من موادّ العدد القادم (حزيران ٢٠٠٥):

- أبحاث فكرية/سياسية : منير شفيق، فيصل القاسم، بسّام أبو غزالة، محمود الذوادي، علي العبد اللّه.
- دراسة أدبية : فاروق مواسي.
- يوميّات : أحمد عُلَبي.
- قصص : مارك حدّاد، أياد البرغوثي.
- قصائد : ميلود لقاح، صالح الرحّال.
- مناقشات : رجاء الناصر، شريف يحيى الأمين.

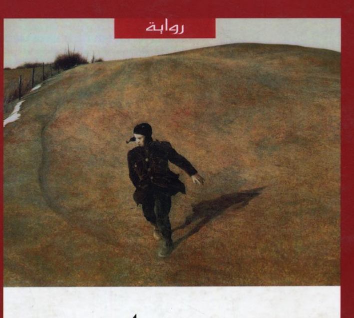
ملفّات الأعداد القادمة:

- هشام شرابي : عامٌ على رحيله.
- الشباب والسياسة.
- التجربة المرّة : المثقفون والسياسة.
- مصر تريد التغيير!
- المَلَكيّة في الوطن العربي.



عُثر على مخطوطة كتبها أحدُ السجناء خالية تمامًا من النقاط. وقد طُلب من أحد «الرفاق» تنقيطُها وطبعُها على الآلة الكاتبة. ووُجد أنّ النصّ عبارة عن خواطر غير متسلسلة واستذكارات غير منطقية وبذاءات واستخفاف بمقولات الأب القائد وبقيم الحزب والثورة...

سنان أنطون شاعر وروائيّ عراقيّ، ولد في بغداد عام ١٩٦٧. عمل مترجمًا ومدرّسًا في الولايات المتحدة ويكتب حاليًا أطروحة الدكتوراه في الأدب العربيّ في جامعة هارفرد. له مجموعة شعرية بعنوان موشور مبلل بالحروب ونشر العديد من النصوص السردية والمقالات في الصحف العربية والأجنبية.



حارس سينما سيتي پالاس المهجورة ينزل ذات ليلة ماطرة إلى مدينة تحت بيروت تُسمى بيروت أيضًا. ماذا يجد بطرس «تحت»؟ نساء فاتنات الجمال وعائلات كاملة تحيا في نور الشموع، طعامُها السمك الأعمى وخبز السمك والجذور البرية... من أين أتى هؤلاء؟ ومن هم العميان في «حي العميان»؟ هل نزلوا من «فوق» أيام الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) التي قَتَلتْ أكثر من مئة ألف إنسان، وأخفت في الظلمات ١٧ ألف مخطوف؟ أم أنهم وُلدوا تحت؟

رواية عن عالمين، عن التهجير والقتل والبقاء على قيد الحياة... وشهادة خيالية نادرة على دمارٍ حقيقي انتهى ولم ينته تمامًا بعد.

